الجمهـــورية الجــزائرية الديمقراطيــة الشعبيـــة
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
المركـــــز الجامعــــي بغـــــرداية
معهد العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

أثـــر تنمية الصادرات غيـــر النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص : تجارة دولية

إعداد الطالب :
مصطفى بن ساحة

إشراف الأستاذ:
د/ اعمر عزاوي

لجنـــة المنـــاقشة

أ.د/ معراج هواري ....رئيـــسا

د/ اعمر عزاوي ....مشرفا و مقررا

أ.د/ محمد قويدري ....عضوا مناقشا

د/ سليمان بلعور ....عضوا مدعوا

السنة الجامعية 2011/2010

الجمهـــورية الجـزائرية الديمقراطيـة الشعبيـــة
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
المركـــز الجامعـــي بغـــرداية
معهد العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

أثـــر تنمية الصادرات غيـــر النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص : تجارة دولية

إعداد الطالب :
مصطفى بن ساحة

إشراف الأستاذ:
د/ اعمر عزاوي

لجنـــة المنـــاقشة

أ.د/ معراج هواري ....رئيـــسا

د/ اعمر عزاوي ....مشرفا و مقررا

أ.د/ محمد قويدري ....عضوا مناقشا

د/ سليمان بلعور ....عضوا مدعوا

السنة الجامعية 2011/2010

بسم الله الرحمن الرحيم

" و إن يمسسك الله بضر فلا كاشف له إلا

هو و إن يردك بخير فلا راد لفضله

يصيب به من يشاء من عباده

و هو الغفور الرحيم"

صدق الله العظيم

الإهداء

أهدي هذا العمـــل المتواضع إلى

الــــوالدين الكريميـــن و كل

العائلة

و الأقـــارب و الأصحـاب جميعا

كما أهديه أيضا للأستـــاذين

المشرفين على

هذا البحث

الدكتـور عـــزاوي اعمـــر

و الدكتـــور مصيطـفى عبد اللطيف

كما أهديه إلى جميع

طلبة العلم.

مصطفى

شكر و عرفان

إن الشكر و الحمد لله وحده، نحمده و نشكره على أن تفضل علينا باتمام هذا العمل المتواضع، فله الحمد كما ينبغي لجلال وجهه و عظيم سلطانه.

كما أتقدم بعميق شكري و فائق إمتناني واحترامي للمشرف الرئيسي الأستاذ الدكتور: عزاوي عمر

و المشرف المساعد

الأستاذ الدكتور: مصطفى عبد اللطيف

على تفضلهما بالإشراف على هذا البحث و على كل ما قدماه لي من يد العون و الآراء القيمة و الوقت الثمين، مما يجعلني عاجزا عن أن أوفيهما شكرهما، و ما لي حيلة سوى أن أتوجه إلى المولى العلي القدير أن

" ربي جازيهما عني خير جزاء "

مصطفى

ملخص الدراسة:

تعد مسألة النمو الإقتصادي من بين المسائل الهامة التي تسعى العديد من الدول إلى إدراكها، إذ يعتبر هذا الأخير من بين أهم مؤشرات رفاهية المجتمع و ازدهاره. في هذا السياق تلعب الصادرات دورا أساسيا بوصفها محركا للنمو الإقتصادي كما أثبتت ذلك العديد من الدراسات مثل (دراسة دونيس روبيرتسون، 1940م)، من هذا المنطلق تعمل العديد من الدول على تنمية صادراتها و الإبتعاد عن الأحادية في التصدير و الإنتقال من قطاع تصديري تقليدي إلى قطاع تصديري غير تقليدي يركز على التصنيع من أجل التصدير. و الجزائر و التي تعاني من الأحادية في التصدير بالنظر لكون أن ما يفوق 95 % من صادراتها عبارة عن نفط، عملت جاهدة بغرض تنمية صادراتها و ذلك من خلال تسطير إستراتيجية لتنمية الصادرات من خلال إدخال حيز التنفيذ جملة من السياسات و الإجراءات المالية، الضريبية، الجمركية، التجارية، إضافة إلى خلق إطار مؤسسي لمرافقة و حفز المؤسسات الوطنية على التصدير و اختراق الأسواق الدولية. و بالنظر للدور الفاعل الذي صارت تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يمكن أن يتم المراهنة على هذه الأخيرة في تنمية الصادرات غير النفطية و ذلك من خلال برامج تعمل على تأهيلها و ترقيتها.

الكلمات المفتاحية: النمو الإقتصادي، الصادرات غير النفطية، استراتيجية تنمية الصادرات، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

Résumé

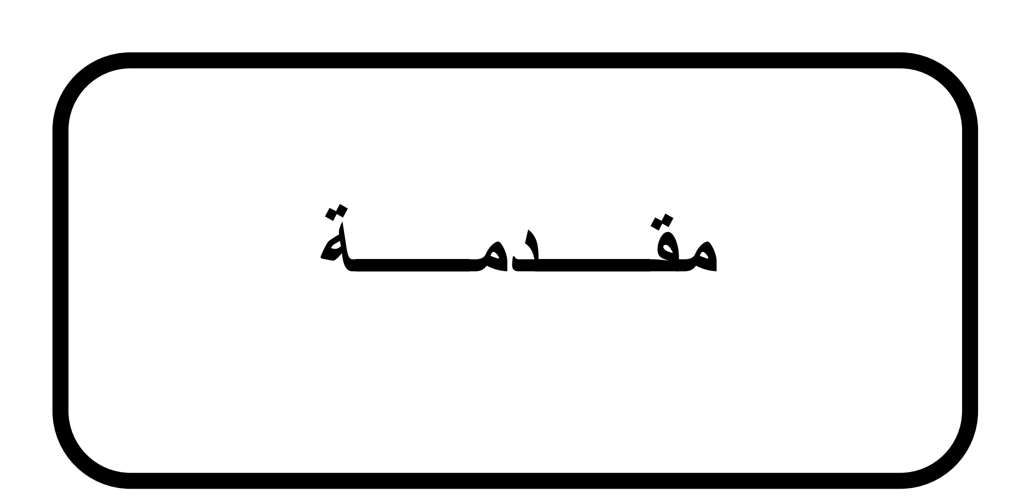
La question de la croissance économique parmi les questions importantes que de nombreux pays qui cherchent a accéder Ce dernier, est l'un des indicateurs les plus importants de la communauté bien-être et la prospérité. Dans ce contexte, les exportations jouent un rôle clé en tant que moteur de la croissance économique Comme l'ont démontré de nombreuses études comme : **(Denis Robertson ; 1940**). De ce point, de nombreux pays travaillent sur le développement des exportations Et s'éloigner de l'unilatéralisme dans les exportations Et la transition entre un secteur d'exportation traditionnels vers un secteur des exportations non traditionnelles se concentrant sur la fabrication pour l'exportation. Et l'Algérie, qui souffre d'exportation unilatérale Compte tenu du fait que plus de 95% de ses exportations de pétrole, elle à travaillé dur pour le développement des exportations grâce à une stratégie de souligner le développement des exportations Et entrera en vigueur un ensemble de politiques et procédures Financières, fiscales, douanières, et commercial, En plus de créer un cadre institutionnel pour stimuler les institutions nationales à exporter et pénétrer les marchés internationaux .En raison du rôle actif des PME dans l'économie Pouvez parier sur celui-ci dans le développement des exportations non pétrolières Et grâce aux programmes qui s'exécutent sur le réhabilité et modernisé.

Les mots clé : la croissance économique, l’exportation non-pétrolières, la stratégie de promotion des exportations, les petites et moyennes entreprises.

فهرس المحتويات :

قائمة الجداول :

قائمة الأشكال :


مقـــــدمـــــة

يعد النمو الإقتصادي في الوقت الحالي من بين الأهداف الرئيسية التي تسعى الدول برمتها إلى تحقيقه، سواءا تلك المتقدمة منها أو النامية. إذ أنه لا يمكن تصور عملية تنمية إقتصادية من دون تحقيق معدلات عالية و مستمرة من النمو الإقتصادي. فمتوسط الدخل الحقيقي للفرد هو من بين أهم المؤشرات التي تفرق بين تقدم الدول و تخلفها، إذ بارتفاعه يعطي دلالة على تحسن الوضع المعيشي للأفراد و رفاهيتهم. لهذا فالفوارق الحاصلة ما بين الدول المتقدمة و الدول النامية في مستويات الرفاهية سببها هو الفجوة الهائلة في مستويات الدخول بين هذه الدول؛ هذه الفجوة التي ترجع بالأساس إلى التدهور الكبير في الأنظمة الإنتاجية لهذه الدول و قدم وسائلها و أساليبها الإنتاجية، و أيضا في جانب آخر إلى النمو السكاني الكبير الذي تعرفه من جهة أخرى. و أمام هذا الواقع المريض و ضعف الإنتاج المحلي لجأت العديد من الدول إلى التخصص في تصدير المواد الخام و في غالب الأحيان التركيز على عدد محدود منها بغية الحصول على العملة الصعبة لمواجهة حاجيات سكانها المتزايدة؛ هذه الصادرات التي تعرف أسعارها تدهورا كبيرا في السوق العالمي. فبالقدر الذي تلعبه الصادرات في تسريع النمو الإقتصادي، ترهن هذه الصادرات مصير العديد من الدول في حال عدم تنوعها و إقتصارها على صادرات تقليدية و خلوها من الصادرات المصنعة. أمر يحتم على هذه الدول العمل و بسرعة على تنمية صادراتها و تنويعها و الإنتقال إلى تركيبة من الصادرات غير تقليدية.

و الجزائر هي الأخرى باعتبارها إحدى الدول النامية تعاني من الأحادية في التصدير، حيث يهيمن فيها النفط على أكثر من 95 % من الحجم الإجمالي للصادرات، يجعل إقتصادها رهينا للأسواق الخارجية وتقلبات أسعار هذا الأخير، و خير دليل على ذلك أزمة أسعار النفط التي حدثت سنة 1986 أين تراجعت أسعار النفط بشكل كبير و تسببت في انخفاض الصادرات و بالتالي إعاقة الحركة التنموية. وحتى تبني الجزائر للنهج الإشتراكي عقب الإستقلال لم يساهم في حل المشكلة، بل على العكس من ذلك كانت تكاليفه عبئا ثقيلا على الخزينة العمومية. فهذا النهج الذي يعطي الأولوية للقطاع العام و الصناعات المصنعة و الصناعات الثقيلة مثل صناعة الحديد والصلب و صناعة الميكانيك و الصناعة البتروكيمياوية و صناعة الطاقة و مشتقات البترول، لم يكن ذا فاعلية في تنمية الصادرات خارج قطاع النفط، خاصة مع اعتماده على الواردات من المادة الأولية و وسائل الإنتاج بشكل كبير. مما زاد من تأزم الوضع في الجزائر نتيجة انخفاض أسعار النفط و ارتفاع حجم الواردات من السلع والخدمات كالسلع الغذائية، يضاف إلى هذا كون أن مادة النفط تعتبر سلعة ناضبة و غير متجددة، و هو ما حدى بالدولة الجزائرية بالتفكير في مرحلة ما بعد النفط و ذلك بانتهاج إستراتيجية لتنمية الصادرات خارج قطاع النفط، في إطار إصلاحات شاملة و إنتقال من إقتصاد موجه إلى إقتصاد السوق.

إن تنمية الصادرات تعمل أساسا على رفع مقدرة المؤسسات الوطنية المختلفة على الوصول إلى الأسواق الخارجية، و كذا تحسين نوعية المنتجات و إستخدام التقنيات الحديثة في الإنتاج. لذلك فتنمية الصادرات تحتاج إلى صياغة إستراتيجية صناعية ملائمة تعمل على تنويع الإنتاج و الإنتاج بغرض التصدير. ونظرا لذلك فقد تم إصدار قانون الاستثمار لسنة 1993 و الذي يعتبر انطلاقة حقيقية للقطاع الخاص في الجزائر، بحيث إسترجع هذا القطاع مكانته في الاقتصاد الجزائري أمام تراجع القطاع العام، وقد تم اختيار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد الركائز التي يعول عليها للرفع من الصادرات الجزائرية للخارج، وخلق قطاع تصديري يعتمد على سلع مصنعة عوض الإعتماد على مواد إستخراجية خام؛ من أجل تحقيق نمو إقتصادي مستديم و إنعاش الاقتصاد الجزائري إجمالا.

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هاما في الإقتصاد الوطني، و هو ما يفسر ما لقيته هذه المؤسسات من دعم و أولوية، إلى الحد الذي تم معه إفراد وزارة كاملة للقيام بمتابعة و ترقية هذا النوع من المؤسسات و من أجل توجيه مبادرات القطاع الخاص إلى الاستثمار فيه، و دفعه إلى العمل الإنتاجي و فتح المجالات أمامه للمشاركة بصفة فعالة في الكثير من النشاطات الاقتصادية الإنتاجية التي تستهدف التصدير، وبالتالي إمكانية تحقيق نمو ورفاه إقتصاديين.

و بناءا على ما سبق يتم طرح **الإشكالية** الرئيسية لهذه الدراسة بالشكل التالي:

إلى أي مدى تسهم إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية المعتمدة على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق النمو الإقتصادي بالجزائر؟.

الإشكاليات الفرعية:

و إنطلاقا من الإشكالية الرئيسية يتم طرح الإشكاليات الفرعية التالية:

- ما دور قطاع التجارة الخارجية عموما و الصادرات خصوصا في إحداث النمو الإقتصادي في البلدان المختلفة؟ ؛
- ما واقع التصدير في الجزائر، و إلى أي حد يشكل الإعتماد على الصادرات النفطية خطرا على الإقتصاد الجزائري؟ ؛
- ما الضرورة الداعية لتبني إستراتيجية تنمية الصادرات و ما أهم معالمها في الجزائر؟ ؛
- إلى أي مدى تسهم تنمية الصادرات في تحقيق نمو إقتصادي بالجزائر؟ ؛
- ما الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار إستراتيجية تنمية الصادرات خارج قطاع النفط؟ ؛

- كيف تساهم صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق النمو الإقتصادي بالجزائر؟.

الفرضيات:

وكإجابة مؤقتة على الإشكاليات الفرعية يتم وضع الفرضيات التالية:

- إن لزيادة التجارة الخارجية عموما و حجم الصادرات خاصة آثارا إيجابية على النمو الإقتصادي يتحقق عن طريق عدد من الميكانيزمات و الآليات؛
- إن الصعوبات الإقتصادية التي تعاني منها الجزائر ترجع لإعتمادها الشبه كلي على الصادرات من النفط؛
- تسعى إستراتيجية تنمية الصادرات بوصفها إحدى الإستراتيجيات التنموية إلى تعظيم المنافع من الميزة النسبية المكتسبة و خلق ميزات تنافسية جديدة؛
- لم تتوصل استراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية إلى نتائج ايجابية بل إنها تبقى جد محتشمة، هذا بالرغم من طول الفترة الزمنية منذ أن أعلنت الجزائر إنتهاجها لهذه الإستراتيجية؛
- يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تلعب دورا محوريا في إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية بتنويع الإنتاج و محاولة إقتحام الأسواق الدولية؛
- صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تزايد مستمر مما يعزز أداء النمو الإقتصادي في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية دراسة دور تنمية الصادرات غير النفطية في تحقيق النمو الإقتصادي بالجزائر إنطلاقا مما تلعبه الصادرات كمحفز للنمو الإقتصادي هذا من جهة، ومن جهة ثانية خطورة الموقف الذي تعرفه الجزائر في إعتمادها الشبه كلي على الصادرات النفطية، و المشاكل الإقتصادية و الإجتماعية التي يمكن أن تحدث من جراء تراجع أسعار النفط. و تزداد أهمية الدراسة إذا سلطت الضوء على إسهام عون هام و فعال من الأعوان الإقتصاديين في ذلك ألا وهي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هدف الدراسة:

تتلخص أهداف الدراسة والتي نسعى إلى تحقيقها فيما يلي:

- إبراز دور قطاع التجارة الخارجية و الصادرات أساسا في رفع أداءات النمو الإقتصادي؛

- إستعراض واقع الصادرات الجزائرية و المخاطر التي يمكن أن تنجم عن تركيزها؛
- التعريف باستراتيجية تنمية الصادرات، و محاورها وسياساتها و المؤسسات التي تسعى لتنفيذها في الجزائر؛
- معرفة أين وصلت الجهود المبذولة من الدولة الجزائرية في إطار إستراتيجية تنمية الصادرات ومدى إرتباط ذلك بالنمو الإقتصادي بالجزائر؛
- إستعراض إسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الإقتصادي بالجزائر من خلال إسهامها في تنمية الصادرات غير النفطية.

أسباب اختيار الموضوع:

- **الأسباب الموضوعية:** المواضيع التي تتحدث عن النمو و التنمية بالجزائر من المواضيع الحساسة جدا، فهي تعد الشغل الشاغل للعديد من الباحثين و الساسة صناع القرار، لذا وجب أن يخصص لها حيز واسع من الكتابات والدراسات الأكاديمية. أما صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار إستراتيجية لتنمية الصادرات غير النفطية كمدخل لتحقيق هذا النمو، يعود السبب في إختيار هذا المدخل تأكيدا على الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري بوجه عام.

الأسباب الذاتية: بحكم الموضوع في ميدان التخصص أي تخصص التجارة الدولية أولا، ثم ثانيا رغبة في توجيه رسالة إلى القائمين على رسم السياسات الإقتصادية في الدولة الجزائرية تأكد وتشدد على فاعلية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق نمو إقتصادي بالجزائر، إذا ما وجدت الدعم والرعاية اللازمين لذلك.

الدراسات السابقة:

لقد تم التعرض في الكثير من الدراسات لأثر الصادرات على النمو الإقتصادي، وكذا ضرورة تنميتها إنطلاقا من تلك العلاقة و ذلك الإرتباط بين القطاع التصديري و رفاهية المجتمع، و فيما يلي نعرض بعض أبرز هذه الدراسات التي لها علاقة بموضوع هذه الدراسة و هي كما يلي:

أولا: دراسة عبد الله بن سليمان السكران، بعنوان **علاقة الصادرات بالنمو الإقتصادي في دول مجلس التعاون الخليج العربي (1970–1999م)، 2001م.**

هذه الدراسة هي رسالة ماجستير (غير منشورة)، و قد تعرضت إلى مناقشة إشكالية إلى أي مدى يؤثر إختيار خيار التصنيع الموجه نحو الخارج لدول مجلس التعاون الخليجي على النمو الإقتصادي في المديين القصير والطويل؟، و لقد تطرقت الدراسة بذلك إلى العلاقة بين التجارة الدولية – بالأخص

الصادرات – و النمو الإقتصادي، وحقيقة أن التجارة تفيد معظم الدول النامية، كما استدلت بالتجربة اليابانية وتجربة دول شرق آسيا لبرهنة أن الإنتاج من أجل التصدير يقود إلى كفاءة عالية في استخدام الموارد، كما اختبرت الدراسة في جزءها التطبيقي بعد أن استعرضت واقع إقتصاديات مجلس التعاون الخليجي مدى تأثير خيار التصنيع الموجه نحو الخارج EXPORT ORIENTED INDUSTRIES لدول المجلس على النمو الإقتصادي في المديين الطويل و القصير؛ و قد خلصت إلى أن هناك علاقة تبادلية بين نمو الصادرات و النمو الإقتصادي في الأجل القصير لدول المجلس، بمعنى أن التغير في الصادرات يؤدي إلى تغير في النمو الإقتصادي. أما في الأجل الطويل فهناك أيضا علاقة تبادلية في دول البحرين و السعودية و عمان والكويت، أما في دولة الإمارات و قطر فإن نمو الصادرات يسبب النمو الإقتصادي فقط بالأجل الطويل، بينما لا يسبب النمو الإقتصادي نمو الصادرات. و تدل هذه النتائج على إعتماد دول المجلس على الخارج و إن كانت بدرجات متفاوتة.

ثانيا: دراسة ثريا حسن صديق، **العلاقة بين الصادرات و النمو الإقتصادي تجربة المملكة العربية السعودية و جمهورية السودان (دراسة قياسية)،2004م.**

تطرقت الدراسة إلى الدور الذي تلعبه التجارة الخارجية بالخصوص في الدول النامية، من خلال تحفيزها للقطاع الإنتاجي لتوفير الحاجات الأساسية للسكان و تحقيق معدلات نمو مرتفعة. كما ركزت الدراسة على الصادرات التي يمكن أن تكون كمحرك رئيسي للنمو، ليس فقط من خلال ما تتيحه من نقد أجنبي بل حتى من خلال نقل و توطين التقنية. كما ركزت الدراسة على ضرورة تعزيز التجارة الخارجية فيما بين الدول العربية.

تتمحور الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة حول أي من إستراتيجيات التجارة الخارجية أنسب للدول محل الدراسة، هل استراتيجية تشجيع الصادرات أم إستراتيجية إحلال الواردات، خاصة و أن كلا الدولتين محل الدراسة تعانيان من عدم تنوع صادراتهما ؟.

خلصت الدراسة بأن المملكة العربية تعتمد و بشكل كبير على الصادرات النفطية، و هي من أهم العوامل المحددة للنمو الإقتصادي بها، وهو ما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار هذه المادة. فيما يعد القطاع الزراعي أهم قطاعات الإقتصاد السوداني، لكن ضعف مردودية هذا القطاع و ظروف التجارة الخارجية تسهم في ضعف المحصلات من العملة الأجنبية لمجابهة الإستيراد الذي يشكل نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي. لذلك راحت كل دولة تسعى لتطبيق سياسة تهدف إلى تنمية الصادرات بعد فشل سياسة إحلال الواردات. كما تتمتع المملكة السعودية على حظ وافر في إمكانية نجاح استراتيجية النمو القائم على التصدير، خاصة مع المرونة النسبية للطلب الأجنبي على سلعها و امتلاكها لبعض الميزات النسبية على المدى الطويل؛ هذا على العكس من دولة السودان.

اختص الجانب التطبيقي لهذه الدراسة باجراء جملة من الإختبارت الإحصائية مثل اختبار العلاقة بين الصادرات و النمو الإقتصادي بطريقة المربعات الصغرى، اختبار إستقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات، إختبار التكامل، اختبار السببية، وذلك لمعطيات خاصة بالدولتين.

ثالثا: دراسة وصاف سعيدي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تنمية الصادرات مع الإشارة إلى حالة الجزائر (2002).**

الدراسة وهي عبارة عن مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دورها في التنمية "، جامعة الأغواط، الجزائر، أيام 08-09 أفريل 2002. تطرقت إلى علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعملية التصدير، من خلال إبراز علاقة الصادرات بالنمو الإقتصادي، و سرد بعض الدراسات التي إختصت بالبحث في هذه العلاقة، ثم أبرزت الدراسة المتغيرات و ظروف البيئة الدولية و التي أثرت على عملية التصدير في الدول النامية، ثم تناولت الدراسة المستويات السابقة لصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أوضحت الدراسة بأنها كانت نسب منخفضة و تساهم نسبة ضئيلة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه الصادرات وهذا لبعض الدول النامية، ثم أوردت الدراسة جملة الحوافز المدعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التصدير، كالتسهيلات المالية و التأمين ضد مخاطر التصدير..الخ. ثم وفي شق ثان من هذه الدراسة، أشارت إلى حالة الجزائر بعرض واقع الصادرات الجزائرية من منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التسعينات، وكيف أن هذه النسبة آخذة في التطور بالرغم من ضئالتها مقارنة بإجمالي الصادرات. ثم عرضت الدراسة إستراتيجية الجزائر في تنمية الصادرات و أهم مرتكزاتها، كما ركزت على شقها الذي يستهدف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون غيرها من المؤسسات.

رابعا: دراسة وصاف سعيدي، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الإقتصادي في البلدان النامية الحوافز والعوائق،(2004).**

و قد تطرقت هذه الدراسة و التي هي عبارة عن أطروحة دكتوراه لدور الصادرات في العملية التنموية و تطور مفهوم الصادرات عبر تطور الفكر الإقتصادي. كما تمت الإشارة إلى الإستراتيجية التنموية قبل الصدمة النفطية 1986م، كانت السبب في تبني العديد من الدول النامية لإستراتيجية التصنيع من أجل النمو بغية تنمية الصادرات غير النفطية. ثم أوضحت الدراسة علاقة الصادرات بالنمو الإقتصادي بالنسبة للدول النامية، ودورها في معالجة الإختلالات الهيكلية في اقتصاديات الدول النامية. كما ناقشت الدراسة نظام الحوافز المطبق في الدول النامية و مدى فاعليته في تشجيع و تنمية الصادرات غير التقليدية. لتتطرق الدراسة إلى بحث نظام تمويل الصادرات و سياسات سعر الصرف و دورهما في تنمية الصادرات؛ وهنا خلصت الدراسة إلى أن نظام الحوافز ساهم في خلق منتجات

ذات جودة و سعر مناسبين يمكننان من دخول السوق الدولي. إضافة إلى هذا ناقشت الدراسة استراتيجية تنمية الصادرات في ظل المتغيرات الإقتصادية العالمية و التكتلات الإقتصادية التي تسيطر على العلاقات التجارية الدولية، و هنا خلصت الدراسة إلى أن للبيئة الدولية تأثير على محاولة اتباع استراتيجية لتنمية الصادرات و سلبيات ذلك على المؤسسات الناشئة. كما خلصت الدراسة إلى أن الأساليب المتبعة في تسويق التصدير و التي تعتمد على أسلوب التصدير المباشر، من بين أسباب تدني قيمة الصادرات غير النفطية للجزائر؛ و هذا في تحليل لنتائج استبيان وزع على 230 مؤسسة تصدير في الدول محل الدراسة. كما خلص ذات الإستبيان بأن العوامل الخارجية هي السبب الأهم في عدم القدرة على الوصول إلى الأسواق الخارجية بالنسبة للدول محل الدراسة. كما أشارت الدراسة إلى قطاعات واعدة في مجال التصدير خارج النفط في الجزائر، يأتي على رأسها القطاع الفلاحي ثم يليه القطاع السياحي و بعض الصناعات البتروكيماوية .

منهج البحث:

منهج البحث وصفي تحليلي؛ بحيث سنعمل على إستخدام المنهج الوصفي البحث في طرح بعض المفاهيم النظرية حول النمو الإقتصادي ودور إستراتيجية تنمية الصادرات في تحقيقه، هذا بخصوص الجانب النظري. أما جانب دراسة الحالة، فنستخدمه في إعطاء المفاهيم حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. ثم المنهج الوصفي التحليلي؛ عند إبراز مساهمة الصادرات غير النفطية في تحقيق النمو الإقتصادي، و كذا عند التطرق لصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دورها في تحقيق النمو الإقتصادي بالجزائر، بحيث سنعمل على الإستدلال بجملة من الأرقام وتحليليها والتعليق عليها، مستخدمين في ذلك بعض المؤشرات الإحصائية كالإرتباط و معامل التحديد و ميل خط الإتجاه العام و التي تحصلنا عليها باستخدام برنامجيSPSS و Excel.

موقع الدراسة من الدراسات السابقة:

رغم أن هذه الدراسة ما هي إلا إمتداد للدراسات السابقة، إلا أنها تركز على مخاطر إعتماد الجزائر على الصادرات النفطية، و من تم فهي تؤكد على البعد الإستراتيجي للصادرات غير النفطية في تحقيق النمو الإقتصادي. كما أنها تتعرض لأحد أهم المداخل في الإقتصاد الجزائري لغرض تنويع الصادرات، ألا و هي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛ و التي يحتمل أن تؤدي دورا فاعلا في ذلك في المستقبل.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تتناول الدراسة الإقتصاد الجزائري؛

الحدود الزمنية: تتناول الدراسة الفترة الممتدة ما بين 1970 إلى 2009 (حجم العينة 40 سنة) وتقسم هذه الفترة إلى فترتين:

1970–1991: فترة ما قبل تطبيق إستراتيجية تنمية الصادرات؛

1992–2009: فترة تطبيق إستراتيجية تنمية الصادرات.

خطة البحث: قسم البحث إلى ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الأول: النمو الإقتصادي في الجزائر و علاقته بالقطاع التصديري؛

الفصل الثاني: إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية و دورها في تحقيق النمو الإقتصادي بالجزائر؛

الفصل الثالث: دور الصادرات غير النفطية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في أداء النمو الإقتصادي بالجزائر.

الفصل الأول :

النمو الاقتصادي في الجزائـــــــــر

و علاقته بالقطاع التصديري

تمهيد :

ركزت الكثير من الأدبيات الإقتصادية على دراسة ظاهرة النمو الإقتصادي، فالنظرية الإقتصادية قد تناولت في مضمونها آلية و أسباب تحقيق الرفاه الإقتصادي للشعوب و تحسين مستوياتهم المعيشية. و عبر التاريخ و خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية، شهدت العديد من دول العالم تسارعا في معدلات نموها الإقتصادي، و انعكس ذلك إيجابا على مداخيل الأفراد و ظروف معيشتهم، إضافة إلى تطوير و عصرنة كافة البنى و المرافق المرتبطة بحياتهم اليومية. و ما من شك أن ثمة أسبابا وراء هذه القفزات الكبيرة في معدلات النمو الإيجابية، فمنها ما يرجع إلى تحديث مكائن الإنتاج، و إدخال التكنولوجيات المتقدمة في العملية الإنتاجية، و التوسع في الإنتاج و التصدير إلى أسواق خارجية. و منها ما ارتبط بتوسع في الموارد الطبيعية، كنتيجة للإكتشافات الجديدة (النفط، المعادن النفيسة، ...) مثل ما هو الحال عليه بالنسبة للدول النامية.

و الجزائر كإحدى الدول النامية، لا تزال كغيرها من هذه الدول تعاني من تخلف قطاعاتها الإنتاجية، و قدم في وسائلها و تخلفها تكنولوجيا؛ الأمر الذي حال دون تحقيق الإنتاج لتغطية حاجيات المجتمع المتزايدة. و البديل عن ذلك كان في إستعمال مداخيل الصادرات من الثروة النفطية، بغرض التزود بهذه الحاجيات من العالم الخارجي. و أمام هذا التوجه كان لا بد من البحث عن مصادر مستقرة و ثابتة من العملة الأجنبية، لمواجهة هذه الطلبات المتزايدة من الغذاء و الدواء و السلع الأساسية، في ظل عدم إستقرار مداخيل صادرات النفط. وقد أصبح هذا الإعتماد المتزايد على العوائد المتأتية من جراء تصدير النفط يتحكم في العديد من مؤشرات الإقتصاد الكلي في الجزائر، ما عمق من التبعية للخارج، بالشكل الذي يدق معه ناقوس الخطر، و يحتم ضرورة التفكير في عصر ما بعد النفط.

و في هذا الفصل الأول نستهدف إبراز العلاقة ما بين التجارة الخارجية عموما و النمو الإقتصادي، ثم الصادرات بشكل خاص و النمو الإقتصادي. كما نستهدف الوقوف على واقع الصادرات الجزائرية، و خطورة الإعتماد المفرط على النفط، لنخلص إلى ضرورة السير نحو تبني استراتيجية لتنمية الصادرات غير النفطية. و بناءا عليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث رئيسية هي كما يلي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الإقتصادي؛

المبحث الثاني: علاقة التجارة الخارجية بالنمو الإقتصادي؛

المبحث الثالث: واقع الإقتصاد الجزائري و التبعية للنفط؛

المبحث الرابع: ضرورة تنمية الصادرات غير النفطية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الإقتصادي

من الضروري بمكان قبل التطرق إلى الحديث عن واقع النمو الإقتصادي بالجزائر و المعدلات المحققة بهذا الصدد و العوامل المتحكمة في تحديده، أن نحدد الإطار العام و الدقيق لمفهوم النمو الإقتصادي و جملة المفاهيم المتعلقة به، و هو ما سنتعرض إليه ضمن هذا المبحث.

المطلب الأول : مفهوم النمو الاقتصادي

عندما يتطرق الباحثون الإقتصاديون إلى قضايا التخلف و النمو الإقتصادي، كثيرا ما تثار مسألة الفرق بين النمو الإقتصادي و التنمية الإقتصادية. ففي حين يفضل البعض عدم التفرقة بين المفهومين و يستعملونهما كمترادفين، يميل إقتصاديون آخرون إلى التعامل معهما كمفهومين متمايزين. و نحن في هذا المطلب سنتعرض في البداية للفرق بين المفهومين مع التركيز الكلي على مفهوم النمو الإقتصادي و الذي هو من المتغيرات المدروسة في هذه الدراسة.

الفرع الأول: الفرق بين النمو الإقتصادي و التنمية الإقتصادية

النمو هو العملية الطبيعية التلقائية التي لا يستدعي حدوثها وجود دراسة أو تخطيط مسبق، و على سبيل المثال لا الحصر النمو السكاني. و على النقيض من ذلك يأتي مفهوم التنمية، و التي تعتمد في الأساس على الجهد المنظم فضلا عن الإدارة و التخطيط السليمين، لتتم عبر ذلك عملية التغيير نحو الأفضل سواء كان التغيير إقتصاديا أو إجتماعيا[1].

في الغالب و حينما يتكلم عن النمو الإقتصادي "**La Croissance Economique**" يقصد الكلام أساسا عنصرين إثنين: **السكان و الموارد المتاحة**. فالنمو الإقتصادي يفترض زيادة متناسبة في هذين العنصرين، تكون فيهما دوما الزيادة النسبية في الموارد المتاحة أكبر من الزيادة في السكان؛ فمثلا إذا إزداد الدخل الوطني الحقيقي مثلا بمعدل 8 % و كان معدل نمو السكان 3 % فإن نصيب الفرد من الدخل الوطني سيزداد بمعدل 5 % سنويا.

أما بالتطرق للتنمية الإقتصادية، فإننا ندرس مدى الإنتقال الفعلي من هيكل إقتصادي ذو إنتاجية منخفضة بالنسبة للفرد، إلى هيكل يسمح بأقصى زيادة للإنتاجية في حدود الموارد المتاحة، أي الإستخدام الأمثل للموارد و الطاقات المتوفرة في البلد عن طريق إحداث تغيرات جذرية في البنيان الإقتصادي و الإجتماعي، و في توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة[2].

---

[1] - نصر عارف، مفاهيم التنمية و مصطلحاتها، نص منشور على موقع الأنترنت: www.wasatialebanon.org/storage/book3/ ، صفحة معاينة بتاريخ:2010/08/06.

[2] - زروني مصطفى، النمو الإقتصادي و استراتيجيات التنمية بالرجوع إلى إقتصاديات دول جنوب شرقي آسيا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص 09.

الفرع الثاني : تعريف النمو الإقتصادي

يعرف النمو الإقتصادي على أنه : " **حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي**[1]. "

كما يعرف النمو الإقتصادي أيضا على أنه: " **نتاج الموقف الوضعي، و أنه يعود لمفهوم ضيق، كمي و قابل للقياس، متصل بالتغيرات عبر الوقت في حجم الناتج الوطني أو الدخل الوطني في شكله الإجمالي أو الفردي. و مع أن هناك عوامل إقتصادية و غير إقتصادية تكمن وراء هذه التغيرات، إلا أنها في ذاتها تظل مفهوما ذا طبيعة إقتصادية صافية. فالنمو الفعلي يمكن تحقيقه بدون تحولات أساسية في هيكلية و موقع القوى الإجتماعية و السياسية أو في القيم و التوجهات و التنظيم و الثقافة. باختصار دون تبدل جذري في القوى غير الإقتصادية ذات العلاقة بالنشاط الإقتصادي**"[2].

و يعرف أيضا بأنه: " **عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة. و يعكس النمو الإقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية، و مدى إستغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة إستغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الإقتصادية، إزدادت معدلات النمو في الدخل الوطني و العكس صحيح في حال إنخفاضها.**[3]"

نلاحظ من خلال هذه التعاريف المقترحة للنمو الإقتصادي، أنها تتفق حول أن النمو الإقتصادي ما هو إلى عبارة عن الزيادة المستمرة في الناتج الوطني الحقيقي، و على أنه مقياس كمي قابل للقياس و يحدث بتلقائية، كنتيجة لزيادة في إستغلال الطاقة الإنتاجية.

كما أن هذه التعاريف تشير في مضمونها إلى جملة من المحددات الأساسية لمفهوم النمو الإقتصادي، والتي ينبغي التأكيد عليها؛ هذه المحددات الأساسية نلخصها في النقاط التالية[4]:

أ- لا يمكن القول عن الزيادة في إجمالي الناتج المحلي لوحدها بأنها تعبر عن نمو إقتصادي في مجتمع ما، إذ لابد أن تترافق هذه الزيادة بحصول زيادة محققة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. إن هذا الشرط الأساسي يقود إلى شرط ثان، هو أن تكون نسبة الزيادة في الناتج الإجمالي المحلي أو ما يعبر عنه بالدخل الوطني أكبر من نسبة تزايد النمو السكاني في مجتمع الدراسة؛ وبناءا على ذلك :

معدل النمو الإقتصادي= معدل النمو في الدخل الوطني – معدل النمو في التعداد السكاني.

---

[1] - عجمية محمد عبد العزيز و آخرون، التنمية الإقتصادية بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2007 ، ص 73.
[2] - مشورب إبراهيم، إشكالية التنمية في العالم الثالث، دار المنهل اللبناني، لبنان، الطبعة الأولى،2006،ص 31.
[3] - عريقات حربي محمد موسى، مبادئ الإقتصاد (التحليل الكلي)، دار وائل للنشر، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 268.
[4] - السريتي محمد و نجا علي عبد الوهاب، النظرية الإقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر ، 2008، ص 339، بتصرف.

فمن المعادلة السابقة، نلاحظ أن معدل النمو في التعداد السكاني يدخل كطرف فاعل في تحديد نسبة النمو الإقتصادي بالدول، إذ لا بد على هذه الدول التي تستهدف تحقيق نمو إقتصادي أن تهتم بنسبة النمو السكاني لديها. و باستنطاق معدلات النمو السكاني عبر مختلف دول العالم، نخلص بأن دول العالم النامية تشهد معدلات تزايد سكاني تفوق نظيراتها في دول العالم المتقدم.

ب- كما لا يمكن القول عن الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني النقدي أنها تعبر عن نمو إقتصادي، إذ يجب أن تكون هذه الزيادة ناجمة عن زيادة حقيقية في الدخل الوطني، راجعة إلى زيادة كمية ونوعية في الإنتاج، و ليس مردها إلى إرتفاع تضخمي في أسعار هذه المنتجات. وعليه فإن:

معدل النمو الإقتصادي الحقيقي= معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي – معدل التضخم.

وعليه فلا بد من إستبعاد أثر التضخم، و استعمال الأسعار الحقيقية عند قياس معدل النمو الإقتصادي.

ج- لا يمكن القول أيضا عن النمو العابر و غير المستديم في الناتج المحلي الإجمالي بأنه يعبر عن نمو إقتصادي، إذ يجب أن يتصف هذا النمو بصفة الديمومة و الإستمرارية، و مثال ذلك الزيادات التي تطرأ في أسعار بعض السلع لأسباب عارضة كالحروب أو الظروف الطبيعية، فمثلا شهدت أسعار النفط في السبعينات و أوائل الثمانينات من القرن الماضي إرتفاعا كبيرا، حيث وصلت أسعار البرميل الواحد إلى ما قيمته 42 دولار أمريكي، مما أدى إلى إحداث زيادة كبيرة في إجمالي الناتج الوطني بالدول أعضاء منظمة أوبك، وبالتالي متوسط نصيب الفرد منه، لكن هذه الزيادات في متوسطات دخول الأفراد عادت إلى الإنخفاض بمجرد إنخفاض أسعار النفط آنذاك إلى حوالي 10 دولار أمريكي للبرميل الواحد. فمثل هذه الزيادة في الدخول، لا تعتبر نموا إقتصاديا، بل هي نمو عابر ولا يمكن إعتباره نموا بالمفهوم الإقتصادي.

الفرع الثالث: قياس النمو الاقتصادي

يقاس النمو الإقتصادي تبعا لمعدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي. ويعد هذا المعيار من أكثر المعايير إستخداما لقياس درجة النمو الإقتصادي في غالبية دول العالم، غير أن الدول النامية تواجهها جملة من المشاكل والصعوبات في حساب معدل النمو الإقتصادي، لصعوبة الحصول على أرقام صحيحة تعبر عن الدخل الحقيقي للفرد. ومن جملة هذه المشاكل والصعوبات نذكر ما يلي[1]:

- عدم توفر إحصائيات دقيقة عن التعداد السكاني و الدخول؛

[1] - المرجع نفسه، ص 340.

- عدم تحديد أي الطرق أنسب للتحليل؛ مثلا هل يتم تقسيم الدخل على جميع السكان؟ أم فقط على السكان العاملين دون سواهم؟. فالطريقة الأولى تفيد من نواحي الإستهلاك، أما الطريقة الثانية و التي تتضمن حساب الدخل لقوة العمل دون غيرهم تفيد من نواحي الإنتاج؛
- إختلاف العملات فيما بين الدول، والتقلبات المستمرة في أسعار الصرف.

أما أساليب قياس النمو الإقتصادي؛ فيقاس النمو الإقتصادي وفقا لأسلوبين أساسيين وهما[1]:

أ- معدل النمو البسيط

يقيس هذا المعدل النمو في متوسط دخل الفرد الحقيقي للسنة المعنية مقارنة بسابقتها، أما عن إستخدامات هذا المعدل، فهو يستخدم في تقييم الخطط السنوية للحكومة. و يمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة الآتية:

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة الحالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}} \times 100$$

ب- معدل النمو المركب

يقيس هذا المعدل متوسط معدل النمو السنوي في متوسط دخل الفرد الحقيقي، و ذلك لفترة زمنية معينة. يستخدم هذا المعدل في تقييم الخطط الحكومية المتوسطة و الطويلة الأجل. فإذا أشرنا إلى معدل النمو المركب بالرمز (**Tcc**)، فإن حسابه يكون وفقا للمعادلة التالية:

$$TCC=\sqrt[n]{\frac{GDPn}{GDP0}}-1$$

بحيث أن:

GDP_n : تعني متوسط دخل الفرد الحقيقي في نهاية الفترة؛

GDP_0 : تعني متوسط دخل الفرد الحقيقي في بداية الفترة؛

n : تعني طول الفترة الزمنية.

الفرع الرابع: أنواع النمو الإقتصادي

إذا كان النمو الإقتصادي يتشخص في تلك الزيادة الحقيقية في الناتج الوطني الفردي خلال فترة زمنية معينة، فإنه يبقى أن نشير إلى أنه يجب التمييز بين ثلاثة أنواع من النمو[2]:

- النمو الطبيعي؛
- النمو العابر؛

[1] - المرجع نفسه، ص 340، بتصرف.
[2] - حبيب كميل و البني حازم، دراسات في الإنماء والتطور،المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس لبنان،1997، ص 17.

– النمو المخطط.

أ– النمو الطبيعي

إن النمو الطبيعي هو عبارة عن ذلك النمو الذي يحدث في صورة عمليات موضوعية، في مسارات تاريخية، تتعاقب كما تتعاقب عمليات التاريخ الطبيعي؛ و قد حدثت ظاهرة النمو الطبيعي تاريخيا بالإنتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية. و تتلخص العمليات الموضوعية سابقة الذكر في أربع عمليات، نأتي على ذكرها كما يلي[1]:

أ–1– العملية الأولى: هي عملية التتابع في التقسيم الإجتماعي للعمل، بالإنتقال من مرحلة الزراعة إلى الصناعة اليدوية فالصناعة الآلية الكبرى.

أ–2– العملية الثانية: هي عملية تراكم أولي لرأس المال، في بادئ الأمر كان مركزا على خدمة التجارة الخارجية للدولة، ليتحول بعد ذلك إلى الصناعة.

أ–3– العملية الثالثة: هي عملية سيادة الإنتاج السلعي و الإنتشار الواسع للعملية الإنتاجية، ليس بهدف إشباع حاجيات المنتج نفسه، بل بهدف المبادلة في السوق، ثم و من خلال المداخيل المحققة يتم إقتناء سلع الإستهلاك. إن هذا التحول الذي طرأ على المنتجات بتحولها إلى سلع تتداول في السوق وليست للإستهلاك الذاتي فحسب، إضافة إلى سيادة العلاقات السلعية – النقدية، دفع إلى نمو المجتمعات تاريخيا.

أ–4– العملية الرابعة: وهي عملية خاصة بسيادة وتكوين السوق الداخلي، بمعنى أن يتشكل سوق محلي، حيث يصبح لكل ناتج سوق فيها عرض و طلب، كما يتكفل هذا السوق بالتمهيد لقيام سوق وطني واسع.

إن المتتبع للتطور الحاصل في المجتمعات التي تعرف بالمجتمعات النامية، يلاحظ بأن هذه المجتمعات لم تحدث بها العمليات المذكورة سابقا إلا بصورة جزئية، بحيث لم تكتمل بها العمليات الأربع المذكورة أعلاه. و نظرا لعدم تفوق الإنتاج السلعي و عدم سيادته، بحيث يقوم بتصفية الأسواق المفتتة الضيقة لحساب سوق واسع يكون بدوره أساسا لتطوير أكبر لفنون الإنتاج و تنظيماته، لم تتطور الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية إلى نظام رأسمالي في هذه الدول النامية.

إن هذا النمط من النمو ذو مرونة كبيرة في الإطار الإجتماعي و الثقافي للبلدان الرأسمالية المتطورة، بحيث تنتقل شرارة النمو بسرعة كبيرة من قطاع إلى آخر بموجب الترابطات الأمامية والخلفية، و كذا أثر كل من المضاعف و المعجل.

[1] - المرجع نفسه، ص ص 17-18.

ب- النمو العابر

وهو ذلك النمو الذي يفتقد إلى صفة الديمومة و الثبات، فهو يأتي كنتيجة لظهور عوامل طارئـــة عادة ما تكون عوامل خارجية، لا تلبث و أن تختفي و يختفي معها النمو الذي أحدثته. يسود هذا النمط بشكل كبير في الدول النامية، حيث ينشأ كنتيجة لتوفر مؤشرات إيجابية مفاجئة في تجارتها الخارجية سرعان ما تتلاشى بنفس السرعة التي ظهرت بها.

إن كون هذا النمو يحصل في ظل بنى إجتماعية وثقافية جامدة، فذلك يجعله غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف والمعجل، أو يؤدي في أحسن الأحوال إلى تكـــريس ظاهرة النمو بلا تنمية و التي تسود في المجتمعات النامية عموما، والعربية على وجه الخصوص[1].

ج- النمو المخطط

وهو عبارة عن ذلك النمو الذي يكون نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد و متطلبات المجتمـــع. وترتبط قوة وفاعلية هذا النمط من النمو إرتباطا وثيقا بقدرات المخططين و واقعية الخطط المرسومة. كما ترتبط أيضا بفاعلية التنفيذ و المتابعة و مشاركة الجمهور في عملية التخطيط في كافة مستوياته.

وتجدر الإشارة إلى أن دراسات و أساليب التخطيط الإقتصادي، تعتبر نهجا علميا حديث النشـــأة نسبيا؛ فقد أصبح التخطيط نشاطا واسعا تمارسه دول عديدة، و غدت التنمية بذلك هدفا غاليا تســـعى لتحقيقه كافة دول العالم، لذلك سعت العديد من الدول الرأسمالية الكبرى لتعظيم إستفادتها من بعـــض أدوات التخطيط لرسم سياسات الطلب الفعال، و تحقيق العمالة الكاملة وفقا للنظرية الكينزية لمعالجـــة الأزمات الدورية التي تلحق بمستويات النشاط الإقتصادي.

و في الأخير تجب الإشارة إلى أنه إذا كان كل من النمو الطبيعي و النمو المخطط بمثابة نمـــو ذاتي الحركة، فإن النمو العابر بالنسبة لمعظم الدول النامية هو نمو تابع يفتقد إلى صفة الحركة الذاتية. كما تجدر الإشارة أيضا، إلى أن النمو الذاتي إذا ما استمر خلال فترة طويلة يتحول إلى نمو مضطرد ويتحول بالضرورة إلى تنمية إقتصادية بالمعنى الكامل للكلمة[2].

المطلب الثاني: العوامل المحددة للنمو الإقتصادي

هناك جملة من العوامل التي تلعب دورا أساسيا في الجهود الهادفة إلى تطوير نظرية عامة للنمو الإقتصادي، و هذه العوامل تعتبر المحددات الكبرى للنمو الإقتصادي؛ و هي تتمثل في ما يلي:

1- حبيب كميل و البني حازم، من النمو و التنمية إلى العولمة والغات، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان،2000، ص ص 26-27.
2 - المرجع نفسه، ص ص 27-28.

الفرع الأول : كمية و نوعية الموارد البشرية

إنه و كما أشرنا في السابق، يتم قياس معدل النمو الإقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي؛ و يتم إستخراج هذا المؤشر من المعادلة التالية[1]:

$$\text{متوسط الدخل الحقيقي للفرد} = \frac{\text{الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

و عليه و من خلال المعادلة السابقة، نستنتج أن معدل النمو الإقتصادي يتزايد كلما تزايد الطرف الأيمن من المعادلة أي الدخل الحقيقي للفرد، و هذا يعني أن النمو الإقتصادي متوقف على قيمة الطرف الأيسر من المعادلة، أي على نسبة زيادة المقام المتمثل في عدد السكان بالنسبة للبسط أي قيمة الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي؛ بمعنى آخر كلما كانت نسبة الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل نمو السكان، كلما كان هناك زيادة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد، و بالتالي تحقيق زيادة في معدل النمو الإقتصادي. أما إذا كانت نسبة الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي تقل عن الزيادة في عدد السكان، فإن معدل الدخل الحقيقي للفرد سوف يشهد تراجعا. و يدل هذا على أن زيادة السكان تعتبر من المشكلات الرئيسية التي تقف في وجه عملية التنمية الإقتصادية في الدول، خاصة في الدول النامية التي تعاني من ضغط سكاني (Population Pressure) .

لكن مما يلاحظ على المعادلة السابقة أنها تستخدم عدد السكان مؤشرا كميا صرفا(Quanttative Indicator)، بيد أن هناك إعتبارات كمية و نوعية أخرى يجب أخذها بعين الإعتبار. فمثلا تؤدي زيادة السكان إلى زيادة حجم القوى العاملة (Labour Force)، أي الزيادة في عدد السكان القادرين والراغبين في العمل. بحيث تؤثر إنتاجية العمل (The Productivity Of Labour) على معدل النمو الإقتصادي.

و مما يلاحظ أيضا في الغالب من الأحيان، أن معدل الدخل الفردي الحقيقي ينمو بنسبة أقل من نمو معدل الطاقة الإنتاجية للفرد. و يرجع السبب في ذلك إلى كون أن الأفراد يميلون في العادة إلى العمل لساعات أقل كلما تحسن مستواهم المعيشي، فيقل بذلك حجم القوة العاملة الفعالة (Active Labour Force) في سوق العمل، و ذلك كنتيجة لإقبال هؤلاء الأفراد على التعلم، و تقليل أيام العمل، و التمتع بالعطل، و تفضيل الإحالة على التقاعد في سن مبكر.

الفرع الثاني : كمية و نوعية الموارد الطبيعية

يرتكز عادة إنتاج إقتصاد ما و كذلك نموه على كمية و نوعية ما يحوزه من موارد و خيرات طبيعية (درجة خصوبة الأرض، وفرة المعادن، المياه، الغابات ...إلخ). و يرى بعض الإقتصاديين

[1] - عريقات حربي محمد موسى، مرجع سبق ذكره، ص ص 270-271.

بأنه لا قيمة لهذه الموارد الطبيعية، إلا إذا إستطاع المورد البشري أن يستغلها لتحقيق الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية للمجتمع، ففي هذه الحالة تفقد هذه الموارد صفة الطبيعية و تصبح و كأنها من صنع الإنسان. فقد يكون البلد غنيا بموارده الطبيعية، لكن مستواه المادي أو نموه الإقتصادي سوف لن يتأثر إذا بقيت هذه الموارد من دون إستغلال. يقودنا هذا التحليل إلى القول بأنه على شروط الطلب و التكاليف أن تكون مشجعة، لأجل تحويل مورد معين من حالته الطبيعية (غير المستغلة) إلى حالة إقتصادية (مستغلة)؛ و يحتاج ذلك ما يلي[1]:

أ- أن يكون الطلب على السلعة التي يدخل المورد في إنتاجها كاف لتبرير إستغلال هذا المورد.
ب- أن يكون عرض رأس المال و المهارات الفنية متوفرا بالشكل الذي يضمن تحويل هذه الموارد إلى إستعمالات ذات جدوى.

وحري بالذكر أيضا، أن كمية و نوعية الموارد الطبيعية لبلد ما ليست بالثابتة، فالمجتمع يمكنه أن يطور و يكتشف موارد طبيعية جديدة تؤدي إلى زيادة النمو الإقتصادي به في المستقبل. و ذلك لن يتأتى إلا بالتضحية بجزء من الموارد الإقتصادية المتاحة من رأس مال و عمل ...إلخ، و توجيهها نحو مجالات الأبحاث. أي بمعنى آخر التضحية بجزء من السلع الإستهلاكية في الأمد القصير، للوصول إلى مستوى مرتفع من القدرات الإنتاجية في المستقبل، و هو ما يعبر عنه بانتقال منحنى حدود إمكانية الإنتاج القصوى إلى الأعلى.

الفرع الثالث : تراكم رأس المال Accumulation Of Capital

تؤثر الزيادة في تراكم رأس المال إيجابا على معدل النمو الإقتصادي. وتراكم رأس المال في مجتمع ما هو مقدار ما يحوزه الإقتصاد من السلع الرأسمالية؛ من مؤسسات إنتاجية و مكائن و طرق مواصلات و جسور و مدارس و جامعات و مستشفيات و هياكل البنية التحتية بمختلفها، و التي تنشأ من ذلك الجزء الذي يضحي به المجتمع من إستهلاكه الجاري.

و يتحدد معدل تراكم رأس المال بتلك العوامل التي تؤثر في الإستثمار:

أ- توقعات الأرباح (Profit Expectations) ؛
ب- السياسات الحكومية إتجاه الإستثمار.

و يختلف تأثير هذه العوامل من بلد لآخر، إلا أنه يبقى و أن المظهر الأولي لعملية تراكم رأس المال بالنسبة لجميع البلدان هو ضرورة التضحية (Scrifie)، فتراكم رأس المال يتعلق بشكل مباشر مع

[1] - المرجع نفسه، ص ص 271-272.

حجم الإدخار؛ و الذي هو نسبة من دخل المجتمع الذي لا ينفق على الإستهلاك، و الذي يوجه ليضاف إلى حجم المتراكم من السلع الرأسمالية، فالإدخار هنا يصبح كثمن أو كتكلفة للنمو الإقتصادي[1].

الفرع الرابع: التخصص و الإنتاج الواسع

إن النمو الإقتصادي ليس مجرد زيادة في كمية عوامل الإنتاج فحسب، و إنما يتضمن التغيرات الأساسية في تنظيم العملية الإنتاجية. لذلك يتحدد النمو الإقتصادي لبلد معين جزئيا بمدى قدرات البلد على زيادة التخصص في موارده الإقتصادية. فقد أوضح "**آدم سميث**[2]" في كتابه المشهور "**ثروة الأمم**" 1776م (The Wealth Of Nation)، أن التحسن في القوى الإنتاجية و مهارة العامل يعزى إلى تقسيم العمل؛ و أن تقسيم العمل يتحدد بحجم السوق، فإذا كان حجم السوق صغيرا كما هو عليه الحال بالنسبة للدول النامية، فإن تقسيم العمل سيكون أقل و تقل معه حجم العمليات الإنتاجية. كما أن حجم الإنتاج في المراحل الأولى لعملية التنمية الإقتصادية سوف يقل أيضا، و كذلك الحال بالنسبة لمستوى التخصص، هذا فضلا عن أن معظم الإنتاج يكون لغرض الإستهلاك العائلي و ليس من أجل السوق. و مع إتساع السوق و إزدياد التقدم التكنولوجي يزداد مستوى التخصص في العمليات الإنتاجية، و هو ما يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج و تقليل التكاليف[3].

الفرع الخامس : معدل التقدم التكنولوجي

بالإضافة إلى الإعتبارات الكمية و التي تدخل كمحددات للنمو الإقتصادي، هناك عوامل نوعية تسهم في تحديد النمو الإقتصادي. و من هذه العوامل يأتي عامل التقدم التكنولوجي، و الذي يعني بصورة عامة السرعة في تطوير و تطبيق المعرفة الفنية بهدف الرفع من المستوى المعيشي للأفراد. ولعل خير دليل على ذلك جملة المخترعات التي حدثت في القرنين الثامن عشر و التاسع عشر في كل من إنجلترا و الولايات المتحددة الأمريكية، و التي نتج عنها نمو و تطور إقتصادي باهر آنذاك.

و لا يقتصر مفهوم التقدم التكنولوجي على مجرد ظهور المخترعات، بل يتعدى ذلك إلى مجموع الجهود التي يبذلها المجتمع في زيادة إستغلال الموارد الإقتصادية المتاحة و كذا تطوير و إكتشاف موارد أخرى جديدة، عن طريق الإرتقاء بالمستويات التعليمية و الإدارية و التسويقية[4].

الفرع السادس : العوامل البيئية

يحتاج النمو الإقتصادي إلى ضرورة توفر مناخ مشجع على ذلك؛ و من ذلك العوامل السياسية و الإجتماعية و الثقافية و الإقتصادية، بمعنى وجوب توفر قطاع مصرفي يتلاءم و متطلبات النمو

[1] - المرجع نفسه، ص ص 272-273.
[2] - آدم سميث: إقتصادي و عالم إسكتلندي ولد بمدينة كيركالدى الإسكتلندية سنة 1723 و توفي سنة 1790.
[3] - المرجع نفسه، ص 273.
[4] - المرجع نفسه، ص 273.

الإقتصادي، و كذا نظام ضريبي يشجع على تأسيس الإستثمارات الجديدة، و نظام قانوني يعمل على إرساء قواعد التعامل التجاري، و إستقرار سياسي و حكم يدعمان النمو الإقتصادي. و لعل هذا العامل هو ما يبرر تحقيق عديد من الدول معدلات نمو مرتفعة، بينما لم تتمكن من تحقيقها دول أخرى، قد تفوق الدول الأولى من ناحية توفر الإمكانيات الطبيعية و وفرة المورد البشري الفعال[1].

المطلب الثالث: نظريات و نماذج النمو الإقتصادي

يحتل موضوع النمو الإقتصادي موقعا هاما في الفكر الإقتصادي، لذلك إهتمت النظريات الإقتصادية بموضوع النمو في سبيل بحث أساليب و أسباب النمو الإقتصادي، و كيفية تمكين الدول المتخلفة من التخلص من الفقر و السير نحو التقدم و الرقي. و في ما يلي ذكر لبعض هذه النظريات.

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية في النمو الإقتصادي

تميزت الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية بجملة أفكار هامة، كانت المنطلقات الفكرية الأولى للنظرية الكلاسيكية في النظرة لموضوع النمو الإقتصادي، الذي يشغل العديد من المفكرين و الباحثين و صناع القرار في كافة دول العالم؛ و نورد أهم ما جاءت به هذه النظرية كما يلي:

أ- نظرية آدم سميث

يرى "**آدم سميث**" بأن هناك يدا خفية تقود الفرد لأن يسعى لتعظيم ثروته من خلال آلية السوق، في ظل عدم تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية. كما طرح "**سميث**" فكرة تعد منطلقا أساسيا في نظرية النمو الإقتصادي، و هي تقسيم العمل الذي يؤدي إلى نتائج باهرة لإنتاجية العمل. كما أولى أهمية كبرى إلى تراكم رأس المال، من خلال بحث مشكلة تنمية مدخرات الأفراد و التي تستعمل في شكل إستثمارات في الإقتصاد الوطني، و بالتالي إمكانية تحقيق نمو إقتصادي. بيد أن هذه الإستثمارات تتوقف على توقع المستثمرين للأرباح المستقبلية. هذه الأخيرة التي تتحدد بناءا على المناخ الإستثماري السائد في الإقتصاد المعني. أي أن النمو الإقتصادي يرتبط بمدى جاذبية المناخ الإستثماري و مدى حرية التجارة و العمل و المنافسة.

عموما يرى آدم سميث بأن النمو الإقتصادي يتقدم بشكل ثابت و مستمر، لأن تحقيق النتائج الإيجابية على مستوى مجموعات الأفراد الذين يشتغلون كل في مجال إنتاجي معين، هي في محصلتها نتيجة إيجابية للإقتصاد ككل[2].

[1] - المرجع نفسه، ص 274.

[2] - البياتي فارس رشيد، التنمية الإقتصادية سياسيا في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه في الإقتصاد (غير منشورة)، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الأردن،2008 ، ص 76.

ب- نظرية دافيد ريكاردو

ركز "**دافيد ريكاردو**[1]" على أن الزيادة السكانية يمكن أن تشل النمو الإقتصادي، و تحدث حاجزا أمام تزايد معدلاته إذا ما استمر نمو السكان بمعدلات تفوق معدلات النمو الإقتصادي. كما يرى بأن المجموعات الإقتصادية تتشكل من ثلاث مجموعات؛ و هي مجموعة الرأسماليين و العمال و أصحاب الأراضي، و عليه فهو يفترض أن فئتي العمال و أصحاب الأراضي يستهلكون مداخيلهم بالكامل، و ليست لهم فرصة لإدخارها. هذا الفرض ينجر عنه حفز الرأسمالين على ادخار جزء من مداخيلهم، و بالتالي يحاول الرأسماليون توسيع الإنتاج عن طريق استخدام الأرصدة الإستثمارية، بالرفع من الطاقة الإنتاجية بزيادة عدد العمال و شراء معدات إنتاجية جديدة و هو الأمر الذي يكون له أثر إيجابي على الأجور الحقيقية على الأقل في المدى القصير؛ و بالتالي تتحسن الظروف المعيشية و تنخفض معدلات الوفايات و يزيد حجم القوة العاملة، فينجم عن ذلك خفض مستويات الأجور مرة أخرى. لكن قد يحصل و أن يستمر ارتفاع أجور العمال لفترات طويلة عند رفع الطاقة الإنتاجية، في حالة ما إذا كانت معدلات الأرباح مرتفعة جدا إلى جانب وفرة الموارد الطبيعية، و هنا ينتج تحقيق معدلات مرتفعة لتراكم رأس المال. و هنا يرى "**دافيد ريكاردو**" أنه باستمرار تزايد السكان تتزايد حاجتهم إلى الغذاء، فتزيد المساحات المزروعة من الأراضي في محاولة لتغطية هذا الطلب الزائد على المنتجات الغذائية. غير أنه – حسب دافيد – عند استمرار التزايد في السكان، قد يحدث أن لا تكون هناك أراض خصبة قادرة على تلبية متطلبات السكان من المنتجات الفلاحية، و بالتالي يتم اللجوء إلى أراض أقل خصوبة و انتاجية، عندئذ تصبح انتاجية وحدة العمل و وحدة رأس المال لا تكفي سوى لتغطية نفقات أجور العمال دون أن يبقى شيء لرأس المال. عندها ينعدم الحافز لتراكم رأس المال و بالتالي تسود الإقتصاد حالة من الركود. ولقد أضاف "**دافيد**" بأنه يمكن التأخير من حصول هذا الركود إذا تم تفعيل آلية التجارة الخارجية، باستيراد الدول المتقدمة لبعض حاجياتها من الغذاء من الدول النامية بأسعار منخفضة، وهنا تستطيع مواجهة النقص في الموارد الطبيعية المحدودة[2].

و كما أوردنا ينعدم الحافز لتراكم رأس المال في القطاع الزراعي في حال تزايد معدلات السكان. لذلك يعتبر ريكاردو أن القطاع الصناعي هو المصدر الأساسي للأرباح، حيث أنه من الممكن تطبيق الأساليب الإنتاجية الحديثة في هذا القطاع على العكس من القطاع الزراعي، لأنه يتسم بتناقص الغلة[3].

---

[1] - دافيد ريكاردو: إقتصادي إنجليزي من رواد المدرسة الكلاسيكية ولد سنة 1772 و توفي سنة 1823.

[2] - عجمية محمد عبد العزيز و الليثي محمد علي، التنمية الإقتصادية مفهومها- نظرياتها- سياساتها، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص ص 71-75، بتصرف.

[3] - صديق ثريا حسن، العلاقة بين الصادرات و النمو الإقتصادي تجربة المملكة العربية السعودية و جمهورية السودان، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2004، ص 24.

ج- الإنتقادات الموجهة للنظرية

على الرغم من التحليلات و الأفكار التي جاءت بها النظرية الكلاسيكية حول النمو الإقتصـــادي، إلا أنها يشار إليها ببعض الإنتقاد. و من ذلك عدم قدرتها على توقع إنتشار الثورة التكنولوجية، بالرغم من أن مفكري المدرسة الكلاسيكية أشاروا في بعض آرائهم إلى الدور الذي يلعبه التقدم التقـــاني فـــي رفع مستوى الإنتاجية. إلا أنهم جزموا بأنه لا يمكن لهذا التقدم في التكنولوجيا أن يلغي أثـــر تنـــاقص الغلة. و حسب رأيهم أيضا أن هذا التقدم الفني يطبق فقط في القطاع الصناعي و لا يمكن تطبيقه فـــي القطاع الزراعي الذي يتميز بتناقص الغلة، لكن الإرتفاع في المستوى التقني في الدول المتقدمة أظهر عكس ذلك، أي كانت هنالك زيادة في الإنتاج الزراعي و بالتالي تحقيق فـــائض كبيـــر فـــي المـــواد الزراعية و قد تم تصدير هذا الفائض إلى الخارج[1].

الفرع الثاني: الآرآء الكينزية حول النمو الإقتصادي

أ- آرآء ج. م. كينز

في العـــام 1936 ميلادي قـــدم " **ج.م كينز**[2]" كتـــابه المشهور" **النظرية العامة في العمالة الفائدة و النقود**" و أحدث ثورة في مجال النظرية الإقتصادية الكلية، و كسر بذلك الإعتقاد الذي ساد لسنوات عند الكلاسيك، و هو إستحالة الوصول إلى توازن اقتصادي في ظل عدم التشغيل الكامـــل The Full Employment على المدى الطويل، حيث أكد أنه يمكن تحقيق هذا التوازن عند مستوا أقل من مستوى التشغيل الكامل[3].

إن نظرية النمو لها علاقة متينة بما تعالجه نظرية الإستخدام. فنظرية الإستخدام الكينزية هي في واقـــع الأمر نظريـــة الإقتصـــاد الســـاكن، لكونها تفترض ثبـــات في المستوى التقني و حجم السكان و الموجودات الرأسمالية. و ينجر عن ثبات رأس المال بالضرورة عدم وجـــود إدخـــار و اســـتثمار صافيين، لأن الإستثمار يعرف على أنه الزيادة الحاصلة في الموجودات الرأسمالية. لكن هذه النظرية تفترض من جانب آخر فرضا ظاهريا يناقض الفرض الأول، و هذا الفرض هو وجود إستثمار صافي إيجابي، غير أن هذا التناقض يرجع لتجاهل التحليل الكينزي لأثر الإستثمار على حجم الطاقة الإنتاجية كما يبرر ذلك "**Domar**"، حين أوضح بأن التحليل الكينزي هو تحليل نظري حيث تبقى به الموجودات الرأسمالية ثابتة بالرغم من وجود إستثمار صافي إيجابي و ذلك لكون أن حجم الموجودات الرأسمالية كبير جدا مقارنة بالزيادة في الإستثمار، لذلك يتجاهل التحليل أثر هذه الزيادة على الطاقة الإنتاجيـــة.

---

[1] - صواليلي صدر الدين، النمو و التجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 33.

[2] - جون ماينارد كينز: هو إقتصادي إنجليزي مؤسس النظرية الكينزية ولد سنة 1883 و توفي سنة 1946 ساهم بشكل بارز في تفسير و بحث أسباب أزمة الكساد الكبير 1929.

[3] - عجمية محمد عبد العزيز و الليثي محمد علي،مرجع سبق ذكره،ص ص 98-99.

يضاف إلى هذا التبرير تبرير آخر، و الذي يفيد بأن الفترة ما بين بدء الإستثمار و بين التوسع في الطاقة الإنتاجية هي نسبيا ليست بالفترة القصيرة، لذا في الأجل القصير نتجاهل أثر الزيادة في الإستثمار على الطاقة الإنتاجية. و هذا النوع من التحليل هو ما أسماه "**Pigou**" بالتوازن في الأمد القصير مقارنة بالتوازن الساكن في الأمد الطويل. و من خصائص هذا التحليل أنه يأخذ بعين الإعتبار تأثير الإستثمار على الدخل الوطني من خلال مضاعف الإستثمار، فيما يتجاهل أثره على حجم الطاقة الإنتاجية.

و بناءا على الفرضيات السابقة، يتحدد مستوى الدخل في توازن من منظور نظرية الإستخدام عند تساوي الإدخار المرغوب فيه مع الإستثمار المرغوب فيه، كما يبقى الدخل الوطني التوازني و الناتج الوطني مع مرور الزمن ثابتين ما دام الإدخار المقرر يساوي في كل فترة زمنية الإستثمار المقرر، كما أن هنالك مضاعفات توسعية أو مضاعفات إنكماشية[1].

ب- نموذج هارود- دومار

وفق هذا النموذج يتحدد معدل النمو الإقتصادي و الذي يقاس بمعدل النمو في الدخل الوطني من خلال الإدخار المحلي، أي من خلال النسبة التي يدخرها المجتمع من دخله الوطني و التي يتم تحويلها إلى استثمارات. حيث توصل الباحثان "**هارود**[2]" و "**دومار**[3]" إلى صياغة هذه العلاقة في شكل رياضي بالشكل التالي[4]:

$$\text{معدل تغير نمو الدخل الوطني} = \frac{\text{معامل الإدخار}}{\text{معامل رأس المال/الإنتاج}}$$

حيث:

$$\text{معامل الإدخار} = \frac{\text{التغير في الادخار}}{\text{التغير في الدخل}}$$

أما:

$$\text{معامل رأس مال/ الإنتاج} = \frac{\text{التغير في رأس المال}}{\text{التغير في الناتج الوطني}}$$

ومنه فإن معدل نمو الدخل الوطني يرتبط بـ:

- علاقة طردية بمعامل الادخار؛
- علاقة عكسية بمعامل رأس المال/ الإنتاج.

---

[1] - زروني مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص ص 53-54.
[2] - هنري روي فوبيز هارود: إقتصادي و كاتب إنجليزي و لد سنة 1900م و اشتغل كمستشار لصندوق النقد الدولي و توفي سنة 1978م.
[3] - افسلي دافيد دومار: إقتصادي روسي أمريكي ولد سنة 1914م، إشتهر بالنموذج الذي صاغه رفقة هارود، توفي سنة 1997.
[4] - عجمية محمد عبد العزيز و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 141-142.

و للحصول على معدل نمو نصيب الفرد من الدخل الحقيقي فإن ذلك يتم بطرح معدل النمو السكاني من معدل نمو الدخل الوطني أي:

$$\text{معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي} = \frac{\text{معامل الادخار}}{\text{معامل رأس المال / الإنتاج}} - \text{معدل النمو السكاني}$$

الفرع الثالث: النظريات النيوكلاسيكية

أ- نموذج سولو "SOLOW"

و يعد هذا النموذج إمتدادا لنموذج هارود-دومار، بحيث يركزان و بشكل مشترك على أهمية الإدخار و الإستثمار كمحدد أساسي لعملية التراكم الرأسمالي و من ثم النمو الإقتصادي. غير أن "**سولو**[1]" يضيف عنصرا آخر من عناصر الإنتاج لنموذجه و هو عنصر العمل، إضافة إلى عنصر ثالث آخر و هو المستوى التكنولوجي. كما و على العكس من نموذج هارود- دومار يفترض "**سولو**" تناقص الغلة بشكل منفصل لكل من عنصري العمل و رأس المال في الأجل القصير و إفتراض ثبات غلة الحجم للعنصرين معا في الأجل الطويل، لغرض تحديد أثر العامل التكنولوجي على النمو. كما أن مستوى التكنولوجيا لدى "**سولو**" يتحدد خارج إطار النموذج و يكون مستقلا عن باقي العوامل. و يستخدم هذا التحليل دالة الإنتاج "**Cub-Douglas**"، و حسب هذا النموذج فإن النمو في الناتج المحلي يكون ناجما عن واحد أو أكثر من العوامل التالية:

- حدوث زيادة كمية أو نوعية في عنصر العمل عن طريق النمو السكاني و/أو التعليم؛
- حدوث زيادة في رصيد رأس المال عن طريق الإدخار و الإستثمار؛
- حدوث تحسن في المستوى التكنولوجي.

و حسب هذا النموذج، عندما يرتفع معدل الإدخار المحلي يتحسن الإستثمار، مما يؤدي إلى زيادة في التراكم الرأسمالي و من ثم زيادة في معدل نمو الناتج المحلي. إلا أن هذه الآلية تتحقق بصورة أفضل في الإقتصادات التي يزداد فيها تدفق رؤوس الأموال و الإستثمارات الخارجية، مقارنة بتلك الإقتصادات المغلقة التي يكون معدل الإستثمار فيها قيد المدخرات المحلية فقط و التي تكون منخفضة بسبب إنخفاض الدخول بها[2].

ب- نموذج فون نيومان

يعد "**فون نيومان**" أول من درس مشكلة النمو في إطار نموذج خطي ذو معاملات تقنية ثابتة، و حسب هذا النموذج فإن المخطط يسعى للوصول إلى أحسن تخصيص للموارد من أجل تحقيق أكبر

[1] - روبرت سولو: إقتصادي أمريكي ولد في بروكلين بنيويورك في 1924م، حاز على جائزة نوبل للإقتصاد سنة 1987م.
[2] - المرجع نفسه، ص ص 145-147.

معدل نمو ممكن. تفسر مسارات الأسعار عن طريق البرنامج الثنائي للكميات (المنتجة، المستهلكة أو المعاد إستثمارها)، و هي مستنتجة من هذه الأخيرة و لكنها لا تعتبر كمصدر لإختيار الأفراد.

و من خصوصيات النموذج ما يلي:

– n سلعة بحيث يمكن أن تكون مدخلات (Input) أو مخرجات (Output).

– m التقنية المتوفرة من أجل الوصول إلى أعلى نمو، و تمثل مجمل التقنيات المتوفرة بمصفوفتين عموديتين ذات n عنصر، و من أجل كل تقنية j فإن مصفوفة المدخلات هي a^j و مصفوفة المخرجات هي b^j و هي على التوالي غير معدومة، و أن الإمكانيات التقنية للإقتصاد ممثلة بالزوج (A,B).

– حدة إستعمال التقنية j ممثلة عن طريق العنصر x^j من الشعاع X ذات m عنصر.

و عليه يعتبر الإقتصاد منتجا إذا كان $AX \leq BX$، أي كل ما هو منتج BX هو على الأقل يساوي ما هو مستهلكAX. و حتى يكون هناك نمو يجب على الإقتصاد أن ينتج فائض لـ n سلعة، و نظرا لخطية تقنيات الإنتاج فإن نمو الإقتصاد g يستلزم على المتراجحة السابقة ما يلي:

$$(1+g)AX \leq BX$$

لقد توصل "**فون نيومان**" إلى أنه يوجد زوج (X*,r*) و التي توافق قيمة النمو العظمى *r لـ r، و بوضع فرضيات على المصفوفة A وB، تم ربط النظام السابق ببرنامج ثنائي (Programme dual) المتمثل في إيجاد نظام للأسعار P و معدل الربح n (أو الفائدة) أصغري، بحيث الربح المرافق للإنتاج لكل سلعة هو سالب أو معدوم؛ و هو ما يستلزم أن كل حل للبرنامج الإبتدائي (Programme primal) (X*,r*) يرافقها حل لبرنامج ثنائي (P*,n*)، بحيث معدل النمو الأعظمي يرافق معدل الربح الأصغري *n، و تعتبر هذه النتيجة مكافئة للنتيجة التي خلص إليها نموذج "**سولو**" لسلعة واحدة[1].

ج– نظرية شومبيتر

تفترض هذه النظرية إقتصادا في حالة من المنافسة الكاملة و في توازن، و في هذه الحالة لا توجد أرباح و لا أسعار فائدة و لا مدخرات و لا إستثمارات، كما لا توجد بطالة إختيارية، و ما يميز هذه النظرية هي الإبتكارات، و التي هي على حد رأي " **شومبيتر**[2]" تتمثل في تحسين إنتاج أو منتج جديد أو طريقة جديدة للإنتاج و إقامة مؤسسة جديدة في أي نوع من أنواع الصناعات[3].

إنتقد شومبيتر النظرية النيوكلاسيكية، حيث على العكس من هؤلآء يرى شومبيتر أن النمو الإقتصادي يحدث بطريقة غير متسقة و غير منتظمة في الإقتصاد الوطني. كما تنطوي القرارات

[1] - صواليلي صدر الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص 46-48.
[2] - جوزيف شومبيتر، إقتصادي و عالم إجتماع أمريكي ولد سنة 1883م، اشتهر بنظرياته حول التنمية و الدورات الإقتصادية، توفي سنة 1950م.
[3] - البياتي فارس رشيد، مرجع سبق ذكره، ص78.

الكبرى الخاصة بالإستثمار على درجة كبيرة من المخاطرة و عدم التأكد، و هو الأمر الذي يحد من فعالية قيام رجال الأعمال بمقارنات حاذقة ما بين معدل العوائد المتوقعة من ناحية و معدلات الفائدة من ناحية أخرى. و هذا لكون أن الهامش المحتمل للخطأ في تقديرات رجال الأعمال عن العوائد المتوقعة من المشاريع المستثمرة يكون مرتفعا جدا، بالشكل الذي تنعدم معه أهمية معدل الفائدة كمحدد للإستثمار. و في ظل هذه الظروف الخطرة من عدم التأكد يتردد رجال الأعمال العاديين عن القيام بالإستثمار، و هو ما يتطلب نوعا معينا من الأشخاص و هم من أطلق عليهم "**شومبيتر**" إسم المنظمين. فالمنظم يحفز بشيء أكثر من الرغبة العادية في رفع مستوى الدخل، إذ لديه أهداف و طموحات أكبر من الرغبة العادية في الاستثمار؛ مثل التغلب على المنافسين و الرغبة في الإبداع و خلق شيء جديد، فيقوم بادخال الإبتكارات إلى ربوع الإقتصاد الوطني[1].

الفرع الرابع: النظريات الحديثة في النمو الإقتصادي

أ- نظرية مراحل النمو لروستو

يشير "**روستو**[2]" في نظريته مراحل النمو، أن الإنتقال من التخلف إلى النمو ما هو إلا عملية مرحلية، يجب أن تمر بها كافة المجتمعات. لذلك فهو يرى التخلف الذي تشهده الدول النامية حاليا ما هو إلا عبارة عن مرحلة تاريخية من مراحل التطور الإقتصادي[3].

يقسم روستو مراحل النمو الإقتصادي إلى خمس مراحل، تتميز كل مرحلة بجملة من الخصائص تميزها عن بقية المراحل. و لقد اعتمد روستو في تدعيم طرحه على سرد الحقائق التاريخية التي مرت بها الدول المتقدمة؛ و فيما يلي عرض مختصر لهذه المراحل:

أ-1- مرحلة المجتمع التقليدي (Traditional Society)

هو مجتمع بدائي يعتمد على الزراعة التي يعمل بها غالب أفراده، تسود هذا المجتمع حالة من الركود الإقتصادي و يغلب عليه طابع المقايضة و الإكتفاء الذاتي، أما إجتماعيا فيتصف بالجمود، و تحكمه العلاقات الأسرية والقبلية؛ عاشت أروبا هذه المرحلة في العصور الوسطى[4].

أ-2- مرحلة التهيؤ للإنطلاق (Preconditions for take-off)

و تتميز بحدوث تغيرات اقتصادية و سياسية و اجتماعية، فينشأ نظام سياسي يهدف إلى تحقيق النمو الإقتصادي من جهة؛ و من جهة أخرى، تظهر مجموعة من رجال الأعمال ترغب في الإستثمار وتحقيق الأرباح و تحمل المخاطر. كما تتميز المرحلة بنمو لنشاط التجارة الداخلية و الخارجية،

---

1 - عجمية محمد عبد العزيز و الليتي مجمد علي، مرجع سبق ذكره، ص ص 92-93.
2 - والت ويتمان روستو: هو إقتصادي و منظر سياسي أمريكي ولد سنة 1916م و لقيت نظريته " مراحل النمو" التي قدمها سنة 1916م صدى كبيرا، توفي سنة 2003م.
3 -عجمية محمد عبد العزيز و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 150.
4 - المرجع نفسه، ص 151.

وانتشار البنوك التجارية و المؤسسات المالية و مؤسسات التأمين، مع اهتمام المجتمع بادخال التقنيات الحديثة في الزراعة و تأهيل عنصر العمل لأداء مهامه[1].

أ-3- مرحلة الإنطلاق (Take-Off)

و هي مرحلة أساسية و حاسمة من مراحل النمو الإقتصادي، يتمكن فيها المجتمع من القضاء على كافة الحواجز التي تعوق نموه و تقدمه. و حسب روستو تحدث تغيرات بارزة في هذه المرحلة من بينها ما يلي[2]:

- ارتفاع معدل الإستثمار الصافي إلى ما يفوق معدل 05 % حتى معدل 10 % من الدخل الوطني؛
- ظهور مجموعة من الصناعات القيادية في الإقتصاد و التي تنمو بشكل متسارع؛
- توسع في قطاع النقل والمواصلات و البنوك و المؤسسات المالية، فضلا عن توسيع نطاق الأسواق الداخلية و الخارجية؛
- وجود تشكيلة سياسية واجتماعية مؤهلة لدفع عجلة النمو الإقتصادي و القدرة على الرفع من نسقه.

أ-4- مرحلة النضج (Drive To Maturity)

هذه المرحلة تتميز بالميزات التالية[3]:

- انتشار التصنيع على صعيد واسع، إضافة إلى الإستخدام الواسع للتكنولوجيا في شتى نواحي الحياة؛
- إرتفاع نسبة العمالة الماهرة و المدربة في الإقتصاد، إلى جانب امتلاك قدرات تنظيمية و تسييرية عالية؛
- أما على صعيد استغلال الموارد المتاحة، ازدياد نسبة الكفاءة في استخدام الموارد؛
- ازدياد المدخرات و من تم الإستثمار من 10 % إلى 20 % من الدخل الوطني؛
- أما على صعيد العلاقة مع العالم الخارجي، تزداد في هذه المرحلة درجة الإنفتاح على الخارج، و يسجل الميزان التجاري فائضا لصالح الإقتصاد الوطني.

وقد قدر روستو بأن هذه المرحلة تشمل حوالي أربعة عقود.

أ-5- مرحلة شيوع الإستهلاك الوفير (High Mass of consumption)

هذه المرحلة هي أرقى مراحل النمو و التطور؛ و تتميز بالميزات التالية[4]:

---

[1] - المرجع نفسه، ص 151.
[2] - المرجع نفسه، ص 152.
[3] - المرجع نفسه، ص ص 154-155.
[4] - المرجع نفسه، ص ص 156-157.

ارتفاع الأجور إلى حد بلوغ مستويات عالية من الرفاه، و عليه ينصرف تركيز المجتمع إلى إنتاج السلع الكمالية و السلع الإستهلاكية المعمرة مثل انتاج السيارات و الإلكترونيات المختلفة و التوسع في تقديم الخدمات المختلفة و الرفع من نوعيتها. كما توجه مختلف البرامج لدعم رفاهية المواطن من خلال زيادة الضمان الإجتماعي و توسيعه ليشمل كافة شرائح المجتمع، فضلا عن تقليص ساعات العمل اليومية بالشكل الذي يتيح للأفراد الإستمتاع بأوقاتهم. ويرى روستو أن الو م أ قد وصلت إلى هذه المرحلة عام 1920 و بريطانيا في 1930 و اليابان و غرب أروبا في عام 1950.

ب- نموذج ذو أثر الخبرة و انتشار المعرفة (رومر 1986)

في العام 1986 طرح "**Romer**[1]" فكرته الأساسية و التي تتمحور حول الأثر الإيجابي للخبرة على الإنتاجية، هذه الفكرة التي كانت بمثابة نفس جديد للنظرية النيوكلاسيكية. حيث إفترض "**رومر**" الفرضية المتمثلة في إدخال عامل التعلم عن طريق التمرن، فالمؤسسة التي ترفع من رأسمالها المادي يمكنها في نفس الوقت أن تستغل ذلك التطور في التعلم من الإنتاج بأكثر فعالية. و هذا الدور الإيجابي للخبرة على الإنتاجية، يطلق عليه التمرن عن طريق الإستثمار. زيادة على ذلك يفترض "**رومر**" فرضا ثانيا يتمثل في أن المعرفة المكتشفة تسري آنيا في كامل الإقتصاد، و إذا تم الإشارة للمعرفة المتوفرة في المؤسسة I بالمؤشر A_I، هذا يعني أن التغير dA_i/dt يمثل التعلم الكلي للإقتصاد، و هو يتناسب مع التغير في مخزون رأس المال K_i و منه دالة الإنتاج هي:

$$Yi=F(K_i,KL_i)$$

بحيث: F تحقق الخصائص النيوكلاسيكية المتمثلة في ان الإنتاج الحدي لكل عامل متناقص، و وفورات الحجم ثابتة، بالإضافة إلى أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لا نهاية لما كل من رأس المال و العمل يؤولان إلى الصفر، و تؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لا نهاية.

إذا كان كل من K و L_i ثابتين؛ فحسب نموذج سولو K_i ذات مردودية متناقصة، و من أجل أي قيمة تأخذها L_i فإن دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى في K_i و K؛ و بالتالي فإن مصدر النمو الداخلي هو ثبات المردودية الإجتماعية لرأس المال.

و بتحديد دالة الإنتاج باستخدام دالة كوب دوقلاص:

$$Yi= A.(K_i)^{\alpha}.(KL_i)^{1-\alpha}$$

حيث: $0<\alpha<1$

و بوضع $k=K/L$ و ،$k_i= K_i/L_i$،$y_i=Y_i/L_i$

ثم بوضع فيما بعد $y_i=y$ و k_i/k ، الناتج المتوسط هو: $y/k=f(L)=A.L^{1-\alpha}$

[1] - بول رومر: هو أحد أبرز الخبراء الإقتصاديين الأمريكيين و هو مطور لنظرية النمو الجديدة، يعمل أستاذا للإقتصاد بكلية الدراسات العليا لإدارة الأعمال بجامعة ستانفورد.

يمكن تحديد الناتج الحدي الخاص لرأس المال بالإشتقاق بالنسبة لـــ K_i بتثبيـــت K و L، و بتعـــويض $k_i=k$ نتحصل على: $dY_i/dK_i = A.\ \alpha.L\ 1-\ \alpha$

و منه فإن الناتج الخاص لرأس المال يرتفع مع L و هو غير مرتبط بـــK. وعليه فإن التعلم عن طريق التمرن و انتشار المعرفة يلغي الميول نحو تناقص المردودية، و هو أقل من الناتج المتوســط و هــذا لكون $0<\alpha<1$[1].

ج– دور الدولة في النمو الإقتصادي نموذج بارو (1990)

في العام 1990 قدم "**Barro**[2]" نموذجه الذي أشار فيه إلى أن النشاطات الحكومية هـــي مصـــدر للنمو الداخلي، حيث يفترض أن الحكومة تشتري جزءا من الإنتاج الخاص و تستعمل مشترياتها مـــن أجل عرض الخدمات العمومية مجانا و من غير مقابل إلى المنتجين الخواص. كما يفترض أيضـــا أن المشتريات المتعلقة بالسلع G ليس لها منافسين و ليست وحيدة، و المؤسسة في حال إستخدامها لهـــذه السلع لا تعمد إلى تخفيض الكميات من السلع الأخرى التي تستخدمها، كما أن كل مؤسســـة تســـتعمل مجمل السلع. و يؤكد "**Barro**" على أن النشاطات المرتبطة بهذا النوع من الفرضيات محدودة، و هو يفترض دالة الإنتاج للمؤسسة i تأخذ الشكل التالي: $Y_i = Al_i^{\ 1-\alpha}.K_i^{\alpha}.G^{1-\alpha}$

مع**:**$0<\alpha<1$ و بافتراض أن الحكومة توازن ميزانيتها بفرض ضريبة على الناتج الكلي بمعدل ثابت **i**.

و منه فإن: $G=iy$

و خلص "**Barro**" إلى أن أثر الحكومة على النمو هو محصلة أثرين إثنين؛ الأول هو الأثـــر الســـلبي للضريبة على الناتج الحدي لرأس المال الصافي من الضريبة، و الثاني هو أثر إيجابي على الخدمات العمومية[3].

د– استراتيجتية النمو المتوازن و النمو غير المتوازن

من بين أهم القضايا التي تواجه صانعي و واضعي السياسات الإنمائية في البلد تلك التي تتمثل في الإختيار ما بين بذل دفعة قوية Big Push، بمعنى النمو المتوازن لكافة القطاعات المشكلة للإقتصـــاد المحلي، أو التركيز على تنمية قطاعات رئيســـية منتقـــاة (**الأســـلوب الإنتقـــائي The selective Approach**) باتباع استراتيجية النمو غير المتوازن[4]. وفيما يلي إســـتعراض لأهـــم معـــالم هـــاتين الإستراتيجيتين:

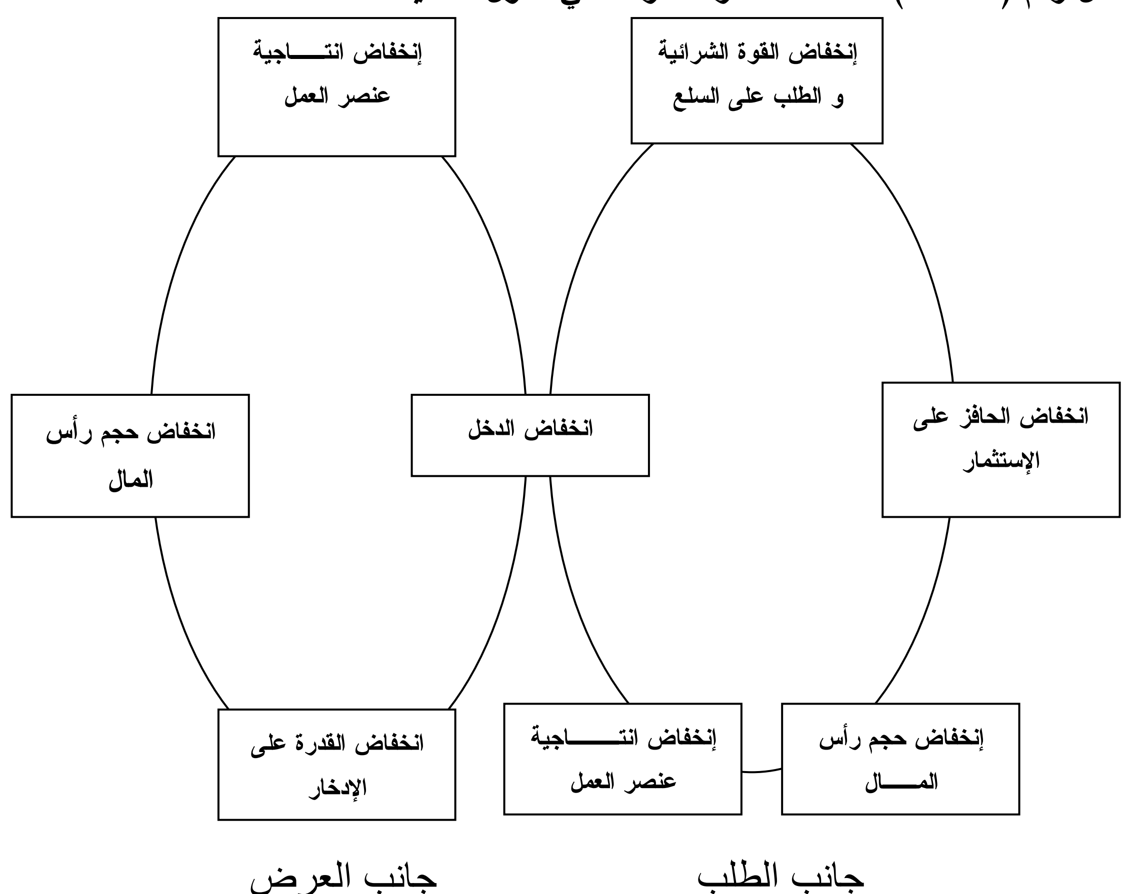
[1] - صواليلي صدر الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص 50-51.
[2] - روبرت جوزيف بارو: إقتصادي أمريكي ولد سنة 1944، يعمل أستاذ للإقتصاد بجامعة هارفرد الأمريكية.
[3] - صواليلي صدر الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص 52-53.
[4] - عجمية محمد عبد العزيز و الليثي محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص 163.

د-1: استراتيجية النمو المتوازن

صاغ الأستاذ " **نيركسه**[1] " جوهر فكرة الدفعة القوية - التي قدمها " **روزنشتين-رودان**[2]" - في صيغة حديثة متكاملة سميت باستراتيجية النمو المتوازن. فهو يرى أن التنمية في الدول النامية تعوقها حلقات فقر مفرغة تلتقي فيها الأسباب مع النتائج، حلقة في جانب الطلب و حلقة في جانب العرض[3]؛ كما يوضحه الشكل التالي:



الشكل رقم (01-01) : حلقات الفقر المفرغة في الدول النامية



المصدر: محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مرجع سبق ذكره ، ص 53.

يرى نيركسه أنه لا يمكن التغلب على هذه الحلقات المفرغة التي تعوق التنمية، إلا من خلال برنامج إستثماري ضخم يضم كافة قطاعات و أنشطة الإقتصاد الوطني[4].

[1] - راجنر نيركسه: إقتصادي أمريكي الأصل ولد سنة 1907م، من أشهر من كتبوا في النمو الإقتصادي، توفي سنة 1959م.
[2] - روزنشتاين-رودان: إقتصادي بولوني ولد سنة 1902، قام بتطوير نظرية النمو المتوازن إلى جانب نيركسه في مقال نشره سنة 1943م، توفي سنة 1985.
[3] - عجمية محمد عبد العزيز و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 174.
[4] - المرجع نفسه، ص 175.

يأخذ على هذه النظرية أنه يستحيل تطبيق الدفعة القوية في الدول النامية نظرا لمحدودية الإمكانيات و عدم القدرة على طرح برنامج إستثماري ضخم يشمل كافة القطاعات. ففرض توافر العرض من عوامل الإنتاج في هذه الدول هو فرض غير واقعي، لأنه في حال لم تكن هذه العوامل الإنتاجية لا نهائية المرونة، فإن برامج الدفعة القوية ترفع من تكاليف الإنتاج و بالتالي تراجع الطلب على المنتجات بشكل أكبر تأثيرا من ارتفاع المداخيل و الأجور على زيادة الطلب، و هو ما يحد من تأثيرات الدفعة القوية على النمو[1].

د-2: استراتيجية النمو غير المتوازن

في العام 1955 قدم "**فرونسوا بيرو**" أول صيغة للنمو غير المتوازن، و سماها مراكز النمو. فهو يرى بأن النمو ينبعث من مناطق جغرافية معينة لها ميزات إقتصادية و وفرة في عوامل الإنتاج، بحيث تلعب هذه المناطق الدور الريادي في قيادة و تحريك عجلة النمو، فهو لا يعير التفاوت في التنمية بين مناطق الدولة الواحدة إهتماما كبيرا، لأنه يرى بأنه سرعان ما تلتحق المناطق الأخرى بالمناطق الإقتصادية. لهذا فهو يرى بأن تكثيف الإستثمارات في المؤسسات الصناعية بالخصوص يحدث تجمعا من المؤسسات التكميلية، ومؤسسات تجارة التجزئة، و وسائل النقل، و المرافق المختلفة، و المواصلات، هذه التكاملات الديناميكية تنتج قوى جذب تساهم في احداث التنمية[2].

وفي نهاية الخمسينات من القرن الماضي جاء "**هيرشمان[3] Hirchman**" بنظريته النمو عن طريق عدم التناسب، و التي تتمحور حول أن العلاقات التبادلية بين القطاعات لا يمكن أن تقوم بين كافة القطاعات المشكلة للإقتصاد، و إنما تنحصر فقط في تلك القطاعات القائدة، حيث تكون العلاقات المتبادلة فيها ذات قوة و كثافة، و تطويرها قد يسبب نموا عاما على مستوى الإقتصاد الوطني بكامله[4]. يركز هيرشمان في إطار إستراتيجية النمو غير المتوازن على أهمية الإستثمار في قطاع رأس المال الإجتماعي الذي يشجع على الإستثمار في قطاع رأس المال الإنتاجي[5].

تعرضت هذه الإستراتيجية إلى النقد في بعض جوانبها، فيرى البعض أن هذه الإستراتيجية تجرى بمبادرات فردية و كأنها لم تتم في ظل خطة إقتصادية شاملة مسطرة من طرف الدولة تسعى إلى

[1] - عجمية محمد عبد العزيز و الليثي محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص ص164-167.
[2] - حبيب كميل و البني حازم، من النمو و التنمية إلى العولمة و الغات، مرجع سبق ذكره، ص ص 80-81.
[3] - ألبيرت أوتو هيرشمان: إقتصادي أمريكي ولد ببرلين سنة 1915م صاحب نظرية النمو غير المتوازن.
[4] - المرجع نفسه، ص 82.
[5] - المرجع نفسه، ص 84.

تعظيم العائد الإقتصادي للإستثمارات، يفترض فيها أن تحقق الإستثمارات الخاصة أرباحا في ظل انسجام و تناغم مع الظروف الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية السائدة في البلد[1].

[1] - المرجع نفسه، ص 86.

المبحث الثاني: علاقة التجارة الخارجية بالنمو الإقتصادي

لقد تطرقت الأدبيـــات الإقتصادية بشكل كبير لعلاقـــة التجـــارة الخـــارجية و النمو الإقتصادي، و حقيقة أن التجارة الخارجية تفيد الدول عامة و النامية منها على وجه أخص من خلال إتاحة إمكانية الرفع من مداخيلها من العملة الصعبة، زيادة على أن التوجه الخارجي يقود إلى كفاءة عالية في إستخدام الموارد. و في هذا المبحث سنورد أهم الجوانب التي تربط العلاقة ما بين التجارة الخارجية و النمو الإقتصادي.

المطلب الأول : أثر التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي

ما من شك أن التوسع في التجارة مع العالم الخارجي ينطوي على جملة من الآثار على الوضع الإقتصادي للدول. و أن هذه الآثار قد تكون إيجابية تزيد من أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للعملية التنموية، كما يمكن أن تكون سلبية مما يستوجب اتباع جملة من الإجراءات بغرض تفعيل دور التجارة الخارجية في تحقيق النمو الإقتصادي المنشود.

الفرع الأول : أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للتنمية الإقتصادية

إن أهمية التجارة الخارجية كنشاط اقتصادي تتأكد من كون أن التجارة الخارجية تعمل على تحقيق النمو الإقتصادي، فالظروف الإقتصادية الدولية لها دور بارز في التأثير على النمو؛ و من بين أبرز تأثيرات التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي نذكر ما يلي[1]:

أ- إذا كان و لابد من إقامة المشاريع الإستثمارية اللازمة لإحداث التنمية الإقتصادية المنشودة و من تم توليد معدلات نمو إقتصادي مرتفعة. فإن التجارة الخارجية من خلال الإستيراد، تلعب دورا كبيرا من حيث توفير رؤوس الأموال الإنتاجية (من آلات و معدات و مكائن...الخ) و كذا المنتجات النصف مصنعة التي تستعمل في إقامة هذه المشروعات، و التي تؤدي إلى إرتفاع الدخل الوطني. و يلحظ أن الدول النامية عادة ما تشهد ارتفاعا في وارداتها من هذه السلع الرأسمالية و نصف المصنعة لعدم القدرة على إنتاجها محليا، ولكون غالبية هذه الصناعات هي صناعات تركيبية.

ب- تسهم التجارة الخارجية في توفير السلع الإستهلاكية من خلال الإستيراد كنتيجة للنمو الحاصل في حجم الإنتاج و الدخول، و الذي يتمخض عن زيادة في فرص العمل، خاصة وأن الطاقة الإنتاجية في الدول النامية غير قادرة على توفير هذه المتطلبات الإستهلاكية.

[1] - فليح حسن خلف، العلاقات الإقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004،ص ص 353-358، بتصرف.

ج- كما تعمل التجارة الخارجية على تلبية الزيادة في الطلب الإستهلاكي الناجم على فترات توليد الناتج، التي تتميز بطولها في الدول النامية.

د- تعمل التجارة الخارجية - ومن خلال الإستيراد دائما - على توفير متطلبات السكان من المنتجات الغذائية الناجمة عن إنخفاض انتاجها محليا، بسبب هجرة العمالة للقطاع الزراعي نحو القطاعات الأخرى، خاصة الصناعية والخدمية التي تتطور يوما بعد يوم بفعل البرامج التنموية المطبقة.

هـ- إن أثر التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي قد يكون سلاحا ذو حدين، و قد يحد منه أكثر مما يسهم في رفعه. فالنمو الإقتصادي وما يترافق معه من تحسن نسبي في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني و بالتالي تحسن المستويات المعيشية في مختلف جوانبها الثقافية و الإجتماعية، قد تؤدي إلى ظهور أنمـــاط ذات نزعة إستهلاكية أكثر من تلك السائدة من قبل؛ و هذا يكون كنتيجة للتطور الكمي و النوعي في الإعلان بكافة وسائله وأشكاله. و أمام هذا التوجه نحو الإستهلاك تسعى الدول المتقدمة لفتح أسواق الدول النامية أمام منتجاتها. وهنا تبرز أهمية الدور الذي يجب أن تلعبه التجارة الخارجية في التعامل بكامل الحيطة والحذر مع هذا النهج من قبل الدول المتقدمة، لأن إغراق أسواق الدول النامية بالسلع المختلفة تضعف من الأرصدة النقدية المتاحة للإدخار و الإستثمار في الدول النامية و بالتالي تتراجع معدلات النمو.

و- إن الإمكانية التي تتيحها التجارة الخارجية من خلال التوسع في النشاط الإنتاجي للمؤسسات المحلية، بفضل تصريف منتجاتها في الأسواق الخارجية يسهم بشكل أفضل في الرفع من الناتج الوطني الإجمالي، و بمديات أوسع تفوق و بكثير تلك الإنجازات التي كانت لتتحقق فيما لو تم الإعتماد على السوق المحلي. فتوسيع الإنتاج يمكن المؤسسات العاملة المحلية من الإستفادة من وفورات الحجم التي لا يمكن أن يوفرها السوق المحلي في الدول النامية، والذي يعرف بضيقه كنتيجة لإنخفاض الحجوم السكانية و ضعف القدرة الشرائية. كما تستفيد هذه المؤسسات من تحسن مداخيلها بتطوير قدراتها باعتماد بحوث التطوير، كما تستخدمها في استقطاب القدرات الإدارية والتنظيمية الحديثة و هو ما ينعكس على معدلات النمو في الأمد المتوسط و الطويل.

الفرع الثاني : التأثيرات السلبية للتجارة الدولية على النمو الإقتصادي

كما أن للتجارة الخارجية أثارا إيجابية ذات أهمية على معدلات النمو الإقتصادي، قد تتسبب ذات الأداة في التقويض من هذه المعدلات و شلها؛ و ذلك عبر جملة من التبعات من خلال مزاولة العلاقة التجارية مع العالم الخارجي هذه التبعات نستعرض أهمها فيما يلي[1]:

[1] - المرجع نفسه، ص ص 363-374، بتصرف.

أ- قد تعمل التجارة الخارجية على استيراد التضخم من خلال الواردات، في ظل ظروف احتكارية أو شبه إحتكارية. إما عن طريق الواردات الإستهلاكية، بحيث يؤثر ارتفاع أسعارها على القدرة الشرائية للمحليين، و هو ما يدفعهم لسحب أرصدتهم المدخرة بغرض تحسين القدرة الشرائية من جديد و عليه تتأثر الإدخارت، و بالتالي الإستثمارات، و من ثم يتراجع الناتج الوطني، و تقل معدلات النمو الإقتصادي. أو قد تكون هذه الواردات من السلع الإستثمارية، مما يرفع من تكاليف التوسع في المشروعات الإستثمارية و تقل ربحيتها، و بالتالي تتأثر عملية تراكم رأس المال و من تم تتراجع معدلات النمو الإقتصادي.

ب- قد تتسبب التجارة الخارجية من خلال ما يتم إستيراده من العالم الخارجي من منتجات في خلق منافسة للمنتجات المحلية في السوق المحلي، هذه المنافسة و التي تكون غير متكافئة إذا كانت من منتجات الدول المتقدمة في أسواق الدول النامية؛ وهنا تكون التجارة الخارجية قد تسببت في إعاقة النمو. فالتجارة الخارجية في كثير من الأحيان ما تنطوي على أثار إيجابية لصالح الدول المتقدمة في تعاملاتها مع الدول النامية.

ج- تؤدي التجارة الخارجية في ظل التخلف الذي تعرفه الأجهزة الإنتاجية في الدول النامية إلى دفع هذه الدول إلى تصدير المواد في حالتها الأولية بأسعار منخفضة، كنتيجة لعدم القدرة على تصنيعها محليا، و تحت ضغط الحاجة الماسة للنقد الأجنبي لمجابهة فواتير الإستيراد. و هو ما يجعل الإستفادة من هذه الموارد أقل، لأنه لا يتحقق لدى هذه الدول قيمة مضافة، من خلال تحويل هذه الموارد من شكلها الخام إلى شكل مصنع بفعل الصناعة التحويلية. خاصة و أن القيمة المضافة المتولدة بفعل تصنيع المواد الأولية تفوق و بكثير القيمة المضافة المتولدة في الإنتاج الأولي ذاته. يضاف إلى هذه الخسائر أن الدول النامية تعيد إستيراد المواد المصنعة نهائيا من الدول المتقدمة بأسعار مرتفعة في ظل ظروف إحتكارية أو شبه إحتكارية، فتتحقق و للمرة الثانية الخسارة للدول النامية، وبالتالي تتأثر الفوائض المالية المحققة و التي يفترض توظيفها في زيادة الإستثمار و زيادة الإنتاج و بالتالي تتراجع معدلات النمو الإقتصادي.

الفرع الثالث: الإجراءات المطلوبة لتفعيل أثر التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي

إنه ومن أجل ضمان تأثيرات إيجابية للتجارة الخارجية على النمو الإقتصادي، وجب على الدول – خاصة النامية منها – القيام بمجموعة من الإجراءات بعضها يتم على الأجل القصير، و الآخر ينفذ على الأجل الطويل؛ و من بين هذه الإجراءات نذكر مايلي[1]:

[1] - المرجع نفسه، ص ص 375-379، بتصرف.

أ- الحد من الواردات بالشكل الذي لا يعمل على إنكماش الأنشطة الإقتصادية؛ من خلال التقليل من الواردات من السلع غير الضرورية و التي ينحصر إستهلاكها من قبل الفئات ذوي الدخل المرتفع جدا.

ب- تسطير خطط و استراتيجيات تصنيعية تعمل على التقليل من عملية التوجه نحو الإستيراد؛ باستغلال الإمكانيات المحلية المتاحة، كي يتم تفادي إستنزاف النقد الأجنبي لدى القيام بالعملية الإستيرادية.

ج- تسطير خطط واستراتيجيات تهدف إلى تشجيع الصادرات المحلية بكل الوسائل؛ من خلال الدعم و تقديــم الإعــانات وعقد الإتفاقيــات التجارية مع الدول الأخرى بغرض التصدير، و إستغلال الميزة النسبية التي تحوزها الدولة في بعض الصناعات.

د- الإعتماد على القدرات الذاتية في العملية التصنيعية، في مجال المادة الأولية أو في مجال وسائل الإنتاج، بغرض عدم اللجوء إلى الخارج لإستيرادها بالعملة الصعبة.

ه- إقامة قاعدة صناعية لتطوير القدرة الإنتاجية للإقتصاد؛ وبما أن الدول النامية ليست لديها القدرة على الإنتاج بأقل التكاليف، لعدم توفر المادة الأولية أحيانا و عدم توفر سوق إستهلاكي أحيانا أخرى. ومن تم فإنه يمكن لهذه الدول العمل في إطار تكاملي على التغلب على هذه الصعوبات.

و- العمل على بناء قدرات تكنولوجية ذاتية، كي تتمكن من تقليص التبعية للبلدان المتقدمة. وحتى و لو كان هذا أمرا صعب المنال بالنظر للتكاليف العالية التي يتطلبها، إلا أنه يجب السير في هذا الإتجاه بخطى ثابتة. لأن هذه التكاليف تكون مبررة أمام التبعية التي تتمخض عن إستنزاف كبير للموارد المحلية، وبالتالي تعيق النمو الإقتصادي بهذه الدول.

المطلب الثاني: إستراتيجيات التجارة الخارجية من أجل النمو الإقتصادي

نسعى في هذا المطلب إلى طرح المناقشات الحادثة بين المتفائلين بخصوص التجارة أي أنصار حرية التجارة، و المتشائمين الذين يرون في تقييد التجارة وحماية الإنتاج الوطني السبيل الأمثل للدول النامية. ثم التأكيد على ضرورة التوجه نحو الخارج كسياسة من أجل تحقيق النمو الإقتصادي، من خلال التعرض للمدخلين الفلسفيين لسياسات التنمية، أولا النظرة المعتمدة على الخارج (**إستراتيجية تنمية الصادرات**) ، من خلال إبراز أهم مرتكزات هذه النظرة و طرح آرآء المؤيدين لهذه النظرة، ومن ثم إستعراض النظرة المعتمدة على الداخل وآرآء المناصرين (**لإستراتيجية إحلال الواردات**)، ثم

بعد ذلك إجراء مقارنة بين وجهتي النظر و الوقوف على أوجه التشابه و الإختلاف؛ مع إبراز أي النظرتين كانت أكثر نجاعة من خلال التجارب العالمية، وعلاقة ذلك مع الظروف والمستجدات العالمية الراهنة.

الفرع الأول: إستراتيجية تشجيع الصادرات

إن عرض الصادرات سواء من المواد الأولية الخام أو من المنتجات التامة الصنع يعد من المكونات الأساسية لأي سياسة تنموية تنهجها الدول. فالدول المستعمرة في كل من إفريقيا وآسيا تعد من المناطق الأولية التي راهنت على التطلع نحو الخارج، و ذلك من خلال مناجمها المملوكة للأجانب إضافة إلى مقدراتها الزراعية، و لهذا فهذه النظرة كانت في بادئ الأمر كرد فعل لهيكل إقتصادي تملك مؤسساته و أراضيه للأجنبي، وكرد فعل أيضا في مقام ثان لتحيز تصنيعي لهذه الدول في سنوات الخمسينيات والستينيات. فقد كان التركيز ينصب أولا على إنتاج منتجات تامة للإستهلاك المحلي ثم بعد ذلك محاولة تصدير الفائض إلى العالم الخارجي.

ومن هنا سنتطرق لدراسة إمكانية تنمية الصادرات في الدول النامية من ناحية التوسع في تصدير المواد الأولية، ثم من ناحية القدرة على توسيع الصادرات تامة الصنع[1].

أ: التوسع في الصادرات من السلع الأولية

تشكل المنتجات الزراعية والمواد الأولية الخام معظم صادرات الدول النامية محدودة الدخل. ومعظم إيراداتها تعتمد على تلك الصادرات. وعبر مر التاريخ نمت هذه الصادرات بشكل أكثر بطئا كنسبة إلى إجمالي التجارة العالمية، هذه الصادرات تشكل مصدرا لغالبية الدول النامية من النقد الأجنبي، فضلا عن كون نصيب الدول النامية من هذه الصادرات لا يزال مستمرا في الإنخفاض على مدار العقود القليلة الماضية.

إن هذا الأمر، يحتاج منا في دراسته إلى تسليط الضوء على كل من العوامل التي تؤثر على عرض وطلب هذه الصادرات من المنتجات الأولية.

أ-1- بالنسبة لجانب الطلب

إن من الأسباب والعوامل التي تعوق النمو والتوسع السريع في الطلب على المنتجات الأولية للدول النامية في الأسواق المتقدمة والتي تعد الأسواق الأساسية لهذه الدول، وبالخصوص المنتجات الزراعية منها، نجد خمسة عوامل أساسية؛ هي[2]:

[1] - تودارو ميشيل . ب، التنمية الإقتصادية،دار المريخ، المملكة العربية السعودية،2006،ص ص 557-558.
[2] - المرجع نفسه، ص ص 558-559.

أ-1-1 مرونة الطلب الدخلية

تعتبر مرونة الطلب الدخلية على المنتجات الزراعية والمواد الخام منخفضة جدا. فنجد أن مرونة الطلب الدخلية على السكر و الكاكاو و الشاي و القهوة و الموز جميعها قدرت بأقل من 1 بمتوسط (0.3،0.5)، بمعنى أن الطلب الخارجي عليها غير مرن. فهذا يعني إنخفاض الإيرادات المتحققة من خلال الإتجار بها، إضافة إلى أن أي زيادة مستمرة حاصلة في دخول الأفراد في الدول المستوردة لهذه المنتجات والمواد الخام سوف لن تعطي فرصة لصادرات الدول النامية من المنتجات السابقة في التوسع وزيادة الإنتاج، فمعدلات النمو المرتفعة التي حدثت في الستينيات لم تتسبب في رفع المنفعة والمكاسب آنذاك من منتجات المواد الأولية في الدول النامية.

أ-1-2- معدلات نمو السكان في الدول المتقدمة

فمعدلات نمو السكان في الدول المتقدمة وصلت إلى مستوى الإحلال تقريبا، وبالتالي يترتب على ذلك زيادة ضئيلة جدا في الطلب على المنتجات من المواد الأولية.

أ-1-3- الإنخفاض النسبي في مرونة الطلب السعرية بالنسبة لمعظم السلع الأولية

فبالنسبة للمنتجات الزراعية، فقد عرفت إنخفاضا نسبيا في أسعارها منذ السبعينات. ولكن بالنظر لتلك المرونات المنخفضة تم تحقيق إجمالي عوائد أقل بالنسبة للدول النامية المصدرة، فمثلا عرفت كل من أسعار السكر والمطاط والنحاس الأحمر إنخفاضا بنسب فاقت 35 % بالنسبة للفترة ما بين جوان 1980 و جوان 1982، أما فيما بين عامي 1989 و1991 تراجعت أسعار السلع الأولية بحوالي 20%، كما أن أسعار القصدير المنخفضة جدا جعلت صهر المعادن و تنقيتها عملية مكلفة و قليلة الربحية، و كذلك أسعار السلع غير البترولية إنخفضت بنسبة 40 % ما بين 1957 و 1998، وهو ما تسبب في ضرر للدول الأقل تقدما بشكل أكبر.

و أسعار البترول هي الأخرى بانخفاضها للفترة ما بين 1976 حتى العام 1999، كان لها أثرها البالغ على عائدات الدول التي تعتمد بشكل أساسي على الصادرات البترولية.

أ-1-4 زيادة الإحلال الخاص بالبدائل الصناعية محل المواد الخام الطبيعية

فالإحلال الصناعي للسلع محل المواد والمنتجات الطبيعية مثل القطن، المطاط، الجوت، السيزال، و جلود الحيوان و حتى النحاس الأحمر مع ألياف الزجاج من أجل عمل شبكات الإتصال، فإنه يعمل كالمكابح لأسعار السلع المصنعة، و أيضا كمصدر للمنافسة في أسواق التصدير العالمية. فالواقع يفيد

بإرتفاع نصيب البدائل الصناعية من إيرادات الصادرات العالمية وذلك بمعدل مستقر بمرور الوقت، في حين أن نصيب المنتجات الطبيعية منها سجل إنخفاضا.

أ-1-5- نمو وزيادة الحماية الزراعية في الدول المتقدمة

إن تزايد لجوء الدول المتقدمة إلى الإجراءات الحمائية ضد المنتجات الزراعية للدول النامية في شكل تعريفات جمركية، حصص وعوائق غير تعريفية - مثل القوانين والإشتراطات الصحية في مجال إستيراد الأطعمة و الألياف - كل هذه الإجراءات المعوقة للصادرات الزراعية للدول النامية من شأنها أن تحد من العوائد المرجوة من تصديرها. فإذا نظرنا مثلا إلى الإتحاد الأوروبي فهو يفرض تعريفات جمركية أكثر تمييزا من تلك التي كانت قبل قيام الإتحاد على صادرات الدول النامية من الأطعمة.

أ-2- بالنسبة لجانب العرض

أما بالنسبة لجانب عرض الصادرات من المنتجات الزراعية والمواد الأولية، نجد كذلك أن هناك جملة من العوامل التي تعيق نمو عوائد هذه الصادرات؛ ومن بين هذه العوامل نجد[1]:

أ-2-1 الخلل الهيكلي لنظام الإنتاج الريفي

ففي كثير من الدول الأقل نموا يعتبر الخلل الهيكلي لنظام الإنتاج الريفي عاملا مهما في تدني عوائد الصادرات من المواد والسلع الأولية، و قد يعود هذا الخلل الهيكلي لأسباب منها محدودية الموارد، سوء المناخ، التربة السيئة، هياكل الربط المؤسسية الإجتماعية و الإقتصادية البالية، والطرق العقيمة لتملك الأرض، ومن هنا ينتظر أن تكون إستجابة العرض المحلي للصادرات ضعيفة جدا مهما كان حجم الطلب عليها في ظل هذه الإختلالات المذكورة، وبالتالي ينعكس ذلك على إيرادات هذه الصادرات.

أ-2-2- مجالس التسويق و تقييد العملية التصديرية

قد يحدث في بعض دول العالم النامي أن تسهم مجالس التسويق في تقييد عملية التصدير، من خلال إجبار المزارعين على بيع بضائعهم بأسعار عادة ما تكون أقل من أسعارها الحقيقية في السوق العالمي، فيما يسمى بنظام "**التوريد الإجباري**" وهو ما تسبب في إلغاء الحافز على زيادة الإنتاج وتراجع العوائد التصديرية.

[1] - المرجع نفسه، ص ص 561-563.

أ-2-3- السياسات التجارية للدول المتقدمة

بحيث تعمل السياسات التجارية التي تتبعها الدول المتقدمة إتجاه الدول النامية (مثل حصة سكر الولايات المتحدة)، وسياسات المساعدات الأجنبية التي تؤدي إلى تخفيض الأسعار الزراعية في الدول النامية، و بالتالي تثبط من عملية الإنتاج. فمثلا سياسة بيع اللحوم المدعمة لدول غرب إفريقيا التي قدمها الإتحاد الأروبي كمساعدة أجنبية أثرت بالإنخفاض على أسعار المواشي، مما أثر على الإنتاج الحيواني بهذه الدول.

وفي الأخير، إنه و بغية لتشجيع الصادرات من المنتجات الأولية، يجب أن يتم إعادة تنظيم الهياكل الريفية الإقتصادية والإجتماعية، فاستراتيجية التنمية في الدول النامية، يجب أن تركز في المقام الأول على تحقيق الإكتفاء الذاتي، ثم بعد ذلك التوجه نحو توسيع الصادرات. غير أنه و لتتمكن الدول النامية من حصد مكاسب ميزاتها النسبية في أسواق المنتجات الأولية العالمية فانه يجب ما يلي:

- تعاون تلك الدول المستوردة مع المنتجة والمصدرة للمواد الأولية؛
- قيام الدول المتقدمة بمساعدة تلك الدول المصدرة في تنفيذ إتفاقيات سلع دولية عملية، كما جاء في مؤتمر الأونكتاد في نيروبي كينيا في ماي 1976؛
- تأمين عملية الدخول إلى أسواق الدول المتقدمة بشكل سهل من خلال تخفيف القيود المفروضة.

لكن نخلص إلى أنه في ظل هيكل الطلب العالمي على المنتجات الأولية، ونقص في الغداء محليا لدى الكثير من الدول الفقيرة، وبالتالي السعي نحو تحقيق الإكتفاء الذاتي الزراعي. وأمام ضرورة إحلال مواد خام صناعية محل الخامات الطبيعية، وأمام الحماية التي تتبعها الدول المتقدمة لحماية أسواقها من المنتجات الزراعية، يمكننا القول بأن إمكانية التوسع في الصادرات من المواد و السلع الأولية تبقى محدودة للغاية.

ب: التوسع في الصادرات من المنتجات تامة الصنع

عمل التوسع الحاصل في صادرات الدول النامية من المنتجات تامة الصنع على تحفيز الأداء التصديري في العديد من الدول النامية، مثل كوريا الجنوبية، سنغافورة، هونج كونج، تايوان، المكسيك، والبرازيل خلال الخمسة عقود الماضية. فصادرات تايوان شهدت إرتفاعا بمعدل سنوي يفوق 20%، وكذلك كوريا الجنوبية، بحيث نمت الصادرات بأسرع من ذلك. و كان السبب في كلتا الحالتين يعود

إلى نمو الصادرات من السلع تامة الصنع، والتي ساهمت بما يزيد عن 80 % من عوائد الصرف الأجنبي للدولتين.

أما إذا اعتبرنا العالم النامي برمته، فإن الصادرات من السلع تامة الصنع نمت من واقع 06 % من إجمالي الصادرات السلعية سنة 1950 إلى حوالي 45 % سنة 1991. وعلى الرغم من هذا النمو فإن نصيب الدول النامية من الصادرات المصنعة، ضل ثابثا نسبيا ولو أنه شهد إرتفاعا من 7 % عام 1965 إلى 18 % عام 1990.

إن هذا النمو الحاصل في الصادرات المصنعة خلال الخمس عقود السابقة، فتح المجال واسعا أمام مجادلات نشأت بين معارضي النظرية الكلاسيكية الجديدة ومؤيدي التوجه للخارج، خاصة إقتصاديي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، و الذين يرون بأن النمو الإقتصادي يتحقق من خلال تكريس قوى السوق، و تحرير التجارة و الإنفتاح الإقتصادي في ظل تدخل محدود للدولة في النشاط الإقتصادي.

لكن الحقيقة التي جاءت بها نهضة إقتصاديات شرق آسيا لا تدعم كثيرا تلك الوجهة، فالنسبة لكوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة و اليابان نجد أن الإنتاج وهيكل الصادرات لم يترك للسوق، ولكن كان نتيجة تدخل حكومي محكم التخطيط.

لقد استطاعت الصادرات من المنتجات تامة الصنع بفضل مرونتي الطلب الدخلية و السعرية – والتي بطبيعة الحال هي أعلى من تلك المرونات على المنتجات من المواد الأولية الخام والمنتجات الزراعية– أن تضمن لنفسها تغلغلا ناجحا في أسواق الدول المتقدمة، لإنخفاض تكلفتها كنتيجة لإعتمادها الكبير على عنصر العمل، والذي يتوفر بكثرة في هذه الدول و بتكلفة أقل مقارنة مع الدول المتقدمة، وهو ما سمح للدول النامية من تحقيق إيرادات أكبر.

إلا أن المنتجات التامة الصنع للدول النامية، لم تسلم هي الأخرى مثلها مثل الصادرات من المواد الأولية الخام من العوائق والمشاكل في الوصول إلى الأسواق العالمية. بسبب الممارسات الحمائية للدول المتقدمة و غلق أسواقها في وجه منتجات الدول النامية. فمثلا خلال الثمانينات قامت 20 دولة من أصل 24 دولة مصنعة بزيادة حمايتها ضد صادرات الدول النامية، عن طريق فرض التعريفات الجمركية على الكاكاو المجهز ضعف التعريفة الجمركية المفروضة على الكاكاو الخام، الأمر الذي يجعل من صادرات الدول النامية من الشكولاطة غير منافسة. كذلك وعلى سبيل المثال السكر الخام تفرض عليه تعريفة جمركية تقل عن 2 %، بينما يلاقي السكر المكرر القادم من الدول النامية تعريفات جمركية تفوق 20 %. يضاف إلى هذا القيود غير التعريفية والتي أثرت هي الأخرى بشكل سلبي على

صادرات الدول النامية من السلع تامة الصنع، و من هذه القيود غير التعريفية نجد إتفاقية الألياف المتعددة(MFA)[1]، و قد قدر برنامج الأمم المتحدة للتنمية تكاليف هذا النظام على الدول العالم الثالث بـــ24 مليار دولار سنويا، في شكل خسارة في مكاسب المنسوجات و مكاسب صادرات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة.

و بشكل عام فإن القيود المفروضة من الدول المتقدمة على صادرات الدول النامية تكلف هذه الأخيرة 40 مليار دولار سنويا، و تخفض من ناتجها الإجمالي المحلي بما نسبته 3 %، و أنه في حال رفعت هذه القيود فإن صادرات الدول النامية تامة الصنع قد تنمو بما يقدر بـــ 30 أو 40 مليار سنويا.

ولكن ورغم هذه القيود، يبقى للصادرات من المنتجات تامة الصنع القدرة على تحقيق الإيرادات التي تلزم العملية التنموية من العملة الصعبة، و الإبتعاد عن هدر الموارد الطبيعية وعدم الإستغلال الأمثل لها، وهذا لن يتأتى إلا من خلال التأكيد على الجودة و رفع القدرة التنافسية لهذه المنتجات. كما أن هناك مجالا أوسع للتجارة التعاونية و التبادل المربح في الصناعات في ما بين الدول النامية ذاتها، من خلال التكامل الإقتصادي التدريجي و التجارة الجنوب جنوب[2].

الفرع الثاني: إستراتيجية إحلال الواردات

أ: تعريف إستراتيجية إحلال الواردات

"**تعرف إستراتيجية إحلال الواردات بأنها تلك الإستراتيجية التي تسعى لمحاولة إحلال محل السلع المستوردة عادة، سلعا إستهلاكية تامة الصنع بوسائل محلية للإنتاج والعرض[3]**".

و لقد تم اللجوء إلى هذه الإستراتيجية من قبل الدول النامية في سنوات الخمسينيات والستينيات أين عرفت أسواقها العالمية من المنتجات الأولية تراجعا في العوائد؛ كما شهدت موازين المدفوعات لهذه الدول عجزا في موازينها الجارية. و كانت الحجج في ذلك كون أن التصنيع يعتبر ذا أهمية كبرى لإقتصاديات الدول، بالإضافة إلى حجة شروط التجارة التي أشارت إليها نظرية كل من "**بريبيش- سنجر**"[4]. و لا تزال العديد من الدول تتبع هذه الإستراتيجية لأسباب سياسية و إقتصادية. فهي تعمل على تنمية الإنتاج المحلي لأغراض الإستهلاك المحلي عوض إستيراده من الخارج. و ذلك بالرغم من

[1] - نظام MFA هو نظام معقد بحيث يفرض في الأغلب حصة ثنائية على الدول النامية من صادراتها من القطن ، الصوف، ومنتجات الألياف المركبة.

[2] - المرجع نفسه، ص ص 563-565.

[3] - المرجع نفسه، ص 566.

[4] - خلص كل من "راؤول بريبش" و "هانز سنجر" إلى أن صادرات الدول النامية من المواد الأولية لا تعاني بطئا في الطلب العالمي عليها فحسب بل أيضا من إنخفاض أسعارها عالميا على المدى الطويل مقارنة مع أسعار وارداتها من السلع المصنعة.

ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة، و هو ما يعيبه إقتصاديو البنك العالمي و صندوق النقد الدولي على أنصار هذه الإستراتيجية.

فبالرغم من التكاليف الأولية الباهضة لإنشاء القاعدة الصناعية التي تعمل على إنتاج سلع الإحلال مقارنة بتكاليف الإستيراد، إلا أن الأساس المنطقي المؤيد لهذه الصناعات، هو أن لديها القدرة على جني الثمار في ظل توفر إقتصاديات الحجم، و ما لها من القدرة على تدنية التكاليف (وهو ما يطلق عليه بحجة الصناعة الوليدة). أو يتم تبريرها أيضا بأن ميزان المدفوعات سوف يشهد تحسنا بتخفيض الواردات. كما أنه يمكن أن تنمو تلك الصناعات الناشئة وتصبح قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية و قادرة على توليد عوائد صافية من النقد الأجنبي[1].

ب: متطلبات تطبيق إستراتيجية إحلال الواردات

ب-1- القيام بتثبيت و إنشاء صناعة محلية من أجل إحلال الواردات

تعتمد إستراتيجية إحلال الواردات بالأساس على بناء قاعدة من الصناعات تعمل على تلبية جل إحتياجات السوق المحلي من السلع الإستهلاكية، و ذلك عوضا عن إستيرادها من دول أجنبية. كما يتوجب على هذه الصناعات توفير البديل الملائم للواردات، من حيث السعر و الجودة المطلوبين، حتى و إن كانت هذه الصناعات مدعومة بإجراءات حمائية و دعم من طرف الدولة. إلا أن هذه الحماية قد تكون صعبة المنال في ظل النقد الشديد لهيكل الحماية من قبل الإقتصاديين الداعين إلى الحرية الإقتصادية. إلا أنه في ظل الإستثناءات التي أقرتها منظمة التجارة العالمية والخاصة بالدول النامية، يمكن لهذه الأخيرة أن تحدد جملة من الصناعات التنموية والتي تنوي البدء بها، و تقديم الحماية لها لعدة سنوات لتكتسب الخبرة اللازمة وترتفع بها إنتاجية الموارد الإنتاجية و تصبح ذات قدرة على المنافسة في الأسواق الدولية، بعد رفع الحماية الجمركية عليها، و كي تتمكن من تصدير البضائع للخارج. كما يتوجب على هذه الصناعات الناشئة بغرض إحلال الواردات، أن تشمل كافة حاجيات المجتمع المحلي من السلع تامة الصنع لتحقيق نمو متوازن مع حماية جمركية متناقصة مع مرور السنوات. كي تسمح بخلق صناعات ناشئة ناجحة، و هذا هو النموذج المثالي لإستراتيجية إحلال الواردات بالرغم من تحيز الدول النامية عن هذا النموذج[2].

ب-2- وضع قيود تعريفية وغير تعريفية على بعض المستوردات

بما أن إستراتيجية إحلال الواردات تعمل على خلق صناعات ناشئة تستخدم نواتجها لغرض الإستهلاك المحلي و الإستغناء عن إستيراد بديلاتها من السوق العالمي، فإن مثل هذه الإستراتيجية

[1] - المرجع نفسه، ص ص 566-567.
[2] - السواعي خالد محمد، التجارة و التنمية، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص ص 194-195.

يجب أن تعتمد كآلية مبدئية على فرض قيود تجارية، بفرض تعاريف جمركية في شكل ضرائب على الواردات، أو فرض حصص كمية على الواردات فوق ما هو مسموح به. والحجة الإقتصادية في ذلك هي حجة حماية الصناعات الناشئة[1].

فحماية التعاريف الجمركية شيء لابد منه للصناعات الناشئة وفقا لإستراتيجية إحلال الواردات، وذلك لكي تسمح للمنتجين الذين ليس لهم القدرة على التحكم في التكاليف في بادئ الأمر من الإستحواذ على حصة سوقية في السوق المحلي، خاصة في ظل منافسة سلع الواردات لهذه الصناعات. هذا إضافة إلى تمكن الصناعات الناشئة من تحقيق إقتصاديات الحجم[2]و الوفورات الخارجية، و التي تعد ضرورية لتقليل السعر و تكلفة الوحدة. فمع مرور الوقت تصبح تلك الصناعات الناشئة قادرة على المنافسة في السوق العالمي و حجز مكانة فيها، من دون أن تحتاج إلى حائط واق من التعريفات والقيود التجارية الأخرى، كما كان الحال في الصناعات الإحلالية المحمية في كوريا الجنوبية وتايوان.

و بناءا على الذي سبق، فإن الكثيرين في الدول النامية ينظرون إلى إستراتيجية إحلال الواردات بأنها الإستراتيجية الممهدة لتطبيق إستراتيجية تنمية الصادرات. و نظرا للرغبة في الإعتماد على النفس، والرغبة في بناء قاعدة صناعية، و بالنظر أيضا لسهولة تحصيل عوائد ضريبية و جمركية، فإن هذه الإستراتيجية تعد من الإستراتيجيات المحبذة لدى الدول النامية[3].

ب-3- أسعار الصرف المرتفعة

تصبح أسعار الصرف الرسمية مرتفعة لعدة أسباب؛ فقد يؤدي وجود وفرة من صادرات المواد الأولية إلى تدعيم سعر الصرف المحلي، و في ذلك إحباط للإستثمار في الصناعات غير التقليدية. فعند إرتفاع الدخل يزداد الطلب على الواردات عند أي سعر فائدة، و هو ما يستوجب تخفيض قيمة العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية **Dévaluation** لتحفيز إنتاج سلع الصادرات و إحلال الواردات للحفاظ على التوازن في ميزان المدفوعات. لكن حكومات الدول النامية تميل في الكثير من الأحيان للإبقاء على أسعار صرف عملاتها مرتفعة و بأعلى من قيمتها الحقيقية.

فإذا كانت أسعار الصرف المرتفعة إصطناعيا تحبط الصادرات عن طريق تخفيض الدفع بالعملات المحلية لقيمة صادرات بعملة البلد المستورد، و بالتالي تتراجع إيرادات المصدر المحلي من العملة المحلية. و في الوقت ذاته تعمل على تشجيع المستوردات بحفاظها على عملة الـــدولة المصدرة

[1] - تودارو ميشيل. ب، مرجع سبق ذكره، ص 566- 567، بتصرف.
[2] - إقتصاديات الحجم أو وفورات الحجم: بمعنى أنه كلما زاد حجم المشروع كلما حقق إنتاجا أكبر بتكلفة أقل، على العكس من المشروع الصغير الحجم و يطلق على هذا المفهوم أيضا إقتصاديات السلم.
[3] - المرجع نفسه، ص 567.

– الدولار مثلا– أقل مما يجب أن تكون عليـــه، و يشكـــل ضررا على صنـــاعة إحلال المستوردات. و المشكل المطروح هنا، هو كيف تكون أسعار العملات العالية إصطناعيا متسقة مع أنظمة إحلال المستوردات؟. و الحل لهذا الإشكال يكون في حال كانت أسعار الصرف منخفضة جدا، فإن صناعة منافسة المستوردات تعتمد على معدل حماية جمركية فعال مرتفع، و على حصص إستيراد لحمايتها من المستوردات الرخيصة. و إذا لم تكن هذه الحماية متوفرة، فإن صناعة منافسة المستوردات يصعب عليها أن تحقق أرباحا في إنتاجها للسوق المحلي أو الأجنبي[1].

ج : سلبيات إستراتيجية إحلال الواردات

قد يتسبب نهج إستراتيجية إحلال الواردات في نتائج عكسية. فقد لا تستطيع الصناعات الناشئة التخلي عن الحماية لقدرتها المحدودة في المنافسة العالمية، كنتيجة لإرتفاع تكاليف إنتاجها و عدم قدرتها على التحكم فيها، و بالتالي تقل قدرتها على إختراق أسواق الصادرات في غياب الدعم الحكومي لهذه الصناعات.

كما قد تؤدي هذه الإستراتيجية إلى سوء توزيع العوائد و إلى خلق مشاكل هيكلية في الإقتصاد، كسياسة سعر العملة المرتفع إصطناعيا، و تشجيعها لإستعمال المدخلات المستوردة المعفية من الرسوم الجمركية، الأمر الذي يؤدي إلى إتساع فجوة العملات الأجنبية. أما في حالة ما إذا كانت هذه السلع المستوردة من السلع الرأسمالية معفية كليا أو جزئيا من الرسوم و الضرائب الجمركية، فهذا قد يجعل من الإستثمار ذا كثافة في رأس المال بشكل مبالغ فيه، فترتفع نسبة رأس المال إلى الناتج فينخفض معدل النمو المتولد عن كمية معينة من المدخرات، و بالتالي تتسبب هذه الإستراتيجية في إهمال إستخدام العمل بكثافة في صناعات إحلال الواردات.

وحتى سن قوانين تحديد أجور العمال الدنيا، و الضمان الإجتماعي، و فرض صرامة على طرد العمال، من شأنها أن ترفع من تكاليف العمل. وعندما يواجه المستثمرون المنافسة الخارجية كثيفة رأس المال منخفضة التكلفة و عمالة مرتفعة التكلفة، بطبيعة الحال فهم سيفضلون التكنولوجيا كثيفة رأس المال على الرغم من وفرة العمل، و بالتالي يتطلب الأمر من المستثمرين في الدول النامية مزيدا من الجهود لجلب تكنولوجيا تستخدم عنصر العمل بكثافة[2].

الفرع الثالث: أوجه المقارنة بين الإستراتيجيتين

لا تزال المناقشات نشطة ما بين أنصار المدخلين الفلسفيين للتنمية المرتبطين بالتجارة الخارجية، و ذلك منذ خمسينات القرن الماضي. هذه المحاورات والمناقشات الدائرة بين الداعين لحرية التجارة

[1] - السواعي خالد محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 197-198.
[2] - المرجع نفسه، ص ص 198-199.

الخارجية، و هم المؤيدون للنظرة الخارجية وإستراتيجية تنمية الصادرات المصنعة، و بين أولائك المحافظين على مبدأ حماية الإنتاج الوطني، وهم الذين يرون في التطلع إلى الداخل و إحلال الواردات الحل الأمثل[1].

و لقد راحت تلك المحاورات و الآراء تتأرجح ما بين التقدم و التراجع في فترة الخمسينيات والستينيات، و ذلك بسيطرة فكر إحلال الواردات، لينقلب الأمر في أواخر السبعينيات حيث شهدت الفترة سيطرة لفكر تنمية الصادرات، خاصة فيما بين الدول الغربية و الإقتصاديات الرأسمالية. واستمر ذلك في فترة الثمانينيات و حتى التسعينيات، بل و حتى إلى يومنا هذا. كما لا تزال الأسس الفلسفية لإحلال الواردات وكذا مبدأ الإعتماد على الذات قائمة بقوة كما كانت في العقود الماضية.

إن الفرق الأساسي بين إستراتيجيتي التنمية المرتبطتين بالتجارة الخارجية يتجسد في أنصار إحلال الواردات، الذين يرون وجوب قيام الدول النامية باحلال السلع المستوردة سابقا كمرحلة أولى، ثم كمرحلة ثانية، على هذه الدول أن تعمل على إحلال الإنتاج المحلي محل السلع المصنعة الأكثر تعقيدا وبالتالي توسع من نطاق الإحلال، مع ضرورة حماية تلك الصناعات من المنافسة الخارجية.

فمؤيدوا إحلال الواردات يؤكدون على فوائد تنويع الصناعات المحلية وفقا لمفهوم نظرية النمو المتوازن، هذا فضلا عن تمكن هذه الصناعات الناشئة المحمية من الوصول إلى السوق الدولي و حجز مكانة بها. كما ينوهون و يؤكدون أيضا على ضرورة الإستفادة من إقتصاديات الحجم، وتكاليف العمالة المنخفضة، و المخرجات التعليمية التي تجعل من السعر المحلي أكثر تنافسية بالنسبة للسعر العالمي.

وعلى النقيض من ذلك، نجد مؤيدي فكرة تنمية الصادرات بالنسبة للسلع الأولية و السلع المصنعة يشيدون بالكفاءة و فوائد النمو التي تعود من تحرير التجارة والمنافسة الكاملة، كما ينوهون أيضا بالأهمية البالغة للإنتاج لسوق عالمي عوض الإكتفاء بالإنتاج لسوق محلي ضيق، و كذا يشيد أنصار إستراتيجية تنمية الصادرات على قدرة الإستراتيجية على عكس الأسعار الحقيقية ومعالجة تشويه الأسعار و الآثار السلبية لتكلفة الحماية. كما يستدل منظروا هذه الإستراتيجية بالنجاحات التي حققتها دول شرق آسيا في هذا المجال مثل كوريا الجنوبية، سنغافورة، تايوان وهونكونغ[2].

أما عمليا فليس ثمة فارق كبير بين الإستراتيجيتين؛ فمعظم الدول النامية قد لجأت إلى تطبيق كلتا الإستراتيجيتين وبدرجات متفاوتة، مع التركيز على إحداهما تارة و التركيز على الثانية تارة أخرى.

[1] - تودارو ميشيل ب، مرجع سبق ذكره، ص 555.
[2] - المرجع نفسه، ص ص 555-556.

فمثلا كان التركيز على نظرة التصنيع الداخلية وإستراتيجية إحلال الواردات بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية وآسيا، مثل شيلي و بيرو والأرجنتين والهند وباكستان والفلبين وبنجلاديش، وكان ذلك في سنوات الخمسينيات. ثم و بحلول الستينيات، بدأت بعض الـــدول الإفريقية مثل أثيوبيا ونيجيريا وزامبيا و أوغندا تتبع سياسة إحلال الواردات، ومنذ منتصف السبعينيات أخذت الدول في اتباع استراتيجية تنمية الصادرات بشكل متواتر، و تعتبر دول شرق آسيا الدول السباقة في هذا المجال، وقد شهدت صادراتها نجاحا كبيرا في الأسواق العالمية، و هي صادرات إعتمدت في بادئ الأمر على إستراتيجية إحلال الواردات، و في وقت متزامن في بعض الصناعات، و لذلك لا يمكن تسمية هؤلاء بأنصار حرية التجارة بالرغم من أنهم بالتأكيد من أنصار التوجه الخارجي[1].

المطلب الثالث: علاقة الصادرات بالنمو الإقتصادي

يرتبط النمو الإقتصادي بشكل وثيق مع الصادرات، و هو ما يفسر الإهتمام الكبير بنشاط التصدير في الفكر الإقتصادي تاريخيا. كما أن هناك جملة من الدراسات القياسية تمت لتحديد مدى الترابط بين الصادرات و النمو الإقتصادي، من خلال عدة زوايا مثل قيمة الصادرات، هيكل الصادرات، تركيز الصادرات. و في هذا المطلب سنسعى إلى إبراز هذه العلاقة وبعض الدراسات التي اهتمت بقياسها.

الفرع الأول: تطور الإهتمام بالتصدير في الفكر الإقتصادي

أ- الصادرات في الفكر الماركنتيلي

يعد الفكر الماركنتيلي الذي ساد خلال القرنين السادس عشر و السابع عشر أول من إهتم بقطاع التصدير تاريخيا، حيث إعتبره كقطاع ريادي محفز للإقتصاد، و ذلك في كتابات لأهم رواد هذا الفكر من أمثال "**Colbert**" و"**Davenant** " و "**Mun**" و"**Petty**"[2]. فقد كان التجاريون يرون في تكوين فائض مستمر للصادرات المصدر الرئيسي لتعزيز القدرة الشرائية التي تستطيع بها الدولة توفير إحتياجاتها من الخارج، لذلك شجعت السياسة التي اتبعها هؤلاء تطبيق نظم إعادة التصدير من أجل إنعاش حركة الصادرات، كما أخذوا العمل بنظام الدروباك[3] و المستودعات و المناطق الحرة، و الإعفاءات الضريبية و الإعانات لتشجيع الصناعات التصديرية[4].

[1] - المرجع نفسه، ص ص 556-557.
[2] - معروف هوشيار، تحليل الإقتصاد الإقليمي و الحضري، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 111.
[3] - نظام الدروباك: هو نظام يتيح للمصدر إسترجاع ما دفعه من حقوق جمركية كنتيجة لإستيراده مستلزمات إنتاج و آلات تدخل في صناعة السلعة المصدرة.
[4] - محمود حسين وجدي، نشاط التصدير و الإنماء الإقتصادي بالبلدان النامية، دار الجامعات المصرية، مصر، 1973، ص 87.

ب- الصادرات عند الإقتصاديين الكلاسيك

إنتقد الكلاسيك التجاريين في سعيهم لفرض قيود على التجارة الخارجية، من خلال الحد من الواردات و التوسع في الصادرات بشكل يتنافى و الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة للإقتصاد. فلقد نادى الإقتصاديون الكلاسيك بالحرية الإقتصادية التامة في مجال التجارة الخارجية، و التي تعتمد على فكرة التوازن الإقتصادي التلقائي. و بذلك فهم يرون وجوب عدم تدخل الدولة في التجارة الخارجية.

فأبرز مفكري هذه المدرسة وهو "**آدم سميث**" جاء بفكرة التقسيم الدولي للعمل كل ما ازداد حجم السوق، و بالتالي فهو ينظر إلى التجارة الخارجية على أنها الأداة التي بموجبها يتم توزيع الفائض من الإنتاج. ولقد أضاف الإقتصادي "**ريكاردو**" إلى أن الدولة تتخصص في إنتاج السلع على أساس النفقة النسبية و ليس النفقة المطلقة كما أورد آدم سميث.

ولقد أشار الكلاسيكيون إلى عدم تعارض التجارة الخارجية على أساس الميزة النسبية مع النمو الإقتصادي، أما الصادرات فقد أولاها هؤلاء إهتماما كبيرا في كتاباتهم، بحيث بينوا الدور الذي تلعبه في توسيع القاعدة الإنتاجية، و كذا الفوائد التي تنشأ عنها من خلال تمكين الصناعات التصديرية من الإنتاج لسوق أوسع و بالتالي الإستفادة من وفرات الحجم و تحقيق تزايد في الغلة. إضافة إلى دور هذه الصادرات في تحقيق الإستخدام الأمثل للموارد المحلية، و دورها في عملية تراكم رأس المال من خلال التشجيع على التوسع في النشاط التصنيعي عموما[1].

ج – الصادرات في ظل الفكر الكينزي

في الثلاثينات من القرن الماضي، و بعد أزمة الكساد التي عرفها العالم في العام 1929 نشرت النظرية العامة لـــ " **جون ماينارد كينز**"، و أصبح الأمر الشاغل للإقتصاديين و الساسة و صناع القرار في الدول الغربية كيفية خلق "**طلب فعال**" "**Effective Demand**" و الذي يحدد مستوى النشاط الإقتصادي، فدالة الطلب الكلي عند كينز تشتمل على المتغيرات التالية:

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

يلاحظ على دالة الطلب الكلي لدى كينز على أنها تحتوي على صافي التصدير، كمتغير أساسي في المعادلة إلى جانب المتغيرات الأخرى الإستهلاك العائلي "C"، الإستثمار الخاص"I" و الإنفاق الحكومي"G"[2].

[1] - وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الإقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد2002/01،ص 07.
[2] - معروف هوشيار، مرجع سبق ذكره، ص112.

كما أبرز كينز أيضا من خلال إسهامه الدور الذي يلعبه مضاعف الصادرات، و الذي يعمل على زيادة الدخل بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في قيمة الصادرات[1].

د- الصادرات في الفكر الإقتصادي الحديث

إختلفت أوجه نظر المفكرين الإقتصاديين المعاصرين للصادرات حول علاقتها بالنمو الإقتصادي. حيث يرى الإقتصادي "**Marx**" إستحالة قيام التجارة الخارجية بدور إنمائي في ظل الكيان الراهن للعلاقات الإقتصادية الدولية التي تسيطر عليها القوى الرجعية للنظام الرأسمالي، و ما تقوم به من إستغلال و نهب لثروات الشعوب الفقيرة وما تستخدمه لذلك من وسائل القهر، فضلا عن المنافسة الحادة بين الدول الرأسمالية الإستعمارية على مناطق النفوذ و الأسواق[2].

أما "**Myrdal**[3]" فانه يرى أن تجارة الدول النامية مع الدول المتقدمة تعود عوائدها لصالح الدول المتقدمة، لكونها تمتلك صناعة قوية وتكنولوجيات حديثة متطورة لا تتوفر عليها الدول النامية؛ فالتجارة حسبه في هذه الظروف تؤدي إلى تعميق الفجوة بين المجموعتين. و يضيف أيضا أن صادرات الدول النامية المعتمدة في غالب الأحيان على مواد خام و أولية تتميز بطلب عديم المرونة.

في حين يرى "**Nurkse**" بأن التجارة الخارجية تعتبر كأداة للنمو الإقتصادي، و أداة لتوزيع الموارد بشكل كفؤ، و استدل في نظرته هاته بالدور الذي لعبته التجارة الخارجية في كل من كندا، استراليا، جنوب افريقيا و الأرجنتين. كما استبعد إمكانية تحقيق الدول النامية لنمو إقتصادي من خلال التجارة الخارجية، بالنظر لما تتلقاه صادراتها من حواجز عديدة في أسواق الدول المتقدمة[4]. فهو يرى بأن الإنسياق وراء تمتع بعض قطاعات التصدير بميزة نسبية كمبرر لتوجيه الموارد الإقتصادية الإضافية قد يؤدي إلى هبوط بالدخل الكلي الحقيقي للبلد، إضافة إلى تدهور معدلات التبادل في غير صالحه. بالنظر لما يواجه صادرات الدول النامية حاليا في الأسواق الدولية من عقبات، و بالنظر أيضا لإنخفاض مستوى الكفاية الإنتاجية لديها مقارنة مع الدول المتقدمة. و هو الإحتمال الذي أطلق عليه بعض الإقتصاديين مصطلح " **ظاهرة النمو المؤدي إلى الإفقار** " "**Immiserzing growth**"[5].

الفرع الثاني: الصادرات و دورها كمحرك للنمو

يعتبر " **دنيس روبرتسون**[6] " أول من أشار إلى أن الصادرات تلعب دورا كمحرك للنمو الإقتصادي في مقال نشره العام 1940؛ ثم جاءت محاولة " **نيركسه Nurkse** " لإثبات أن للصادرات علاقة بالنمو المحقق بالدول المنتجة للمواد الخام في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

[1] - وصاف سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص08.
[2] - محمود حسين وجدي، مرجع سبق ذكره، ص 96.
[3] - غونار ميردال: إقتصادي سويدي ولد سنة 1898 تحصل على جائزة نوبل في الإقتصاد لسنة 1974م، توفي سنة 1987م.
[4] - وصاف سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص08.
[5] - محمود حسين وجدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 97-98.
[6] - دونيس هولم روبرتسون: إقتصادي إنجليزي ولد سنة 1890م، درس الإقتصاد السياسي بجامعة كامبريدج بلندن، توفي سنة 1963م.

ثم في العام 1971 أوضح "**Balassa**[1]" و غيره من الإقتصاديين في دراسات لهم بأن نمو الصادرات ذا ارتباط وثيق مع الناتج المحلي الإجمالي، و أن الدول التي تسجل معدلات كبيرة للنمو هي تلك الدول التي تميل إلى التوسع في صادراتها[2].

كما أوضح "**Robert Emery**[3]" في دراسة أجراها سنة 1967، أن الشواهد قوية على وجود علاقة قوية بين تغير حجم الصادرات و مستوى النمو الإقتصادي. و هي علاقة تقوم على التأثير المتبادل أكثر من إستنادها إلى مجرد التأثير السلبي من جانب واحد. فالصادرات تعد عاملا أساسيا لتحقيق النمو الإقتصادي، فزيادتها تبعث إرتفاعا شاملا في مستوى النمو الإقتصادي. و قد استخدم "**Emery**" في دراسته بيانات عن الناتج الوطني الحقيقي و الصادرات و حساب المتحصلات الجارية سنويا في 50 دولة وذلك للفترة ما بين 1953 و 1963، كما إستخلص نصيب الفرد من الدخل عن طريق إدخال أثر معدل النمو السكاني سنويا، وقد توصلت الدراسة إلى أن الإرتباط بين الصادرات و النمو الإقتصادي قوي جدا بلغ 0.82، كما توصلت الدراسة إلى أن كل زيادة في الصادرات بمعدل 2.5 % يترتب عنها زيادة بمعدل 1 % في متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني[4].

و في دراسة أخرى للإقتصاديين "**Lawaence and Weinstien.1999**"، أن الدول التي تميل إلى تنمية صادراتها ينمو إقتصادها بشكل سريع و يترافق هذا النمو بزيادة كبيرة في واردات هذه الدول. و يرى "**جيلز و آخرون. 1995**"، بأن الدول النامية لا يمكنها الإنتاج بتكاليف منخفضة تؤهلها لتصدير منتجات تامة الصنع للسوق العالمي. هذا مقابل نمو في إحتياجاتها من المواد الغذائية إلى حد لا يمكن تلبيته عن طريق الإنتاج المحلي، فيتطلب الأمر استيراده من الخارج. كما يرى بأن هناك بعض الدول تحتاج إلى مواد خام تتوفر عليها الدول النامية تقوم بتصديرها للدول المتقدمة، و بالتالي تسهم العملية التصديرية في العملية التنموية بما تدره من عملات أجنبية، و التي تستعمل كعنصر من عناصر الإنتاج، من خلال ما تمكن من إقتنائه من معدات رأسمالية و خبرات إدارية وفنية من الدول الصناعية.

في ذات الصياغ بين "**Tyler**" في دراسته التي حلل فيها العلاقة بين النمو الإقتصادي و توسع الصادرات و التي أجراها على 55 دولة نامية للفترة (1960–1977)، حيث قام بقياس إرتباط نمو الناتج المحلي الإجمالي مع كل من نمو الناتج الصناعي و نمو الإستثمارات و نمو الصادرات الكلية ونمو الصادرات الصناعية. و أظهرت النتائج أن معامل الإرتباط بين الناتج المحلي الإجمالي

[1] - بيلا بلاسا: إقتصادي هنغاري ولد سنة 1928م له مؤلف بعنوان " نظرية التكامل الإقتصادي" و الذي حدد فيه مراحل التكامل الإقتصادي، توفي سنة 1991م.
[2] - السواعي خالد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 38.
[3] - روبرت إمري لوكاس جينيور: إقتصادي أمريكي ولد سنة 1937م حاز على جائزة نوبل في الإقتصاد سنة 1995م.
[4] - محمود حسين وجدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 92-93.

و الصادرات الكلية بالنسبة للدول النامية متوسطة الدخل يساوي 49 % حسب اختبار بيرسون و48 % حسب إختبار سبيرمان. أما بالنسبة للدول النامية غير النفطية، فقد سجل "Tyler" معامل إرتباط 55 % حسب بيرسون و 50% حسب سبيرمان، كما خلص أيضا أن زيادة الصادرات بمعدل 17.5 % تؤدي إلى نمو في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 1 %، أما بالنسبة للأقطار النامية غير النفطية فزيادة الصادرات بمعدل 18.6 % تسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 1 % [1].

الفرع الثالث: الآثار المضاعفة للصادرات

تعتبر الصادرات الطلب الأجنبي على السلع و الخدمات و الأصول الرأسمالية المنتجة في الدولة، فهي بذلك تعد حقنا داخل التدفق الدائري للدخل الوطني، أي كلما زاد حجم الصادرات إزداد حجم الطلب الكلي و هو ما يؤدي إلى زيادة حجم الدخل الكلي عن طريق المضاعف[2].

و لتبيان أثر المضاعف نقوم بتحليل و استخدام بعض العلاقات بالشكل التالي[3]:

إذا إفترضنا أنه يوجد بلد لا تربطه أي علاقة مع الخارج و باهمالنا لنفقاته العامة يتحقق التوازن في هذا البلد في شكل علاقة مزدوجة. $Y= C + I$ ....(1)

$Y= C + S$ ....(2)

حيث: Y: الناتج المحلي الإجمالي؛ C: الإستهلاك النهائي؛ I: الإستثمار؛ S: الإدخار.

من المعادلة (1) و (2) نجد أن: $S = I$ .... (3)

فإذا قمنا بفتح إقتصاد هذا البلد على العالم الخارجي، تصبح المعادلة على الشكل التالي:

$$Y + M = C + I + X \quad ....(4)$$

بحيث: M: الواردات و X: الصادرات.

و حيث أن: $Y = C + S$ تكون المعادلة (4) كما يلي: $C + S + M = C + I + X$ .... (5)

و باختزال C من طرفي المعادلة نحصل على: $S + M = I + X$ ....(6)

و من المعادلة (6) نخلص إلى أن الصادرات لها نفس أثر الإستثمار فهي تخلق مداخيل للإقتصاد الوطني، كما أن للواردات آثارا مماثلة للإدخار، فهي لا تسهم في خلق مداخيل للإقتصاد الوطني بل تخلق مداخيلا للعالم الخارجي.

و بتعظيم المعادلة (6) نحصل على: $\Delta S + \Delta M = \Delta I + \Delta X$ ......(7)

---

[1] - السواعي خالد محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 38-42.
[2] - الحجار بسام، العلاقات الإقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 2003، ص 89.
[3] - بوكزاطة سليم، المنظمة العالمية للتجارة و الإمكانيات المتاحة لتنمية صادرات الدول النامية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص ص 13-14.

و بقسمة طرفي المعادلة (7) على (ΔY) نحصل على:

$$\frac{\Delta S+\Delta M}{\Delta Y}=\frac{\Delta I+\Delta X}{\Delta Y}$$

أي: $$\Delta Y = \frac{(\Delta I + \Delta X)\ \Delta Y}{\Delta S + \Delta M}$$

ثم: $$\Delta Y = \frac{(\Delta I + \Delta X)}{\Delta S/\Delta Y + \Delta M/\Delta Y}\text{..........} (8)$$

حيث أن: (ΔS/ΔY) و (ΔM/ΔY) يمثلان الميل الحدي للإدخار و الإستيراد على التوالي:

وبناءا عليه تصبح المعادلة (8) كما يلي: $\Delta Y = \frac{(\Delta I + \Delta X)}{s + m}$ ....(9)

و بغرض عزل أثر الصادرات على الناتج المحلي الخام (PIB) نفترض أن $\Delta I = 0$ لتصبح المعادلة (9) كما يلي: $\Delta Y = \frac{\Delta X}{s + m}$.........(10)

بمعنى أن: $\frac{\Delta y}{\Delta x} = \frac{1}{s+m}$..........(11)

و عليه فإن الكسر $\frac{1}{s+m}$ هو مضاعف التجارة الخارجية، و يفيد أن كل زيادة في حجم الصادرات سوف تؤدي إلى زيادة أكبر في حجم (PIB)، و يكون أثر المضاعف كبيرا على الدخل كلما قلت الميولات الحدية للإدخار و للإستيراد ضعيفة.

المبحث الثالث: واقع الإقتصاد الجزائري و التبعية للنفط

إنه من الضروري جدا قبل الخوض في الحديث عن إستراتيجيـــة تنمية الصـــادرات في الجزائر و مدى إسهامها في تحديد معدلات النمو الإقتصادي، أن نصور بشكل موجز الوضع الإقتصاد الـــذي يسود في الجزائر بغرض التعرف على خصوصيات الإقتصاد الجزائري و أهم معالمه، و من خـــلال هذه الإطلالة نقف على حقيقة التبعية المتجذرة لمادة النفط، و خطورة هذا الموقــف علـــى الإقتصـــاد الوطني.

المطلب الأول: خلفية عن الوضع الإقتصادي الجزائري

عرف الإقتصاد الجزائري تحولات عميقة منذ الإستقلال إلى يومنا هذا، كان من بـــين صـــورها التدهور المسجل في كثير من المؤشرات الإقتصادية، ارتفاع معدلات التضخم و المديونيـــة و تحقيـــق معدلات نمو سالبة و ارتفاع مستويات البطالة و اختلال في موازين المدفوعات، و التعرض لهـــزات إقتصادية مختلفة، مثل الأزمة البترولية 1986 و أزمة المديونية الخارجية. لهذا إرتأينا قبل الحـــديث عن دور النفط في الإقتصاد الجزائري أن نشير باختصار للمشهد الإقتصادي في الجزائر، بكل ما فيه من إيجابيات و سلبيات.

الفرع الأول: الإمكانيات الطبيعية و البشرية و البنية التحتية للإقتصاد الجزائري

تتوفر الجزائر على إمكانيات جد هائلة على صعيد الموارد الطبيعية، البشرية و في مجال البنـــى التحتية التي يحتاجها الإقتصاد، و هو ما يؤهلها لأن تتربع على مرتبة هامة من بـــين الإقتصـــاديات العالمية. و يمكننا أن ندرج فيما يلي أهم صور الثراء على الأصعدة المذكورة كما يلي:

أ– الموارد الطبيعية

تتوفر الجزائر على موارد طبيعة هامة و ثروات باطنية ذات وفرة كبيرة، تجعل من الجزائر بلدا غنيا بالمواد الأولية و تؤهله لأن يكون قطبا صناعيا هاما في العالم بحيث نجد:

أ–1 الأراضي الزراعية

تقدر مساحة الجزائر بـــ 2.381.741 كم2 [1]، و تمثل المساحة الصالحة للزراعة فـــي الجزائـــر نسبة 03 % من إجمالي مساحة البلد، و 12 % من المساحة تناسب الزراعة الغابية و السهبية، تمثـــل المساحة المستغلة فعلا 1.7 %[2].

[1] - ساحل فاتح و شعباني لطفي، آثار و إنعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الإقتصاد الجزائري، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول: أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية في الدول النامية، جامعة امحمد بوقرة بومرداس الجزائر، أيام 04-05 ديسمبر 2006.

[2] - نص منشور على موقع الأنترنيت:http://difaf.forumactif.net/montada-f54/topic-t1594htm، صفحة معاينة يوم: 2010/09/25.

أ–2 المياه

تقدر الإمكانيات المائية للجزائر بأقل من 20 مليار م3، 75% منها قابلة للتجديد و تشمل الموارد المائية غير المتجددة الطبقات المائية في شمال الصحراء، كما يقدر عدد المجاري المائية المسطحة في الجزائر بنحو 30 مجرى، يتركز غالبها في إقليم التل، و هي تصب في البحر المتوسط و تتصف بكون أن منسوبها غير منتظم و تقدر طاقتها بنحو 12.4 مليار م3. أما السدود فيقدر الخبراء عدد المواقع الملائمة لبناء السدود في الجزائر بنحو 250 موقعا، كما هناك 50 سدا كبيرا منجزا بطاقة تخزين تفوق 10 ملايين م3، تبلغ طاقة تخزينها الإجمالية 4.908 مليار م3، لكن متوسط حجم المخزون الفعلي في السنوات الأخيرة مقدر بنحو 1.75 مليار م3 أي 40 % من طاقة السدود الإجمالية، بسبب الظروف المناخية و مشكل توحل السدود.

أ–3 الأنعام

حسب المنظمة العالمية للتغذية، كانت الجزائر خلال 2004 تحوز على ثروة حيوانية تتمثل في أكثر من 13.4 مليون رأس غنم، 3.7 مليون رأس ماعز، 1.4 مليون رأس من الأبقار، و قد أنتج الفلاحون عام 2002 ما مقداره 551 ألف طن من اللحوم الحمراء.

أ–4: الثروة السمكية

تملك الجزائر شريطا ساحليا كبيرا بطول 1230 كم منفتح على البحر الأبيض المتوسط، و هو ما يعني شساعة المياه الإقليمية الوطنية، و توفر إمكانيات كبيرة للصيد البحري. و قد كانت الجزائر قد أنتجت من الأسماك 99 ألف طن سنة 2001[1].

أ–5 الموارد المعدنية

للجزائر حظ وافر في الثروات المعدنية، حيث يزخر باطنها بمواد هامة و متنوعة تساهم في تعزيز قدرة الإقتصاد الوطني. و يحتل الحديد المرتبة الأولى على قائمة المعادن من حيث الأهمية و الوفرة، و أهم مكامنه توجد بالقرب من الحدود التونسية بالونزة التي تنتج 80 % من إنتاج الحديد في الجزائر، و البالغ 3.4 مليون طن/ سنويا. كما يوجد الحديد في بوخضرة و غار جبيلات بتندوف، الذي يحوي إحتياطي قدره مليار طن. و أما بقية المعادن فمنها الفوسفات باحتياطي يفوق 1 مليار طن و إنتاج يقدر بـ 1.2 مليون طن سنويا، ثم الزنك و الرصاص و الزئبق بانتاج قدره 23 ألف طن سنويا و الباريت و الملح و يقدر إحتياطه بـ 2 مليار طن و إنتاج قدره 200 ألف طن سنويا، و الرخام الذي يوجد بالقرب من سكيكدة و تقدر كميته بـ 50 مليون م3 ، كما توجد ثروات معدنية هامة في الصحراء مثل الذهب و اليورانيوم لم يشرع في إستغلالها إلا مؤخرا.

---

[1] - المرجع نفسه، بتصرف.

أ-6 الطاقة

و يأتي على رأس المواد الطاقوية النفط، الذي اكتشف بالجزائر سنة 1956 و أهم حقوله حوض حاسي مسعود باحتياطي 700 مليون طن، و حوض عين أمناس على بعد 1600 كم جنوب العاصمة[1]، وتملك الجزائر إحتياطيا نفطيا يقدر بـــ 12 مليار برميل أي 1 % من الإحتياطي العالمي[2]. أما الغـــاز الطبيعي و هو ثروة المستقبل، فتحتل الجزائر المرتبة الثامنة عالميا بانتـــاج قـــدره 60.3 مليـــار م3، و ينقل الغاز في أنابيب إلى وحدات التمييع المتمركزة بالقرب من موانئ التصـــدير، و تقـــدر طاقـــة مركبات التمييع في أرزيو و سكيكدة بـــ 30 مليار م3 / سنة[3].

أ-7 الطاقة الشمسية

تمتلك الجزائر أحد أكبر مصادر الطاقة الشمسية في العالم، و تعتزم الإستثمار بكثافة فـــي محطـــات الطاقة الشمسية. خاصة و أنها تتوفر على إمكانيات هائلة لإنتاج و تصدير الطاقة الشمســـية باعتبـــار تلقيها لنور الشمس الساطعة لأكثر من 3000 ساعة سنويا[4].

ب- الموارد البشرية

يعتبر نظام التعليم الرسمي من أهم مخرجات العمالة الماهرة في الجزائر؛ حيـــث بلغـــت نســـبة الإنفاق على التعليم 16.4 % من الإنفاق العام، و 5.1 % من الناتج الوطني الإجمالي كمتوسط للفتـــرة (1996-2003)؛ كما يبلغ معدل التعلم لدى الكبار من 15 سنة فما فوق 69.9 %، و معدل الإلتحـــاق بالمدرسة في المرحلة الإبتدائية و الثانوية و الجامعية 73 %.

كما تشمل شبكة وزارة التعليم العالي 84 مؤسسة تعليم عالي، و هي تغطي 46 ولاية من بين 48 ولاية المكونة للجزائر؛ و هي تتوزع كالتالي:

36 جـــامعة بما فيها جـــامعة التكوين المتواصل، و 15 مركزا جـــامعيا، 16 مدرسة وطنية عليـــا، و 05 مدارس عليا للأساتذة، و 10 مدارس تحضيرية و قسمان تحضيريان مدمجان. هذا بالإضافة إلى مؤسسات متخصصة في البحث العلمي منها 03 وكالات وطنية للبحث العلمي، و 10 مراكز للبحـــث، و 05 وحدات للبحث[5].

---

[1] - نص منشور على موقع الأنترنيت: /http://www.2algeria.com، صفحة معاينة بتاريخ : 2010/09/25.
[2] - جريدة الخبر اليومية، العدد 5719 الصادر بتاريخ 2009/08/05.
[3] - نص منشور على موقع الأنترنيت: http://difaf.fourumactif.net/montada-f54/topic-t1594.htm، صفحة معاينة يوم:2010/09/25.
[4] - شبكة الأخبار الإقتصادية الجزائرية، الجزائر.... العملاق الدولي القادم في الطاقة المتجددة، مقال منشور على موقع الأنترنت: http://www.aenn-news.net/rap-keraa.php?id=1 ، صفحة معاينة بتاريخ: 2010/09/25.
[5] - موقع وزارة التعليم العالي و البحث العلمي الجزائرية
:http://www.mesrs.dz/arab_mesrs/etablissements_rech_a.php ?eetab=3، صفحة معاينة يوم: 2011/06/04.

ج- البنية التحتية

عملت الجزائر على تطوير بنيتها التحتيـــة و تحديثها، فعملت على تجهيز البلاد بشبكة من الطرق و المواصلات لخدمة التجارة الداخلية و الخارجية، و من ذلك:

الطرق البرية: و تشمل السكك الحديدية التي تعد أهم وسيلة لنقل البضائع و خاصة المعادن، و يبلـــغ طولها حوالي 4000 كم. ثم الطرق 55000 كم، و يتركز معظمها في القسم الشمالي. إضـــافة إلـــى إمتلاك الجزائر لشبكة من الأنابيب لنقل البترول و الغاز الطبيعي.

كما تتوفر الجزائر على 10 موانئ رئيسية أهمها ميناء الجزائر، أرزيو و مطـــارات أهمهـــا مطـــار هواري بومدين الدولي بالعاصمة[1].

الفرع الثاني: الوضع الإقتصادي للجزائر قبل القيام بالإصلاحات (1962-1988)

و في هذه المرحلة نميز بين فترتين أساسيتين:

أ- الفترة الأولى (1962-1966)

في هذه الفترة كانت الجزائر حديثة عهد بالإستقلال، ورثت فيه هيكلا إقتصاديا موجهـــا لخدمـــة الإستعمار، و بنية تحتية مدمرة بشكل شبه كلي. سميت هذه الفترة بمرحلة الإنتظار، لأنها كانت تتصف بفراغ في النظرية الإقتصادية و النهج الإقتصادي المراد إتباعه[2].

فبالرغم من كون هذه المرحلة التاريخية في عصر التنمية بالجزائر تعد مرحلـــة ركـــود علـــى المستوى الإقتصادي، إلا أنها على المستوى الإجتماعي تعد مرحلة هامة عرفت تحولات وتفـــاعلات إجتماعية هامة. فمن ذلك إتخاذ الدولة لعدة قرارات سياسية حول تأميم رأس المال الأجنبي، في ثلاث نشاطات كبرى هي أراضي المعمريـــن سنة 1963 و المنـــاجم سنة 1966 و المصارف سنة 1966 و 1967.

لكن تجب الإشارة إلى أن الدولة في هذه المرحلة قامت باطلاق بعض البرامج الإستثمارية رغـــم ضئالتها و تقلبها من سنة لأخرى، لسبب الإعتماد على التمويل الخارجي و ضعف التحكم في مصادر التمويل الداخلي[3].

و هذه البرامج كانت كما هو مبين في الجدول التالي:

---

[1] - منتدى التسيير و الإقتصاد البيروني، مقال منشور على موقع الأنترنيت: http://gestion08.lifeme.net/montada-f13/topic-t167.htm، صفحة معاينة يوم: 2010/09/25.

[2] - حاكمي بوحفص، مسيرة الإقتصاد الجزائري و أثرها على النمو الإقتصادي، مجلة علوم إنسانية، العدد 32 ، جانفي 2007، على موقع الأنترنيت: WWW.ULUM.NL، صفحة معاينة يوم: 2009/12/21.

[3] - بهلول محمد بلقاسم حسن، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،الجزء الأول، 1999، ص ص 70-71.

الجدول رقم (01-01): البرامج الإستثمارية المنفذة للفترة (1962-1966) الوحدة: مليون $

السنة	1963	1964	1965	1966
مبلغ البرنامج الإستثماري	129	200	165	290

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على المرجع التالي: بهلول محمد بلقاسم حسن، مرجع سبق ذكره، ص 71.

ب- الفترة الثانية: (1967-1989)

و تميزت هذه الفترة بسيطرة الدولة على شتى المجـالات الإقتصـادية، فكانت هي المنتج الوحيد و المستثمر الوحيد في الحياة الإقتصادية. حيث كان ينظر للنمو الإقتصادي و كأنه ضرورة التوسع في إنشاء البنى التحتية و القواعد التصنيعية الضخمة. حيث كان يتم تخصيص جزء كبيـر مـن الـدخل الوطني للإستثمار في القطاع الصناعي، خاصة الصناعات الثقيلة و صناعة المواد الوسيطية و التجهيز منها، في محاولة للتصنيع و بسرعة كبيرة من خلال القطاع العمومي و المؤسسات الوطنية.

و قد كان لعملية التصنيع هذه دور أساسي في زيادة الإنتاج، و خلق القيمة المضـافة، و تـوفير مناصب الشغل[1].

و قد ركزت الإستراتيجية التنموية المتبعة في هذه المرحلة على عناصر أربعة، هي[2]:

- تحسين المستوى المعيشي و الثقافي للمواطنين؛
- توسيع القاعدة الصناعية للمجتمع؛
- تحقيق التوازن الإقليمي؛
- تحقيق الإستغلال الإقتصادي.

أما عن الإنعكاسات الإقتصادية للفترة؛ فكانت كما يلي:

ب-1 بالنسبة لسنوات السبعينات

أدى الإعتقاد السائد و الذي مفاده أنه لا يمكن تجاوز مرحلـة التخلـف إلا مـن خـلال رصـد إستثمارات ضخمة و انتهاج نموذج الصناعات المصنعة، إلى الإهتمام بزيادة معدلات الإسـتثمار دون إعطاء أهمية للنتائج التي تتمخض عن عملية الإستثمار. سواءا كانت مباشرة كنمو الـدخل الـوطني، زيادة الإدخار، و زيادة الصادرات غير النفطية. أو غير مباشرة متمثلة فيما تحدثه من ارتباطات بـين قطاعات و فروع الإقتصاد الوطني.

[1] - حاكمي بوحفص، مرجع سبق ذكره.
[2] - بهلول محمد بلقاسم حسن، مرجع سبق ذكره، ص 89.

و لقد أدى التركيز على المشاريع الصناعية الضخمة المنجزة في تلك الفترة مثل مركب الحجار، إلى إهمال القطاع الفلاحي، و ما تزخر به الجزائر من مقدرات فلاحية في السهول كسهل متيجة، المناطق الرعوية الملائمة لتربية الحيوانات، الشريط الساحلي الطويل. و هو ما أدى إلى تزايد التبعية للخارج، خاصة مع النمو الديمغرافي الذي عرفته الجزائر في هذه المرحلة. كما أن الإستثمارات المنجزة و التي كانت تفوق 50% في الفترة، كلفت الخزينة أموالا طائلة. مع العلم أن هذه الإستثمارات تتميز بطول فترة الإسترداد، حيث تسبب ذلك في إحداث عجز مالي. يضاف إلى هذا أن الجهاز الإنتاجي هو جهاز تركيبي بالدرجة الأولى تابع للخارج في ما يخص قطاع الغيار، و هو ما أدى إلى إرتفاع نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات بـ 92.20 % عام 1975، كما سجلت خسائر في معدلات التبادل التجاري تقدر بـ 8 مليار دولار أمريكي ما بين 1973 و 1977[1].

ب-2 فترة الثمانينات

خلال عقد الثمانينات، عانى الإقتصاد الجزائري من العديد من المشاكل الإقتصادية التي وقفت في وجه تقدم التنمية الإقتصادية، و لعل أهم ما شهدته هذه الفترة هو ارتفاع أسعار البترول في بدايتها لتتراجع في بداية 1982، ثم تعرف إنزلاقا شديدا عام 1986، و تسبب ذلك في إنخفاض الإيرادات من 13 مليار دولار سنة 1985 إلى 7 مليار دولار سنة 1986.

كما عرفت هذه المرحلة أزمة في الصادرات خاصة في الفترة الممتدة ما بين 1981 و 1988، إذ إنخفضت الصادرات من 62837 مليون دج إلى 49812 مليون دج. و هذا راجع لإنخفاض أسعار البترول من جهة و إلى تدهور الدولار من جهة أخرى[2].

و فيما يلي جدول يوضح تطور الميزان التجاري في تلك الفترة.

الجدول رقم (01-02): تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1980-1988) الوحدة: 10^6 دج

البيان / السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
الواردات	40 519	48 780	49 384	49 782	51 257	49 491	43 394	34 153	43 427
الصادرات	45 648	62 837	60 478	60 722	63 758	64 564	34 935	41 736	45 421
الرصيد	12 129	14 057	11 094	11 940	12 501	15 073	- 8 459	7 583	1 994
معدل التغطية(%)	129.93	128.81	122.46	121.97	124.38	130.45	80.50	122.20	104.59

المصدر: بن سمينة عزيزة، مرجع سبق ذكره، بتصرف.

[1]- ساحل فاتح و شعباني لطفي، مرجع سبق ذكره.
[2] - بن سمينة عزيزة، الآثار الإقتصادية و الإجتماعية للإصلاحات الإقتصادية في الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول: أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية في الدول النامية، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، أيام 04-05 ديسمبر 2006.

و من خلال قراءة في أرقام الجدول، فإنه يلاحظ أن رصيد الميزان التجاري كان في حالة فـائض دائم ما عدا سنة 1986 للأسباب سبق ذكرها. و كذلك نفس الأمر بالنسبة لمعدل التغطيـة، و يعـود الفائض المحقق في هذه الفترة إلى حجم الإستثمارات المنفذة من جهة و إلى إرتفاع أسعار النفط خاصة إبان الحرب العراقية الإيرانية من جهة أخرى، أما بخصوص التراجع المسجل سنة 1988 فيعود إلى إنخفاض أسعار البترول من ناحية، و إنخفاض قيمة الدولار من ناحية أخرى.

و بخصوص الواردات؛ فهي أيضا كانت مرتبطة بأسعار النفط خلال هذه الفترة، كونهـا تتـأثر باتجاه أسعار النفط إما بالزيادة أو النقصان و هو مـا معنـاه إرتبـاط الميـزان التجـاري بقطـاع المحروقات[1].

أما بشأن الدين الخارجي؛ فقد مرت الجزائر بوضعية سيئة أثرت على إستقرار القرار الإقتصادي الداخلي و الخارجي، و هو ما جعل الحكومة الجزائرية تسعى إلى تخفيض حجم المديونية عن طريـق التسديدات المسبقة خصوصا في الفترة 1980–1985، حيث إنخفضت المديونية إلى 14 مليار دولار في سنة 1984. أما بالنسبة للفترة من 1985–1988 فقد شهدت المديونية تصاعدا مضطردا أثر على الإقتصاد الوطني من خلال ارتفاع نسبة خدمة الدين إلى الناتج الداخلي الخام[2].

و فيما يلي جدول يوضح تطور المديونية الخارجية للجزائر للفترة 1985–1988.

الجدول رقم (01–03): تطور المديونية الخارجية للجزائر للفترة (1985–1988) الوحدة: 10^9 دج

السنة	1985	1986	1987	1988
مجموع حجم الديون الخارجية	19.8	23.70	27.80	25.8

المصدر: برودي نعيمة، مرجع سبق ذكره، بتصرف.

من خلال معطيات الجدول يلاحظ أن المديونية في النصف الثاني من الثمانينات أخـذت منحـى تصاعدي باستثناء سنة 1988، أين تراجعت قليلا لتسديد الجزائر المسبق لبعض ديونها الخارجية.

إضافة إلى ما سبق؛ فإن الظروف الإقتصادية السيئة التي عرفتها الجزائر في هذه الفترة إنعكست بشكل سلبي على معدلات نمو الناتج الداخلي الإجمالي، كما يوضحه الجدول التالي:

---

[1] - المرجع نفسه.

[2] - برودي نعيمة، الإقتصاد الجزائري بين سندان الإختلالات الهيكلية و الإنعاش الإقتصادي و مطرقة التعديل الهيكلي، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول: أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية في الدول النامية ، جامعة امحمد بوقرة ، بومرداس الجزائر، أيام 04 و 05 ديسمبر 2006.

الجدول رقم(01-04): تطور معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي (1980-1988) الوحدة: (%)

السنوات	المتوسط السنوي 1985/1980	1986	1987	1988
الناتج الداخلي الإجمالي	+4	-1.2	-2.1	-2.9

المصدر: بن سمينة عزيزة، مرجع سبق ذكره.

يلاحظ من خلال هذا الجدول أن معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي سجل معدلات سالبة للسنوات 1986-1987-1988، بعد أن سجل نسبة 4% كمتوسط لسنوات 1980-1985. و السبب في ذلك يعود للنموذج التنموي المنتهج، و الذي تميز بضعف التسيير الفعال و عدم إستغلال الطاقات الإنتاجية، حيث كانت لا تستغل إلا 60 % من القدرات الإنتاجية، إضافة إلى إقتصار عائدات الجزائر على قطاع النفط و الذي يخضع إلى السوق الدولي في تحديد أسعاره.

كذلك عرف معدل البطالة إرتفاعا آنذاك وصل إلى 18.1 %، بالإضافة إلى إرتفاع معدلات التضخم حيث كان معدله يتراوح بين 7.5% و 8% بالنسبة للمخططين الخماسيين[1].

الفرع الثالث: الوضع الإقتصادي للجزائر في ظل الإصلاحات المدعومة (1989- نهاية التسعينات)

أظهرت الإصلاحات التي تم تطبيقها في الإقتصاد الجزائري قبل هذه الفترة محدودية كبيرة. و لكن أمام الضرورة الملحة للجوء إلى المؤسسات النقدية و المالية العالمية، و بالنظر أيضا للشروط التي تضعها هذه المؤسسات على منح التمويل للدولة الطالبة له، أصبح إصلاح الإقتصاد حتميا من حيث منهج تسييره و مهامه، و كذلك أهدافه و إجراءاته. وقد إنطلقت إصلاحات مدعومة من قبل هذه المؤسسات النقدية و المالية إبتداءا من 1989، و قد اشتملت على أربع إتفاقيات هي[2]:

1- برنامج الإستعداد الإئتماني الأول: إبتداءا من 1989/05/31؛
2- برنامج الإستعداد الإئتماني الثاني: من 1991/06/03 (لم يتم تطبيق المرحلة الأخيرة منه)؛
3- برنامج التثبيت من 1994/05/22 إلى 1995/05/21؛
4- برنامج التثبيت من 1995/05/22 إلى 1998/05/21.

و قد تمخض عن هذه الإتفاقيات المبرمة مع المؤسسات النقدية و المالية الدولية جملة من الآثار، نذكر منها ما يلي:

---
[1] - بن سمينة عزيزة، مرجع سبق ذكره.
[2] - خليل عبد القادر و بوفاسة سليمان، الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر ضمن إطار العولمة المواصفات و التقييم، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول: أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية في الدول النامية، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس الجزائر ، أيام 04-05 ديسمبر2006.

أ- تطور القطاعين الصناعي و الزراعي خلال فترة (1991-1993)

و لتبيين هذا التطور ندرج الجدول التالي ليوضح ذلك.

الجدول رقم(01-05): تطور الإنتاج الصناعي و الزراعي للفترة (1991-1993) الوحدة: (%)

القطاعات	البيان / السنوات	1991	1992	1993
القطاع الصناعي	معدل نمو الإنتاج الصناعي	-0.7	-5.6	-1.3
	نسبة نمو القيمة المضافة	-2.4	-3.2	00
القطاع الزراعي	معدل نمو الإنتاج الزراعي	15.4	2	-4.4
	نسبة نمو القيمة المضافة	23	4.8	-4

المصدر: جاري فاتح، عرض و تقييم نتائج الجيل الأول من الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول: أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية في الدول النامية، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس الجزائر، أيام 04-05 ديسمبر 2006.

و عند تحليلنا للأرقام الظاهرة في الجدول، يمكننا أن نقول بأن القطاع الصناعي عرف تدهورا كبيرا خاصة سنة 1992 لسبب التضييق الكبير الممارس على الواردات. و بالتالي انعكس ذلك سلبا على تموين القطاع، بحيث عانت قرابة 58% من المؤسسات العاملة من سوء التموين. يضاف إلى هذا صعوبات التمويل التي تواجه هذه المؤسسات وعبء الديون بالرغم من عملية تطهير المؤسسات العمومية و البنوك في إطار إعادة الهيكلة الصناعية منذ 1991، حيث تم إنفاق 311 مليار من أجل عملية التطهير، كما أثرت التغييرات الهيكلية المعقدة على المؤسسات الوطنية خاصة في ظل عدم تحضيرها سواء هيكليا أو إداريا أو حتى عماليا. يضاف إلى هذا معاناة بعض الفروع من المنافسة الخارجية لعدم جودة منتجاتها، إلا أن العامل الذي أثر بشدة يتعلق بانخفاض مستوى استعمال الطاقات الإنتاجية (55% في المتوسط)، و مما زاد الطين بلة التعطلات الكثيرة. فمجمل هذه السلبيات أدت إلى تحقيق قيمة مضافة سلبية (عدا سنة 1993).

أما القطاع الزراعي و الذي سجل نموا معتبرا سنة 1991، ساهم بشكل كبير في تحسين الوضع آنذاك بفعل تحسن الأوضاع المناخية. لكن هذه النتائج الإيجابية سرعان ما تناثرت ليسجل القطاع الزراعي معدل نمو سلبي (-4.4%) سنة 1993، كنتيجة للجفاف الذي عم ربوع الوطن و ضعف تنظيم الإستغلال الزراعي، و مشكل الوضع القانوني للأراضي الفلاحية، دون إغفال إنعكاسات

الأوضاع الركودية في القطاعات الأخرى و بالأخص القطاع الصناعي، و هو ما أدى إلى تدهور القيمة المضافة من 23 % عام 1991 إلى −4 % عام 1993[1].

ب− الميزان التجاري

شهدت فترة التسعينات تحسنا واضحا في الميزان التجاري. فابتداءا من سنة 1994 سجل إرتفاع محسوس في الصادرات السلعية، حيث بلغت 8.89 مليار دولار بينما بلغت في سنة 1995 قيمة 10.26 مليار دولار. و بفضل إرتفاع أسعار البترول فإن عوائد الصادرات وصلت لأول مرة في التاريخ الإقتصادي الجزائري إلى 13.21 مليار دولار ثم 13.82 مليار دولار سنتي 1996 و 1997 على التوالي. أما الواردات فلم تسجل تغيرا ملحوظا في تطورها الفترة ما بين 1994 و 1998، حيث أن مدى تغيرها لم يتجاوز 1.97 مليار دولار خلال تلك الفترة، مع العلم أن أعظم قيمة لها كانت 10.10 مليار دولار سنة 1995[2].

ج− الناتج الداخلي الخام

و بغية التعرف على تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام لسنوات التسعينات، نستعين بالجدول التالي و الذي يوضح تطور هذا المعدل و معدل النمو خارج المحروقات للسنوات 1993−1998.

الجدول رقم (01−06): تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفترة (93−1998) الوحدة (%)

السنوات / التعين	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل نمو PIB	−2.1	−0.3	3.8	3.3	1.2	4.6
معدل النمو خارج المحروقات	−2.5	−0.4	3.7	2.6	−0.9	5.1

المصدر: خليل عبد القادر و بوفاسة سليمان، مرجع سبق ذكره.

و من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن أكبر معدل نمو في الناتج الداخلي الخام في الفترة تحقق سنة 1998 بواقع 4.6%، بعد أن كان يحقق معدلات سالبة سنوات (1993و1994) كنتيجة لعوامل داخلية مثل الظروف الطبيعية و الأمنية، و عوامل خارجية تتعلق بأسعار المحروقات[3].

د− إحتياطيات الصرف و المديونية الخارجية

تطورت إحتياطيات الصرف في هذه الفترة بشكل ملحوظ، حيث انتقلت من 1.5 مليار دولار سنة 1993، إلى 2.64 مليار دولار سنة 1994، ثم 2.11 مليار دولار سنة 1995، و وصلت بفعل عملية

[1] - جاري فاتح، مرجع سبق ذكره.
[2] - مهدي ميلود، مضمون برامج الإصلاح الهيكلي المدعمة من طرف المؤسسات المالية الدولية و انعكاساتها الإقتصادية و الإجتماعية في الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: أبعاد الجيل الثاني للإصلاحات الإقتصادية في الدول النامية، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس الجزائر، أيام 04-05 ديسمبر 2006.
[3] - خليل عبد القادر و بوفاسة سليمان، مرجع سبق ذكره.

إعادة الجدولة إلى 4.23 مليار دولار سنة 1996، و 7.04 مليار دولار سنة 1997. و قد أدى ذلك إلى تحسن مدة تغطية الإحتياطات للواردات بالأشهر لتصل إلى 06 أشهر عام 1996 ثم 11 شهرا عام 1997. كما تعد الإحتياطات مصدر أمان في المعاملات مع الخارج و وسيلة لإستقرار العملة المحلية، لكن الأمر المؤسف هو كونها تبقى رهينة عدة عوامل مثل حجم خدمة الديون، رصيد ميزان المدفوعات، أسعار المحروقات و حجمها.

أما المديونية الخارجية فسجلت معدلات مرتفعة خلال التسعينات، بالرغم من الإصلاحات التي قامت بها الجزائر. فبلغت 29.49 مليار دولار سنة 1994، و 31.75 مليار دولار سنة 1995، ثم 30.47 مليار دولار سنة 1998[1].

هـ - الموازنة العامة و التضخم

أما في ما يخص الميزانية العامة، فقد سجلت هي الأخرى تحسنا مستمرا حسب ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم(01-07): تطور نسبة رصيد الموازنة العامة بالنسبة للناتج المحلي الخام

الوحدة: (%)

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998
العجز أو الفائض	-8.7	-4.4	-1.4	3	1.3	2.9

المصدر: بن سمينة عزيزة، مرجع سبق ذكره.

و يرجع هذا التحسن الملحوظ و الذي نقل وضعية الموازنة من العجز إلى تحقيق الفوائض إلى زيادة التحصيل الضريبي، و الإنخفاض النسبي للنفقات العامة بسبب السياسة التقشفية المنتهجة. حيث تشير الإحصائيات أن الإيرادات ارتفعت من 27.6 % إلى 33 % ثم 34 % من الناتج المحلي الإجمالي، و ذلك خلال سنوات 1995 ،1996 ،1997. في الوقت الذي سجلت فيه النفقات على التوالي 33.6 % ، 29 % ، 31 % لسنوات 1995، 1996، 1997[2].

أما معدلات التضخم فقد سجلت تراجعا هاما و مستمرا في هذه الفترة؛ و قد جاء هذا التراجع كنتيجة طبيعية لسياسة الميزانية العامة المتبعة و المدعومة بتدابير نقدية صارمة. و الجدول التالي يوضح تطور معدلات التضخم من سنة 1994 حتى سنة 1999.

---

1 - المرجع نفسه.

2 - بن سمينة عزيزة، مرجع سبق ذكره.

الجدول رقم (01-08): تطور معدلات التضخم **الوحدة: (%)**

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل التضخم	38.5	21.7	18.7	7	5	2.6

المصدر: بن سمينة عزيزة، مرجع سبق ذكره، بتصرف.

و- البطالة و القدرة الشرائية

تدهورت الأوضاع الخاصة بالتشغيل في فترة التسعينات كنتيجة طبيعية لعدم وجود إستثمارات جديدة، سواء من جانب المؤسسات العامة أو الخاصة، بالإضافة إلى التسريح المكثف للأجراء على إثر عمليات إعادة الهيكلة و حل المؤسسات، و هو الأمر الذي زاد من تفاقم مشكل البطالة كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم (01-09): تطور معدلات البطالة من (1993-1998) **الوحدة: (%)**

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998
نسبة البطالة	23.2	24.2	28.1	28.3	29.2	29.5

المصدر: مهدي ميلود، مرجع سبق ذكره.

أما بخصوص القدرة الشرائية، فقد تسبب تحرير الأسعار و رفع الدعم عن المواد الأساسية- الذي بلغ 25 % في المتوسط مع بداية 1990 - في رفع أسعار المواد الإستهلاكية إرتفاعا كبيرا؛ فسعر الخبز إنتقل من 1.5 دج إلى 2.5 دج ليبلغ 4 دج سنة 1994 ليستقر عند 7.5 دج، نفس الأمر بالنسبة لمادة الحليب فسعرها مبالغ فيه، خاصة بالنسبة لذوي الدخول الضعيفة، حيث قفز من 8 دج سنة 1996 إلى 20 دج سنة 1998. هذا الإرتفاع في الأسعار ترافق مع إنخفاض متتالي لدخل الأسر، و الذي بلغ في المتوسط 35 % من القدرة الشرائية فيما بين 1993-1996، رغم الزيادة التي عرفتها الأجور و التي استفاد منها الأجراء بصورة متفاوتة دون إستهداف الرفع من مستوى القدرة الشرائية لذوي الدخول الضعيفة، هذا إضافة إلى تجميد الأجور عند بعض العمال و أحيانا تسريح أو طرد بعضهم، و حسب بعض الإحصائيات فإن القدرة الشرائية لبعض العائلات إنخفضت من 45.3% في 1994 إلى 42.8 % في 1995[1].

[1] - مهدي ميلود، مرجع سبق ذكره.

الفرع الرابع: الوضع الإقتصادي للجزائر في مطلع الألفية الثالثة

في هذه الفترة عرفت الجزائر وضعا إقتصاديا كليا حسنا و عودة للتوازنات المالية الكلية. حيث شهد النمو الإقتصادي تحسنا ملحوضا، كما أنه و منذ بداية عام 2000 تعززت الوضعية المالية الخارجية بفضل ميزان المدفوعات الذي شكل قاعدة لهذه الوضعية. و ساهم في تعزيزها خلال السنوات من 2001 إلى 2007 المحيط الدولي الملائم المقرون بارتفاع أسعار النفط في السوق العالمي. و قد سمح هذا التحسن في الوضعية المالية الخارجية بتخفيض مؤشرات الدين الخارجي بعد اللجوء إلى الدفع المسبق للدين الخارجي منذ العام 2004 إلى حوالي 4 مليارات دولار عام 2008. و قد خلصت الحكومة لضرورة تأسيس صندوق لضبط الإيرادات[1] مادام أن مصدر إيرادات الميزانية العمومية يتأتي من النفط الذي تمتاز أسعاره بتقلبات كبيرة في السوق العالمي، و قد تم تأسيسه بالفعل سنة 2000[2].

إن ترقية السياسات الإقتصادية الكلية التي تدعم التنمية المستدامة يبقى هدفا أساسيا، فبخصوص تعزيز إطار الإقتصاد الكلي أنعشت الجزائر منذ أكثر من عقد من الزمن نموها الإقتصادي، من خلال إطلاق برنامج لدعم الإنعاش الإقتصادي يغطي الفترة بين 2001 و 2004 ثم برنامج أخر من أجل دعم مستويات النمو خلال الفترة 2005–2009[3].

أ- برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001–2004

خصص لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي[4]مبلغ 525 مليار دينار جزائري، منها ما يفوق نسبة 74% تندرج في إطار إعتمادات الدفع للسنتين الأوليتين من تطبيق البرنامج، حيث يستند هذا البرنامج إلى التشخيص الذي عرضته الحكومة و الذي يسجل التناقض الذي عرفته وضعية البلاد. و التي تميزت بما يلي[5]:

- مؤشرات جيدة في مجال الإقتصاد الكلي؛
- نسب نمو غير كافية؛

[1] - صندوق ضبط الإيرادات: هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة بالخزينة أنشئ بموجب المادة 10 من القانون رقم:2000-02 المؤرخ في 2000/06/27 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000. و لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع أنظر:
بوفليح نبيل، صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط و تعديل الميزانية العامة في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2004، ص ص 237-263.
[2] - صايب إبراهيم ، الإقتصاد الجزائري من الريع الزراعي إلى الريع النفطي، مجلة المعرفة، العدد 176، المملكة العربية السعودية ،2009.
[3] - المرجع نفسه.
[4] - حول موضوع سياسة الإنعاش أنظر: قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص ص 31-32.
[5] - مسلم عائشة، إتجاهات النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2004)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2006-2007، ص ص 80-81.

▪ ظروف إجتماعية صعبة بالنسبة للسكان.

و يهدف هذا البرنامج أساسا إلى تأهيل و رفع مستوى المنشآت التحتية القاعدية، في المناطق التي تأثرت بشكل خاص من العشرية السوداء و مخلفات الأزمة الأمنية. إضافة إلى المنـــاطق المتضـــررة بفعل الجفاف[1].

ب- البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي 2005-2009 و برنامجي الجنوب و الهضاب العليا

و قد خصص لهذه البرامج ميزانية بقيمة 200 مليار دولار، خصصت أساسا لإعـــادة التـــوازن الإقليمي، من خلال تطوير شبكة الطرق و السكك الحديدية و تحديثها، و التخفيف من المشـــاكل فـــي مجال الموارد المائية، و تحسين الظروف المعيشية للمواطنين في مجالات السكن و الرعايـــة الطبيـــة و التعليم، و كذا تطوير الخدمات العامة و تحديثها[2].

المطلب الثاني: تعاظم تبعية الإقتصاد الجزائري للنفط

إذا كان البعض في الجزائر ينظر بعين الرضى للظروف النفطية الجيدة التي تمر بها الجزائر في الآونة الأخيرة، و ما تكون عنها من إحتياطيات صرف ضـــخمة ســـاهمت فـــي تحســـين الظـــروف الإقتصادية للوطن؛ خاصة بعد ظروف أمنية و سياسية صعبة أثرت بشـــكل كبيـــر علـــى المـــواطن الجزائري. فإن هناك السواد الأعظم من الرأي العام ينظر عكس ذلك، و يتطلع بشكل حثيث إلى تطور إقتصادي يتحقق بشكل أساس في تقليص حصة المنتجات النفطية في الناتج الإجمالي للبلد، و ليس في تزايدها. فالرأي العام يطمح إلى إحداث التحول من " إقتصاد الريع" إلى " إقتصاد الإنتاج ".

إن تطور الحاصل في الإنتاج و الصادرات لا يوازي ذلك التطور الذي يحدث في القطاع النفطي و الذي يعرف طفرة كبيرة في السنوات الأخيرة؛ سواء كان ذلك على مستوى العوائد الكبيرة المتحصل عليها من العملة الصعبة، أم على مستوى تطور الإنتاج و مضاعفة الإكتشافات. فالجزائر من الـــدول القليلة المنتجة للنفط و التي لا يزال يكتشف فيها حقول للمحروقات التقليدية، فلقد تم مؤخرا في ســـنة 2008 الإعلان عن العديد من هذه الإكتشافات. كما أن القطاع المنجمي الذي تقدر مساحته بـــــ 1.5 مليون كم2، لم يتم إكتشافه بعد بشكل مقنع. بحيث لم يتم حفر سوى 09 إلى 10 آبار في كل 10000 كم2، و هو معدل ضعيف جدا مقارنة بالمعيار العالمي الذي يتراوح ما بين 50 إلى 100 بئر لـــنفس المساحة[3].

---

[1]- صايب إبراهيم، مرجع سبق ذكره.

[2] - المرجع نفسه.

[3] -حابيلي محمد، الإقتصاد الجزائري: تبعية متزايدة لقطاع المحروقات، مجلة الإصلاح الإقتصادي، العدد 20،مصر، 2009 .

الفرع الأول: مكانة النفط في الإقتصاد الوطني

يحتل قطاع النفط مكانة جد هامة في الإقتصاد الجزائري، فالصادرات في معظمها هي من النفط بما نسبته حوالي 97.5 % من الصادرات الإجمالية، ضف إلى ذلك أنها تشكل حوالي 60 % من إيرادات الميزانية، و من 25 % إلى 30 % من الناتج المحلي. و هو الأمر الذي عكس إختلالا كبيرا في موازين الإقتصاد الجزائري، بالرغم من أن ثمة مخزون من الإحتياطي الهيدروكربوني الذي لم يستغل بعد[1]. و هو ما جعل الحكومة الجزائرية جد مصممة على دعم القطاع النفطي بشتى الوسائل و الإمكانيات التي تنقصه، خاصة و أن هذه الإمكانات و الوسائل تعد جد ضرورية في ظل السعي نحو توسيع القطاع في المستقبل القريب. و لا تنحصر الأهداف المسطرة في مجرد زيادة الإنتاج و الكميات المخصصة للتصدير، بل تشمل أيضا رفع الإستثمارات المخصصة لصناعات التحويل و بخاصة التكرير و البتروكيمياء[2].

أ- التطور التاريخي لقطاع النفط في الجزائر

إن إكتشاف النفط في الجزائر ليس بحديث العهد، لكون أن النفط في الجزائر يرجع إلى عهد الفينيقيين من حوالي سنة 1200 قبل الميلاد لما استوطنوا الشمال الإفريقي. غير أن الإستغلال الصناعي للنفط في الجزائر لم يكن إلا منذ سنة 1956م[3].

و منذ ذلك الحين و فرنسا المستعمرة تستغل النفط الجزائري عن طريق شركتيها النفطيتين SN REPAL و CFPA إلى غاية تخليهما عن البحث و إستغلال النفط في أكتوبر 1957. و في فبراير من العام 1958 أعلنت الحكومة الفرنسية عن المنح النهائي للتراخيص بالإستغلال الجديدة، حصلت عليها كل من:

- شركة بترول فالونس (ste de petrole de valance)؛
- مجموعة كريبس (CREPS)؛
- مجموعة بترول الجزائر (CPA)؛
- مجموعة مشكلة من بعض هيئات تمويل البترول الفرنسية و فروع شركة (Cities Service) الأمريكية في فرنسا؛
- مجموعة من الهيئات الفرنسية و فروع شركة (فيليبس) في فرنسا؛

[1] - نص بعنوان " أثر تغيرات أسعار البترول على الإقتصاد الجزائري – دراسة حالة الوفرة المالية في الجزائر - منشور على موقع الأنترنيت: http://jps-dir.com/uploads/1364/oilchangeeco.doc، معاين بتاريخ: 2010/09/29.
[2] - حابيلي محمد، مرجع سبق ذكره.
[3] - الحاج موسى بن عمر، السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952-1962، جمعية التراث، الجزائر، 2004، ص 39.

- شركة بتروساريب (Petrosarep)؛
- الشركة الوطنية للبترول في (أكويتين)[1].

و بعد إستقلال الجزائر العام 1962، واصلت نفس الشركات السابقة سيطرتها على النفط في الصحراء الجزائرية و كانت خاضعة لأحكام قانون التعدين الفرنسي. لكن الحكومة الجزائرية آنذاك باشرت مشروعا يستهدف بسط السيادة على القطاع النفطي و ثروات البلاد، و قد كانت أهم خطوات هذا المشروع تتمثل فيما يلي:

- إنشاء الشركة الوطنية لنقل و تسويق المحروقات "سوناطراك" في 1963/12/31؛
- تأسيس الشركة المختلطة الجزائرية للغاز "سونلغاز" بتاريخ 1967/09/01؛
- تأميم جميع الشركات البتروكيمياوية إضافة إلى بقية القطاعات الأخرى غير النفطية في العام 1968؛
- الإنضمام إلى منظمة الأقطار المصدرة للنفط في المؤتمر الثامن عشر بتاريخ:1968/06/22؛
- الإعلان عن تأميم المحروقات في 1971/02/24 من طرف الرئيس الراحل "هواري بومدين".

أما بالنسبة للفترة الموالية أي بعد 1971، فقد تزامنت و انطلاق المخطط الرباعي الأول الذي تميز بثورة تنموية حاسمة في قطاع الغاز خصوصا، و باندلاع الحرب العربية الإسرائيلية ارتفعت أسعار النفط الخام مما وفر إيرادات هامة لتمويل التنمية الإقتصادية، التي غدت تركز آنذاك على التوسع في الصناعات الثقيلة، لتستمر تلك العوائد مع مطلع الثمانينات. و في ظل ضعف نتائج المخططات التنموية المطبقة، فرضت الحاجة على الجزائر واقعا يرهن إقتصادها بمدى عوائدها من النفط بعد تزايد مساهمة هذا الأخير في إجمالي صادراتها، و هو ما كان له أثر سلبي في النصف الثاني من الثمانينات بعد الأزمة النفطية للعام 1986. و قد قدر العجز المالي بالخزينة سنة 1993 بـ 0.8 %. كما أن سنة 1991 شهدت إدخال تعديلات على قانون إستغلال و إنتاج المحروقات في 1991/12/04 كان من أهمها تشجيع التنقيب، توسيع ميدان تدخل الإستثمارات الأجنبية، تسهيلات في إبرام العقود.

أما في الآونة الأخيرة ومطلع الألفية الثالثة فقد عرفت نشاطا مكثفا لقطاع المحروقات في مختلف الميادين (البحث، التنقيب، إنتقال المحروقات)، فقد تم إبرام العديد من الإتفاقيات و إنجاز العديد من المشاريع، مثل مصفاة سكيكدة في مارس 2005، إضافة إلى تحسن المداخيل من جراء ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمي حيث وصلت الأسعار إلى 100 دولار للبرميل[2].

---

[1] - المرجع نفسه، ص 134.
[2] - نص بعنوان " أثر تغيرات أسعار البترول على الإقتصاد الجزائري – دراسة حالة الوفرة المالية في الجزائر -، مرجع سبق ذكره.

ب- أهمية النفط في الإقتصاد الجزائري

للنفط أهمية كبيرة، فهو يتمتع بمزايا هامة و متعددة فهو عبارة عن سلعة إستراتيجية لها خطورتها في حال السلم و الحرب، فهو يعتبر من بين أهم عناصر التقدير الإستراتيجي للدول. كما أنه يعتبر من بين مؤشرات قياس تقدم و تطور الدول. و تتجسد أهمية النفط في حقيقتين:
الأولى كونه مصدرا للطاقة و يحتل مكانة بارزة من بين المصادر الأخرى للطاقة بالنظر لأسباب فنية و اقتصادية عديدة. و الثانية أنه مادة خام يستخدم في العديد من الصناعات الكيماوية و البتروكيمياوية مثل زيوت التشحيم، الورق، المطاط، و المنظفات الصناعية.

و أما بالنسبة للإقتصاد الجزائري، فهذا الأخير له إعتماد مطلق على النفط. فهو يمثل حوالي ثلثي الإنتاج و الدخل المحلي، أما الثلث المتبقي ففي معظمه هو دخل غير مباشر للنفط. كما يشكل ما يفوق 60% من الإيرادات المحلية للميزانية العامة، و التي مصدرها الأرباح التي تجنيها الحكومة من تصدير النفط و التي تعتبر طرفا مهما في التطوير الإقتصادي، وقد بلغت المداخيل الجبائية النفطية لسنة 2007 حوالي 2711.4 مليار دج. و بلغت الضريبة المباشرة النفطية 1102.4 مليار دج سنة 2007 بالنسبة لسوناطراك و 296.6 مليار دج لشركاتها و بلغت الضريبة على الأجر 211 مليار دج[1].

الفرع الثاني: أثر الأزمات النفطية على الإقتصاد الجزائري

أدت الإنخفاضات الكبيرة و المفاجأة في أسعار النفط في السوق العالمي لسنوات 1986 و 1998 إلى إحداث أثر سلبي بالغ على الإقتصاد الجزائري المعتمد و بصفة شبه مطلقة على الإيرادات من الصادرات النفطية، و التي وصلت إلى حد إحداث شلل شبه كلي في الإقتصاد.

أ- تأثيرات أزمة النفط لسنة 1986 على الإقتصاد الجزائري

إن إرتباط تمويل الإقتصاد الجزائري بعوائد صادرات النفط دون مصادر أخرى، كاد أن يؤدي به إلى منحى خطير بسبب الأزمة النفطية لــ 1986. حيث عرف سوق النفط تدهورا كبيرا في الأسعار من 27 دولار للبرميل الواحد سنة 1985، إنخفض إلى أقل من 14 دولار سنة 1986، متراجعا بشكل كبير جدا عن أسعار سنة 1982 أين بلغ سعر البرميل 32 دولار للبرميل. و قد كان من آثار هذا التراجع في السعر أن إنخفضت إيرادات الصادرات من 12.7 مليار دولار سنة 1985 إلى 7.9 مليار دولار سنة 1986، أي بتراجع قدره 4.8 مليار دولار في سنة واحدة و نسبة قدرها 38%. و قد أدى هذا التدهور إلى التأثير على توازن ميزان المدفوعات، كما كان له أثر على معدل النمو الإقتصادي

[1] - المرجع نفسه.

أين انخفض إلى 0.6 %، و نقص مستوى الإستهلاك العائلي بنسبة 0.4 % و انخفض الإستثمار بنسبة 4.2 %، إضافة إلى إنخفاض مناصب الشغل الجديدة بنسبة 40 %.

أما بالنسبة لمعدلي التضخم و البطالة، فقد عرفا إرتفاعا كبيرا مما أثر على القدرة الشرائية لأفراد المجتمع، أما المديونية فقد إرتفعت إلى 23.7 مليار دولار بعد أن كانت 19.8 مليار دولار سنة 1985 لأسباب يمكن إرجاعها بالإضافة إلى الإنخفاض الكبير في العائدات النفطية:

- تغيرات سعر صرف الدولار بالنسبة للجزائر؛
- ارتفاع قيمة الواردات كنتيجة لتراجع الإنتاج المحلي و تزايد الفاتورة الغذائية للمجتمع؛
- ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية الموجبة لصالح الدول المصنعة في مقابل معدل الفائـــدة حقيقـــي سالب في الدول النامية[1].

ب- تأثيرات أزمة النفط لسنة 1998

بالرغم من التحول في النمط الإقتصادي الذي شهدته الجزائر، و الإنتقال من النهج الإشتراكي إلى النهج الرأسمالي القائم على تحرير الإقتصاد و الإحتكام إلـــى قواعـــد الســـوق الحـــر، إلا أن الأداء الإقتصادي ظل يتسم بالضعف. و في هذا الإطار شهد السوق النفطي أزمة إنخفاض في الأسعار ســـنة 1998، حيث تدهور سعر البرميل الواحد ليصل إلى ما دون 13 دولار. و قد انعكس هذا الإنخفـــاض على حصة انتاج الجزائر في منظمة OPEC[2] بهدف إعادة التوازن للأسعار، و قد ترتب عن هذا الإجراء إنخفاض في عوائد الصادرات من النفط، بعد أن تراجع إنتاج الجزائر من النفط بنســـبة 3.3% ســـنة 1998 ليصل إلى 818 ألف برميل يوميا و 11.4 % أي 749.6 ألف برميل يوميا سنة 1999 مقارنة مع سنة 1997. نتيجة لذلك تراجعت العوائد النفطية بنسبة 32%، حيث تقلصت إلـــى 5.970 بليـــون دولار سنة 1998 بعد أن كانت تقدر بـــ 8.8 بليون دولار سنة 1997[3].

و أما على صعيد الإقتصاد الكلي فقد كان لهذه الأزمة آثار وخيمة على مؤشراته، و نذكر فيمـــا يلي بعض هذه الآثار[4]:

ب-1 على مستوى الميزانية العامة

أدت هذه الأزمة إلى حدوث إنخفاض كبير في الإيرادات العامة قدر بـــ 2.871 مليـــون دولار، مما جعل هذه الأخيرة تستقر عند إجمالي 13.186 مليون دولار مقابل 16.057 مليـــون دولار ســـنة 1997. و في المقابل لذلك بلغت النفقات العمومية قيمة 15.027 مليون دولار، مما سبب عجزا فـــي

---

[1] - برودي نعيمة، مرجع سبق ذكره.

[2]- Organisation des pays exportateurs de pétrole.

[3] - نص بعنوان " أثر تغيرات أسعار البترول على الإقتصاد الجزائري – دراسة حالة الوفرة المالية في الجزائر -، مرجع سبق ذكره.

[4] - المرجع نفسه.

الميزانية العامة قدر بـــ 1.849 مليون دولار، وبلغت نسبة هذا العجز إلى الناتج المحلي الإجمـــالي 3.89 %.

ب-2 على مستوى الميزان التجاري

فقد سجلت الصادرات إنخفاضا بحوالي 34% سنة 1998 مقارنة بســـنة 1997. و يرجـــع هـــذا الإنخفاض بالأساس إلى تراجع قيمة الصادرات النفطية بعد إنخفاض الأسعار العالمية للنفط. أما بالنسبة للواردات فقد واصلت في منحى تصاعدي منذ عام 1995 فارتفعت بـــ 10.9% خلال عـــام 1998. و كنتيجة لما سبق تأثر الميزان التجاري، حيث تقلص فائض الميزان التجاري بنسبة 82% سنة 1998 مقارنة بسنة 1997. أما نسبة الفائض في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد إنخفضـــت إلى 2.2 % سنة 1998، بعد أن بلغت 11.9% في العام 1997. و يرجع هذا الإنخفاض المسجل إلى انخفاض أسعار النفط و ارتفاع أسعار المواد المصنعة (المستوردة).

ب-3 ميزان المدفوعات

عرف ميزان المدفوعات الجزائري لسنة 1998 عجزا بقيمة 1.640 مليون دولار، بعد أن كان قد سجل فائضا سنة 1997 لأول مرة منذ سنة 1993 حيث عرفت حسابات ميزان المدفوعات تـــدهورا مقارنة بسنة 1997، إذ تحول الفائض في ميزان الحسابات الجارية في عـــام 1997 و المقـــدر بـــــ 3450 مليون دولار، إلى عجز قدره 1220 مليون دولار العام 1998. نفس الشيء حصل مع ميزان السلع و الخدمات و ميزان الخدمات و الدخل الصافي.

و نتيجة لذلك، إنعكس الوضع الكلي لميزان المدفوعات الذي تميز بـــالعجز علـــى الإحتياطـــات الرسمية، فانخفضت هي الأخرى خلال عام 1998 بحوالي 15%. و بالتالي تراجعت نسبة تغطيتهـــا للواردات إلى 2.9% مقابل 11.9% سنة 1997. و يعزى هذا التراجع إلى إنخفاض أسعار البتـــرول و إلى إرتفاع معدل خدمة الدين، حيث سجل سنة 1998 نسبة 47 % .

المطلب الثالث: مخاطر الإعتماد الشبه الكلي على الصادرات النفطية

يعتبر النفط أهم مصـــادر الطـــاقة في الوقت الحـــاضر، و هو يمثل عصب الحياة الحديثة و المحرك الأساسي للنمو الصناعي و التكنولوجي بشكل خاص و النمو الإقتصادي بشكل عام. فلقد اعتمدت الحضارة المعاصرة عليه بقدر هام في تحويل الموارد الإقتصادية من حالتها الطبيعة الأولية إلى حالات إقتصادية مختلفة، تمكن من إشباع رغبات و حاجات المجتمع.

إن هذه الأهمية البالغة للنفط تجعل من السوق الدولي للنفط سوقا ذا أهمية كبرى، و يجعل من تحليل العرض و الطلب الدولي على هذه السلعة الحيوية أمرا مهما أكثر. فكما أن إرتفاع أسعار النفط

قد يؤدي إلى إرتفاع أسعار المنتجات المصنعة على المستوى العالمي، و من تم إرتفاع فاتورة الواردات من السلع المصنعة بالنسبة للدول النامية باعتبارها دول إستهلاكية غير مصنعة. يؤدي الركود الإقتصادي الذي تشهده الدول المصنعة الرأسمالية بشكل دوري إلى إنخفاض أسعار النفط، و بالتالي إنخفاض عائدات صادراته بالنسبة للدول المصدرة له، و يظهر أثر ذلك جليا على الإقتصاديات التي تعتمد على تصدير النفط بشكل كبير. و الجزائر باعتبار تركيزها الشبه الكلي على الصادرات من النفط في جلب العملة الصعبة و من تم استعمالها في تسوية فواتير الواردات المتزايدة من عام لآخر، ما يهدد إقتصاد البلد في حال تدهور عوائد هذه الصادرات و عليه يمكن القول بأن هذا الوضع يترتب عليه جملة من المخاطر توجب على الجزائر إعادة التفكير في تركيبة صادراتها ومحاولة تنويعها، و إنشاء قطاع تصديري غير تقليدي يعتمد على المنتجات المصنعة و النهائية بشكل كبير.

هذه المخاطر و التي سنأتي على ذكرها، تصور عمق الإشكال بالنسبة للإقتصاد الجزائري و التي كانت احدى الأسباب التي دفعتنا للقيام بهذه الدراسة.

الفرع الأول : مخاطر تقلبات الأسعار و إنخفاض المردودية

إن الإعتماد على ريوع الصادرات النفطية، سوف يترتب عنه بالضرورة تذبذب في المداخيل من العملة الصعبة و التي تستعمل في إقتناء المستلزمات الإستهلاكية للمجتمع من العالم الخارجي، إضافة إلى اللوازم من وسائل و عوامل الإنتاج. هذا التذبذب قد يرجع في أحد جوانبه إلى عامل الأسعار، أين يتولد مخطر كبير يؤثر بشكل سلبي على الإقتصاديات المعتمدة على الصادرات من النفط. و بتحليل سعر النفط الخام نجد أنه أمر غاية في التعقيد؛ لكونه يتضمن عوامل عديدة منها الطلب العالمي على النفط و موقف دول منظمة أوبيك، و احتياجات التنمية في البلدان النفطية. إضافة إلى التضخم العالمي و أسعار الطاقة البديلـــة للنفط، إضافة إلى عـــوامل أخرى تقنية و اقتصادية وسياسية. غير أن أهم محددات سعر النفط هي الطلب العالمي و سياسة الإنتاج و أسعار بدائل النفط[1].

كما تعتبر صناعة النفط صناعة ذات تكاليف متزايدة. حيث تتزايد التكاليف الإضافية أو الحدية في الأجل الطويل لكل برميل إضافي مع تزايد إستخراج النفط، ذاك لأن النفط يندفع طبيعيا في البداية إلى السطح نتيجة ضغط الغازات. ثم و في مرحلة متقدمة من الإستخراج لابد من إستخدام وسائل صناعية للضغط و رفع الزيت إلى السطح؛ أي أن الشركة المستغلة للحوض سوف تتحمل تكاليف إضافية من

[1] - التنير سمير، التطورات النفطية في الوطن العربي و العالم ماضيا و حاضرا، دار المنهل اللبناني، بيروت لبنان، الطبعة الأولى،2007، ص 08.

جراء ذلك، و بالتالي ينخفض هامش الربح المحقق في ظل عدم القدرة على تحديد سعر البرميل من النفط و خضوع ذلك لمتغيرات خارجية[1].

الفرع الثاني : مخاطر فقدان الإستقلال الإقتصادي للدولة

ترتبط سيادة الدولة على مواردها الطبيعية و حريتها في تحديد الطرق والسياسات المثلى لإستغلالها بمدى إرادة الدولة، و ما تتلقاه من دعم سياسي من الأوساط الداخلية والخارجية. و في الفترة التي تلت حرب أكتوبر 1973 أقوى دليل على ذلك، حيث و في ظل غياب تلك الحرية و الدعم تمكنت الدول الغربية المستوردة للنفط بمساعدة شركاتها النفطية العالمية الكبرى من الهيمنة على صناعة النفط في الدول النامية النفطية؛ و تمكنت هذه الشركات من أن تتحكم في سياسات الإنتاج و الأسعار بالشكل الذي يخدم مصالح بلدها الأم.

فقد فشلت محاولة مصدق رئيس وزراء إيران في تأميم النفط الإيراني العام 1951، كنتيجة للضغوط التي مورست عليه من قبل جهات خارجية متمثلة في الدول الصناعية الغربية و شركاتها النفطية التي تكون كارتلا نفطيا عالميا، و من جهة أخرى عدم وجود السند السياسي الكافي من سلطات البلد[2].

أما بالنسبة للإقتصاديات العربية، و التي تلعب فيها الصناعات الإستخراجية دورا أساسيا، هذه الصناعات التي تعود ملكيتها إلى الدولة، توجب على هذه الأخيرة أن تكون ذات دور فاعل من حيث وضع و تنفيذ السياسات الخاصة باستغلال الموارد المنجمية و بيعها و تصديرها. إضافة إلى التدخل لرسم السياسات المتعلقة بالبحث و التنقيب و الإنتاج و صيـــانة و تطويـــر الأصول، و تحديـــد حجم الإنتاج و أسعار الصادرات، و فرض الضرائب على الإنتاج و التصدير في ظل المداخيل المحققة و الإنتـــاج و التكاليف المسجلة[3]. لكن إستقراء واقع الدول العربية يقول بأن هذه الأخيرة لا تزال تتبع الدول الصناعية الكبرى، التي و من خلال شركاتها الكبرى تسيطر على إنتاج و تسعير الزيت الخام، و هو أمر مكنها من تخفيض أسعاره مرات عدة. و كمثال على ذلك لما وقعت الأزمة النفطية الأولى في المنطقة العربية عند إغلاق قناة السويس إبان حرب السويس الأولى 1956، و نتيجة لذلك شهدت الإقتصاديات الأوروبية تراجعا كبيرا لكون أن 75 % من وارداتها النفطية تأتيها من الشرق الأوسط شرق قناة السويس. و لم يكن يمثل إستخدام طريق رأس الرجاء الصالح حلا مناسبا، إذ و بالنظر لكون أن الأسطول البحري آنذاك كان مستغلا بشكل شبه كلي، فأيما زيادة في متوسط طول الرحلة من شأنه

[1] - رسن سالم عبد الحسن، إقتصاديات النفط، الجامعة المفتوحة، ليبيا، الطبعة الأولى، 1999، ص 85، بتصرف.
[2] - عبد الله حسين، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى،2000، ص15.
[3] - عبد الله إبراهيم سعد الدين، دور الدولة في النشاط الإقتصادي في الوطن العربي : قضايا عامة و نظرة مستقبلية، سلسلة كتب المستقبل العربي (13) بعنوان: دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى،1998، ص 144.

أن ينقص من الإمدادات النفطية للدول الغربية. أمام هذا الوضع أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية لجنة تحت إشراف الحكومة الأمريكية، و تضم ممثلين عن الحكومة والشركات النفطية الأمريكية التي لها إستثمارات في الخارج. كما أنشئت لجنة مقابلة في أوروبا تحت إشراف كل من حكومـة بريطانيا، فرنسا، و هولندا و ضمت أهم الشركات الأوروبية و مندوبين عن الشركات الأمريكية؛ و تفرع عن هاتين اللجنتين لجان محلية في كل دولة، و كان الهدف من هذه اللجان هو العمل على تنسيق الجهود بين الدول المشتركة لضمان تحقيق أكبر فائدة من الإمدادات النفطية المتاحة عالميا. و بالفعل تمكنت هذه اللجان من إمتصاص أثر الصدمة و توزيعها فيما بينها، كي لا تتضرر الدول ذات الموقف النفطي الأضعف[1].

لم يكن لإنشاء منظمة " **أوبك** " كتنظيم جماعي يحمي مصالح الدول المصدرة للنفط، و نجاحها في تثبيت أسعار النفط من حيث القيمة النقدية الإسمية خلال عقد الستينات، دور كبير على مستوى ضمان إستقلالية الإقتصادية للدول النفطية و الإستفادة المثلى من هذه الثروة. فلقد شهدت القيمة الحقيقية لسعر النفط (**Price in Real Terms**) بدلالة معامل التبادل (**Terms of Trade**) بين الدول المصدرة للنفط و الدول المستوردة له تدنيا كبيرا؛ فالدول المصدرة للنفط تنفق جزءا كبيرا من العوائد النفطية على إستيراد السلع و الخدمات من الدول الصناعية الغربية المستوردة للنفط، و التي تعرف إرتفاعا في أسعارها بفعل التضخم النقدي. و عليه ظلت الدول النفطية تعتمد على إيراداتها من سلعة لا تتحكم في أسعارها في السوق الدولي[2].

الفرع الثالث : مخاطر نضوب المخزون النفطي و إرتفاع تكاليف الإنتاج

تقسم موارد الطاقة من حيث قدرتها على النمو و التجدد إلى قسمين:

أ- **مصادر طاقة غير متجددة (قابلة للنضوب):** و هي تلك الموارد التي تكون على هيئة مخزون متناقص و تشمل جميع المعادن و الخامات. خاصة و أن تشكل هذه الموارد تطلب ملاييـن السنيـن، و المعروض من هذه الموارد في الطبيعة هو ثابت و هذه الموارد هي معرضة للنضوب في فترة زمنية محددة، لذا يتوجب الإستهلاك الأمثل و العقلاني لهذه الموارد.

و تنقسم هذه الموارد إلى موارد تستهلك نهائيا بالاستخدام مثل البترول و الغاز. و مواد يتم إعادة استخدامها مجددا مثل المعادن، و ذلك بفضل التكنولوجيات الحديثة[3].

---

[1] - عبد الله حسين، مرجع سبق ذكره، ص ص 16-17.

[2] - المرجع نفسه، ص ص 18-19.

[3] - رسن سالم عبد الحسن، مرجع سبق ذكره، ص 24.

ب- مصادر طاقة متجددة: و هي تلك المصادر التي تزداد و تنمو عبر الزمن و لا يؤثر معدل إستهلاكها و استخراجها الحالي على معدل إنتاجها المستقبلي، بل تبقى إحتياطاتها قائمة مثل الطاقة الشمسية، والطاقة الهوائية (طاقة الرياح)، والحرارة الجوفية **Geothermal** وطاقة الكتلة الحية، وأمواج المحيطات أو كهرباء المساقط المائية[1].

أما إنتاج النفط فهو يعرف على أنه عملية تستهلك فيها الإحتياطات النفطية، و تحول فيها إلى عوائد مالية، و تبعا لذلك فإن الإحتياطات من النفط تتأثر بكمية الإنتاج من جهة، و الذي ينجم عنه نقصان في كمية الإحتياطي؛ فقد تناقصت الإحتياطات العربية من النفط في سنوات السبعينات كنتيجة لرفع حجم الإنتاج من النفط. و من جهة أخرى تتأثر الإحتياطات النفطية إيجابا بعمليات الإكتشاف و التنقيب الناجحة.

و تفصيلا فيما سبق، و من جانب الإنتاج النفطي يكون ذلك لسببين اثنين، إما للإستهلاك المحلي أو الإنتاج لغرض التصدير. يرتبط الإنتاج لغرض الإستهلاك المحلي بحجم و حركية القطاع غير النفطي و من خلال معدل إنتاجية الطاقة أي الكميات المستهلكة في اقتصاد ما من النفط الخام لإنتاج وحدة نقدية من القطاع غير النفطي، و من المرشح أن تنخفض نسبة إنتاج الطاقة كلما تحسنت نسبة رأس المال إلى كل عامل.

أما إنتاج النفط من أجل بيعه في الأسواق الخارجية، فيخضع لقرارات غاية في التعقيد ترجع بعضها لعوامل داخلية محلية و بعضها لعوامل خارجية دولية و البعض الآخر يرجع لعوامل تقنية[2]. و تتمثل العوامل التقنية لإستخراج النفط الخام في العلاقة بين نسبة الإستخراج و عدد السنوات التي يستمر فيها الإستخراج. و ترتبط هذه النسبة بمضاعفين اثنين؛ المضاعف الأول يتمثل في قدرة الإستيعابية للإقتصاد[3]، و المضاعف الثاني هو السعر بحيث يؤثر السعر على مستويات الإنتاج. و بما أن إنتاج النفط الخام هو عامل مهم جدا في الهيكل البنيوي لقطاع النفط، فهو يؤثر بشكل مباشر على الإحتياطيات من النفط في الإقتصاد المعني، فضلا عن كون الإحتياطيات النفطية تتأثر بما ترسمه السياسات التخطيطية في البلدان النفطية[4].

و عليه فاستخراج النفط المستمر يعني بالضرورة نضوب مكامنه. كما أن العمليات التي يشرع فيها من أجل التنقيب على النفط و التي تجرى من أجل تعزيز المخزون الإحتياطي منه، قد لا تنجح في الكثير من الأحيان. و أيضا تستوجب هذه العمليات صرف مبالغ ضخمة، وهذا معناه أنه يجب

[1] - آل الشيخ حمد بن محمد، إقتصاديات الموارد الطبيعية و البيئية، دار العبيكان،المملكة العربية السعودية، 2007، ص 69.
[2] - التنير سمير، مرجع سبق ذكره، ص06.
[3] - مضاعف القدرة الإستيعابية للإقتصاد: هو دالة للنسبة بين الأصول المالية و الناتج المحلي.
[4] - المرجع نفسه، ص ص7-8.

و من أجل تعويض برميل واحد مستخرج من باطن الأرض إذا ما أريد الحفاظ على نفس المستوى من الإحتياطي النفطي، تعبئة رؤوس أموال طائلة لتحقيق ذلك[1].

الفرع الرابع : مخاطر التوجه نحو مصادر بديلة للطاقة النفطية

تقسم مصادر الطاقة من ناحية درجة إستخدامها إلى مجموعتين[2]:

أ- **مصادر طاقة أساسية:** و هي تلك المصادر التقليدية التي يعتمد عليها بشكل كبير في الحصول على الطاقة، مثل البترول و الفحم و الغاز الطبيعي و الطاقة النووية. و تسهم هذه المصادر بنسبة كبيرة في استهلاك العالمي من الطاقة.

ب- **مصادر طاقة بديلة:** و هي مصادر طاقوية حديثة، مثل الطاقة الشمسية، الطاقة الهوائية و الجرفية و طاقة الأمواج، و المد و الجزر، و الزيت الثقيل، و رمال القطران، و الوقود الصناعي، وهي مصادر قليلة الإستخدام حاليا[3]. غير أنه ينتظر أن تلعب دورا أساسيا في توفير الطاقة للعالم كونها مصادر طاقة نظيفة و غير ملوثة للبيئة في ظل الدعوات الدولية لحماية البيئة.

و لقد كان للانتقاد الذي تعرضت له OPEC آثار على الإقتصاد العالمي؛ فسياساتها غير العقلانية التي دفعت بأسعار البترول الخام في الأسواق الدولية إلى الارتفاع بوتائر متصاعدة، أدت إلى ظهور ما يعرف بأزمة الطاقة في الدول الغربية التي أثرت على مختلف نواحي الحياة خاصة على أسواق المركبات و بدائلها و على استهلاك الطاقة و تكاليف المنتجات الصناعية و الزراعية و الخدمية المعتمدة على النفط كوقود، كما أثرت على الموارد المالية للدول. هذا الواقع سرع من عملية ظهور تحولات تكنولوجية هامة أسهمت في إنتاج بدائل غير نفطية لمصادر الطاقة و قد إنتشر بعضها سريعا و على مجال واسع، مثل الطاقة الشمسية بالإضافة إلى زيادة إحلال الغاز و الفحم و المصادر النووية محل النفط الخام[4].

المطلب الرابع: العوامل المفسرة لهامشية الصادرات غير النفطية

إن الركود الكبير الذي عرفته الصادرات غير النفطية و الذي دام لمدة طويلة، أدى إلى الإعتقاد بأن الفشل قدر محتوم على الجزائر تم الرضوخ له، و هو ما ظهر على سلوك و تصرفات أغلبية الأعوان الإقتصاديين، فنشاط التصدير خارج المواد النفطية ضعيف و لم يساير الديناميكية التي عرفها الإقتصاد الوطني منذ الإستقلال، و حتى الأهداف المسطرة في برامج الحكومات المتعاقبة خاصة في

---

[1] - المرجع نفسه، ص 138.
[2] - آل الشيخ حمد بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص69.
[3] - حول موضوع الطاقة البديلة أنظر: رسن سالم عبد الحسن، مرجع سبق ذكره، ص 91.
[4] - معروف هوشيار، تحليل الإقتصاد الدولي، دار جرير للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 84.

السنوات الأخيرة لم تتحقق، و هو ما يدفعنا للتساؤل عن أسباب هذا الجمود و عن القطاعات المرشحة لرفع التحدي في هذا الشأن:

الفرع الأول: على مستوى القطاع الفلاحي

بالرغم من المقدرات الطبيعية و البشرية التي يمتلكها القطاع الفلاحي في الجزائر، إلا أنه يبقى عاجزا عن تحقيق الإكتفاء الذاتي و تغطية السوق الوطني. و تتعدى خطورة الأمر ذلك إلى تسجيل الجزائر تبعية كبيرة للخارج في المجال الغذائي، و من تم فإن إسهام القطاع الفلاحي في العملية التصديرية خارج قطاع النفط بنسب مقبولة قد يبقى بعيد المنال في ظل المشاكل التي يعيشها. و من بين الأسباب التي أدت إلى تراجع القطاع الفلاحي و عجزه عن الوصول بمنتجاته إلى أسواق التصدير، نذكر ما يلي[1]:

أ- إنتهاج الجزائر لسياسة الصناعات المصنعة و الذي ترجم باهمال غير متعمد للقطاع الفلاحي، و هو ما أثر على تطور هذا القطاع الحساس. و حتى الميزات النسبية التي كانت تحوزها الجزائر في هذا المجال تم تحطيمها كنتيجة لهذا الإختيار، بحيث تم إعطاء الأولوية في مجال الإستثمارات الحكومية لقطاع الصناعة على حساب الفلاحة، و حتى رأس المال الإجتماعي كان مؤهلا للتفاعل مع القطاع الفلاحي أكثر منه مع القطاع الصناعي.

ب- الإرتفاع المتزايد في نسبة النمو الديمغرافي، الذي أدى إلى زيادة الطلب على المواد و السلع الفلاحية و الغذائية، مع تراجع الإنتاج الفلاحي و عدم إستقراره.

ج- تحسن أسعار البترول أدى إلى التفكير أكثر في الإستيراد من أجل سد حاجات السكان الغذائية، وعدم الدخول في إصلاح زراعي عميق.

د- إعتماد القطاع الفلاحي على عامل الطبيعة و المناخ، فحتى لو توفرت الظروف المساعدة في تطوره (ظروف مالية، مادية، تقنية...) فإن أي تقلب في الأحوال الجوية (نقص الأمطار مثلا) يؤثر سلبا على الإنتاج الفلاحي.

هـــ- يتميز القطاع الفلاحي في الجزائر بسوء إستغلال الأراضي الفلاحية و بوجود اختلال في توزيع هذه الأراضي (نسبة كبيرة من الفلاحين لديهم أقل من 5 هكتارات مقابل نسبة قليلة لها أكثر من 10 هكتارات).

الفرع الثاني: بالنسبة للقطاع الصناعي

تبنت الجزائر بعد الإستقلال تنمية مستقلة ترتكز على بناء قطاع صناعي عمومي قوي. إلا أن السياسة الصناعية المنتهجة المرتكزة على التصنيع الشامل و المكثف لم تدم طويلا، يرجع ذلك إلى

[1] - جلطي غالم، ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بين التطلعات المستقبلية و عقبات الواقع، رسالة ماجستير(غ م)، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،2000، ص ص 110-112.

تبعية الإقتصاد الجزائري الشبه الكلية للريع البترولي من جهة، و من جهة أخرى لدور الدولة كمـــالك و مسير في نفس الوقت. مما أدى إلى تحويل المؤسسات العمومية للعمل و كأنها إدارات عمومية بعيدة عن تحقيق الهدف الإقتصادي للمؤسسة، و هو ما أدى بدوره إلى ضئالة في القيمة المضافة التي تحققها، إضافة إلى بقاء صادرات هذا القطاع عند مستويات دنيا و بالخصوص منها تلك الصناعات غير النفطية.

و ترجع أسباب هذا التدني في الصادرات الصناعية و خاصة غير النفطية منها إلى ما يلي[1]:

أ- الإنعكاسات التي خلفتها الإستراتيجية المتبعة بعد الإستقلال

و من بين هذه الإنعكاسات ما يلي:

أ-1 توجيه النظام الإنتاجي الصناعي للسوق الوطني

حيث تم توجيه النظام الإنتاجي الصناعي نحو تغطية إحتياجات السوق الوطني، و بالتالي تم التركيز على منتجات لا تتكيف مع متطلبات الخارج. و هو الأمر الذي حد من إمكانية تصدير هذه المنتجات في ظل غياب إستراتيجية للتصدير تعمل على ترقيـــة الصادرات الصنـــاعية غير النفطيـــة و دعمها.

أ-2 التبعية الكبيرة للخارج في مجال تموين القطاع الصناعي

إن إمدادات القطاع الصناعي الجزائري كانت تأتي من الخارج. هذه التبعية للخارج و في ظل وجود ضـــائقة ماليـــة في المدفـــوعات الخارجيـــة، أدت إلى إستعمال ضعيف للطاقة الإنتاجية المتوفرة (50 % في المتوسط). هذا إضافة إلى ضعف درجة التكامل الصناعي بين الصناعات المحلية، مما ساهم في ضعف الأداء الصناعي و من تم أثر ذلك على إمكانية التصدير للخارج.

ب- إنعكاسات نماذج التسيير المطبقة في المؤسسة الإقتصادية

و بخصوص النماذج التسييرية في المؤسسات الإقتصادية الصناعية، فإن هناك أسباب ضعف كثيرة تفسر الجمود الكبير الحاصل على مستوى الصادرات الصناعية؛ و من هذه الأسباب نذكر ما يلي:

ب-1 إنعدام الهياكل التي تتكفل بوظيفة التصدير داخل المؤسسات

بحيث هناك غياب شبه كلي للهياكل التي تتكفل بوظيفة التصدير (التسويق الدولي). و يرجع سبب ضعف مصالح التسويق الدولي إلى ضعف مصالح البيع في السوق الوطني في ظل إقتصاد الندرة (الطلب أكثر من العرض)، و هو ما لا يستدعي وضع مصلحة للتسويق و دراسة السوق و سلوك المستهلك.

[1] - المرجع نفسه، ص ص 115-119.

ب-2 إنعدام قنوات التوزيع ذات الطابع الخصوصي و خدمات ما بعد البيع

حيث يلاحظ أن هناك غياب شبه كلي لقنوات التوزيع الخاصة التي تركز على التصدير، كما يسجل انعدام خدمات ما بعد البيع. و عليه فالصادرات من منتجات الإستهلاك الجاري أو السلع الصناعية لا يمكن تحقيقها دون وضع حيز التنفيذ مصلحة لخدمات ما بعد البيع، فهي تمثل سلاحا جديدا للمنافسة.

ج- عوامل لها علاقة بتنافسية المنتجات

كما توجد نقائص أخرى على مستوى جملة من العوامل، و التي تعتبر من العوامل المهمة جدا في التصدير، و التي ترتبط بتنافسية المنتجات و هذه العوامل هي[1]:

ج-1 جودة المنتجات

تعد جودة و نظافة المنتجات من بين أهم العوامل التي تساعد المنتجات على كسب حصص في الأسواق الخارجية، و في الجزائر لا توافق هذه الأخيرة المعايير الدولية، و لا ترقى لدرجة تصدير هذه المنتجات. بل أكثر من ذلك أن المنتجات التي تعرض في السوق الوطني لا تتوفر على الشروط الدنيا لقواعد الجودة و النظافة، الأمر الذي يدفعنا للقول بأن الوصول إلى التصدير لا يمكن أن يتحقق بطريقة علمية إلا إذا كان هناك حل لمسألة الجودة و النظافة، و هذا لن يتأتى إلا ببدل مجهودات كبيرة في مجال المعايير، التي تعتبر الجانب المؤثر على الصادرات بل العامل المحدد لها.

ج-2 التعبئة و التغليف و التكييف

إن تعبئة و تغليف و تكييف المنتجات من الأهمية بمكان، سواءا على مستوى الإقتصاد الوطني أو على مستوى العلاقات الخارجية. حيث أن الشكل الذي يقدم به المنتج و شكل التغليف يعتبر عنصرا من بين العناصر التي تدفع إلى الإستهلاك. إذ يعتبر كعنصر جذب و عامل رغبة في اختيار المنتج، أو العكس من ذلك فقد يخلق نفورا لدى المستهلك من السلعة أو يكون له رد فعل سلبي عليها.

و في الجزائر لم يلق هذا الأمر الكثير من الإهتمام؛ فرغم ما عرفه المنتج من تحسين و تطوير إلا أن التغليف و التعليب لم يلقيا نفس الإهتمام من قبل المنتجين، و قد يعود السبب في ذلك إلى غياب المنافسة في السوق الوطني.

[1] - المرجع نفسه، ص ص 119- 123.

المبحث الرابع: ضرورة تنمية الصادرات غير النفطية

إنه و أمام جملة المخاطر التي تنطوي عليها عملية التركيز الشبه الكلي على الصادرات من النفط، فإن الضرورة ملحة بالنسبة للإقتصاد الجزائري بغية إحداث تغييرات هيكلية لتنمية الصادرات خارج القطاع النفطي. وفي هذا المبحث سنسعى لإبراز أهم مرتكزات هذه الضرورة.

المطلب الأول: دوافع و مبررات تنمية الصادرات غير النفطية

إن الانخفاض المسجل في نسبة الصادرات خارج المحروقات و الاختلال الهيكلي الحاصل على مستوى الصادرات الجزائرية، لا زال يشكل مصدر قلق بالنسبة للدولة الجزائرية. الأمر الذي أدى بالعديد من الحكومات المتعاقبة على السلطة في الجزائر بإدراج مسألة تنمية الصادرات غير النفطية على رأس الأولويات التي يجب تحقيقها. و قد تسبب في تلك الإختلالات المسجلة جملة من العوامل التي كانت الدافع الأساسي في ذلك التوجه نحو تنمية و تنويع الصادرات الجزائرية؛ هذه العوامل نلخصها في ما يلي[1]:

الفرع الأول: النزعة الحمائية

كنتيجة للأزمات المالية التي عرفتها الدول المتقدمة سنوات الثمانينات، و كنتيجة أيضا للركود العالمي الذي ساد في معظم دول العالم، نزعت الدول المتقدمة و الصناعية الكبرى إلى إتباع سياسة تجارية حمائية أمام وارداتها من كافة السلع الأولية و الصناعية. كما إتجهت هذه الدول إلى تبني قيود جمركية غير تعريفية بعدما نجحت " **الجات** " في تخفيض متوسط التعريفات الجمركية.

إن هذه النزعة الحمائية كان لها الأثر البالغ على صادرات الدول النامية، و ذلك منذ منتصف السبعينات. يرجع هذا التوجه المتنامي نحو النزعة الحمائية من قبل الدول المتقدمة إلى الطبيعة الديناميكية للميزة النسبية. بحيث تعتبر الدول المتقدمة المالكة الأولى لحقوق الإختراعات الحديثة، بيد أن هذه التقنيات و الفنيات الإنتاجية و الإختراعات ما تلبث أن تنتقل إلى دولة أخرى، قد تكون أقل تقدما. و أمام حافز وفرة عناصر الإنتاج المستعملة في إنتاج هذا المنتج، يتم إنتاجه محليا في هذه الدول و تصديره إلى الأسواق الخارجية. و هنا تتعرض الدول صاحبة الإختراع إلى منافسة شديدة في السوق العالمي بل و حتى في سوقها الداخلي. و هو ما يدفع بهذه الدول المتقدمة إلى البحث عن أساليب حمائية جديدة.

[1] - بن جلول خالد، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الإقتصادي دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1970-2006، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2008-2009، ص ص 123-125.

الفرع الثاني: معدل التبادل

عرفت معدلات التبادل الدولي تدهورا لا يصب في مصلحة الدول النامية. و يرجع سبب ذلك في الأساس إلى إتجاه أسعار السلع الصناعية التي تصدرها الدول الصناعية المتقدمة إلى أسواق الدول النامية إلى الإرتفاع الشديد. في حين و في الجهة المقابلة إتجاه أسعار السلع الأولية باستثناء البترول إلى الإنخفاض، و يرجع هذا التدني في أسعار المواد الأولية الخام إلى تراخي الطلب العالمي عليها كنتيجة للتقدم العلمي و التكنولوجي الذي حققته الدول الصناعية المتقدمة. و هو ما ساعدها على الإقتصاد في الموارد الأولية المستوردة و التي تستخدم لإنتاج الوحدة من السلع الصناعية.

الفرع الثالث: الدين الخارجي

إن الإختلالات الحاصلة في موازين المدفوعات و عجزها في الكثير من الأحيان، جعل العديد من الدول التي تعاني من مثل هذه المشاكل تحاول اللجوء إلى الإقتراض من الخارج، و هو ما سبب لها عجزا في الحساب الجاري. و قد تعمق هذا العجز كنتيجة لإرتفاع أسعار الفائدة المطبقة على هذه القروض، مما تسبب في مشاكل مالية للدول ذات العجز من الدول النامية و بدرجة أكبر الدول غير النفطية منها.

أمام هذه الأزمات الخانقة و العجز الجاري في ميزان المدفوعات، بات لزاما على هذه الدول أن تبحث لها عن مصدر آخر لمجابهة العجز الخارجي الذي تسجله بديلا عن القروض الخارجية. و هنا يبرز أثر التصدير كأهم مصدر لمعالجة الخلل الحاصل في ميزان المدفوعات. و يعتمد هذا المصدر بالأساس على تطوير القدرة التصديرية و الإهتمام أكثر باستراتيجيات التسويق الدولي. و أمام السرعة الرهيبة الحاصلة في مجال الإختراعات و التكنولوجيات الحديثة و التي انعكست على التحسن في مستوى جودة السلع، استوجب الأمر وضع إستراتيجية قوية لتنمية الصادرات غير النفطية، مما يكسبها القدرة على مواجهة المنافسة الأجنبية. و من خلال الجدول نلاحظ مدى الإختلالات التي عرفها الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (1979–1988) و ما أعقبه من تذبذب في أسعار البترول، حتم على الجزائر التوجه نحو الصادرات غير النفطية.

الجدول رقم (01–10): معدل التغطية و معدل خدمة الدين للإقتصاد الجزائري (1979–1988)

الوحدة : (%)

السنوات	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
معدل التغطية	140	147.95	117.98	106.87	125.33	124.76	130.44	85.13	116.67	110.66
معدل خدمة الدين	27.62	27.48	26.66	30.97	33.76	37.06	35.97	59.25	55.97	77.08

المصدر: بن جلول خالد، مرجع سبق ذكره، ص 125.

المطلب الثاني: المشكلات التي تعترض التصدير في الجزائر

على الرغم من أن التوجه نحو الرفع من قيمة الصادرات غير النفطية في الجزائر بات حتمية تمليها أكثر من ضرورة. إلا أنه لابد من القول بأن هناك جملة من المشكلات تعترض التوسع في العملية التصديرية و الوقوف دون إمكانية الإستفادة من آثارها الإيجابية على نمو الإقتصاد الوطني. و من المشكلات الأساسية التي تعوق العملية التصديرية في الجزائر نذكر ما يلي:

الفرع الأول: المشاكل على المستوى الجزئي

و هنا نحصي جملة من المشكلات، و التي تتمثل في[1]:

- عدم تبني المسؤولين و الأفراد منهجا محددا و واضح المعالم بغية تحقيق أهداف ترقية الصادرات؛
- التطبيق العشوائي و غير المنتظم لإجراءات العمل التي ينص عليها نظام الجودة، هذا فضلا عن عدم إستخدام الأساليب الإحصائية لقياس الإختلاف؛
- إهمال عامل الجودة فيما يخص المنتوجات المخصصة للتصدير، الأمر الذي يضعف من قدرتها على المنافسة؛
- غياب نظام للمعلومات الذي يمد بكافة البيانات و الإحصائيات التي تربط بين العملية الإنتاجية و موقع السلعة في السوق؛
- عدم توفر التحفيز المادي و المعنوي في المؤسسة، مما حد من محاولات الإبتكار و الإبداع لدى العمال. و من تم عدم القدرة على مواكبة التطورات الحاصلة على مستوى جودة المنتجات ومتطلبات السوق؛
- ضعف القطاع الصناعي الجزائري، و الذي يعود إلى قدم آلات الإنتاج و عدم مقدرتها على مواجهة المستجدات التكنولوجية و اشتراطات المنظمة العالمية للتجارة؛
- عدم كفاءة المؤسسات الممارسة للعملية التصديرية، و كذا ضعف كفاءة الهياكل التي تتولى عملية التصدير في بعض المؤسسات، بالنظر لعدم إعطائها الأهمية اللازمة في السابق. حيث كان الطلب يفوق العرض و بالتالي لم يتم إيجاد مصالح تهتم بعملية التسويق و استخدام تقنيات الإتصال التجاري و التي صارت أكثر من ضرورية في الوقت الحالي؛
- إنعدام قنوات التوزيع ذات الطابع الخصوصي، حيث كان هناك غياب تام لكل قنوات التوزيع خاصة تلك التي تركز على جانب التصدير. و الأمر سيان بالنسبة لخدمات ما بعد البيع فهي

[1] - المرجع نفسه، ص ص 121-122.

تعرف الغياب في العديد من صفقات التصدير، على الرغم من أنها تسهم بشكل كبير في الرفع من تنافسية المنتجات في السوق العالمي.

الفرع الثاني: المشاكل المرتبطة بالمحيط الإقتصادي

أما على صعيد المحيط الإقتصادي ككل، فيمكننا الحديث عن جملة المعوقات التالية[1]:

- غياب استراتيجية واضحة المعالم للتصدير في ظل التشابك الكبير بين الأسواق الوطنية والخارجية؛
- عدم امتلاك المتعاملين الإقتصاديين الجزائريين لثقافة تصديرية، و على العكس من ذلك فهم يميلون للإستيراد بالنظر للربح السريع المتعلق به، و كذا لتجنب المخاطر الناجمة عن التصدير؛
- محدودية القدرة التنافسية لدى المصدرين الجزائريين كنتيجة لقلة خبرتهم، الأمر الذي يعجل بانسحابهم من السوق العالمي و عدم قدرتهم على المنافسة؛
- ضعف تنافسية المنتوج الجزائـــري كنتيجـــة لضعف الميزانيات المخصصة للبحث و التطوير، و كذا لعدم الإستخدام الأمثل للتكنولوجيا؛
- عدم مطابقة المنتوجات الجزائرية لمعايير الجودة العالمية، و ارتفاع أسعارها في السوق العالمي كنتيجة لإنخفاض قيمة الدينار الجزائري و التضخم و التذبذبات النقدية العالمية من جهة أخرى؛

الفرع الثالث: المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسساتي و التشريعي

و في هذا الجانب هناك جملة من المشاكل؛ نذكرها في ما يلي[2]:

- عدم الوضوح في صلاحيات الهيئات المعنية بترقية الصادرات، و وصول الأمر إلى حد التداخل في المهام. و هو ما تمخض عن تضارب في الأرقام المصرح بها حول وضعية القطاع التصديري، و بالتالي صعوبة تحليل الواقع و إيجاد الحلول اللازمة، إضافة إلى عدم توفر معلومات قانونية و تشريعية دقيقة مما يسهل من اتخاذ القرار فيما يخص ترقية الصادرات غير النفطية؛
- التواجد التجاري غير المنظم في الأسواق الخارجية، لم يعمل على ترقية الصادرات غير النفطية، كما تسببت هذه العشوائية في نقص إهتمام المؤسسات بالعملية التصديرية و بالتالي إضاعة فرصة إستغلال الأسواق الخارجية؛
- سوء استخدام و توجيه الموارد المالية للصندوق الخاص بترقية الصادرات خارج المحروقات؛

[1] - المرجع نفسه، ص 122.
[2] - المرجع نفسه ، ص 123.

- ارتفاع تكاليف النقل الدولي مما يتسبب في ارتفاع تكلفة المنتج في السوق العالمي مما يؤثر على تنافسيته، هذا في حين عجزت الإعانات المخصصة لمواجهة هذا المشكل في إطار دعم الصادرات؛
- صعوبة الوصول إلى معلومات دقيقة عن الأسواق الخارجية، كنتيجة لإهمال بحوث التسويق الدولي و نقص الخبرة في مجال التسويق الدولي؛
- عدم التمكن من قياس القدرة التصديرية للمؤسسة، مما يعوقها عن تقدير إحتياجاتها الماليـــة و معرفـــة أسواقها الخـــارجية المستهدفة، و بالتالي إختيار منتجاتها و تكييف قدرتها الإنتاجية و تقييم معرفتها الفنية وخبرتها التصديرية.

المطلب الثالث: آفاق الصادرات غير النفطية في ظل التكتلات الإقتصادية المختلفة

أمام الضرورة الملحة و الحتمية الموجبة، كان لا بد على الجزائر في إطار سياسة إقتصاد السوق و العولمة أن تسعى للتأقلم مع النظام الدولي الجديد، عن طريق الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و الدخول في إتفاقات شراكة مع جملة من التكتلات الإقتصادية خاصة مع الإتحاد الأروبي. أمام هذا المسعى الملح ارتأينا أنه لابد من إستشراف مستقبل الصادرات غير النفطية، من خلال إبراز الآثار الإيجابية و السلبية لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية و كذا إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأروبي. و فيما يلي تفصيل لذلك:

الفرع الأول: الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع التصدير

منذ تقديم الجزائر لطلب إنضمامها كطرف متعاقد في إطار "الجات" سنة 1987، لم تعمل على ما يدعم هذه النوايا من إصلاحات إقتصادية على أرض الواقع. و قد يرجع السبب في ذلك إلى الضغوطات الإجتماعية و تدهور الوضع الأمني، مما أدى إلى دخول البلد في مرحلة إنتقالية سنوات التسعينات من القرن الماضي مما صعب مهمة الإنضمام إلى هذا التكتل[1].

بعد ذلك شرعت الجزائر في تبني سياسة الإصلاحات الإقتصادية، و كان من بين أهم التغييرات الجوهرية التي جاءت بها هذه الإصلاحات، التخلي عن النظام الإقتصادي السائد و المبني على المركزية و إقامة بدلا عنه نظام إقتصادي آخر تحكمه قواعد السوق الحر. و جاء هذا الإجراء وفقا لمســـاعي الجزائر لإيجاد مكان لها في التقسيم الدولي الجديد للعمل، و البحث عن أفضل السبل لتنمية

[1] - بوكزاطة سليم، مرجع سبق ذكره، ص 182.

و تنويع صادراتها غير النفطية، و العمل على إستحواذها على نسبة مقبولة من إجمالي الصادرات بغرض إحداث تنمية متوازنة مستديمة و غير هشة، باعطاء دفعة جديدة لكافة القطاعات الإقتصادية[1].

و مع كل هذا يمكن القول بأن الجزائر فوتت على نفسها فرصة الإنضمام إلى "**الجات**" قبل تحولها إلى المنظمة العالمية للتجارة و الإصطدام بشروط العضوية القاسية[2]، فرصة كانت ستمكن الجزائر من إختصار العديد من المراحل للإندماج في الإقتصاد العالمي بأكثر أمان.

إن الإنضمام للــ **OMC** بات أكثر من ضرورة تمليها العديد من التطورات على المستوى العالمي؛ أهمها التزايد الهائل في حجم و عدد التكتلات الإقتصادية. إذ لا تكاد توجد دولة في العالم نامية كانت أو متقدمة لا تملك عضوية في تكتل إقتصادي أو أكثر، مما أهلها للإستفادة من فرص التنمية المتاحة عن طريق تنويع و تنمية صادراتها خاصة الدول النامية منها مثل المكسيك. ناهيك عن الفرص المتاحة و الناجمة عن النمو المتزايد في حجم التبادلات التجارية الدولية في إطار التنظيم العالمي الجديد للتجارة، و التي أصبحت تفوق الــ 90 % من إجمالي المبادلات في العالم[3].

إضافة لكل ما سبق هناك دافعين رئيسين، الأول يكمن في الأزمات المالية و الإقتصادية التي مرت بها الجزائر و التي جعلتها تبحث عن تحرير تجارتها. و الثاني يرجع إلى الإمتيازات التي تمنحها المنظمة العالمية للتجارة للدولة المنضمة[4].

يقتضي إنضمام الجزائر لــ **OMC** أن تكون مختلف القطاعات الإقتصادية على مستوى مقبول من التنافسية على المستوى الدولي[5]. لكن و في ظل ضعف تنافسية الإقتصاد الجزائري نتساءل عن ما هي الآثار التي تنعكس على الصادرات غير النفطية في حال إنضمام الجزائر للــ **OMC** ؟.

للإجابة على هذا السؤال يجب أن ندرس هذا الأثر بحسب القطاعات الإقتصادية، لنخلص إلى إمكانية منافسة منتوجات القطاع المدروس في السوق العالمي.

أ- الآثار المحتملة على الصادرات الزراعية الجزائرية

تتفاوض الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة حول القطاع الزراعي في إطار الإتفاق المعروف " **بالإتفاق حول الزراعة** ". و بخصوص النفاذ للأسواق الخارجية، قدمت الجزائر عرضا أوليا عن كيفية ذلك في شهر فيفري 2002، و شمل هذا العرض 830 منتوج (من زراعة و صناعة الغذاء)

[1] - المرجع نفسه، ص 182.
[2] - حول موضوع شروط العضوية أنظر: مطهر عبد الملك عبد الرحمان، الإتفاقية الخاصة بانشاء منظمة التجارة العالمية و دورها في تنمية التجارة الدولية، دار الكتب القانونية، مصر، 2009، ص 265.
[3] - بوكزاطة سليم، مرجع سبق ذكره، ص 182.
[4] - سعداوي سليم، الجزائر و منظمة التجارة العالمية، دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2008، ص 49.
[5] - بوكزاطة سليم، مرجع سبق ذكره، ص 182.

و يحتوي على التعريفات الجمركية المقترحة أمام المنظمة و كذا مستوياتها القصوى. حيث يتم تحديد هذه المعدلات إستنادا إلى الأسعار عند الإستيراد (المستورد)، الأسعار عند الإستهلاك (المستهلك)، و الأسعار عند الإنتاج (الفلاح)، مع إضافة هامش وقائي يسمح بالتقليل من حدة المنافسة التي تفرضها المنتجات الزراعية الأروبية نتيجة الدعم الكبير الممنوح لها. و لكن هذا العرض الذي تقدمت به الجزائر لم يكن مقنعا لفريق العمل المفاوض مع الجزائر[1].

و في مجال آخر يتعلق بالدعم الداخلي للزراعة، فهنا الجزائر غير معنية في هذا الجانب بتقليل من مستويات الدعم المعروف بـــ" **الدعم البرتقالي**"، لأن إستخدامها له ضعيف جدا فهو لا يتعدى 4.5 % من قيمة الإنتاج الزراعي. بينما يصل في دول "**OCDE**" ما بين 30 % و 70 % (اليابان 65 % ، الإتحاد الأروبي 49 % ، الو م أ 25 % و كندا 20 %)، و هنا يجب على الجزائر أن تعمل على الإستفادة من إمكانية منح دعم لمنتجاتها الزراعية خاصة في الصنف المسموح به " **الصنف الأخضر**"، كما يجب على الجزائـــر أن تستفيـــد من الـــدعم الـــداخلي المسموح به في إطار المنظمة[2] و الخاص بالدول المستوردة الصافية للمواد الغذائية و التي تعتبر الجزائر من بينها.

وفي المجال الثالث و الأخير من الإتفاق حول الزراعة فهو يختص بإعانات التصدير، و هنا الصادرات الجزائرية الزراعية لا تستفيد من أي دعم مباشر[3].

و إضافة إلى الإتفاق حول الزراعة؛ هناك إتفاق آخر ضمن الإتفاقيات المتعددة الأطراف للمنظمة و هو الإتفاق حول الصحة و الصحة النباتية و الحيوانية (**SPS**) و الذي يكمل الإتفاق السابق، و بخصوص هذا الإتفاق أبدى مفاوضو المنظمة العالمية للتجارة تساؤلهم حول مدى صحة المعلومة إنطلاقا من مبدأ المنافسة الشريفة. و لذا طلب فريق العمل المفاوض من نظيره الجزائري معلومات حول الإجراءات الوطنية المتعلقة بالصحة الحيوانية و النباتية، و بخصوص مدى تطابق التشريعات المعمول بها في الجزائر مع الإتفاقات في إطار المنظمة، أوضح الطرف الجزائري المفاوض بشأنها أنها تتفق تماما و ليس ثمة تعارض فيها.

إنه و أمام هذه الإشتراطات التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة، يمكن القول بأن الإنضمام لهذه المنظمة يمثل تحد صعب لما تفرزه من إنعكاسات على الإقتصاد الوطني عموما و القطاع الزراعي خصوصا، لأنه يمكن أن يشهد هذا القطاع هزات بالنظر لهشاشته و تبعيته للخارج. كما أن تجمع المزارعين الجزائرين في شكل مجموعات صغيرة من جهة، و تمركز معظمهم في مناطق ريفية صعبة من جهة أخرى، أمر من شأنه أن يقلل من إمكانية النفاذ إلى الأسواق الأجنبية بالرغم من

[1] - المرجع نفسه، ص 183.
[2] - حول موضوع الدعم الحكومي أنظر: معروف هوشيار، تحليل الإقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 205.
[3] - بوكزاطة سليم، مرجع سبق ذكره، ص ص 183-184.

تخفيض الرسوم الجمركية على الصادرات الوطنية. كما يشكل إتفاق الصحة و الصحة النباتية الجدار الواقي و الحامي لمصالح الدول المتقدمة، التي يمكن أن تستخدمه كأداة لعرقلة صادرات بعض المنتجات الزراعية الجزائرية.

إن غياب التنظيم الداخلي لأسواق المواد الزراعية و انتشار الأسواق غير الرسمية لهذه المنتجات، و غياب جهاز تسويقي للمنتجات الزراعية، يؤدي إلى تحفيز المستورد على الإستيراد أكثر على حساب الفلاح.

و من الصعوبات و الإشتراطات المفروضة على المنتوج الزراعي الجزائري هي النوعية العالية للتغليف و مدى ملائمته للمنتوج (بالنسبة للتمور مثلا). و هو ما يتجاوز طاقات العديد من المصدرين الجزائريين[1].

لكن يبقى أن الجزائر يمكن لها أن تستفيد من الإتفاق حول الزراعة لتنمية صادراتها غير النفطية، و ذلك يتأتى باتباع ما يلي[2]:

- تحضير قطاع الزراعة للمنافسة في منتجات تملك الجزائر فيها بعض الميزات النسبية، خاصة و أنه من بين 117 منتوج زراعي تصدره الجزائر، سيتم إلغاء الرسوم الجمركية على 100 منتج في إطار المنظمة؛
- الإستفادة من مرونة المنظمة إتجاه الدول المستوردة الصافية للغذاء؛
- الإستفادة من الإمتياز الممنوح للدول النامية كنظير للضرر المحتمل تحمله بعد ارتفاع الأسعار، كنتيجة لرفع الدعم الذي تمنحه الدول المصدرة لمنتجاتها؛
- قد يتحسن الأداء التصديري للقطاع الزراعي بانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، بتوجيه الإستراتيجية الزراعية نحو زيادة إنتاج المنتوجات الزراعية التي تملك الجزائر فيها ميزة نسبية، و بالتالي محاولة النفاذ إلى الأسواق الأجنبية.

و في الأخير ما من شك أن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بات أكثر من حتمية، و إمكانية رفع الجزائر لصادراتها من المواد الزراعية في سبيل تنمية صادراتها غير النفطية، تتوقف بالأساس على قدرتها على تكييف قطاعها الزراعي و تحضيره ليكون قادرا على رفع التحديات.

ب- الآثار المحتملة على الصادرات الصناعية الجزائرية

إن إمكانية الجزائر في تنمية و تنويع صادراتها من المنتجات المصنعة في إطار المنظمة العالمية للتجارة تبقى ضئيلة، و لكنها ليست مستحيلة إذا ما عرفت الجزائر كيف تقلل من التهديدات و الإستفادة

---

[1] - المرجع نفسه، ص ص 184-185.

[2] - المرجع نفسه، ص ص 185-186.

من الفرص المتاحة؛ مثل فترة الإعفاء التي ستمنح لها و إذا ما عرفت أيضا كيف تأهل صناعتها الوطنية سواءا في القطاع العام أو الخاص.

ب-1 إمكانية تنمية الصادرات الصناعية غير النفطية في إطار OMC

إن عملية إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة تطرح جملة من النقاط الإيجابية يمكن إستغلالها لتنمية الصادرات الصناعية إذا تم بالفعل إستغلال هذه الفرص المتاحة و هي[1]:

- يتيح الانضمام إلى **OMC** فرصة المشاركة في المناقشات و المفاوضات، و التي من خلالها يمكن للجزائر طرح بعض مشكلاتها و أولوياتها في هذا القطاع؛
- إستغلال بعض الميزات النسبية في بعض الصناعات، و التي بتركيز الجهود على تنميتها يمكن الوصول إلى تصدير منتجاتها و إبرام إتفاقيات شراكة مع مؤسسات أجنبية يتم بموجبها حيازة صفقات تصدير بعض المنتجات الصناعية؛
- تخفيض الرسوم في إطار المنظمة العالمية للتجارة، من شأنه أن يخفض من تكلفة إستيراد الآلات و وسائل الإنتاج، و هو ما يجعل الصناعات الجزائرية – خاصة منها تلك المطابقة للمواصفات الدولية – أكثر تنافسية في الأسواق الأجنبية؛
- تحفيز المستثمرين الأجانب على الإستثمار بالداخل، و نقل التكنولوجيا التي تعتبر أحد العوامل الهامة في رفع تنافسية المنتجات الصناعية الوطنية و زيادة إمكانية تصديرها، لكن أولا على الحكومة أن تعمل على توفير الجو الملائم لتدفق الاستثمارات الأجنبية.

ب-2 التهديدات التي تطرحها عملية الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على الصادرات الصناعية

و من بين هذه التهديدات نجد:

- العراقيل التي تستخدمها الدول المتقدمة مؤخرا بدلا عن العراقيل الكلاسيكية، مثل العراقيل التقنية من خلال ما يسمح به إتفاق العوائق التقنية. خاصة مع إفتقاد المنتجات الصناعية الجزائرية لمواصفات الجودة الدولية؛
- ضعف تنافسية المؤسسات الصناعية الجزائرية و قلة تحكمها في التكنولوجيات الحديثة يجعلها تعاني من منافسة شديدة من المنتجات الأروبية و الأسيوية، و بالتالي تتضاءل حظوظها في التصدير[2]؛
- القطاع الصناعي يمتاز بالضعف و عدم القدرة على المنافسة و كذا ارتفاع تكاليف الإنتاج، بالإضافة إلى إعتماده على أساليب تقليدية في التسيير و ضعف في ميدان التسويق. مما يعود

[1] - المرجع نفسه، ص 189.
[2]- المرجع نفسه، ص ص 189-190.

بالضرر على النسيج الصناعي الجزائري بعد فتح السوق الوطني أمام صناعات الدول المنطوية تحت لواء المنظمة؛ ما يعني إغراق السوق المحلي بسلع أجنبية ذات جودة عالية و تنافسية كبيرة؛ مما سيكون له عواقب وخيمة على المؤسسات الجزائرية[1].

ج- تنمية صادرات الخدمات في ظل المنظمة العالمية للتجارة

بتحرير تجارة الخدمات في إطار إتفاق (GATS) إذا ما تم انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، فإنه من المحتمل أن يشهد قطاع الخدمات في الجزائر منافسة شديدة، و ضغوطات من الشركات الأجنبية. الأمر الذي يصعب من إمكانية رفع صادرات الخدمات بعد الدخول كطرف في الإتفاقية المتعددة الأطراف في إطار المنظمة العالمية للتجارة. و هذا بسبب ضعف المزايا التنافسية النسبية، سواءا على مستوى نوعية الخدمات المقدمة أو حتى على مستوى التكاليف، و هنا سيترتب على هذه السلبية تفاقم العجز التجاري الخدماتي.

أما على المدى المتوسط، فتستطيع الجزائر أن تستغل وارداتها من الخدمات في إطار إستراتيجية محكمة، بغرض تنمية صادرات السلع في القطاعات ذات القدرات التنافسية من المنتجات غير النفطية. و هذا بتقديم تسهيلات و امتيازات للمؤسسات المصرفية و المالية الأجنبية من أجل القيام باستثمارات بالداخل، الشيء الذي سيترتب عنه تحسين إجراءات تقديم القروض و تقليل تكاليف الحصول على التمويلات. و بالتالي إمكانية إنعاش كل من قطاعات السياحة، النقل الجوي و البحري و تأهيلها و الرفع من تنافسيتها.

كما يمكن للجزائر تقليص فواتير استيراد بعض الخدمات من الخارج، كالخدمات الطبية مثلا و ذلك مع فتح هذا القطاع على المستثمرين الأجانب، و هو ما سيؤدي حتما إلى تخفيض العجز الحاصل في ميزان الخدمات.

أما على المدى الطويل و مع دخول المستثمرين الأجانب و توسيع الإعتماد على القطاع الخاص، ينتظر أن يكون لهذا النهج إنعكاسات إيجابية خاصة فيما يتعلق بقطاع السياحة.

كما أنه و مع إمتلاك الجزائر لمجموعة من القطاعات الفرعية في مجال الخدمات، هذه القطاعات الفرعية التي تعتبر بمثابة المصادر المؤكدة لتنمية الصادرات غير النفطيـــة على المديين القصير و المتوسط مثل قطاع خدمات البناء، و تهيئة المنشئات القاعدية و كذا الهندسة...الخ. فإنه يمكن القول بأنه إذا لم يتم الإستغلال العقلاني لهذه القطاعات بتنميتها و توسيع طاقتها، فإن الجزائر سوف تضيع فرصة سانحة للمساهمة الفعالة في التقسيم الدولي للعمل في قطاع الخدمات، و هو ما يعرضها إلى

[1] - شنيني سمير،التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة 1989-2004، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص ص 92-93.

منافسة دولية حادة. و هنا لابد للسلطات الجزائرية أن تعمل على رفع العوائق الداخلية للتصدير خاصة في الجانب التشريعي، و جانب الدعم من قبل البنوك التجارية لتمويل القطاع إضافة إلى تسهيل عملية إنتقال الأشخاص الطبيعيين[1].

الفرع الثاني: آثار الشراكة الأوروجزائرية على الصادرات غير النفطية

بعد إعراب المجموعة الأروبية عن ضرورة تعزيز العلاقات بينها و بين الشركاء المتوسطيين في نمط جديد يتجاوز حدود التعاون التقليدي، و ذلك بمناسبة قمة لشبونة في جوان 1992. قامت الجزائر بالتقدم بطلب بتاريخ 13 أكتوبر 1993 للمجموعة الأروبية، بغرض الموافقة على إجراء محادثات أولية حول إطار جديد للتعاون الأورو–جزائري، و بالفعل تمت الموافقة و إنطلقت هذه المفاوضات في جوان 1994 لغاية فيفري 1996، لتعطى بعد ذلك مدة من الوقت للطرف الجزائري بغرض الإطلاع مليا على حيثيات و أهداف الإتفاق. و في 10 جوان 1996 تمت الموافقة من قبل مجلس الشؤون العامة للإتحاد على المفاوضات لتنطلق رسميا بتاريخ 05 مارس 1997، ليتم تجميدها بعد ذلك لإختلاف وجهات النظر بين الطرفين حول كيفيـــة معالجـــة الملفات الإقتصادية و السياسية. زيادة على مخلفات الأوضاع الأمنية بالجزائر و التي ألقت بضلالها على المفاوضات. و بعد إبداء الطرف الأروبي لبعض الليونة و عزمه على مواصلة مساعي التفاوض، إستأنفت المفاوضات بعد توقف دام قرابة ثلاث سنوات تحديدا بتاريخ 15 أفريل 2000. ليتم و بعد سلسلة من الجولات و تخلي الطرف الجزائري على مطلب خصوصية الإقتصاد الجزائري الوصول إلى إتفاق شبه كلي بين الطرفين بتاريخ 19 ديسمبر 2001. و كان التوقيع الرسمي على إتفاق الشراكة بتاريخ 22 أفريل 2002 بفالنسيا الإسبانية[2].

يتضمن إتفاق الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأروبي نظريا فتح السوق الجزائري أمام المنتجات الأروبية، و كذا إيجاد منافذ للمنتجات الجزائرية في السوق الأروبي؛ الأمر الذي يتطلب تأهيل و تنمية المؤسسات الجزائرية و جعلها تتأهب لمنافسة المنتجات الأروبية ذات القيمة التنافسية المرتفعة. و ما من شك بأن هذا الإجراء ينجر عنه جملة من الآثار على قطاع الصادرات غير النفطية، و التي منها ما هو إيجابي و منها ما هو سلبي. و فيما يلي نلخص بعض آثار هذه الشراكة على قطاع الصادرات غير النفطية[3].

---

[1] - بوكزاطة سليم، مرجع سبق ذكره، ص ص 194-195.
[2] - قسوم ميساوي الوليد، دراسة إقتصادية وقياسية للصادرات الصناعية في الجزائر مع أخذ الفترة الممتدة من 1978 إلى 2006، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008، ص ص 95-96.
[3] - شنيني سمير، مرجع سبق ذكره، ص 69.

أ- الآثار الإيجابية للشراكة الأورو جزائرية على الصادرات غير النفطية

تنطوي إتفاقية الشراكة الأوروجزائرية على جملة إيجابيات على أصعدة مختلفة، و سنقوم بتفصيل ذلك كما يلي[1]:

أ-1 في المجال الفلاحي

تضمن إتفاق الشراكة بعض التسهيلات و المزايا التي يمكن للجزائر أن تستفيد منها، لاسيما بخصوص إمكانية تصدير مجموعة من المواد الأولية الزراعية نحو الدول الأوربية. إضافة إلى السماح للجزائر بفرض حصص لإستيراد مواد زراعية كالحبوب و الحليب مع مراعاة نسبة الإنتاج الوطني، حيث إستفادت الجزائر من كل مزايا سنة 1976، إضافة إلى مزايا أخرى لتصدير منتجاتها الزراعية و منتجات الصيد البحري.

2- في المجال الصناعي

و في هذا المجال تضمن إتفاق الشراكة مع دول الإتحاد الأروبي تخفيضات في نسب الرسوم الجمركية المطبقة على كثير من المواد الأولية، و المواد نصف المصنعة التي تدخل في إطار الصناعة التركيبية. الأمر الذي سيتيح إمكانية تخفيض تكلفة المنتجات الصناعية الجزائرية و الرفع من تنافسيتها السعرية. خاصة عندما نعلم بأن الصناعة الجزائرية تعتمد على الواردات من المواد الأولية تمثل 80 % من إحتياجاتها، و تأتي من الإتحاد الأوروبي بالدرجة الأولى.

و بغية تأهيل القطـــاع الصنـــاعي الجزائـــري و رفع مستـــويات الإنتاج و تحسيـــن الجودة و المواصفات الفنية وفق المقاييس الدولية، قام الشريك الأوربي في إطار برنامج ميدا من وضع برامج شاملة أساسها المساعدات المالية و الفنية للمؤسسات الصناعية الجزائرية. و الذي كان من نتائجه الأولية حصول 30 شركة عمومية و خاصة على شهادة الجودة **ISO 9000**.

3- في مجال التعاريف الجمركية

إستفادت الصادرات الجزائرية من إعفاء جمركي كامل على سلعها المتجهة نحو السوق الأروبي. في حين يتم تفكيك التعاريف الجمركية تدريجيا على الواردات الجزائرية. و قد تم في إطار إتفاقية الشراكة الإتفاق حول التفكيك الجمركي على مدى 12 سنة كاملة إبتداءا من سنة 2004.

4- في مجال تكاليف النقل

إن القرب الجغرافي للجزائر من الإتحاد الأروبي يمكنها من تخفيض تكاليف نقل منتجاتها إلى السوق الأروبي، و بالتالي الرفع من تنافسية هذه المنتجات بهذا السوق.

[1] - المرجع نفسه، ص ص 69-71.

5- في مجال الدعم التفاوضي

بعد إمضاء الجزائر لاتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوربي، كسبت الجزائر - إلى جانب مختلف البرامج المسطرة لتأهيل المؤسسات الجزائرية و ترقيتها - دعما تفاوضيا. حيث تم الإلتزام بدعم الوفد الجزائري في مفاوضاته الرامية إلى الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

ب- الآثار السلبية لإتفاق الشراكة الأوروجزائرية على الصادرات غير النفطية

إن هذه الشراكـــة الأوروجزائرية و التي تتم بين كتلة من الدول الأروبية المتطورة إقتصاديا و تكنولوجيا، و متطورة أيضا على مستوى التنسيق الجماعي و رسم السياسات و الخطط التطويرية؛ و بين بلد صغير و متخلف إقتصاديا يعتمد على إنتاج و تصدير منتوج وحيد و هو المحروقات (حوالي 97 % من إجمالي الصادرات)، و لا تشتغل طاقته الإقتصادية إلا بأقل من 50 %، و ليس له بعد إقليمي (سوءا مغاربيا أو عربيا) يشكل عمقه و قوته التفاوضية؛ كل هذه السلبيات تشكل مخاطر على الإقتصاد الجزائري في ظل الشراكة مع الإتحاد الأروبي، و التي يمكن أن تنجم عنها آثار سلبية على الإقتصاد الوطني و من هذه السلبيات نذكر ما يلي[1]:

1- في المجال الفلاحي

قد يفقد القطاع الفلاحي إمكانية الإعتماد عليه كقطاع يسهم في الرفع من الصادرات الجزائرية غير النفطية، لأن هذا القطاع لا يحظى بالدعم الكافي مقارنة بنظيره الأوربي حيث أن 4.5 % كدعم فقط في الجزائر مقابل 40 % إلى 70 % كدعم في أروبا.

2- في المجال الصناعي

إن إتفاق الشراكة سيؤثر سلبا على الهيكل الصناعي الجزائري، نظرا للمنافسة العالية التي يشهدها القطاع من المنتجات الأوربية و التي لا تتكافأ تنافسيا مع الصناعة الجزائـــرية ذات التكلفـــة العاليـــة و الجودة الضعيفة. و بالتالي تتأثر قدرتها على الوصول إلى الأسواق الخارجية و رفع الصادرات غير النفطية، خاصة و أن الأمر سيتعقد أمام الصناعات الجزائرية بعد رفع كل التعريفات الجمركية الحمائية و استبعاد كل القيود الكمية التي كانت تقف في وجه الصناعات الأروبية.

3- في مجال سعر الصرف

إنه و مع قوة العملة الموحدة لدول الإتحاد الأوربي" **اليورو**" و التي تنافس في قوتها الدولار الأمريكي، حيث ارتفعت قيمته منذ بداية سنة 2002 من 0.8 دولار مقابل كل 1 أورو إلى 1 دولار مقابل كل 1 أورو. لهذا فإن المنتوج الجزائري حتى و مع تحسن نوعيته و انخفاض تكلفته فإنه يبقى

[1] - المرجع نفسه، ص ص 71-73.

يعاني من عامل الصرف بسبب ضعف العملة الوطنية (1€ = 80 DA). و بالتـــالي لن تكـــون للمنتـــوج الجزائري القدرة الكافية على المنافسة.

في الأخير يبقى أنه و من أهم التحديات التي تواجه الجزائر جراء الإنضمام إلى مختلف التكتلات الإقتصادية هي مقدرة الإقتصاد على توليد عرض تنافسي في السوق الدولي، و قبل ذلك التمتع بقدر كاف من التنافس على مستوى السوق المحلي لمواجهة المنافسة الخارجية. كما أنه من الضروري للتأهيل التنافسي للمنتج المحلي أن ينفتح على الخارج في ظل العولمة و عبر التفكيك الجمركي، كما يسهم ذلك في مواجهة تبعات إبرام إتفاقيات تبادل حر في إطار التكتلات الإقتصادية[1].

المطلب الرابع: دواعي تسطير إستراتيجية لتنمية الصادرات غير النفطية

يعد التعديل الهيكلي الذي قامت به الدولة الجزائرية – و الذي مس العديد من القطاعات بما فيها قطاع التجارة الخارجية – الممهد الأساسي لميلاد نمط جديد من التنظيم المحلي للتجارة الخارجية، في ظل السعي من أجل الإنفتاح على السوق الدولي. و قد كان هذا النمط كضرورة حتمية لما سبقه من محاولات تنظيم للتجارة الخارجية. فقبل فترة التعديلات عرفت الجزائر فترة الإنتقال من نمط الإحتكار للتجارة الخارجية إلى نمط الإستقلالية، أين عملت سلطة الإستقلالية على تغيير الإحتكار العمومي للتجارة الخارجية باحتكار خاص هيمن عليه الوكلاء المعتمدون و تجار الجملة. غير أن هذا التغيير لم يكن في مستوى التطلعات من أجل تحقيق التنمية المنشودة، أين انصب غالب تركيزه على الإستيراد، و لم يساهم و لو بجهد قليل في تنمية الصادرات. حيث كان ذلك كافيا لإضعاف مصداقية هذا النموذج الفاشل الذي حول السوق الوطني إلى سوق رائج بالسلع الأجنبية. و تعمقت مشاكل هذا النموذج خاصة مع تدني إيرادات الدولة من العملة الصعبة[2].

إن جملة الأنظمة المطبقة سابقا و التي كانت ذات أثر محدود على نمو التجارة الخارجية، كانت السبب الدافع الذي دفع بالسلطات الجزائرية إلى البحث عن منهجية جديدة لتعديل التجارة الخارجية تعمل على ترقية الصادرات، أو على الأقل إحداث توازن بينها و بين الواردات و تقوم هذه المنهجية على فكرتين أساسيتين هما[3] :

- البحث عن ترقية الصادرات غير النفطية من جهة؛
- البحث عن أفضل السبل للإندماج في السوق العالمي من جهة أخرى.

[1] - قسوم ميساوي الوليد، مرجع سبق ذكره، ص 113.
[2] - عجة جيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، دار الخلدونية، الجزائر،الطبعة الأولى،2007، ص 248.
[3] - المرجع نفسه، ص 248.

إن هذه المنهجية الجديدة و المتمثلة في تنمية الصادرات غير النفطية تعد اختيارا قديما نسبيا، وكانت حلما لا طال ما راود أغلب الحكومات. حيث أدرجته سلطة الإشتراكية ضمن منطق الإكتفاء الذاتي و الإستقلال الإقتصادي. كما حاولت سلطة إعادة الهيكلة وصفه بسياسة إحلال الصادرات محل الواردات، مثل ما هو معمول به في بعض دول أمريكا اللاتينية. و مع تدهور أسعار النفط في الثمانينات، لجأت إليها السلطة الجزائرية كأداة لتعويض الخسائر الناجمة عن تدهور سوق النفط العالمي. و استمر منحى رد الإعتبار لهذه الفكرة أو المنهجية غداة تطبيق برنامج الإستقلالية و الذي اعتمد على أسلوب التحريض الجبائي لحفز المؤسسات على التصدير. غير أن غياب الإطار المؤسساتي و القانوني لفكرة تنمية الصادرات أثر سلبا على مردوديتها. لذلك حاولت سلطة التعديل الهيكلي تجاوزه من خلال التركيز على أمرين إثنين و هما[1]:

- استحداث مؤسسات جديدة لترقية الصادرات غير النفطية؛
- منح معاملة تفضيلية لمؤسسات التصدير.

[1] - المرجع نفسه، ص 249.

خلاصة الفصل

يعد تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الإقتصادي هدفا رئيسا تسعى إلى إدراكه كل الدول، من خلال تسطير جملة من السياسات و البرامج الخاصة برفع و تحسين الأداء الإنتاجي بغرض الوصول إلى معدلات تفوق معدلات تزايد سكانها.

تعتبر التجارة الخارجية أحد القطاعات الهامة التي ساهمت في رفع النمو الإقتصادي العالمي، فبارتفاع قيمتها ترتفع معدلات نمو الإقتصاد العالمي. فالصادرات تلعب دورا هاما في توسيع الأسواق و تنويعها، و بالتالي فهي تعمل على حفز الإنتاج الوطني و تخفيض تكاليفه عن طريق الإستفادة من الإمتيازات التي تمنحها وفورات الحجم. و عليه فالصادرات ترتبط إرتباطا وثيقا بالنمو الإقتصادي.

و بالنسبة للنمو الإقتصادي في الجزائر فهو يرتبط بشكل وطيد مع الصادرات من النفط، إذ تسيطر الصادرات من النفط و مشتقاته على نسبة تفوق 97 % ، و هنا و مع الوقوف على هذه النسبة نستشف مدى خطورة الموقف بالنسبة للجزائر، خاصة مع التقلبات التي تشهدها أسواق النفط العالمية. كما نستشف أيضا مدى الإختلالات الهيكلية التي يعاني منها الإقتصاد الجزائري، و التي تستدعي التفكير بسرعة في تنويع الأنشطة الإنتاجية و دعمها لتقوى على المنافسة في الأسواق العالمية. و هنا تصبح عملية تنويع الإقتصاد و بالتالي تنويع الصادرات أمرا بالغ الأهمية لإقتصاد مثل الإقتصاد الجزائري الذي يعاني من سيطرة الصادرات النفطية، كما يوجب على السلطات وضع إستراتيجية بعيدة المدى لتنمية الصادرات غير النفطية. و بالتالي توزيع المخاطر الناجمة عن الصادرات، و الحديث عن هذه الإستراتيجية في الجزائر هو ما سوف نفصل فيه في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

الفصل الثاني :

استراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية و دورها في تحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر

تمهيد :

رأينا في الفصل السابق كيف أن الجزائر قد سعت و منذ إستقلالها إلى تطوير و تحسين قطاعاتها الإقتصادية؛ و التي إهتمت في أول الأمر بالقطاع النفطي و صادراته كوسيلة لجلب العملة الصعبة. غير أن ذلك لم يكن بالخيار الصائب بالنظر للأزمات التي عصفت بهذا القطاع خاصة أزمة النفط سنة 1986، أين إنخفضت أسعار البترول بشكل لافت و تراجعت معه قيمة الصادرات من النفط.

كما أن ضعف تنافسية المنتجات الزراعية و الصناعية الأخرى أدى إلى عدم التمكن من تنويع الصادرات إلى صادرات أخرى غير نفطية. فبقيت بذلك الصادرات الجزائرية رهينة أسعار النفط لإعتمادها عليه بشكل شبه كلي تقريبا، و هو ما أثر على مؤشرات الإقتصاد الكلي كما رأينا سابقا.

و مع تزايد حاجيات السكان من السلع الإستهلاكية و عدم قدرة القطاع الإنتاجي المحلي على تأمينها تم اللجوء إلى الإستيراد من الخارج، و هو ما خلق عجزا في ميزان المدفوعات و الدخول في دوامة من المديونية و اختلال في التوازن الإقتصادي بشكل عام، و ذلك بالنظر لقلة الموارد من العملة الصعبة. كل هذه المشاكل كانت العامل الأهم الذي حتم على الجزائر ضرورة السير في نهج إستراتيجية لتنمية الصادرات من خلال العمل على تحرير التجارة الخارجية و إتخاذ جملة من الإجراءات التحفيزية لتنمية الصادرات.

و في هذا الفصل نسعى لإبراز أهم معالم هذه الإستراتيجية في الجزائر؛ و كذا التعرف على طبيعة و نوعية السياسات المنتهجة بغرض إحداث إنطلاقة فعلية للصادرات غير النفطية، و الوقوف على مدى الإنجازات المحققة طيلة سنوات التطبيق من خلال المقارنة بين ماضي الصادرات غير النفطية في الجزائـــر و بين واقعها الحالي بعد أن تم تنفيذ الإجراءات الداعمة للتوسع في التصدير و سنبرز في كل من المرحلتين أثر تطور الصادرات غير النفطية على أداء النمو الإقتصادي. كما سنقف على ضرورة ترقية النشاط الإنتاجي من خلال تفعيل دور القطاع الخاص و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، هذا النشاط الإنتاجي الذي يؤدي من خلال ممارسة العملية التحويليـــة إلى حسن إستخدام الموارد المحليـــة و تثمينها و الرفع من تنافسيتها بدلا من تصدير هذه الموارد في شكل خام.
و عليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث كالآتي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لإستراتيجية تنمية الصادرات؛

المبحث الثاني: إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر؛

المبحث الثالث: إنعكاسات الإستراتيجية على أداء النمو الإقتصادي في الجزائر؛

المبحث الرابع: ضرورة إرساء قواعد الإنتاج لتعظيم القدرات التصديرية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لإستراتيجية تنمية الصادرات

تلعب إستراتيجية تنمية الصادرات دورا بارزا في تطوير تجارة التصدير، سواءا من حيث الكم أو النوع. فهي و من خلال سياساتها الهادفة إلى تقديم الإعانة المعقولة للمصدرين، و توفير الهياكل الأساسية التي تساعد على نمو صناعات الموجهة للتصدير و رفع قدراتها التنظيمية و التقنية و التسييرية، تسعى إلى تنمية و تنويع مكونات هذه الصادرات بالشكل الذي يؤدي إلى إستقرار مداخيلها و نموها. لينعكس ذلك إيجابا على معدلات النمو الإقتصادي المحققة. فما هو إذا مفهوم هذه الإستراتيجية و ما أهم محدداته؟.

المطلب الأول: مفهوم إستراتيجية تنمية الصادرات

حسب تقرير البنك الدولي للتنمية في العالم، فإن معظم الدول منخفضة الدخل تنتهج إستراتيجية إحلال الواردات. أما الدول المرتفعة الدخل فهي تتجه نحو السوق العالمي و تنتهج إستراتيجية تنمية الصادرات. يتفق هذا التوزع مع التفسير الذي يشير إلى أن الصادرات تؤثر بطريقة مباشرة و غير مباشرة على التنمية الإقتصادية، لكون أن الصادرات تمثل على المستوى الإقتصادي الكلي زيادة في الطلب الكلي بشكل غير مباشر. لأن صناعات التصدير تعد منبعا حيويا لعملية التراكم الرأسمالي على المستوى الوطني، من خلال ما تحققه هذه الصادرات من سيولة.

من هذا المنطلق فإن مساهمة التجارة الخارجية في عملية التنمية الإقتصادية و تسريعها يتحدد في الأمد القصير بمدى ارتفاع مداخيل الصادرات و معدل نموها، كما يتوقف أيضا على مدى الحاجة للإستيراد، لهذا السبب نجد العديد من الدول تعمل على تسطير إستراتيجية لتنمية الصادرات بغرض تنويعها و الإبتعاد عن الأحادية في التصدير و الصادرات التقليدية[1].

الفرع الأول: تعريف إستراتيجية تنمية الصادرات

تعرف هذه الإستراتيجية على أنها: " **تنفيذ مجموعة من الإجراءات و الوسائل المختلفة على مستوى الدولة، بهدف التأثير على كمية و قيمة صادراتها، بما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية** "[2].

[1] - مولاي عبد القادر، التصدير كاستراتيجية لتحقيق التنمية الإقتصادية – دراسة حالة الجزائر -، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص ص 20-21.
[2] - محمود حامد محمود عبد الرزاق، تكنولوجيا المعلومات و زيادة الصادرات و دعم التنمية الصناعية، مكتبة الحرية للنشر و التوزيع، مصر، 2006، ص 34.

فيما يحدد كروجر – **Krouger 1981** – مفهومها في: " **هي مجموعة من الإجراءات و الوسائل المختلفة التي يتم إتباعها لتحفيز جميع السلع المصدرة دون اقتصار على سلعة واحدة** "[1].

أما بلاصا – **Balassa 1985**– و باغواتي – **Bhagwati[2] 1990** – فقد عرفاها بأنها: " **تلك الإستراتيجية التي تهدف إلى زيادة الصادرات، من خلال تقديم حوافز سعرية غير متحيزة لصالح صناعات بدائل الواردات** "[3].

كما أن الحكومة تتدخل من خلال هذه الإستراتيجية في التجارة الخارجية، بحيث تقوم بتقديم الدعم للصادرات في شكل مساعدات نقدية أو إعفاءات ضريبية، أو تقديم أشكال أخرى من التسهيلات لمنتجي السلع المخصصة للتصدير. و يمكن هذا الدعم المصدرين من عرض منتجاتهم في الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة نسبيا، مما يؤهلها إلى المنافسة بهذه الأسواق. فهذه الإستراتيجية تعمل على زيادة قدرة المنتج المحلي في منافسة المنتجات الأجنبية في الخارج. على عكس التعريفة الجمركية و نظام الحصص اللذين يزيدان من قدرة المنتوج المحلي على منافسة نظيره الأجنبي في الأسواق الداخلية[4].

لكنه يجب و كشرط ضروري لنجاح هذه الإستراتيجية تحفيز التوسع في الإستثمار الإنتاجي بغرض التصدير، خاصة بإعفاء السلع الوسيطية الداخلة في إنتاج سلع التصدير من التعاريف الجمركية و الضرائب المختلفة، إضافة إلى الإعفاء من الضريبة المحلية المباشرة و غير المباشرة على نشاطات التصدير، و تأمين عمليات التصدير و المصدرين.

إنه من المحتمل و بنسبة كبيرة أن يسهم تنويع الصادرات السلعية إلى ارتفاع و زيادة عروض الصادرات، و هذا بسبب أن الطلب الخارجي سيكون متميزا نسبيا بمرونة سعرية و مرونة دخلية، و هو ما يكسب إقتصاد الدولة نوعا من الثبات في مواجهة تذبذب الأسعار العالمية و التقلبات في الأسواق الدولية.

و من بين الظواهر الهامة التي ميزت العلاقات الإقتصادية الدولية في النصف الثاني من القرن الماضي، ظاهرة الدول الصناعية الجديدة في آسيا و المسماة بالنمور الإقتصادية. و التي يتميز تطورها الإقتصادي باعتماده على التصنيع من أجل التصدير، فراحت هذه الدول تتنافس و بشدة على غزو الأسواق العالمية. و بالبحث في الأسباب التي ساعدت هذه الدول على الوصول إلى مستويات التنمية

[1] - المرجع نفسه، ص 34.
[2] - جاغديش باغواتي: إقتصادي هندي ولد سنة 1934، يشتهر بكونه من أشد المنتقدين للإتفاقيات التجارية الإقليمية و يعمل حاليا كمدرس بجامعة كولومبيا بنيويورك.
[3] - المرجع نفسه، ص 34.
[4] - الأشقر أحمد، الإقتصاد الكلي، دار الثقافة لنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007. ص ص 166-167.

المتسارعة، نجد أن القاسم المشترك بين هذه الدول هو اتباع هذه الدول لإستراتيجية تتجه نحو التصدير و كان ذلك بمساعدة الإستقرار السياسي الذي عرفته هذه الدول، و توافر القدر المناسب من رأس المال البشري و كذا وجود وعي و ثقافة راسخة لدى مواطني هذه الدول حول ضرورة الإدخار، الإخلاص في العمل، حب النظام، احترام السلطة، و كذا وجود علاقة وطيدة بين الدولة و الإقتصاد و البحث العلمي، تستهدف إرساء و تقوية قاعدة من البحث و التطوير، و وضع إستراتيجيات تعتمد على إستخدام التكنولوجيا الرائدة و الربط بين سياسات التصنيع، التكنولوجيا، و التجارة الخارجية[1].

المطلب الثاني: محاور و أساسيات إستراتيجية تنمية الصادرات

تنطوي إستراتيجية تنمية الصادرات على جملة من المعالم الأساسية تشكل محاور و أساسيات الإستراتيجية، و التي تعمل على تسهيل الوصول إلى الأهداف المرجوة من تطبيق هذه الإستراتيجية.

الفرع الأول: محاور إستراتيجية تنمية الصادرات

بغية توضيح الإجراءات اللازمة التي ترتكز عليها إستراتيجية تنمية الصادرات، لابد أولا من إبراز المحاور و المجالات الأساسية التي ينبغي التأثير و العمل عليها بغرض الوصول إلى تنمية الصادرات. و يلاحظ هنا أنه ليس ثمة من نموذج موحد صالح للتنفيذ في كامل الدول، بالنظر لإختلاف الظروف الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية و الثقافية للدول. إن هذه المحاور التي تركز عليها إستراتيجية تنمية الصادرات يمكن الإشارة إليها فيما يلي[2]:

أ- الإطار المؤسسي

إذ ترتكز إستراتيجية تنمية الصادرات على ضرورة خلق و إيجاد مجموعة من المؤسسات التي تخدم و تسهل عملية التصدير، و تأخذ على عاتقها إيجاد الحلول لمختلف العراقيل التي تعترض العملية التصديرية؛ سواء ما تعلق منها بترويج الصادرات، أو المنتجات الموجهة للتصدير، أو ما يتعلق بتمويل الصادرات، أو ما يرتبط بتبادل المعلومات التجارية و إقامة المعارض و التعريف بالمنتج المحلي في المحافل الدولية...الخ.

[1] - مولاي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 21.
[2] - المرجع نفسه، ص 24-25.

ب- جودة المنتج

تعد جودة المنتج محورا هاما من بين المحاور التي ترتكز عليها إستراتيجيـــة تنمية الصـــادرات، و يتأتى ذلك من خلال أمرين إثنين، الأول يتمثل في إقامة نظم فحص السلع التي يتم تصديرها من أجل ضمان الجودة المناسبة للأسواق الخارجية. و الأمر الثاني هو الحفاظ على سمعة المنتج من خلال وضع نظام للجودة أو إقامة ندوات داخلية و معارض ترويج لجودة السلع و جودة التصميم.

ج- إيجاد سياسة تمويلية و إئتمانية ناجحة لتغطية الصادرات الصناعية

تسهم عملية توفير التمويل اللازم للصادرات بشكل بارز في تحفيز الصادرات، من خلال:

- التسهيلات التي تمنح للمصدرين سواءا في المراحل السابقة أو اللاحقة لشحن البضائع؛
- خفض تكلفة تمويل الصادرات؛
- إعفاء المصدرين من الرسوم البنكية المرتبطة بعمليات التصدير؛
- تمويل الاستثمارات الأجنبية في الدول، مع التركيز على تمويل بعض الصادرات ذات الأهمية الكبرى و تشجيع الإقتراض بسعر فائدة منخفض أو بدون فوائد أحيانا.

د- تأمين الصادرات

و يتم ذلك بإنشاء نظام تأمين على الصادرات لتعويض الخسائر المحتمل تحققها من جراء العملية التصديرية، لاسيما نظام تأمين إعتمادات التصدير، و تقلبات سعر الصرف و ضمانات التصدير.

هـــ - إنشاء المناطق الحرة و المناطق الصناعية التصديرية

و الهدف من إنشاء هذه المناطق في إطار إستراتيجية تنمية الصادرات، هو جذب الإستثمارات الموجهة للتصدير و العمل على توفير الخدمات الأساسية التي تحتاجها هذه الصناعات بأسعار مدعمة، و كذا تحديد مستويات الأجور بما لا يؤدي إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج.

و- تشجيع الإستيراد و تسهيله بهدف إعادة التصدير

و يكون ذلك عن طريق تسهيل و تبسيط إجراءات التموين بالسلع الوسيطية التي تدخل في إنتاج السلع الموجهة للتصدير، و كذا تخفيض تكاليف الحصول على بعض هذه المدخلات. أو يكون ذلك عن طريق نظام إعادة التموين بالإعفاء و الذي هو من الأنظمة الجمركية الإقتصادية.

ح- إصلاح القطاع المصرفي

و هنا تستعمل أدوات السياسة النقدية المختلفة بغرض تحفيز الصادرات مع توفير التمويل اللازم لدعم القطاع الصناعي، و من ثم زيادة الصادرات الصناعية مع ضمان توفير الخدمات البنكية المتكاملة التي تتطلبها عملية التصدير.

الفرع الثاني: أساسيات تنمية الصادرات في الدول النامية

تتطلب إستراتيجية تنمية الصادرات في الدول النامية جملة من الأساسيات؛ و التي تتمثل في:

أ- تدخل الدولة لتأدية دور واضح في عملية التنمية

و يكون هذا التدخل لأجل أمرين اثنين، الأمر الأول يتمثل في إزالة المعوقات التي تقيد قدرة الدولة على التصدير و تحسين الأنشطة التي سوف تزيد من الصادرات. أما الأمر الثاني فيكون بالتدخل لإزالة الإضطرابات الناجمة عن الأنظمة التجارية المتطلعة للداخل و خاصة الصناعات البديلة للإستيراد[1].

ب-**العمل على تنمية الصادرات كما و كيفا**

و ذلك بتنويع التركيبة السلعية لهذه الصادرات لضمان إستقرار حصيلتها، عن طريق وضع برنامج للتوسع في تصدير السلع المصنعة و نصف المصنعة، و زيادة قدرات الإنتاج في المؤسسات التي تغذي السوق الداخلي خاصة بالإنتاج الصناعي، و خلق وحدات جديدة للإنتاج من أجل التصدير، و العمل على رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للصناعات التصديرية من أجل تعزيز المركز التنافسي لصادرات البلد في الأسواق الخارجية، و هنا تبرز ضرورة الربط بين الإنتاج المحلي و التصدير. ففتح أسواق خارجية أمام المنتجات الصناعية المحلية يزيد من الطلب على هاته المنتجات، و يؤدي أيضا إلى تشجيع التوسع في برنامج التنمية الصناعية بالداخل. غير أن هذا الأمر بالنسبة للدول النامية يتطلب من هذه الأخيرة أن تركز أولا على المنتجات التي تتمتع فيها بميزة نسبية في برنامجها الصناعي؛ مثل المنتجات المصنعة من المواد الطبيعية التي تتوفر عليها هذه الدول، و المنتجات كثيفة العمل. كالمنسوجات، المنتجات البلاستيكية، الأثاث...الخ[2].

[1] - زرقين عبود و جباري شوقي، مشكلة إختيار استراتيجيات التنمية البديلية بين الحاضر و المستقبل، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول " التحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر: الواقع و التحديات"، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، أيام 16 و17 ديسمبر 2008.

[2] - بوالعام سميرة، أثر تطور الصادرات على التنمية الإقتصادية – حالة الجزائر -،رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص ص 95-96.

ج- العمل على تحقيق التوزيع الجغرافي للصادرات

يجب على الدول النامية أن تعمل على تنويع أسواقها و إعطاء أولوية خاصة لتطوير علاقات التبادل التجاري فيما بينها. بحيث تنخفض حدة المنافسة في هذه الدول، مما يضمن تحرير علاقات التبادل التجاري من سيطرة الإقتصاديات الرأسمالية و التخلص من التبعية لها. على أن تنتقل هذه الدول في مرحلة متقدمة من الإنتاج إلى برنامج صناعي يركز على إنتاج و سائل التنمية، المتمثلة أساسا في السلع الإنتاجيه الأساسية كالآلات و المعدات و الأجهزة الصناعية[1].

المطلب الثالث: مكاسب و ملامح نجاح إستراتيجية تنمية الصادرات

ما من شك بأن تطبيق إستراتيجية تنمية الصادرات سوف ينجر عنه جملة من المكاسب و النتائج الإيجابية على الإقتصاد المعني. كما أن الحكم على مدى نجاح هذه الإستراتيجية يكون من خلال جملة من الملامح و المظاهر التي تعكس مدى بلوغ هذه الإستر ايجية لأهدافها.

الفرع الأول: مكاسب استراتيجية تنمية الصادرات

تتعدد و تتنوع المكاسب التي يمكن جنيها من خلال إنتهاج إستراتيجية تنمية الصادرات و التوجه نحو الخارج، من خلال محاولة إختراق السوق الدولي و خلق طلب إضافي على المنتج المحلي، بالشكل الذي يعزز فرص النمو و يدعمها. و في حقيقة الأمر يمكن النظر لهذه المكاسب من خلال زاويتين أو من على مستويين. مكاسب محققة على المستوى الكلي و مكاسب محققة على المستوى الجزئي أي على مستوى المؤسسة.

أ- المكاسب المحققة على المستوى الكلي

و على هذا المستوى يمكن سرد بعض المكاسب المتأتية من التصدير في مايلي:

- التغلب على ضيق السوق المحلي، و بالتالي إمكانية الإستفادة من مزايا إقتصاديات الحجم؛
- إستغلال المزايا النسبية المتوافرة محليا، مع تطوير أساليب الإنتاج الصناعي، و إعادة تخصيص الموارد وفقا لإعتبارات الميزة النسبية المتاحة[2]؛
- المساهمة في تقليص معدلات البطالة و تقليل التفاوت في توزيع الدخل؛
- تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الإقتصادي؛

[1] - المرجع نفسه، ص96.
[2] - حول موضوع تخصيص الموارد أنظر: بلعزوز بن علي و محمدي الطيب امحمد، دليلك في الإقتصاد، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص ص 168-169.

- إعتماد سعر صرف واقعي، مما يسمح برفع أداء الصادرات و زيادة قدرتها التنافسية؛
- دخول الأسواق الدولية و المنافسة عليها، يوفر للمنتجات المحلية معلومات عن تلك الأسواق، و المنتجات المنافسة، و مدى التطور التكنولوجي الحاصل، و إمكانية الإعتماد على التكنولوجيا في تحسين أداء المنتج المصدر إلى السوق العالمي[1]؛
- تحقيق مدخرات إضافية من العملة الصعبة من خلال التوسع في التصدير[2].

ب- المكاسب المحققة بالنسبة للمؤسسة

و في هذا الجانب يمكن أن نسجل عدة مكاسب للتصدير، تتمثل في[3]:

- رفع قيمة رقم أعمال المؤسسة، فإذا كانت المؤسسة قوية، فإنها بالتصدير تتمكن من توسيع أسواقها و تحقيق عوائد من جراء ذلك. فضلا على أنه يمكن للمؤسسة أن تجد في السوق الخارجي فرصا لتسويق منتوج خاص أو نادر أو ما يعرف بـــ **Produit rare ou unique**.
- يتيح التصدير للمؤسسة إمكانية تنويع المنتجات المصدرة بغرض الحد من مخاطر الإعتماد على سوق واحد، أو زبون واحد، في حال ما إذا حدث ركود أو تراجع الطلب في السوق المحلي، فإن هذا التراجع يمكن تعويضه بالثبات النسبي في الطلب الخارجي.
- تحقيق المنافسة من خلال الإستفادة من التجارب الأجنبية، و محاولة مواكبة عجلة التصنيع من حيث الجودة، النوع، الكمية و الزمن.
- تحقيق مردودية قصوى، ذلك أنه في حال ما إذا كانت التكاليف الثابتة مغطاة من خلال العمليات المحلية، أو من خلال وسائل تمويلية أخرى، فإن أرباح التصدير يمكن أن ترتفع بسرعة.

يشار إلى أن مخاطر التصدير للسلع و البضائع تختلف عن تلك المخاطر الناجمة عن الخدمات، إذ يجب في الأولى معالجة كل ما يتعلق بالتغليف، الجمركة، النقل و التسليم. أما في حالة الخدمات لابد من الإهتمام بالمسائل المتعلقة برخص العمل، هياكل الإتصال داخل السوق المراد النفاذ إليه، و مسائل التنقل في الخارج.

[1] - مولاي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص ص 22-23.
[2] - بوزيان العربي، سياسة التصدير في الجزائر خلال مرحلة الإقتصاد الموجه و الإصلاحات، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص32.
[3] - مولاي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص ص 23-24.

الفرع الثاني: أهم ملامح النجاح في تنمية الصادرات

لمعرفة ما إذا كانت السياسات المنتهجة بغرض تنمية الصادرات مجدية في تحقيق أهدافها أم عكس ذلك. فإنه يستدل على ذلك من خلال جملة من الملامح، التي بتوفرها تكون هذه السياسات ناجحة. و من هذه الملامح ما يلي[1]:

- مدى التطور الفعلي للهيكل السلعي و هيكل الخدمات المصدرة، و بالتالي تقليص الإعتماد على عدد ضئيل من السلع و الخدمات الرئيسية، إضافة إلى هذا مدى مراعاة هذا التطور لعوامل الطلب و العرض العالميين من جهة و عوامل التكلفة و الإمكانات المتاحة من جهة أخرى؛
- مدى التنوع الفعلي في الأسواق الخارجية و الابتعاد عن الإعتماد على عدد محدود من الأسواق و ما يصحب ذلك من ضغوط إقتصادية و سياسية؛
- مدى القدرة على تحقيق زيادة متوالية في حصيلة الصادرات من سلع و خدمات تقليدية و غير تقليدية، بالشكل الذي لا يرفع من التكلفة و خاصة بالنسبة لعوامل و مستلزمات الإنتاج النادرة نسبيا؛
- مدى إستقرار و انتظام التصدير إلى مختلف الأسواق الخارجية مما يدعم الموقف التنافسي في تلك الأسواق و يساعد على زيادة حصتها فيها.

المطلب الرابع: بعض التجارب الدولية في تنمية الصادرات

إنه و لدى الحديث عن التجارب الدولية في مجال تنمية الصادرات، لابد و أن يتم الإشارة إلى تلك الدول الحديثة التصنيع و التي برزت سنوات السبعينات، حيث اتجهت هذه الدول إلى نهج التصنيع و توجه نحو التصدير و من بين التجارب الدولية في مجال تنمية الصادرات نورد ما يلي:

أولا: تجربة كوريا الجنوبية

إن المتفحص للتجربة الكورية الجنوبية في مجال التصنيع، يلاحظ أنه و منذ إستقلالها سنة 1948 و حتى وقتنا الحالي، قد شهدت تحولات عميقة و جذرية، بحيث إنتقلت من الإعتماد على إستراتيجية إحلال الواردات في الخمسينات من القرن العشرين إلى الإعتماد على إستراتيجية تنمية الصادرات أي الإنتاج من أجل التصدير في الستينات من نفس القرن[2].

[1] - بو كزاطة سليم، مرجع سبق ذكره، ص 21.
[2] - قسوم ميساوي الوليد، مرجع سبق ذكره، ص 33.

و يعود الفضل في تبني هذه الإستراتيجية إلى الجنرال "**بارك شونغ هي**"، و الذي بعد توليه مقاليد الحكم في كوريا سنة 1961، أسند المهام إلى الحكومة الجديدة بوضع خطة فعالة تعطي الأهمية القصوى لتشجيع الصادرات و التي من خلالها أيضا يتم معالجة أمرين إثنين:

- القيود الداخلية المتمثلة في نقص الموارد الأولية، الطاقة و ضيق السوق المحلي، بحيث تفرض هذه الندرة ضرورة التحلي بالعقلانية و كذا ضرورة التوزيع الفعال للموارد المتاحة.
- الضغط المفروض من طرف الولايات المتحدة الأمريكية للقيام ببعض التنازلات السياسية مقابل المساعدات المالية[1].

فكوريا الجنوبية و التي كانت في الخمسينات من القرن الماضي تعتبر من أفقر الدول الأسيوية، حيث تتلقى ما نسبته 10 % من قيمة ناتجها المحلي الإجمالي كمساعدات[2]، و يتراوح معدل الإدخار المحلي فيها ما بين 02 % إلى 03 % من ناتجها المحلي، إضافة إلى تسجيل التضخم لمعدلات مرتفعــة جدا، فضلا عن عملة محليــة مقيمــة بأعلى من قيمتها الحقيقيــة، و معدلات النمو المسجلة كانت متواضعة جدا.

وعلى الرغم أيضا من كل تلك المساعدات التي كانت تتلقاها كوريا الجنوبيــة من الولايات المتحدة الأمريكيــة، و كذا فرص إعادة البناء المتاحة بعد حرب الكوريتين، إلا أن ميزان المدفوعات كان يعاني من عجز كنتيجة لإختلال الميزان التجاري، لأن الصادرات كانت أقل من نصف الواردات. ضف إلى ذلك أن ما يقارب 88 % من هذه الصادرات كانت عبارة عن مواد خام[3].

لقد إندفعت كوريا الجنوبية في تطبيق إستراتيجية تنمية الصادرات لأسباب عديدة أهمها، إعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن وقف منح المعونات لكوريا الجنوبية. فلم يكن ثمة من خيار آخر أمام صانعي السياسة الإقتصادية، إلا إتباع هذه الإستراتيجية لتعويض النقص في العملة الأجنبية، إضافة إلى النتائج المحدودة لإستراتيجية إحلال الواردات في إعادة التوازن لميزان المدفوعات[4].

في هذا السياق قامت الحكومة الكورية باتخاذ التدابير التالية[5]:

- تخفيض قيمة العملة بنسبة 95 % في العام 1964 و إنشاء نظام سعر صرف معوم لتجنب إرتفاع الوون (العملة الكورية الجنوبية) بأكثر من قيمتها الحقيقية؛

[1]-Abdelouahab Rezig,Algerie Bresil Coree du sud trois expériences de développement,OPU,Algerie,2006,pp41-42.

[2] - حول موضوع المساعدات الأمريكية لكوريا الجنوبية أنظر: مرجع سبق ذكره، ص 42.

[3] - قسوم ميساوي الوليد، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[4] - حسين فتح الله سعد، التنمية المستقلة المتطلبات و الإستراتيجيات و النتائج، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الثانية، 1999، ص 148.

[5]-Abdelouahab Rezig,op.cit,p 43.

- تأسيس نظام للحوافز لتوجيه الموارد نحو القطاع التصديري على سبيل الإعانات المباشرة للمصدرين، منح القروض البنكية للمنتجين و المصدرين بأسعار تفضيلية، التسهيل في مجال الرقابة الجمركية لواردات صناعات التصدير، إتباع سياسة صارمة لحماية الصناعات الناشئة و غير القادرة على المنافسة، الترخيص للمصدرين بالإحتفاظ بحصيلة الصادرات من العملة الأجنبية لتسوية الواردات من مستلزمات الإنتاج.

و مع مرور الوقت زادت أهمية سعر الصرف كمحفز لتدفق الصادرات، و نتيجة لذلك شهدت الصادرات نموا من 03 % من الناتج المحلي الإجمالي بين سنتي 1960 و 1962 إلى نسبة 23 % بين سنتي 1973 و 1975 كمتوسط، و تجاوز المعدل المتوسط لنمو الصادرات نسبة 40 %. و كانت مكونات الصادرات آنذاك كثيفة العمل متمثلة في المنسوجات و الملابس و الأحذية. لكن و مع نهاية الستينات من القرن الماضي بدأت المهارات العمالية في الظهور و بدأت معدلات التكوين الرأسمالي في الزيادة مشيرة إلى زيادة الرأسمال المتاح لكل عامل، و بدأت صادرات الإليكترونيات تحتل مكانة متزايدة في مكونات الصادرات الصناعية. حيث و بحلول سنوات السبعينات أضيفت مكونات جديدة للصادرات مثل الماكنات و آلات النقل و السفن و خدمات البناء..الخ، و بدأ عندئذ التحول نحو أنشطة أقل كثافة في عنصر العمل. و مع نهاية سنة 1966 بات من الواضح أن النمو الإقتصادي لكوريا الجنوبية سوف يكون أكثر مما هو متوقع إذا ما تم توظيف مدخرات جديدة، و سيرا في ابتغاء ذلك شرعت كوريا الجنوبية في الإقتراض من الخارج إضافة إلى قيامها باستقطاب جملة من الإستثمارات الأجنبية الخاصة.

و قد ساهمت الحوافز السوقية و الدعم السياسي الذي قدمته الحكومة الكورية منذ سنة 1961 في نمو كبير في الصادرات وصل إلى 28 % سنويا، و استمر ذلك لفترة فاقت 35 سنة، كما زاد متوسط دخل الفرد الكوري الجنوبي بحوالي 08 % سنويا في المتوسط، ليصير بذلك أعلى معدل نمو لمتوسط دخل فردي في العالم في نفس الفترة. و تشير بعض التقديرات إلى أنه يعزى حوالي 40 % من النمو في الإنتاج الوطني إلى الزيادة الحاصلة على مستوى الصادرات و ذلك للفترة 1955−1975.

كما قد بلغ حجم التبادل التجاري الكوري الجنوبي نهاية سنة 1995 حوالي 264 مليار دولار بزيادة قدرها 31 %، عن السنة التي سبقتها. ثم عاودت إنتعاشها بعد سنة 2002 بعد أن تجاوزت أحداث الأزمة المالية الأسيوية في سنتي 1997−1998[1]، و اعتمدت كوريا الجنوبية لتحقيق هذه الطفرة كليا على قطاع الصناعة حيث إزدادت مساهمته في الصادرات من 17 % إلى حوالي 80 % في منتصف السبعينات من القرن الماضي، و إلى أكثر من ذلك في التسعينـــات. و قد اقترن النمو

[1] - أنظر: معروف هوشيار، تحليل الإقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ص 151-154.

السريع بالتنويع و التغيير الهيكلي، و نمت جميع القطاعات الصناعية بسرعة، كما زادت مساهمة صناعات السلع الإنتاجية في القيمة المضافة من 15 % في بداية الستينات، إلى 39 % في منتصف السبعينات، و إلى أكثر من 40 % في التسعينات مشيرة إلى التنوع الصناعي[1].

ثانيا: تجربة تايوان

حتى الستينات من القرن الماضي كانت تايوان من أفقر البلدان في العالم، فقد بلغ متوسط الدخل الفردي فيها عام 1962 حوالي 160 دولار أمريكي، و هو نفس المتوسط المحقق في زائير. غير أنه كان لعملية النمو التي بدأت في الظهور في ذلك الوقت و استمرت لثلاث عقود أثرها في إنتاج زيادة سريعة في الدخول[2].

يتشابه النمط التصنيعي التايواني تماما مع نظيره الكوري الجنوبي، حيث إعتمدت صناعتهما بصورة أكبر على الإستثمارات الأجنبية المباشرة. كما ساهم القطاع الحكومي بنصيب بارز من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الصناعات التحويلية. و منذ منتصف الستينات توجهت تايوان من إستراتيجية إحلال محل الواردات إلى إستراتيجية التصنيع الموجه نحو التصدير[3].

فقد عملت السلطات التايوانية و تماما كما حدث في كوريا الجنوبية، إلى تشجيع صادرات الصناعة الخفيفة من المنتوجات الغذائية ذات الأصل الزراعي و المنتجات الإلكترونية. فقد تطورت هذه الصناعات و أصبحت قادرة على المنافسة الخارجية إلى جانب إشباع السوق المحلي. ثم و في مرحلة ثانية تم الإنتقال إلى التشجيع على إقامة صناعات أكثر تعقيدا مثل صناعة الصلب، البتروكيمياء، ماكنات تصنيع الآلات و المعدات الإلكترونية. و في إطار تنمية الصادرات تم إتخاذ الإجراءات التالية[4]:

- توحيد سعر الصرف؛
- تسهيل إستيراد الآلات و المواد الخام من طرف المصدرين؛
- توفير التمويل اللازم للمصدرين؛
- إنشاء مناطق حرة.

و قد نتج عن هذه السياسات المطبقة أن إرتفعت الصادرات من 12.2 % من الدخل الوطني سنة 1958 إلى 19.6 % من الدخل الوطني سنة 1965. كما و خلال عقد الستينات من القرن العشرين

[1] - قسوم ميساوي الوليد، مرجع سبق ذكره، ص 34.
[2] - صبحي مجدي، آسيا التنمية و التصنيع ، مجلة العربي، الكويت، العدد 441، أغسطس 1995، ص ص32-33.
[3] - بوزيان العربي، مرجع سبق ذكره، ص 42.
[4] - المرجع نفسه، ص 42.

تمكنت تايوان من مضاعفة صادراتها بخمسة أضعاف بينما تضاعفت الواردات بأربعة أضعاف، لتتساوى الصادرات مع الواردات سنة 1969، و نمت الصادرات بذلك لتحل محل المساعدات الأجنبية و تمكن بذلك من التوسع في الواردات التي تحتاجها العملية الإنتاجية بدرجة كبيرة. و قد ارتبطت زيادة الصادرات و الدخل الحقيقي بزيادة معدلات التوظيف و الأجور الحقيقية[1].

ثالثا: التجربة الماليزية

تمكنت ماليزيا من ترقية صادراتها بنسبة 17 % في المتوسط خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1987–1993. حيث بلغت 47 مليار دولار أمريكي. و قد انعكس انتهاج ماليزيا لإستراتيجية تصنيعية إيجابا على صادراتها، حيث وصلت مساهمة المنتجات الصناعية فيها نسبة 71% من إجمالي الصـــادرات سنـــة 1993. و تواصل هذا النهج إلى غـــاية منتصف العقـــد الأول من القرن الـــواحد و العشرين، بعد أن كانت معظم الصادرات الماليزية تتشكل من مادة وحيدة متمثلة في البترول الخام، و التي كانت عماد الصادرات الماليزية بالإضافة إلى المطاط، زيت النخيل ، و خشب الأشجار.

أما في الوقت الحالي فتشتمل الصادرات الماليزية على الآلات الكهربائية، و التي بلغت مساهمتها نسبة 60% في صادرات ماليزيا الصناعية، و تأتي في المرتبة الموالية من حيث الأهمية كل من المنسوجات والكيماويات والبترول و المعادن. كما حققت ماليزيا نجاحا على مستوى تنويع أسواقها العالمية، حيث تقوم بالتصدير إلى اليابان 17% من صادراتها الإجمالية، كما تقوم بتصدير ما نسبته 16% من صادراتها إلى الإتحاد الأوروبي و ما يقارب 15 % إلى الو.م.أ[2].

و قد كان هذا التطور في هيكل الصادرات الماليزية كنتيجة لمرحلة الصناعات التصديرية التي دخلتها ماليزيا و التي بدأت مطلع السبعينات. حيث شجعت الحكومة دخول الإستثمارات الأجنبية في مجال الإليكترونيات و صناعة النسيـــج من خلال توفيـــر العمالة الرخيصة و حوافز ضريبية مغرية و إصدار تراخيص منتجات أجنبية و إنشاء مناطق تجارة حرة[3].

كما يعتبر الإستثمار الأجنبي الدعامة الأساسية لصادرات ماليزيا في الوقت الحالي. و قد كان الأثر الإيجابي للإستثمار الأجنبي على الصادرات الماليزية من خلال قيام المستثمرين الأجانب بتوسيع خطوط منتجاتهم سواء الأمامية و الخلفية، بحيث استطاعت ماليزيا من خلال الإستثمار الأجنبي من تنويع قائمة صادراتها، و إبعادها عن الصادرات النفطية و التقليدية التي تعرف أسعار عالمية شديدة

[1] - قسوم ميساوي الوليد، مرجع سبق ذكره، ص 36.
[2] - المرجع نفسه، ص 40.
[3] - السواعي خالد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 211.

التقلب. و تعتبر صادرات الإلكترونيات أهم صادرات ماليزيا منذ مطلع التسعينات من القرن العشرين و حتى الوقت الحالي[1].

و هناك أيضا عامل آخر إلى جانب الإستثمار الأجنبي يعود له الفضل في تسهيل نمو و تنوع الصادرات الماليزية على نطـــاق واسع، و يتمثل هذا العامل في نظام تزويـــد الشركات بالمســـاعدات و التمويل للإنتاج الموجه للصادرات، حيث عملت الحكومة الماليزية على تقديم حوافـــز لكل المنتجين و المصدرين في المناطق غير النامية، كما شمل هذا الإجراء المستوردين للتكنولوجيا الحديثة و كذا المستثمرين في المنتجات غير التقليدية، كما أقدمت الحكومة الماليزية على تقديم جملـــة من الخدمات و الحوافز للصادرات، و التي من بينها ما يلي[2]:

- 50 % إعفاء من الضرائب المرتبطة بالأنشطة التصديرية؛
- إعفاء ضريبي يمثل ما نسبته 05 % من قيمة الصادرات؛
- إعفاء مزدوج على التكاليف المرتبطة بالصادرات المتضمنة تكاليف تسويـــق الصادرات، و التأمين على الصادرات و تأمين الحمولات المستوردة؛
- إسترداد قيمة الجمارك و الرسوم على السلعة الوسيطية المستخدمة في الصادرات.

[1] - قسوم ميساوي الوليد، مرجع سبق ذكره، ص 40.
[2] - المرجع نفسه، ص ص 40-41.

المبحث الثاني: إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر

بعد التطرق لمفهوم إستراتيجية تنمية الصادرات بصفة عامة و تعرفنا على أهم محاورها و مرتكزاتها. نتعرف فيما يلي على الإجراءات المنتهجة من قبل الدولة الجزائرية بهذا الصدد، خاصة و أن الجزائر و في ظل واقع صادراتها الذي يتسم بعدم التنوع و الاعتماد بصفة شبه كلية على النفط، بحاجة إلى مثل هذه الإستراتيجية لجعل النفط نعمة لا نقمة، خاصة و أنه يتميز بعدم الإستقرار في أسعاره الأمر الذي يرهن العملية التنموية، و يجعلها تتحدد بعوامل خارجية.

المطلب الأول: القرارات الأولى و الأرضية القانونية

كما رأينا تفطنت الجزائر مبكرا لخطر الأحادية في التصدير و ارتكاز الإقتصاد الوطني على إيرادات المحروقات حتى قبل أزمة النفط 1986، فقامت منذ ذلك الحين برفع شعار التحضير لمرحلة ما بعد النفط، فكانت بذلك مجموعة من الإجراءات لتنمية الصادرات غير النفطية.

الفرع الأول: المقترحات الأولى لتنمية الصادرات غير النفطية

بالموازاة مع القانون 78/02 المتضمن إحتكار الدولة للتجارة الخارجية، تم في الثمانينات و بالضبط في شهر مارس من العام 1984 تقديم وزارة التجارة إقتراحات للحكومة في شكل برنامج مستعجل يستهدف تنمية الصادرات غير النفطية و كانت هذه المقترحات، كما يلي[1]:

1- توجيه إنتاج 1984 إلى التصدير، أما المخزونات المتوفرة تصرف في السوق الوطني؛

2- مدة ترحيل الأموال (**Rapatriements des fonds**) تصبح 120 يوما عوضا عن 60 يوما خاصة بعمليات التصدير خارج المحروقات؛

3- إستحداث هياكل متخصصة في التصدير و هذا على مستوى المؤسسات المصدرة نفسها، و كذا المنظمات و الهيئات التي تعمل في مجال التصدير (العبور ، النقل ، التأمين ، البنوك)؛

4- مطالبة مؤسسات النقل بنقل الصادرات حتى في الخطوط التي لا تعمل بها، و على أساس أسعار تفضيلية (**Tarification préférentielle**) معتمدة مسبقا من المصدرين؛

5- إلزام المؤسسات المصدرة باعداد و نشر الكاتالوقات (**Prospectus dépliants**) يوضح فيها بالتفصيل خصائص المنتجات المتاحة للتصدير؛

6- إزالة كل الضغوط (**Contraintes**) التي تعيق حركة الصادرات من خلال جملة من الإجراءات مثل:

[1] - جلطي غالم، مرجع سبق ذكره، ص ص 89- 90.

- إعادة فتح حساب **E.D.A.C** (المصدر – الدينار القابل للتحويل)؛
- توفير بطاقات القرض (**Carte de Crédit**)؛
- تمكين المصدرين من الحصول على الأوامر بالمهمة بسهولة (**Ordres de mission**) تكون ممضاة من الوزارة.

7- السماح للمصدرين المواطنين بما يلي:

- إستعمال الإجراءات بالتراضي (**Utiliser de procédure Gré a gré**)؛
- الدخول في علاقات أعمال مع الوكالات التجارية و مؤسسات التصدير و الإستيراد الأجنبية؛
- إبرام العقود الخاصة و المتميزة (**passer des contrats d'exclusivité et d'intéressement**).

الفرع الثاني: القرارات الأولى لتنمية الصادرات غير النفطية

لقد كانت تلك المقترحات المذكورة آنفا محل دراسة من قبل الحكومة الجزائرية في أفريل العام 1984. و قد تمخضت هذه الدراسة عن جملة من الإجراءات لصالح المصدرين للمنتجات غير النفطية تضمنتها جملة من التعليمات و القرارات و المراسيم، و التي جاءت كما يلي[1]:

1- التعليمة رقم 11 بتاريخ: 1984/05/30 و المتعلقة بمنح بطاقة القروض لبعض المستخدمين في المؤسسات العمومية المصدرة؛

2- مذكرة رقم:Pm/CAB/409 بتاريخ: 1984/05/20 المتعلقة بترقية الصادرات خارج المحروقات، و الذي كان من جملة ما نصت عليه ما يلي:

- السماح للمتعاملين العموميين بالمعالجة بالتراضي مع الزبائن الأجانب؛
- السماح للمتعاملين العموميين بالدخول في علاقة أعمال مع مؤسسات التصدير و الإستيراد الموجودة في الخارج؛

3- مذكرة رقم:Pm /CAB/410 المتعلقة بإنشاء الهياكل المتخصصة في التصدير على مستوى مؤسسات التصدير، و أيضا على مستوى المتدخلين في مجال التصدير (المؤسسات المنتجة، النقل ، التأمين، العبور، البنوك)؛

4- المنشور (Circulaire) رقم:990/10 بتاريخ: 1984/06/10 لوزارة التجارة المتعلقة باستعمال وسائل الإعلان و الإشهار لترقية الصادرات؛

5- مذكرة رقم: 15 بتاريخ: 1984/04/12 من وزارة المالية التي تجعل مدة ترحيل الأموال من تصدير المنتجات غير النفطية إلى مدة 120 يوما؛

[1]- المرجع نفسه، ص ص 90- 93.

6- إشعار (Avis) رقم: 16 بتاريخ: 1984/06/02 من وزارة الماليـــة، المتعلق بشروط فتـــح و عمل **E.D.A.C** (المصدر – الدينار القابل للتحويل)؛

7- قرار رقم: DF/AA/DTM/85/082 من وزارة النقل و المتعلق بتخفيض 50% من أسعار إستعمال تجهيزات و خدمات الموانئ؛

8- قرار رقم: DF/AA/DTM/083 من وزارة النقل، المتعلق بتسهيل النقل البحري في مجال التصدير خارج المنتوجات النفطية؛

9- مذكرة للخطوط الجوية الجزائرية بتاريخ: 1984/11/26 لوزير التجارة المتعلقة بتخفيض معدل النقل **Taux de Fret** بنسبة 50% في الخطوط العادية نحو إفريقيا؛

10- مرســوم (Décret) رقــم 86-46 بتــاريخ: 1986/12/24 و الــذي يحدد قائمــة السلع و الخدمات التي تستفيد من إعانات التصدير، و كذا تدعيم الأسعار الهدف منه هو تعويض التقييم المفرط للدينار الجزائري (**Surévaluation du dinar**) في السوق الرسمي، وهذا التدعيم الخاص بالسلع المصدرة متغير حسب طبيعة السلع المصدرة و درجة تكاملها الصناعي، و هو محدد بسقف قدره 50% من رقم الأعمال المحقق في الخارج؛

11- الإعفاءات الضريبية للصادرات غير النفطية، و قد صدر في هذا الشأن:

- القانون 09/85 بتاريخ: 1985/12/26 الخاص بقانون المالية لعام 1986، ينص على الإعفاء من سنة إلى 05 سنوات من:

أ- الضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية (Bic) للمؤسسات العمومية و الخاصة المحققة في الخارج؛

ب- الإعفاء من الدفع الجزافيVF الخاص بكتلة الأجور؛

ج- و كذا الإعفاءات فيما يخص الرسم على النشاطات التجارية و الصناعية (Taic) (المادة 12/257 و 13 لقانون الضرائب المباشرة)

د- الإعفاءات من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TNGP) و (TNGPS)، للخدمات (المادة 6-1:، 211 و 6100 لقانون الرسم على رقم الأعمال)؛

12- الشركة الجزائرية للتأمينات (CAA) لها صلاحيات تأمين عمليات التصدير، الضمان يغطي المخاطر التجارية و غير التجارية (كالنزاعات السياسية) و المخاطر الناجمة من الكوارث الطبيعية، بينما مخاطر الصرف غير مؤمنة و كذا الحجز القانوني و الإجراءات الظرفية للسياسة الإقتصادية للبلد الزبون.

هذه أهم الإجراءات التي اتخذت بهدف ترقية الصادرات غير النفطية، خاصة و أنه منذ 1986 برزت ضرورة إسراع السلطات العمومية بالقيام بمثل هذه الإجراءات، لتخفيض آثار

إنخفاض سعر البترول في السوق الدولي على الإقتصاد الوطني. و لأن عملية التنمية مرهونة بتدفقات جديدة للصادرات، فإن هذا يجعل من الصادرات غير النفطية أساس متين للسياسة الإقتصادية في السنوات القادمة، حيث يتـم الخروج من المعـالجة الظرفية للمشاكل الإقتصاديـة و الإجتماعية إلى العمل على تبني إستراتيجية نمو دائمة.

و بالفعل و تحت وطأة الضغوط المالية الخارجية و الركود الإقتصادي تم تبني إستراتيجية تنمية الصادرات صراحة سنة 1991، بعد عدم نجاح الإجراءات السابقة الذكر في إحداث أي تحسن يذكر، و ذلك خلال دراسة و مناقشة الإصلاحات على كافة المستويات، حيث إعتبرت عملية تنمية الصادرات غير النفطية كإستراتيجية لتسديد الديون و تمويل الإقتصاد الوطني. فقد كانت من بين الأهداف العامة لرسالة النية التي بعثت بها السلطات الجزائرية لصندوق النقد الدولي بتاريخ 27 أفريل 1991، حيث تم التأكيد فيها على تراجع الدولة عن التدخل في الحياة الإقتصادية، و أن دفع النمو يكون من قبل المؤسسات العمومية و الخاصة، و التي يتعين عليها العمل على ترقية الصادرات للتخفيف من الإختناقات المالية[1].

المطلب الثاني: السياسات و الإجراءات المنتهجة

أما من الجانب الإجرائي التنفيذي و من خلال التدخل عبر أدوات السياسة الإقتصادية عملت الجزائر على وضع جملة من السياسات التي من شأنها أن تحفز الصادرات غير النفطية على النمو. و ذلك بالتأثير على مستويات عدة مثل المؤسسات المنتجة بغرض الإنتاج من أجل التصدير، ثم مؤسسات التصدير بغرض حثها على توسيع نشاطها التصديري و البحث عن الأسواق الخارجية، ثم المنتج من خلال تطويره و تحسين نوعيته...الخ.

الفرع الأول: الإمتيازات و التحفيزات الممنوحة للتصدير في الجزائر

إنه و في إطار توجه السلطات العمومية الرامي إلى توزيع و تنويع المبادلات التجارية و الخروج من التبعية الشبه كليـة لمورد النفط؛ قامت الدولة الجزائـرية باعطاء العديـد من الإمتيازات و التحفيـزات للمصدرين. هذه التحفيـزات تشتمل على تحفيـزات تجارية، مالية، جبائية، جمركيـة و إمدادية؛ و فيما يلي تبيين لمجمل هذه التحفيزات:

[1] - بوزيان العربي، مرجع سبق ذكره، ص 159.

أ- التحفيزات في مجال التجارة الخارجية

جاء دستور سنة 1989 و فيه ما يعلن عن تحرير التجارة الخارجية الجزائرية، ففي المادة التاسعة عشر منه، نص صريح بأن تنظيم التجارة الخارجية من صلاحيات الدولة. أما في الجانب التنظيمي فيبرز هذا التحرير للتجارة الخارجية من خلال[1]:

- إنهاء سيطرة الدولة على التجارة الخارجية ما عدا الميادين الإستراتيجية؛
- الحرية التامة لممارسة التجارة الخارجية سواءا للمتعاملين الجزائريين أو الأجانب؛
- الحرية التامة لقوانين السوق.

يعتبر المرسوم التنفيذي 91-37 المؤرخ في 13 فيفري 1991 و المتعلق بشروط التدخل في التجارة الخارجية، أول نص قانوني و تنظيمي مجسد لحرية التجارة الخارجية. بحيث يبين هذا النص في مادته الثالثة الفقرة 02، أن كل عملية إستيراد لا بد و أن تتم عن طريق وسيط جملة معتمد كوكيل من طرف مجلس النقد و القرض.

ثم جاءت عدة نصوص كتدابير مرافقة لتبيين و توضيح كيفية تطبيق هذا القانون، و مثال ذلك الأمر 03-04 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بالقواعد العـامة المطبقة على عمليات الإستيراد للبضائع و تصديرها، بحيث كرس هذا الأمر و بشكل بارز مبدأ حرية التجارة الخارجية. عندما نص في المادة 02 أن عمليات التصدير و الإستيراد تتم بحرية، ما عدا تلك العمليات التصديرية أو الإستيرادية للمواد المخلة بالأخلاق و النظام العام و الأمن العام. كما نصت المادة 04 من هذا الأمر على أنه لا يمكن أن يقوم بعمليات التصدير و الإستيراد إلا شخص طبيعي أو معنوي يقوم بوظيفة إقتصادية وفقا للتنظيم و التشريع المعمول به[2].

ب- التحفيزات المالية

كما سبق و أن أشرنا، و بعد إقرار دستور 1989 الذي حفز حرية التجارة الخارجية، أعقبه إستصدار جملة من النصوص التشريعية في ذات السياق، و من بين هذه النصوص ما تعلق بالجانب المالي و الإصلاحات المؤسساتية للقطاع البنكي الجزائري، مع قانون النقد و القرض 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والذي جاء من أجل تقييم و تكييف النظام المالي. لذا نجد في ذات السياق أن بنك الجزائر قد قام بوضع عدة قـواعد متعلقـة بمعالجة و تسيير عمليات التجارة الخارجية لاسيما

[1] - مولاي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 85.

[2] - الأمر رقم 03-04 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات إستيراد البضائع و تصديرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 43، 2003.

عمليات التصدير، و موازاة مع ذلك عملت السلطات العمومية على وضع قواعد لتشجيـــع التصديـــر، و التي تدور حول[1]:

- تنفيذ المساعدات المالية من خلال الصندوق الخاص لترقية الصادرات FSPE و الذي تم إنشائه لغرض تقديم المساعدات المالية لعمليات التصدير؛
- تمكين المصدريـــن من التحوط ضد مخاطر التصدير عن طريـــق الوكالة الجزائرية للتأمين و ضمان الصادرات Cagex .

و تشمل المساعدات المالية في إطار ترقية الصادرات ثلاث عمليات يرتكز عليها نشاط التصدير[2]:

1- عملية البحث عن الأسواق الخارجية: فالبحث عن الأسواق الخارجية يعد كتكلفة تتحملها المؤسسة، و عليه يتم في إطار ترقية الصادرات منح مساعدات ماليـــة تمكن المؤسسة من إكتشـــاف و بحث أسواق البلدان المستهدفة. و تمول هذه المساعدات كل من عمليات دراسة السوق، الإنتقال و البحث، وضع ممثلين مأجورين و إنشاء مكاتب في الخارج، تربصات الأعوان الخارجيين، دراسات تقنية محتملة لتكييف المنتوج و المشاركة في المعارض.

2- عملية التحضير للتصدير: و هنا تكون المساعدات المالية الممنوحة إما لغرض تمويل عمليات الصنع، و إما لتمويل إستثمارات أي تنشئة وخلق فروع إنتاج بالخارج. كما تكون هذه التمويلات بغرض إنشاء مخزون في الخارج.

3- عملية التصدير: إن عملية التصدير بحد ذاتها تحتاج إلى دعم بقروض و التي تختلف حسب طبيعتها إلى قروض التصدير القصيرة الأجل و قروض التصدير طويلة الأجل[3].

ج- التحفيزات الجبائية للتصدير

تماشيا مع متطلبات إقتصاد السوق و ما يتطلبه من بيئة إقتصادية حديثة، عرف النظام الجبائي الجزائري تحولات و إصلاحات عديدة منذ سنة 1990 في إطار قوانين المالية، و التي استهدفت ما يلي[4]:

- تشريع قوانين جبائية للمتعاملين الإقتصاديين الذين يشتغلون في نفس النشاط؛

[1] - مولاي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 87.
[2] - إيزام خالد، ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر الإجراءات- الوسائل – الأهداف خلال العشرية 1990-2000، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص ص 45-48.
[3] - لمزيد من المعلومات حول القروض الممنوحة عند عملية التصدير أنظر: مرجع سبق ذكره، ص ص 47-49.
[4] - مولاي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 90.

- إحتـــرام التـــوازن الجبـــائي و الحرص على المساواة بين المتعامليـــن في فرض الجبايـــة (الدخل و الأملاك)؛
- تنظيم النشاط الإقتصادي من خلال منح التحفيزات للأنشطة ذات الأولوية، و استعمال الوسيلة الجبائية من أجل توجيه الإستثمارات نحو القطاعات المهمة و الحساسة.

و قد كان من بين هذه التحفيزات الجبائية التي جاء بها المشرع الجزائري بغرض ترقية الصادرات، ما يلي[1]:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة TVA، فالمادة 13 من قانون الرسم على رقم الأعمال TCA تنص على أنه يعفى من TVA ما يلي:
  - أعمال البيع التي تخص السلع المصدرة بشرط أن لا يتعارض التقدير مع القوانين و الأنظمة المعمول بها؛
  - شراء أو إستيراد بضائع من طرف مصدر بغرض إدخالها في عملية التصنيع من أجل التصدير، أو حفظ و تغليف المواد الموجهة للتصدير، أو الخدمات الأخرى المرتبطة بعمليات التصدير أو لإعادة تصديرها على حالها؛
  - يمكن استرجاع TVA في عمليات التصدير لبضائع الأعمال الخدمات أو تسليم السلع و التي تكون محل إعفاء عند الشراء؛
- الإعفاء من الرسم على أرباح الشركات IBS، حيث تعفى لمدة 05 سنوات ابتداءا من سنة 2001 عمليات البيع و الخدمات الموجهة للتصدير، باستثناء تلك المتعلقة بالنقل البري و البحري والجوي و كذا إعادة التأمين و البنوك، وفق ما جاءت به المادة 172 من قانون الضرائب المباشرة. و هذا شريطة أن تتعهد هذه المؤسسات باعادة إستثمار الأرباح المحققة من خلال مثل هذه العمليات.
- إعفاء من الرسم على النشاط المهني TAP على رقم الأعمال المحقق من التصدير، مع بعض الشروط؛
- الإعفاء من الدفع الجزافي.

د- التحفيزات الجمركية

ما من شك بأن لإدارة الجمارك دور بارز في تنظيم و تسيير التجارة الخارجية، بحيث تؤثر الأنظمة الجمركية بشكل فعال في ترقية الصادرات و تنميتها، كما تشجع أيضا على زيادة الإنتاج

[1] - المرجع نفسه، ص ص 90-91.

المحلي و زيادة تغلغله في السوق الدولي. لذلك سعت الحكومة الجزائرية لإجراء إصلاحات على إدارة الجمارك بغرض ضمان التوفيق بين التوسع في منح التسهيلات للأعوان الإقتصاديين و تحقيق المراقبة الفعالة وفقا لتعليمات المنظمة العالمية للجمارك. و قد جاءت هذه الإصلاحات باستصدار قانون الجمارك 98-10 المؤرخ في 24 أوت 1998، و الذي قام بتكليف مصالح الجمارك بمهام جديدة تعنى بتوجيه الإقتصاد الوطني وفقا لسياسات الدولة، و العمل على تسهيل المبادلات التجارية و ترقية الإستثمار في إطار الإرتقاء بإدارة الجمارك و جعلها شريكا اقتصاديا فاعلا[1].

لقد تضمن القانون 91-90 بتاريخ 27 أفريل 1991 المعدل بالمرسوم 91-241 بتاريخ: 20 جويلية 1991 مصادقة الجزائر على الإتفاقية الدولية للنظام المنسق[2]بروكسل 14 جوان 1983، و بالتالي تجسدت التعريفة الجمركية في الجزائر إبتداءا من سنة 1992. كما صادقت الجزائر على برتوكول تعديل إتفاقية كيوتو بتاريخ 06 جوان 1999 من خلال المرسوم الرئاسي 2000-447 بتاريخ: 23 ديسمبر 2000 و ذلك من أجل تبسيط و تنسيق الإجراءات الجمركية و الأنظمة الجمركية (تمت هذه المصادقة بتحفظ).

فقد كان لتطور السياسة التعريفية أثر واضح من خلال إنخفاض الضغط الجبائي على التجارة الخارجية بحيث أصبحت:

- نسب الحق الجمركي: 0 %، 5 %، 15 % ، 30 % ؛
- نسب الرسم على القيمة المضافة TVA: 0 %، 07 %، 17 % .

يضاف إلى هذا أنه لا توجد رسوم أو حقوق مطبقة على العملية التصديرية في الجزائر حاليا.

أما بخصوص التسهيلات الجمركية و الحد من التعقيدات في إجراءات التصدير، فقد نص قانون الجمارك 98-10 على جملة من التسهيلات في هذا المجال، نذكر منها[3]:

- تسهيلات إعداد و تسجيل التصريح المفصل؛
- تسهيلات مراقبة البضائع؛
- تسهيلات تحديد الحقوق و الرسوم؛
- تسهيلات في نمط تحصيل الحقوق و الرسوم؛
- تسهيلات في الإجراءات الجمركية.

[1] - المرجع نفسه، ص 91.
[2] - لمزيد من المعلومات حول هذه الإتفاقية أنظر موقع الأنترنيت:
http://www.customs.gov.qa/arabic/enactement/customs/tariffs/intconvention.jsp، صفحة معاينة بتاريخ:2010/10/09.
[3] - مولاي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 92.

المطلب الثالث: الهيئات المساهمة في تنمية الصادرات غير النفطية

بهدف تنمية الصادرات غير النفطية، أنشئت منذ سنة 1996 مجموعة من الهياكل الداعمة و المساندة، كما استحدثث جملة من الأدوات الجديدة أو المعوضة لما هو موجود قبل هذا التاريخ. و ذلك بعد الركود الذي أصاب الصادرات غير النفطية، و سعيا لخلق ديناميكية جديدة لقطاع الصادرات، و تتمثل هذه الهيئات فيما يلي:

أ- وزارة التجارة الوطنية

تعد وزارة التجارة المؤسسة الأولى التي تعمل على تنمية الصادرات غير النفطية. و في هذا السياق جاء المرسوم التنفيذي المحدد لصلاحيات وزير التجارة، حيث نص على جملة من المهام التي يقوم بها وزير التجارة في سبيل ترقية الصادرات غير النفطية. و بالضبط و في المادة الثالثة منه جاء يكلف وزير التجارة في ميدان التجارة الخارجية بما يلي[1]:

- يعد و يقترح كل إستراتيجية لترقية الصادرات؛
- يعد و/أو يساهم في وضع الإطار المؤسساتي و التنظيمي المتعلق بالمبادلات التجارية الخارجية؛
- ينظم تحضير الإتفاقيات التجارية الدولية و التفاوض بشأنها بالإتصال مع المؤسسات المعنية و يتولى تنفيذها و متابعتها؛
- يسهل و يشجع مشاركة المتعاملين الإقتصاديين في التظاهرات الإقتصادية داخل الوطن أو خارجه؛
- يساهم في وضع و تنظيم سير مناطق التبادل الحر؛
- يسهر على وضع و تطوير نظام إتصال و إعلام إحصائي حول المبادلات التجارية الدولية.

أما في مجال جودة السلع و الخدمات، نصت المادة الخامسة من المرسوم السابق الذكر أنه يكلف وزير التجارة في هذا الإطار بما يلي[2]:

- يحدد بالتشاور مع الدوائر الوزارية و الهيئات المعنية شروط وضع السلع و الخدمات رهن الإستهلاك في مجال الجودة و النظافة الصحية و الأمن؛
- يقترح كل الإجراءات المناسبة في إطار وضع نظام للعلامات، وحماية العلامات التجارية والتسميات الأصلية و متابعة تنفيذها؛

---

[1] - المرسوم التنفيذي رقم: 02-453 المؤرخ في 2002/12/21 المحدد لصلاحيات وزير التجارة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 85، 2002.

[2] - المرجع نفسه.

- يشارك في أشغال الهيئات الدولية و الجهوية المختصة في مجال الجودة.

كما جاء المرسوم التنفيذي رقم:02-454 المؤرخ في 2002/12/21 مضمنا تنظيم الإدارة المركزية في وزارة التجارة و قد عدل هذا المرسوم بالمرسوم التنفيذي رقم: 08-266 المؤرخ في 19-08-2008. حيث نصت المادة الثانية من هذا المرسوم بأنه تكلف المديرية العامة للتجارة الخارجية (و هي إحدى المديريات المركزية بوزارة التجارة الوطنية) بما يأتي[1]:

- إقتراح كل الإستراتيجيات في مجال التجارة الخارجية و ترقية الصادرات و ضمان متابعة ذلك؛
- المبادرة بالأدوات القانونية و التنظيمية المتعلقة بالمبادلات التجارية الخارجية و المشاركة في إعداد ذلك؛
- تنشيط النشاطات التجارية الخارجية الثنائية و المتعددة الأطراف و حفزها عبر الهياكل المناسبة؛
- تحضير الإتفاقيات التجارية الدولية أو المساهمة في إعدادها و التفاوض بشأنها؛
- تنشيط الهياكل و الفضاءات الوسيطية التي لها مهام في مجال ترقية المبادلات التجارية الخارجية و توجيه أعمالها؛
- ضمان تنفيذ الإتفاقيات التجارية الدولية و متابعتها، لاسيما علاقات الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة؛
- تصميم نظام للإعلام حول المبادلات التجارية الخارجية.

و تضم أربع (04) مديريات؛ و في إطار ترقية الصادرات تختص مديرية المبادلات التجارية والتظاهرات الإقتصادية و قد كلفت في إطار المرسوم المذكور بما يلي:

- متابعة الصادرات و ترقيتها؛
- متابعة عمليات الإستيراد؛
- المبادرة بكل التدابير الرامية إلى ترقية الصادرات و تنويعها، و اقتراح ذلك؛
- تنظيم التنسيق في تنفيذ سياسات دعم الصادرات خارج المحروقات؛
- توجيه تنظيم المعارض و المعارض الخاصة للمنتوجات الجزائرية و الحث على ذلك؛
- اعلام المصالح المعنية الموضوعة لدى الممثليات الدبلوماسية الجزائرية بالخارج في مجال ترقية الصادرات.

[1] - المرسوم التنفيذي رقم: 08-266 المؤرخ في 2008/08/19 المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم:02-454 المؤرخ في 2002/12/21 و المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة التجارة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 48، 2008.

و تضم هذه الأخيرة (03) مديريات فرعية من بينها المديرية الفرعية لمتابعة و ترقية الصادرات و تكلف بما يأتي[1]:

- جمع المعطيات القانونية و الإقتصادية المتعلقة بالإستراتيجيات الدولية للتصدير و تحليلها؛
- متابعة الصادرات و ترقيتها؛
- اقتراح كل التدابير لتحسين تنافسية الإنتاج الوطني الموجه للتصدير؛
- السهر على تنفيذ الإجراءات الرامية إلى تدعيم الصادرات و اقتراح كل التدابير لتنسيق و تكييف الإستراتيجية الوطنية للصادرات مع متطلبات السوق الخارجي؛

أما المديرية الفرعية الثانية هي المديرية الفرعية للتظاهرات الإقتصادية و تعنى بما يأتي:

- المبادرة و التنظيم و المساهمة في تنفيذ كل العمليات المتعلقة بالتوسع التجاري؛
- تشجيع و تحفيز ترقية الصادرات بتنظيم التظاهرات الإقتصادية.

أما المديرية الفرعية الثالثة فهي المديرية الفرعية لمتابعة الواردات.

ب- الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX

و قد جاء إنشاء هذه الوكالة تطبيقا للمادتين 19 و 20 من الأمر رقم:03-04 المؤرخ في: 2003/07/19، حيث عرفت المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم: 04-174 المؤرخ: في 12-06-2004 الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية بأنها:

" **مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي**[2] " و هي مؤسسة تحت وصاية الوزير المكلف بالتجارة و تكلف الوكالة الوطنية في إطار المرسوم المذكور بالمهام التالية[3]:

- المشاركة في تحديد إستراتيجية ترقية التجارة الخارجية ووضعها حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من الهيئات المعنية؛
- تسيير وسائل ترقية الصادرات خارج المحروقات لصالح المؤسسات المصدرة؛
- تحليل الأسواق العالمية و إجراء دراسات استشرافية شاملة و قطاعية حول الأسواق الخارجية؛
- إعداد تقرير سنوي تقييمي لسياسة الصادرات و برامجها؛

[1] - المرجع نفسه.
[2] - المرسوم التنفيذي رقم:04-174 المؤرخ في 2004/06/12 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية و تنظيمها و سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 39، 2004.
[3] - المرجع نفسه.

- وضع منظومات الإعلام الإحصائية القطاعية و الشاملة حول الإمكانيات الوطنية للتصدير إلى الأسواق الخارجية و تسيير ذلك؛
- وضع منظومة مواكبة الأسواق الدولية و تأثيرها في المبادلات التجارية الجزائرية؛
- وضع تصور للمنشورات المختصة و المذكرات الظرفية و توزيعها، في مجال التجارة الدولية؛
- متابعة المتعاملين الإقتصاديين الوطنيين و تأطير مشاركتهم في مختلف التظاهرات الإقتصادية و المعارض و العروض و الصالونات المختصة المنظمة بالخارج؛
- مساعدة المتعاملين الإقتصاديين على تطوير أعمال الإتصال و الإعلام و الترقية المتعلقة بالمنتوجات و الخدمات الموجهة للتصدير؛
- إعداد مقاييس تقديم الأوسمة و الجوائز و النياشين التي تمنح لأحسن المصدرين؛

يمكن أن تقوم الوكالة زيادة على ذلك، بنشاطات مدفوعة الأجر في مجال الإتقان، و في تلقين تقنيات التصدير و قواعد التجارة الدولية، و كذلك كل خدمة أخرى في ميادين تقديم المساعدة أو الخبرة للإدارات و المؤسسات ذات الصلة باختصاص الوكالة.

ج- الغرف الجزائرية للتجارة و الصناعة (CACI)

أنشئت الغرف الجزائرية للتجارة و الصناعة بموجب المرسوم التنفيذي رقم:93/96 المؤرخ في 03 مارس 1996، " **و هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي و تجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي و هي تحت وصاية وزير التجارة** [1]"، و قد عرفت في السابق بالغرف الوطنية للتجارة (**CNC**).

تضطلع الغرف الجزائرية للتجارة و الصناعة بجملة من المهام، فإضافة إلى المهام التقليدية التي تعنى بها و المتمثلة في[2]:

- تنظيم أو المشاركة في تنظيم جميع الملتقيات و التظاهرات الإقتصادية داخل الجزائر و خارجها، خاصة المعارض و الندوات و الأيام الدراسية، و المهام التجارية التي يكون غرضها ترقية النشاطات الإقتصادية الوطنية و المبادلات التجارية مع الخارج و تنميتها؛
- إنجاز مجموعة من الدراسات التي تساعد على ترقية المنتجات و الخدمات الجزائرية في الأسواق الخارجية، و كذا القيام باقتراح التدابير الرامية لتسهيل عملية تصدير المنتجات و الخدمات و ترقيتها؛

[1] - المرسوم التنفيذي رقم: 96-93 المؤرخ في 1996/03/03 المتضمن إنشاء غرف التجارة و الصناعة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 16، 1996.
[2] - جلطي غالم، مرجع سبق ذكره، ص 96.

- تقييم علاقات التعاون و التبادل و إبرام الإتفاقيات التجارية مع الهيئات الأجنبية المماثلة؛
- تمثيل الجزائر في المعارض و التظاهرات الإقتصادية الرسمية التي تنظم في الخارج؛

و قد تم بموجب المرسوم التنفيذي الجديد القاضي بتغيير تسمية الغرف إسناد جملة من المهام الجديدة للغرف، و هي[1]:

- تأسيس مؤسسات تجارية و صناعية و خدماتية أو إدارتها كمدارس التكوين و تحسين المستوى، و مؤسسات ترقية الشركات و مساعدتها و مؤسسات دعم أنشطتها، و هياكل تجارية و صناعية أساسية، لاسيما المخازن العامة و المناطق الصناعية؛
- تقوم بتحقيقات إجتماعية و اقتصادية ضرورية تختص بمهامها؛
- إنشاء مركز داخلي للوثائق، يتولى جمع كل المعطيات الإقتصادية التي تنطبق على مختلف قطاعات النشاط الإقتصادي الوطني التي ترتبط بمضمون مهام الغرفة، كما يعمل أيضا على نشرها؛
- إنشاء غرف مختلطة للتجارة مع نظرائها الأجنبيين، مثل إنشاء الغرفة الأمريكية الجزائرية؛
- يمكن للغرفة أن تحدث مؤسسة للمصالحة و التحكيم قصد التدخل في تسوية النزاعات التجارية الوطنية و الدولية بناءا على طلب المتعاملين.

د- الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير SAFEX

أنشئت الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير **SAFEX** في 1989/11/06 بعد دمج كل من الديوان الوطني للأسواق و التصدير **ONAFEX** - الذي كان قد أنشئ سنة 1971 طبقا للأمر 71-61 المؤرخ في 05 أوت 1971، و قد تم إسناد جملة من المهام لهذا الديوان، مثل مهام تنشيط الأسواق و المعارض، و التظاهرات أخرى ذات الطابع الإقتصادي و التجاري سواءا المقامة في الجزائر أو خارجها، و قد أضيفت له جملة من الصلاحيات الأخرى خاصة بالتوسع التجاري، و التي كانت من صلاحيات الديوان الوطني للتنشيط التجاري **OFALAC** و الذي تم حله سنة 1974، و كذلك المعهد الوطني للتجارة الخارجية **COMEX** و الذي حل هو الآخر سنة 1978-.

و المركز الوطني للتجارة الخارجية **C.N.C.E** و الذي أنشأ سنة 1982 و الذي من مهامه القيام بالتوسع التجاري و التنشيط الاقتصادي للأسواق و المعارض بالجزائر و الخارج، و هذه المهام هي ذاتها المهام المسندة للديوان الوطني للأسواق و المعارض، زيادة على الصلاحيات الجديدة في مجال

[1] - المرجع نفسه، ص ص 96-97 .

تقويم المبادلات الخارجية (ترقية الصادرات، و عقلنة الواردات) التي كان ينتظر منها تحقيق نتائج إيجابية في مجال ترقية الصادرات غير النفطية[1].

ثم و في سنة 1987 تم إدماج الهيئتين، المركز الوطني للتجارة الدولية **CNCE** و الديوان الوطني للأسواق و المعارض **ONAFEX** و نتج عنه الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير **SAFEX** سنة 1989، فأصبحت مهام الشركة كبيرة و حظيت باهتمام كبير، و قد قامت الشركة بإقامة علاقات عمل بين المتعاملين الإقتصاديين الجزائريين و الأجانب بغرض إيجاد أسواق جديدة للصادرات الجزائرية في السوق الدولي؛ و من جملة المهام الموكلة إلى الشركة الجزائرية للمعارض ما يلي[2]:

- تطوير و تقويم المبادلات الخارجية عن طريق:
  - ترقية الصادرات غير النفطية؛
  - عقلنة و ترشيد الواردات.
- تنظيم التظاهرات الإقتصادية و التجارية و تنشيطها في الجزائر و في الخارج؛
- منح علامة الجودة للمنتجات عند التصدير؛
- تقديم جملة من الخدمات للمصدرين الجزائريين مثل:
  - توفير صندوق للوثائق المتخصصة؛
  - توفير كل المعلومات عن الأسواق الأجنبية؛
  - دراسات حول أسواق التصدير؛
  - المساعدة و المشورة و التوجيه من أجل تطوير الصادرات؛
  - تنظيم أيام دراسية، ندوات، ملتقيات لها علاقة بمشاكل التصدير.

كما أن الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير، قامت بتوقيع مجموعة من الإتفاقيات مع الهيئات النظيرة بأروبا و الدول العربية و دول المغرب العربي و افريقيا و آسيا وكذا هيئات دولية.

ه- الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان القرض CAGEX

جاء الأمر رقم: 96/06 بتاريخ: 1996/01/10 المتعلق بتأمين القرض عند التصدير لينص في المادة الرابعة على ما يلي: " **يعهد تأمين القرض عند التصدير إلى شركة تكلف بتأمين:...**[3]" وهي شركة ذات أسهم، ساهم فيها 5 بنوك و 5 شركات تأمين بحصة 10 % لكل مساهم. و قد تم تعيين

[1] - المرجع نفسه، ص ص 97-98.
[2] - المرجع نفسه، ص ص 98-99.
[3] - الأمر رقم 96-06 المؤرخ في 1996/01/10 المتعلق بتأمين القرض عند التصدير، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 03، 1996.

الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات لتسيير نظام تأمين القروض المرتبطة بالصادرات غير النفطية بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 235/96 المؤرخ في 1996/07/02. حيث نص هذا المرسوم في مادته الثانية: " **يعهد تسيير تأمين القرض عند التصدير، المؤسس بموجب الأمر رقم:96–06 المؤرخ في 19 شعبان عام 1416 الموافق 10 يناير 1996 و المذكور أعلاه إلى الشركة ذات الأسهم المسماة الشركة الجزائرية للتأمين و ضمان الصادرات المنشأة بعقد موثق بتاريخ 03 ديسمبر سنة 1995....**"[1]. و من خلال قيامها بمهامها تسعى الشركة لحفز مصدري المنتجات غير النفطية على إقتحام الأسواق الدولية بارتياح. من خلال ضمانها للتمويلات التي تقدمها البنوك لهؤلاء المصدرين، كما تلعب دور الوسيط بين المصدرين الجزائريين و الشركاء الأجانب، كما تمكن المصدرين من الإستفادة من خدمات معلوماتية هامة حول حالة الأسواق الخارجية و الوضعية المالية للشركاء الأجانب بصفة دورية قبل قيام المصدر بعملية التصدير[2].

و من المخاطر المؤمنة من قبل الشركة الجزائرية للتأمين و ضمان الصادرات[3]:

1– المخاطر التجارية: و تتعلق خاصة بالمشتري الأجنبي

- كالعجز الفعلي عن الدفع من قبل المشتري؛
- العجز القانوني عن الدفع.

و هنا تؤمن الشركة هذه المخاطر لحسابها الخاص و تحت مراقبة الدولة.

2– المخاطر السياسية: و هذه المخاطر تكون ناجمة نظرا للأسباب التالية:

- حروب أهلية أو مع الخارج في بلد المستورد؛
- قرار من طرف الحكومة المستوردة بوضع حاجز لتنفيذ العقد القانوني؛
- حالة المستورد فيما إذا كان إدارة عمومية أو شركة مكلفة بخدمة عمومية.

3– مخاطر عدم التحويل: و يتعلق الأمر بالمخاطر الناجمة عن أحداث سياسية أو إقتصادية نتج عنها تأجيل التحويل أو إستحالة التحويل من بلد المستورد إلى المصدر.

4– مخاطر الكوارث: و هي تلك المخاطر الناجمة عن حدوث كوارث طبيعية تتسبب في ضرر لمصالح المشتري و تجعله عاجزا عن الدفع.

[1] - المرسوم التنفيذي رقم 96-235 المؤرخ في 02 يوليو 1996 و الذي يحدد شروط تسيير الأخطار المغطاة بتأمين القرض عند التصدير و كيفياته. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 41، 1996.

[2] - جلطي غالم، مرجع سبق ذكره، ص ص 102-103.

[3] - المرجع نفسه، ص ص 103-104.

5- مخاطر عدم إمكانية إجلاء المواد و الأدوات التي قدمت في المعارض بالخارج.

و المخاطر الأربعة السابقة تؤمنها الشركة على حساب الدولة و تحت رقابتها.

6- مخاطر مرتبطة بتكلفة البحث عن الأسواق الخارجية: و هذا المخطر هو مغطى من خلال مساعدة عمومية من طرف الصندوق الخاص لترقية الصادرات.

و الملاحظ أن الشركة الجزائرية للتأمين و ضمان القرض، تضمن تأمينا شاملا يمس جميع العمليات التصديرية التي تقوم بها المؤسسات، فيما يخص المواد الإستهلاكية أو التجهيزات الخفيفة أو تقديم خدمات على أساس رقم المبيعات الإجمالي، و قد يكون التأمين أيضا محددا يمس عمليات تصديرية محددة من قبل المؤسسات المصدرة.

و- تنصيب الملحق التجاري التابع للتمثيلية الدبلوماسية في الخارج

لقد جاء التفكير في إنشاء ملحق تجاري في بعض السفارات الجزائرية بالخارج متأخرا، كخطوة يتم من خلالها تحقيق تواجد تجاري ذا طابع مهني في أسواق بعض الدول الشركاء، بغرض تطوير تدفقات المنتجات الجزائرية نحو الخارج، و إعطاء المساعدة المادية و التقنية الضرورية التي تتبع مجهودات المرحلة الأولى من التصدير.

و تجدر الإشارة إلى أنه يوجد ملحق تجاري يعمل إتجاه الواردات و مهمته الأساسية البحث عن أسواق الواردات الجزائرية[1].

ز- الصندوق الخاص لترقية الصادرات FSPE

أنشئ هذا الصندوق بمقتضى قانون المالية لسنة 1996، بحيث يقوم بتقديم إعانات مالية للمتعاملين المساهمين في ترقية الصادرات غير النفطية، و يمول هذا الصندوق بنسبة حصة 10 % من الضريبة الخاصة الإضافية **T.S.A**، إضافة إلى الهبات و المساعدات التي يحصل عليها من طرف الهيئات و المؤسسات العامة و الخاصة حسب المادة 129 من قانون المالية لسنة 1997، و يعمل الصندوق على تغطية المصاريف التالية[2]:

- الأعباء المتعلقة بدراسة الأسواق الخارجية لصالح المصدرين، و كذا أعباء الدراسات الهادفة إلى تحسين نوعية المنتجات و الخدمات الموجهة للتصدير؛

[1] - المرجع نفسه، ص ص 99-100.
[2] - المرجع نفسه، ص ص 100-101.

- المساعدات التي تقدمها الدولة و الهادفة إلى ترقية الصادرات عن طريق المشاركة في المعارض الدولية؛
- تغطية جزء من تكاليف البحث عن الأسواق الخارجية الملائمة للمصدرين و منتجاتهم؛
- تغطية جزء من تكاليف الشحن و النقل في الموانئ الجزائرية للسلع الموجهة للتصدير؛
- تمويل التكاليف المرتبطة بعملية تكييف المنتجات في الأسواق الخارجية.

و بغية البث في الطلبات المقدمة من طرف المتعاملين الإقتصاديين للإستفادة من مساعدة الصندوق الخاص بترقية الصادرات، عملت وزارة التجارة على تأسيس لجنة إستشارية تتكلف بدراسة الملفات المقدمة و استصدار قرار القبول أو رفض منح المساعدة المالية، و يترأس هذه اللجنة المدير العام للتجارة الخارجية، و تتكون من:

ممثل عن وزارة المالية، ممثل عن وزارة الصناعة و التجهيز، ممثل عن وزارة النقل، المدير العام للديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية **PROMEX** (**و هذا سابقا**)، المدير العام لغرفة التجارة و الصناعة **CACI**، مدير الإدارة و الوسائل لوزارة التجارة.

المبحث الثالث: إنعكاسات الإستراتيجية على أداء النمو الإقتصادي في الجزائر

نستهدف في هذا المبحث تسليط الضوء على واقع الصادرات غير النفطية في الجزائر، و ذلك من خلال تتبع تطور قيمتها و كذا نسب نموها من سنة لأخرى. و هنا سندرج التطورات الحاصلة قبل و بعد تطبيق إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية و محاولة المقارنة بين نتائج الفترتين، و هذا بخصوص جانب القيمة. أما من جانب التركيز السلعي و التركيز الجغرافي، فسنسعى لإعطاء أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع النفط و أهم زبائن الجزائر في هذا المجال.

المطلب الأول: دور القطاع التصديري في تحقيق معدلات النمو الإقتصادي

تلعب الصادرات الجزائرية دورا بارزا في تحديد قيمة الناتج المحلي الإجمالي، فحسب دراسة قياسية قام بها "**وليد عبد الحميد عايب، 2010**"، حيث كان الهدف من هذه الدراسة هو إختبار فعالية سياسة الإنفاق الحكومي على نمو الناتج المحلي في الجزائر. استخدمت هذه الدراسة نموذج سانت لويس st louis model و الذي قام بتطويره جوردن و أندرسن في بيان طريقة التمويل و أثرها على الفعالية المرجوة لسياسة الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي، و قد كيفت الدراسة النموذج المذكور ليتوافق و معطيات الإقتصاد الجزائري بإضافة الإيرادات النفطية كمتغير يمثل القطاع الخارجي بحيث يأخذ النموذج الشكل التالي[1]:

$$Yt = a + b.Mt + c.Gt + d.OTt$$

بحيث:

Yt: يمثل الناتج المحلي الإجمالي؛

a : الإستهلاك التلقائي؛

Mt: عرض النقود في الإقتصاد الجزائري؛

Gt: الإنفاق الحكومي؛

OTt: الإيردات النفطية.

ولقد تم تقدير معالم هذا النموذج في الجزائر خلال فترة 1990–2007. وبفحص المعلمات المقدرة تبين وجود معلمات غير ذات معنوية إحصائيا، و لا تأخذ إشارتها الصحيحة المتوقعة

[1] -وليد عبد الحميد عايب، الآثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي- دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الإقتصادية-، مكتبة حسن العصرية، لبنان، الطبعة الأولى،2010، ص 295.

إقتصاديا، و هي معلمة عرض النقود و باستخدام أسلوب إستبعاد المتغيرات غير المعنوية إحصائيا Stepwise تم إعادة التقدير و التوصل إلى المرحلة النهائية، و التي كانت نتائجها على الشكل التالي[1]:

$$Yt = 345.428 + 1.612.G + 1.611.OTt$$

الفرع الأول: تقدير النموذج

يشير هذا النموذج إلى قوة العلاقة الإرتباطية بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع و كل من الإنفاق الحكومي و الإيرادات النفطية كمتغيرات مستقلة، و هذا ما يظهره معامل التحديد المتعدد R الذي بلغ 0.997، كما يشير هذا النموذج إلى أن التغيرات في الناتج راجعة إلى التغيرات في الإنفاق الحكومي و الإيرادات النفطية، و هذا ما يوضحه معامل التحديد أو معامل الجودة المطابقة. كما أن إختبار فيشر و ستيودنت يبينان معنوية الدلالة الإحصائية لهذا النموذج[2].

الفرع الثاني: التفسير الإقتصادي للنموذج

يبين هذا النموذج أن الإيرادات النفطية لها أثر كبير على الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع بقية المتغيرات، و يتجلى لنا ذلك من خلال معامل الإنحدار الذي بلغ 1.386 و هذا يعني أنه إذا زادت الإيرادات النفطية بمعدل دينار واحد فإن الناتج الوطني سيزيد بـــ 1.611 وحدة، كما أن معامل إنحدار الإنفاق الحكومي يتقارب إلى حد كبير من معامل إنحدار الإيرادات النفطية، حيث بلغ معامل إنحداره 1.612 و الذي يعني أن زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار دينار ستؤدي إلى زيادة الناتج بمقدار 1.612.

و من الواضح أيضا من خلال هذا النموذج، أن تأثير التغير في الإيرادات النفطية أسرع من تأثير بقية المتغيرات يليه في ذلك الإنفاق الحكومي، و لبيان ذلك يمكننا إستخدام تحليل بيتا، حيث بلغ معامل بيتا للإيرادات النفطية 0.540 أما بالنسبة للإنفاق الحكومي فقد بلغ 0.47، و هذا ما يؤكد أن تأثير الإيرادات النفطية على الناتج المحلي هي الأسرع يليها في ذلك تأثير الإنفاق الحكومي. و نستنتج من خلال هذا التحليل أن تقارب معامل الإنحدار لكل من الإنفاق الحكومي و الإيرادات النفطية دليل واضح على أن الإرتباط وثيق بينها، مما يعني أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية في تمويل الإنفاق الحكومي[3].

---

[1] - المرجع نفسه، ص 296.

[2] - المرجع نفسه ، ص 296.

[3] - المرجع نفسه، ص ص296-297.

المطلب الثاني: إنجازات استراتيجية تنمية الصادرات في الجزائر

كما سبق و أن أشرنا فيما فات، أخذت عملية تنمية الصادرات غير النفطية صبغة العمل الإستراتيجي منذ سنة 1991 في إطار الإصلاحات التي مست قطاع التجارة الخارجية باعتباره أحد الجوانب المعنية بالإصلاح. و من هذا المنطلق و بغية الوقوف على نتائج إستراتيجية تنمية الصادرات التي إتبعتها الجزائر وجب القيام بمقارنة تطور الصادرات غير النفطية في الفترة التي سبقت إتخاذ إجراءات تنمية الصادرات و الفترة التي تلتها من خلال دراسة الإتجاه العام للصادرات غير النفطية للفترتين، كما سنقف بالتحليل للتطور الحاصل على مستوى التركز السلعي و الجغرافي لهذه الصادرات، ثم إستظهار بعض المؤشرات التي لها دلالة في قياس تطور الصادرات غير النفطية.

الفرع الأول: تطور قيمة الصادرات غير النفطية قبل و بعد تطبيق الإستراتيجية

كما سبق و أن ذكرنا سنتعرض لهذه التطورات على فترتين؛ تشكل الفترة الأولى فترة قبل تطبيق إجراءات تنمية الصادرات و الفترة الثانية تمثل فترة إهتمام الدولة بتنمية الصادرات غير النفطية.

أ- تطور قيمة الصادرات غير النفطية للفترة قبل سنة 1992

سجلت الصادرات غير النفطية خلال هذه الفترة تذبذبا ملحوظا تراوح بين النمو و الإنخفاض. حيث بلغت قيمتها 1525 مليون دينار جزائري سنة 1970، لتتراجع بعد ذلك سنة 1972 إلى مبلغ 1038 مليون دينار جزائري بانخفاض عن السنة التي سبقتها بنسبة 1.89 %، ثم سجلت بعد ذلك ارتفاعا خلال سنة 1974 بنسبة 4.7 % لتبلغ قيمتها 1333 مليون دينار.

ثم استمر هذا التذبذب على نفس المنوال سنوات الثمانينات، و سجلت ارتفاعا بمتوسط 3.75 %، أما بالنسبة لسنة 1990 فقد سجلت الصادرات غير النفطية مبلغ 4301 مليون دينار بنسبة ارتفاع قدرها 42.89 % لتنخفض في السنة الموالية لها إلى قيمة 3430 مليون دينار و بنسبة 20.35%. و خلال هذه الفترة نلاحظ أن الصادرات غير النفطية لم تخرج من الإنخفاض الذي يرافقه إرتفاع ضعيف من سنة لأخرى، و ذلك لأنه لم تكن هنالك برامج ولا أهداف لتنمية الصادرات غير النفطية وحتى بعض البرامج التي شرع في تنفيذها في آخر الفترة لم تعط ثمارها لأنها كانت في مراحلها الأولى[1].

و فيما يلي جدول يلخص تطور الصادرات غير النفطية للفترة المذكورة، و التي تمثل فترة ما قبل تنفيذ إجراءات تنمية الصادرات.

[1] - بن جلول خالد، مرجع سبق ذكره، ص 158.

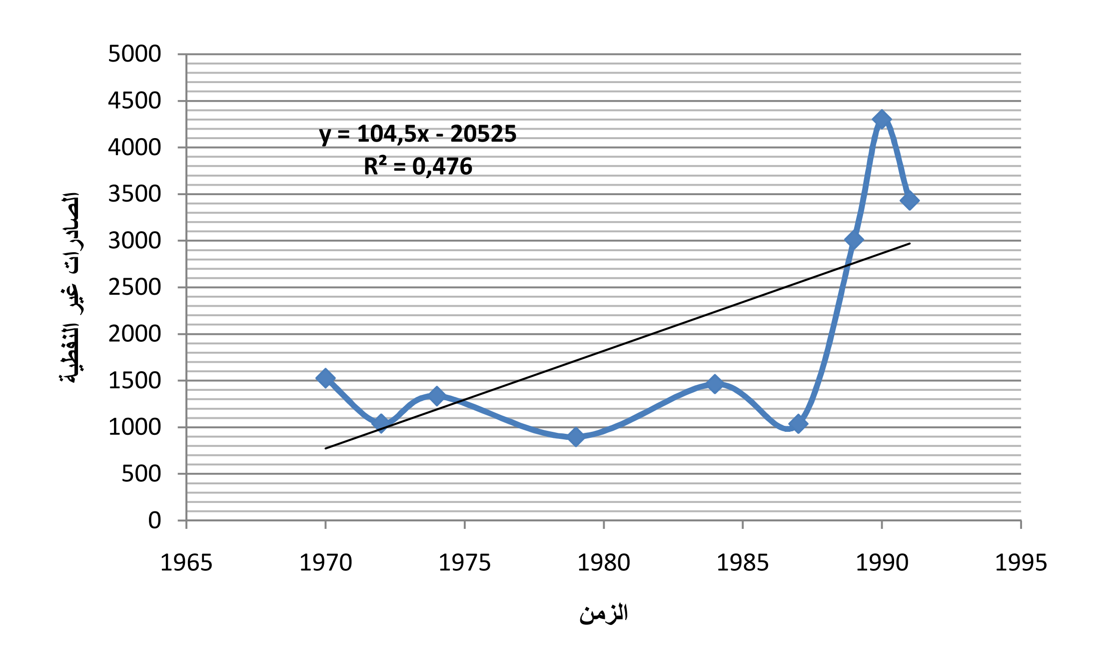
جدول رقم (02-01): تطور الصادرات غير النفطية من 1970 إلى 1991.

الوحدة: (مليون دينار جزائري)

السنوات	1970	1972	1974	1979	1984	1987	1989	1990	1991
الصادرات غ ن	1525	1038	1333	895	1461	1036	3010	4301	3430
نسبة النمو	-	1.89-	4.71	6.28-	62.69	11.15	21.02	42.89	20.25-

المصدر: بن جلول خالد، مرجع سبق ذكره ، ص 158.

الشكل رقم (02-01): يوضح التمثيل البياني لتطور الصادرات غير النفطية للفترة (1970–1991)



المصدر: من اعداد الطالب باستخدام برنامج Excel بالإعتماد على معطيات الجدول (02–01).

من خلال الرسم البياني نلاحظ أن الصادرات غير النفطية للفترة المعنية عرفت تذبذبا شديدا، حيث عرفت انخفاضا تارة و ارتفاعا تارة أخرى حيث سجلت أدنى قيمة في وسط الفترة، بالضبط سنة 1979 و سجلت أعلى قيمة في سنة 1990. و هذا ما يمكن ارجاعه لغياب أهداف لتنمية الصادرات غير النفطية –كما سبق و أشرنا–. و ما يؤيد كلامنا هذا هو معامل التحديد ($R^2 = 0.476$) و هو ما معناه أن 47 % من التباين في الصادرات غير النفطية مفسرة بالتغير في الزمن و أن الباقي من التباين الكلي يرجع لعوامل أخرى لم يتضمنها النموذج أما معامل الارتباط و الذي يساوي (r=0.690)[1] فهذا يشير إلى أن هناك علاقة طردية بين الصادرات غير النفطية و التطور الزمني لكنها ليست قوية إلى حد كبير، أي عدم خضوع مشاهد الظاهرة لعنصر الزمن بشكل كبير. أما الإتجاه

[1] أنظر الملحق رقم (01).

العام للصادرات غير النفطية فهو متزايد مجسدا في الميل الموجب لخط الإتجاه العام الظاهر في المعادلة المبينة في الشكل.

ب- تطور قيمة الصادرات غير النفطية بعد 1992

في هذه الفترة نمت الصادرات غير النفطية بشكل مضطرد و حققت إرتفاعا متزايدا من سنة إلى أخرى و لم تعرف الإنخفاض إلا ناذرا، لكن و على الرغم من الجهود المبذولة من الدولة الجزائرية لتنمية الصادرات، لم تتجاوز الصادرات غير النفطية للجزائر معدل 05% في أحسن الأحوال. فالحكومات المتوالية منذ ذلك التاريخ إلى يومنا الحالي عملت على تسطير برامج بغرض تنمية الصادرات غير النفطية واستهدفت مبلغ 2 مليار دولار، إلا أن الهدف لم يجد طريقه للتحقق، و بقي مبلغ الصادرات غير النفطية يتراوح ما بين 500 إلى 800 مليون دولار[1].

و فيما يلي جدول يوضح تطور الصادرات خارج قطاع النفط من سنة 1992 إلى غاية سنة 2009.

جدول رقم (02-02): تطور الصادرات غير النفطية للفترة (1992-2009)

الوحدة: (مليون دولار أمريكي)

السنوات	1992	1994	1996	1998	2000	2002	2004	2006	2008	2009
الصادرات غير النفطية	461.66	176.86	784.79	372.58	612	734	781	1184	1893	1047

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على المصادر التالية:

(السنوات قبل 2000 ما عدا 1996): معطيات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX.

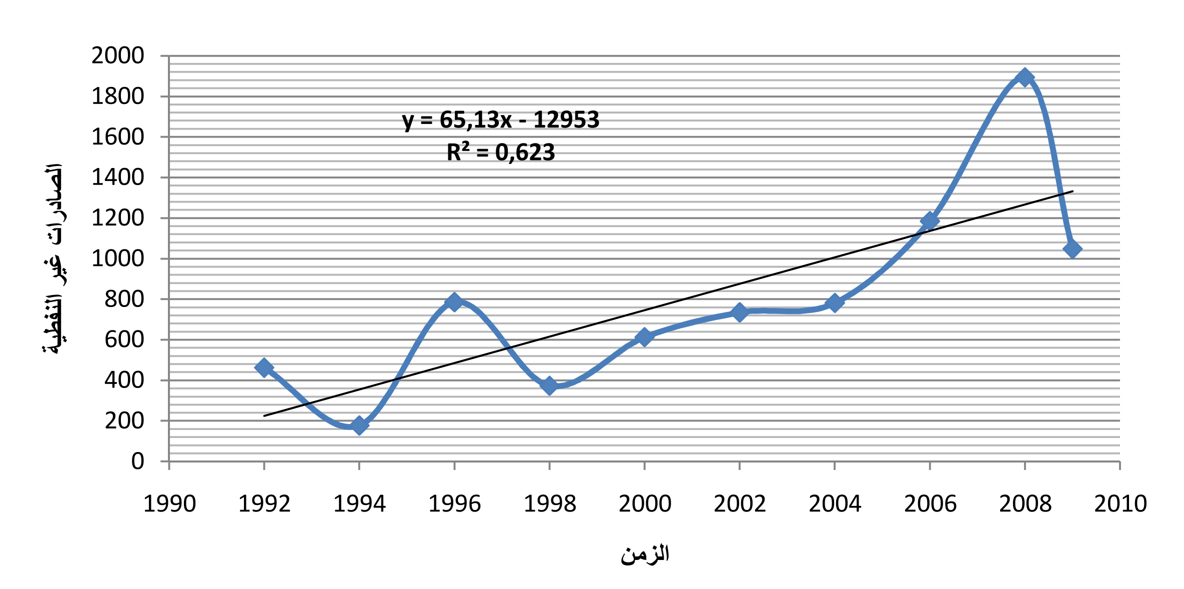
(سنة 1996): وصاف سعيدي، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الإقتصادي في البلدان النامية الحوافز و العوائق، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص82.

(سنوات 2000 حتى 2009): معطيات مقدمة من طرف وزارة التجارة الوطنية.

و من خلال التمثيل البياني لمعطيات الجدول السابق، يمكن أن نقف على تطور الصادرات غير النفطية للفترة التي أعقبت تنفيذ مجموعة من الإجراءات في إطار تنمية الصادرات غير النفطية، و عليه ندرج الشكل التالي الذي يوضح تطور الصادرات غير النفطية للفترة.

[1]- براق محمد و عبيلة محمد، دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي،مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد الرابع ، جوان 2006، ص 127.

الشكل رقم (02-02): تطور الصادرات غير النفطية للجزائر للفترة (1992–2009)



المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج Excel بالإعتماد على معطيات الجدول (02– 02).

فمن خلال الرسم البياني نلاحظ أن الصادرات غير النفطية للفترة المعنية سجلت أدنى قيمة في أول الفترة بالضبط سنة 1994 و سجلت أعلى قيمة في أواخر الفترة سنة 2008. فقيمة الصادرات غير النفطية شهدت تطورا محسوسا منذ 1992 إلى غاية 2009، هذا إذا استثنينا التراجع الذي عرفته لسنتي 1997 و 1998 و 2009. أما التراجع الطفيف الذي عرفته سنة 2003 (–08 %)[1] فيعود أساسا إلى التوتر الذي عرفته مناطق الشرق الأوسط مع غزو العراق، مما أجبر العديد من المؤسسات الجزائرية المصدرة إلى توقيف صادراتها لهذا البلد مثل مؤسسة سوناكوم[2]. أما الإنخفاض الأخير الذي عرفته الصادرات غير النفطية في 2009 فيعود أساسا إلى تراجع صادرات الجزائر من زيوت النافطا –و هي زيوت ناجمة عن تقطير زيت الفحم– من ما قيمته 551.11 مليون في 2008 إلى ما قيمته 300.03 مليون دولار في 2009 بنسبة إنخفاض 45.56%[3]. و حتى الإنخفاض الذي حصل سنة 2009 كان نتيجة قرار الحكومة الجزائرية لوقف تصدير النفايات الحديدية و التي تمثل نسبة كبيرة من الصادرات غير النفطية.

و قد سجل معامل التحديد معدلا قويا يقدر بـــ ($R^2 = 0.623$) و معناه أن 62% من التباين في الصادرات غير النفطية مفسرة بالتغير الحاصل في الزمن، و الباقي من التباين الكلي يرجع لعوامل

[1] - أنظر الملحق رقم: (02)
[2] - براق محمد و عبيلة محمد، مرجع سبق ذكره ، ص 128.
[3] - جريدة الخبر ليوم: 31-03-2010.

أخرى لم يتضمنها النموذج، كما أن معامل الارتباط الذي يقدر بـــ(r=0.790)[1] يفيد أن ثمة علاقة طردية قوية بين الصادرات غير النفطية و التطور الزمني، أي أن التطور التاريخي يعكس و يفسر جزءا من الظاهرة المرصودة، كما أن خط الإتجاه العام للصادرات غير النفطية للفترة متزايد مجسدا في الميل الموجب لخط الإتجاه العام الظاهر في المعادلة المبينة في الشكل، أما اقتصاديا فيمكن أن ترجع العلاقة القوية بين المتغيرين إلى المجهودات التي بذلتها الدولة في مجال تنمية الصادرات و التي مكنت من الاستقرار في قيمة الصادرات غير النفطية.

و عموما و كمقارنة بسيطة بين الفترتين، لا يختلف إثنان على أن فترة تطبيق الصادرات قد شهدت تطورا من حيث القيمة، أما من حيث النسبة إلى إجمالي الصادرات فهي ظلت تراوح مكانها لا تتعدى 5% في أحسن الأحوال بالرغم من التحسن في القيمة، و هو ما قد يرجع إلى كون أن هذا التطور كان مرفوقا بتطور مماثل على صعيد الصادرات الإجمالية كنتيجة لتحسن أسعار النفط.

الفرع الثاني: التركيز السلعي و الجغرافي للصادرات غير النفطية

و بغرض بيان مدى التركز السلعي و الجغرافي للصادرات غير النفطية الجزائرية، نتعرض إلى مدى التنوع السلعي للصادرات غير النفطية ثم بعد ذلك نتعرض لأهم الدول المتعاملة مع الجزائر خارج القطاع النفطي. ثم نقوم بمقارنة التطورات الحاصلة على هذا التركز من خلال الفترة ما قبل تطبيق استراتيجية تنمية الصادرات و الفترة ما بعد إستراتيجية تنمية الصادرات.

أ- أهم المنتجات غير النفطية التي تصدرها الجزائر

حسب إحصائيات لوزارة التجارة حول حوصلة التجارة الخارجية للعام 2007، فإن الصادرات غير النفطية تبقى في مستويات رديئة جدا، بحيث مثلث في نهاية العام 2007 ما نسبته 2.2 % فقط من الحجم الكلي للصادرات الجزائرية، أي ما يعادل 1.312 مليار دولار أمريكي. لكن مع ذلك كله فهي تكون قد سجلت ارتفاعا نسبيا يقدر بـــ 11 % مقارنة بالعام 2006[2].

أما بالنسبة للمنتوجات غير النفطية التي تصدرها الجزائر، فسنحلل التطورات الحاصلة بها بالنسبة للفترة التي سبقت تنفيذ استراتيجية تنمية الصادرات و أيضا للفترة التي عرفت تنفيذ مجموعة من السياسات و الإجراءات بغرض تنمية الصادرات. و ذلك من أجل الوقوف على ما ساهمت به

[1] أنظر الملحق رقم (03).
[2] - وزارة التجارة، الحوصلة الإجمالية حول إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر خلال سنة 2007، على موقع الأنترنيت:www://minicommerce.dz، صفحة معاينة بتاريخ: 2010/06/13.

الإستراتيجية في مجال البحث عن الأسواق الخارجية و العمل على تحقيق جودة المنتج و تنمية قدراته التنافسية.

أ-1: تطور التركيبة السلعية للصادرات غير النفطية للفترة قبل 1992

و هنا سندرج تطور الصادرات غير النفطية حسب مجموعات الإستخدام للفترة 1980 حتى 1991. و فيما يلي جدول يلخص ذلك:

جدول رقم (02-03): تطور الصادرات غير النفطية حسب مجموعات الإستخدام (1980-1991)

الوحدة: (مليون دولار أمريكي)

السنوات	1980		1982		1984		1986		1988		1991	
مجموعات الإستخدام	القيمة	(%)	القيمة	(%)	القيمة	(%)	القيمة	(%)	القيمة	(%)	القيمة	(%)
أغذية	120.25	49.53	72.42	30.23	48.07	16.39	26.00	13.06	30.00	7.14	55.00	14.66
منتجات خام	55.45	22.84	70.31	29.35	42.77	14.58	40.00	20.10	47.00	11.19	43.00	11.46
منتج نصف مصنع	64.46	26.55	91.14	38.05	195.92	66.82	121.00	60.80	179.00	42.61	169.00	45.06
سلع التجهيز الزراعي	/	/	/	/	/	/	1.00	0.50	15.00	3.57	5.00	1.33
سلع التجهيز الصناعي	1.38	0.56	1.38	0.57	1.47	0.50	4.00	2.01	93.00	22.14	61.00	16.26
سلع إستهلاكية غير غذائية	1.21	0.49	4.26	1.77	4.97	1.69	7.00	3.51	56.00	13.33	42.00	11.20
المجموع	**242.75**	**100.00**	**239.51**	**100.00**	**293.20**	**100.00**	**199.00**	**100.00**	**420.00**	**100.00**	**375**	**100.00**

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على معطيات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية Algex.

من خلال قرائتنا لأرقام الجدول السابق نلاحظ أنه و على الرغم من قلة مساهمة الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الصادرات ككل (2.70% كمتوسط للفترة[1])، إلا أنها تتركز في ثلاث مجموعات أساسية هي الصادرات الغذائية، المواد الخام و المنتجات نصف مصنعة بحوالي نسبة تقدر بـــ 85 %. كما أنه و بالرغم من الدور الذي كانت تلعبه الصادرات الغذائية في صدارة الصادرات غير النفطية إلا أنها تراجعت من 49.53% في بداية الفترة إلى 14.66% في نهايتها فاسحة المجال أمام المنتجات النصف مصنعة و المواد الخام لتصدر قائمة المنتجات المصدرة خارج النفط. و هو ما يعطينا صورة على مدى ضعف الجهاز الإنتاجي و فشل كافة السياسات المنتهجة بغرض تطوير الإنتاج و ترقيته. مع

[1] - أنظر الملحق رقم: (04)

أنه يسجل أن هناك تطورا إيجابيا للصادرات الخاصة بمجموعة سلع التجهيز الصناعي و مجموعة السلع الإستهلاكية غير الغذائية و التي حققت مساهمة لا بأس بها في نهاية الفترة.

أ-2 تطور التركيبة السلعية للصادرات غير النفطية للفترة (1992-2009)

و قد شهدت هذه الفترة تطورا ملحوظا على صعيد التركيبة السلعية للصادرات غير النفطية للجزائر، و في ما يلي جدول يوضح ذلك:

جدول رقم (02-04): تطور التركيبة السلعية للصادرات غير النفطية حسب مجموعات الإستخدام (1992-2009) **الوحدة: (مليون دولار أمريكي)**

السنوات	1992		1994		2000		2004		2007		2009	
مجموعات الإستخدام	القيمة	(%)	القيمة	(%)	القيمة	(%)	القيمة	(%)	القيمة	(%)	القيمة	(%)
أغذية	80.94	17.53	22.15	12.52	32	5.23	59	7.55	88	6.60	113	10.60
منتجات خام	32.70	07.08	1.52	0.86	44	7.19	90	11.52	169	12.69	170	15.95
منتج نصف مصنع	232.57	50.38	131.07	74.11	465	75.98	571	73.11	993	74.55	692	64.91
سلع التجهيز الزراعي	1.58	0.34	1.72	0.97	11	1.79	/	/	1	0.08	/	/
سلع التجهيز الصناعي	68.27	14.78	5.82	3.29	47	7.67	47	6.02	46	3.45	42	3.94
سلع إستهلاكية غير غذائية	45.60	9.88	14.57	8.24	13	2.12	14	1.79	35	2.63	49	4.60
المجموع	**461.66**	**100**	**176.85**	**100**	**612**	**100**	**781**	**100**	**1332**	**100**	**1066**	**100**

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المصادر التالية:

(1992-1994): معطيات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية Algex.

(2000-2009): إحصائيات مقدمة من مركز الإعلام الآلي و الإحصاء التابع للجمارك الجزائرية CNIS.

من خلال الأرقام البادية في الجدول نلاحظ أنه تم تسجيل نمو في صادرات المنتجات الغذائية بمعدلات متباطئة بعد أن عرفت إنخفاضا في بداية الفترة، إلى جانب الصادرات من التجهيزات الزراعية والصناعية التي شهدت تراجعا في نسبة مساهمتها من الإجمالي فاسحة المجال إلى نمو قيمة الصادرات من المواد الخام و المواد النصف مصنعة، هذه الأخيرة التي راحت نسبة مساهمتها تتزايد من عام لآخر فسجلت نسبة 75.98 % سنة 2000 ثم تراجعت قليلا في 2009 إلى 64.91 %.

و في نفس الإطار من الضروري جدا أن نتكلم عن ماهية المنتجات التي تصدرها الجزائر من غير النفط، وعليه رأينا أنه من الواجب أيضا إدراج جدول ندرج فيه أهم المنتوجات غير النفطيـــة

حسب مساهمتها في القيمة الإجمالية للصادرات و هو كالتالي[1]:

جدول رقم(02-05): أهم المنتوجات غير النفطية المصدرة خلال 2005-2009 الوحدة: مليون $

سنة 2005		سنة 2006	
زيوت و منتجات أخرى مستخرجة من تقطير الزفت	315.15	زيوت و منتجات أخرى مستخرجة من تقطير الزفت	269.45
النشادر اللامائي	162.36	النشادر اللامائي	156.64
بقايا و فضلات حديد الزهر الحديد و الفولاذ	104.40	نفايا و بقايا المواد السبكية، الحديد و الصلب	126.15
بقايا و فضلات النحاس	48.53	نفايا و بقايا النحاس	95.11
الأسمدة المعدنية (نترات الألمنيوم)	47.79	الزنك في الحالة الخامة	81.09
علب و أكياس و حافظات و تغليف من ورق	46.24	المواد المصفحة من الحديد و الصلب	79.10
الهيدروجين و الغازات النادرة (أرجون)	42.91	الفحوم الحلقية	53.17
الزنك في حالة خام	37.56	فوسفات الكالسيوم الطبيعي	37.79
منتوجات مدرفلة مسطحة من حديد و الفولاذ	26.02	كحولات غير حلقية	31.69
الكحول غير الحلقية و مشتقاتها	22.15	الهيدروجين	25.60
فوسفات الكالسيوم الطبيعي	20.42	بوليمير الإيتيلين في الحالة الإبتدائية	24.05
التمور	18.90	نفايا و بقايا الألومنيوم	21.32
سنة 2007		**سنة 2008**	
زيوت و المواد الأخرى الآتية من تقطير الزفت	326	زيوت و المواد الأخرى الآتية من تقطير الزفت	534.86
النشادر المنزوعة الماء	182	النشادر المنزوعة الماء	298.48
المواد المصفحة من الحديد	113	بقايا و فضلات حديد الزهر	189.72
نفايا و بقايا النحاس	77	فوسفات الكالسيوم	137.18
الزنك في حال خام	65	المواد المصفحة من حديد	92.83
كحولات غير حلقية	37	نفايا و بقايا النحاس	85.52
الهيدروجين	30	الفحوم الحلقية	55.77
دواليب مطاطية	23	الزنك على شكل خام	50.96
تمور	23	الإسمنت المائي	48.02
المياه بما في ذلك المياه المعدنية	17	الهيدروجين	46.71
		المياه بما في ذلك المياه المعدنية	28.83
سنة 2009			
الزيوت و المواد الأخرى الآتية من تقطير الزفت	274.75	الزنك على شكل خام	31.31
النشادر المنزوعة الماء	147.43	الذهب	26.54
بقايا و فضلات حديد الزهر	81.05	المياه المعدنية و الغازية	22.38
فوسفات الكالسيوم	75.88	العجائن الغذائية	20.51
الهيدروجين و الغاز النادر	42.49	الكحول غير الحلقية	17.10

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية، نشرية المعلومات الإقتصادية لسنوات: (2005-2006-2007-2008-2009).

[1] - وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصناعة التقليدية، نشرية المعلومات الإحصائية رقم:16، 2009.

من خلال قراءتنا لمعطيات الجدول السابق، نلاحظ أن الصادرات غير النفطية للجزائر في الآونة الأخيرة تظل هامشية و ليست متأتية من شريحة واسعة من المؤسسات الإنتاجية الناشطة في الجزائر. كما أنها ليست صادرات متأتية من جراء إمتلاك الجزائر لميزة نسبية أهلتها لإنتاجها بتقنية عالية أو بسعر منخفض اللهم إلا تلك الميزة النسبية المتأتية من الثراء الطبيعي للجزائر.

و لإعطاء شواهد إضافية على هامشية الصادرات خارج النفط، فإن هذه الأخيرة يلاحظ أنها ترتكز أساسا في المواد الطاقوية، يأتي في مقدمتها زيوت النافطا يليها الأمونياك و النفايات الحديدية. و من أهم الصادرات غير الطاقوية نجد العجائن و الإسمنت و الذهب و المياه المعدنية و الغازية. كما أن أول مادة فلاحية تم تصديرها هي التمور، فمن خلال الجدول نلاحظ تركزا كبيرا للسلع غير النفطية إذ تمثل قلة من المنتجات (حوالي 11 منتوج) نسبة تقارب 75% من إجمالي الصادرات غير النفطية[1].

و لعل أهم ملاحظة يمكن إدراجها بهذا الصدد هي أن أول مصدر خارج المحروقات هي سوناطراك بنسبة 23 % تليها نفطال بنسبة 12 %. وعلى هذا الأساس فإن الصادرات الفعلية من مواد التجهيز أو المواد نصف المصنعة تظل جد هامشية، مما يكشف عن عجز كبير في النسيج الصناعي الجزائري[2].

أ-3 المقارنة بين التركيبة السلعية للفترتين

إنه لا يمكن الجزم بأن هناك تطورا إيجابيا ملموحا بشكل جلي بعد تطبيق إستراتيجية تنمية الصادرات على صعيد توسيع قاعدة المنتجات المصدرة و الإبتعاد عن الصادرات التقليدية التي تعتمد على المواد في شكلها الخام و المواد المصنعة ذات التقنية البسيطة. و هو ما يعني أن ثمة نجاحا نسبيا على هذا الصعيد. خاصة لما نلاحظ الثبات النسبي الحاصل على نسبة مساهمة المنتجات الزراعية على العكس من الفترة الماضية، أين عرفت نسبتها إنزلاقا كبيرا يضاف إلى هذا ثبات نسبي آخر من حيث نسبة المساهمة في الإجمالي بالنسبة للصادرات من المواد الخام و هو ما معناه عدم تبديد ثروات البلاد بأرخص الأثمان. و على العموم ثمة آفاق واعدة للصادرات غير النفطية خاصة مادة التمور و بعض المواد الغذائية الأخرى مثل العجائن، المشروبات الغازية، المياه المعدنية، إضافة إلى مواد البناء كالإسمنت الهيدروليكي...الخ.

[1] - جريدة الخبر ليوم: 31-03-2010.
[2] - براق محمد وعبيلة محمد، مرجع سبق ذكره،ص 128.

ب- أهم المتعاملين مع الجزائر خارج النفط

إن دراسة النمط الجغرافي يمكن أن يفيد في إجراء تصنيف مبدئي للدول التي تتيح فرصا تسويقية من حيث التقارب الجغرافي و الثقافي **La Proximité Géoculturelle** [1].

فالتقارب الجغرافي يمكن المؤسسات الجزائرية من التصدير إلى دول تمتاز بالقرب الجغرافي، فتستفيد بذلك من وفورات في تكاليف المواد المصدرة مما يرفع من تنافسيتها.

أما التقارب الثقافي و الذي يتعلق بوحدة الدين، اللغة، العادات الإستهلاكية، الأذواق، السلوك الشرائي...الخ، فهو أمر يدفع المؤسسات الجزائرية إلى تنميط منتجاتها عوض اللجوء إلى التكييف المحلي الذي يحد من فاعلية المؤسسات – خاصة الصغيرة و المتوسطة منها – في تكييف منتجاتها على حسب إحتياج و طلب كل سوق[2].

أما بالنسبة للجزائر هناك مجموعة من الدول تتعامل معها في المجال غير النفطي، تمكننا دراستها من إستشفاف ما إذا كانت هذه الصادرات غير النفطية الضئيلة من حيث المساهمة في إجمالي الصادرات، يتركز تصديرها في دولة واحدة أو تكتل إقتصادي واحد. و في ما يلي جدول يوضح أهم العملاء الرئيسين لدى الجزائر في المنتجات غير النفطية.

و نحن على هذا الصعيد نستهدف إستخلاص التطور الحاصل على صعيد توزيع المخاطر التجارية التي يمكن أن تنجم عن التركيز على مجموعة محدودة من المتعاملين أو مجموعة محدودة من الأسواق و ذلك من خلال إستعراض التطورات الحاصلة على المستويات الآنفة الذكر بالنسبة للفترتين.

ب-1 التركز الجغرافي لصادرات الجزائر غير النفطية للفترة (1992-2009)

أما بالنسبة لهذه الفترة فكانت منجزاتها كما يلخصه الجدول الموالي:

[1] - المرجع نفسه ، ص 130.
[2] - المرجع نفسه ، ص 131.

الجدول رقم (02-06): العملاء الرئيسين لدى الجزائر في المنتجات غير النفطية للفترة

الوحدة : (مليون $)

سنة 2001*			سنة 2002 **			سنة 2007 ***			سنة 2009 ***		
الدولة	القيمة	%	الدولة	القيمة	%	الدولة	القيمة	%	الدولة	القيمة	%
فرنسا	113.091	20.04	فرنسا	153	26.06	فرنسا	353.35	26.53	فرنسا	216.29	20.29
إسبانيا	95.146	16.86	إيطاليا	74	12.60	إيطاليا	150.40	11.29	اسبانيا	156.18	14.65
إيطاليا	79.965	14.17	إسبانيا	70	11.92	هولندا	139.22	10.45	ايطاليا	93.28	08.75
البرتغال	48.081	08.52	العراق	50	08.51	اسبانيا	125.45	09.42	تركيا	69.77	06.55
هولندا	38.656	6.85	تونس	34	05.79	المغرب	107.55	08.07	بلجيكا	69.75	06.54
العراق	36.061	6.39	رومانيا	27	04.59	بلجيكا	93.60	07.03	تونس	41.03	03.85
و.م.أ	28.104	4.98	و.م.أ	21	03.57	تركيا	70.10	05.26	هولندا	40.40	03.79
تونس	22.742	4.03	تركيا	17	02.89	تونس	59.64	04.48	الو م أ	36.27	03.40
الأردن	22.517	3.99	المغرب	16	02.72	البرتغال	26.34	01.98	سويسرا	33.39	03.13
بلجيكا	16.704	2.96	الأردن	16	02.72	الهند	25.50	01.91	الهند	26.87	02.52
مجموع 10 دول الأولى	**501.067**	**88.79**	مجموع 10 دول الأولى	**478**	**81.37**	مجموع 10 دول الأولى	**1151.15**	**86.42**	مجموع 10 دول الأولى	**783.23**	**73.47**

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على المصادر التالية:

(*): بوكزاطة سليم، مرجع سبق ذكره، الملحق رقم6.

(**):CACI , Panorama des exportations algériennes (hors énergie) 1998-2002,Algérie, p08.

(***): إحصائيات مستخرجة من موقع الأنترنيت:

http://www.algex.dz/rubriques.php?rubrique=85&p=1، **صفحة معاينة بتاريخ:2010/11/07.**

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن دول الحوض الأبيض المتوسط تأتي في مقدمة المتعاملين مع الجزائر فيما يخص الصادرات غير النفطية، بحكم قرب الموقع الجغرافي و الروابط التاريخية المتينة التي تربطها بالجزائر[1]. هذا إضافة إلى دول الجوار تونس و المغرب و الدول العربية مثل العراق و الأردن إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية و الهند.

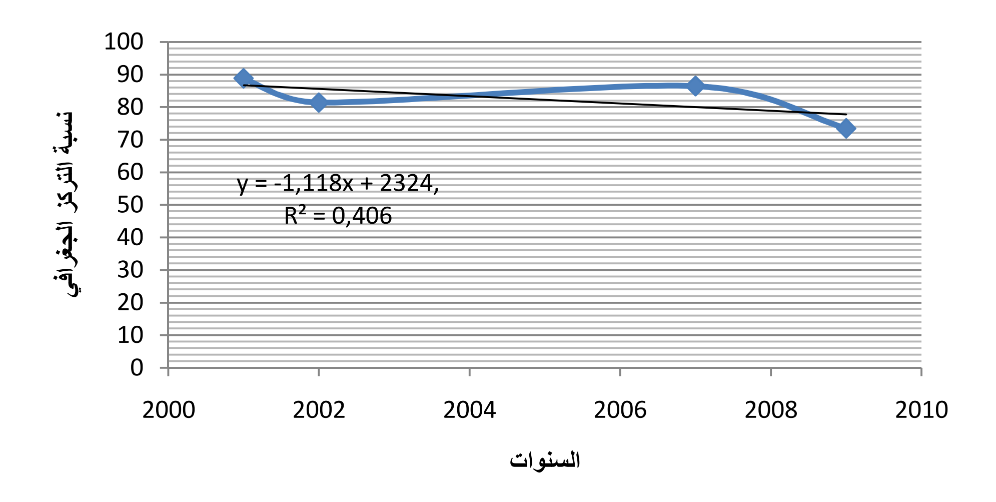
أما بخصوص التركز الجغرافي للصادرات غير النفطية فنلاحظ عليها التركز الشديد بحوالي 80% منها توجه إلى عشر دول، منها حوالي 55% في المتوسط يتحكم في مصيرها الإتحاد الأروبي، أما على صعيد التطور العام للفترة فيبدو أن هناك تحسنا طفيفا بين بداية الفترة و نهايتها إذ أنتقلت النسبة التي تستحوذ عليها العشر دول الأولى من 88.79% إلى 73.47%، و هو ما قد يعني أن الصادرات غير النفطية قد حسنت حصصها السوقية على مستوى باقي العالم (خارج الدول العشر الأولى).

[1] - المرجع نفسه، ص 131.



و فيما يلي ندرج رسم بياني يوضح الإتجاه العام لنسبة التركز الجغرافي للصادرات غير النفطية للفترة و التي تخص العشر الدول الأولى.

الشكل رقم (02-03): الإتجاه العام لنسبة التركز الجغرافي للصادرات غير النفطية (2001-2009)



المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج Excel و اعتمادا على معطيات الجدول رقم (02-06).

من خلال الرسم السابق يتضح لنا أنه و من خلال ميل خط الإتجاه العام للتركز الجغرافي ذا القيمة السالبة (1.118-) كما هو مبين في الرسم البياني، و هو ما معناه أن ثمة علاقة عكسية بين التطور الزمني و نسبة التركز الجغرافي للصادرات غير النفطية للفترة المعنية. و قد سجل معامل الإرتباط (r=0.637)[1] و هو يعني أن ثمة علاقة عكسية قوية بين نسبة التركز الجغرافي و التطور الزمني و يفسر ذلك بالمجهودات المبذولة في مجال تنويع الأسواق و البحث عن أسواق جديدة في إطار استراتيجية تنمية الصادرات.

الفرع الثالث: الصادرات غير النفطية الجزائرية من منظور بعض المؤشرات

بعد تحليل تطور قيمة الصادرات غير النفطية من على الأصعدة السابقة. صار من الواجب دراسة هذه الصادرات من وجهة نظر بعض المؤشرات (مؤشر القدرة على التصدير خارج النفط، معدل التغطية خارج النفط، الإنفتاح التجاري خارج النفط). و تحسب هذه المؤشرات كما يلي[2]:

---

[1] أنظر الملحق رقم (05).

[2] - بن جلول خالد، مرجع سبق ذكره، ص 164.

- مؤشر القدرة على التصدير خارج النفط

يمثل هذا المؤشر نصيب الصادرات خارج النفط من الناتج المحلي الإجمالي، و يحسب بقسمة قيمة الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي و يعبر عن مدى قدرة الدولة على التصدير خارج النفط.

- معدل التغطية خارج النفط

و مفهوم هذا المؤشر هو معدل تغطية الواردات الإجمالية بالصادرات غير النفطية، و يحسب بقسمة الصادرات غير النفطية على الواردات.

- مؤشر الإنفتاح التجاري خارج النفط

و يعبر عن هذا المؤشر بقسمة الصادرات غير النفطية مضافا إليها الواردات غير النفطية على الناتج المحلي الإجمالي؛ أي بالعلاقة التالية:

$$\frac{X+M}{PIB} \times 100$$

و يقيس هذا المؤشر مدى إنفتاح الدولة على العالم الخارجي في المجال غير النفطي.
و في ما يلي ندرج تطور هذه المؤشرات للفترة قبل الدخول في استراتجية تنمية الصادرات و بعد تنفيذ الإستراتيجية.

أ- تطور المؤشرات المذكورة قبل 1992

و هنا ندرج الجدول التالي و الذي يوضح ذلك.

جدول رقم (02-07): تطور بعض مؤشرات التصدير خارج النفط في الجزائر للفترة (1970-1991)

السنوات	1970	1974	1978	1982	1986	1991
مؤشر القدرة على التصدير خارج النفط	7.51	3.75	1.20	0.75	0.36	0.55
معدل التغطية خارج النفط	24.57	7.50	2.77	2.20	2.14	2.46
مؤشر الإنفتاح التجاري خارج النفط	37.54	53.22	44.21	34.73	16.90	22.29

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على المصدر التالي: بن جلول خالد، مرجع سبق ذكره، ص 202.

إن معطيات الجدول السابق تشير إلى تراجع مؤشر القدرة على التصدير خارج النفط، و هو ما يعكسه و صول النسبة إلى 0.55 في آخر الفترة بعد أن كانت 7.51 في أول الفترة. و لم يكن مؤشر التغطية خارج النفط أحسن حالا من سابقه إذ تراجع من 24.7 في أول الفترة إلى 2.46 في آخرها، كما أن معدل الإنفتاح على الخارج في المعاملات غير النفطية تراجع إلى 22.29 في سنة 1991 بعد أن عرف تطورا محسوسا سنة 1974.

ب-تطور المؤشرات المذكورة بعد 1992.

جدول رقم (02-08): تطور بعض مؤشرات التصدير خارج النفط في الجزائر للفترة (1992-2009)

السنوات	1992	1996	2000	2004	2006	2009
مؤشر القدرة على التصدير خارج النفط	1.23	2.62	1.89	1.62	1.82	*0.75
معدل التغطية خارج النفط	5.34	9.68	6.67	4.61	5.34	2.67
مؤشر الإنفتاح التجاري خارج النفط	23.93	29.43	29.84	36.50	35.57	*28.50

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على المصادر التالية:

(1992-2006): بن جلول خالد، مرجع سبق ذكره، ص 202.

2009: معطيات مقدمة من طرف وزارة التجارة بالنسبة للصادرات غير النفطية و الواردات الإجمالية، أما بالنسبة للناتج المحلي الخام: (Trésor ,Indicateurs économiques et financiers de l'algerie, Publications des services économiques, Algérie, fevrier2010.)

و قد عرفت الفترة تحسنا ضئيلا على صعيد مؤشر القدرة على التصدير إذ و صل إلى 2.62 سنة 1996 ثم ينخفض ليستقر عند حوالي 1.82 سنة 2008 و 0.75 سنة 2009. و مع ذلك يبقى هذا المؤشر متدنيا للغاية بسبب ضئالة نسبة الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الصادرات و أيضا لتأثر المؤشر بالإرتفاع الكبير في الناتج الداخلي الخام المتأثر بالطفرة النفطية التي تعرفها البلاد.

أما مؤشر التغطية فهو الآخر عرف تدهورا لسبب ضئالة الصادرات غير النفطية من جهة، وارتفاع الواردات من جهة ثانية، كنتيجة لتحسن المداخيل و استجابة لمتطلبات البرامج التنموية الضخمة التي شرع فيها في العشرية الأولى من الألفية الثالثة.

و التحسن الوحيد الذي كان سجل على صعيد مؤشر الإنفتاح التجاري خارج المحروقات، إذ انتقل المؤشر من 23.93 سنة 1992 إلى 36.50 سنة 2004 ثم إلى 28.50 سنة 2009 و هذا كنتيجة

لتزايد الواردات الجزائرية خارج القطاع النفطي و بدرجة أقل التحسن الحاصل على مستوى قيمة الصادرات غير النفطية للفترة.

و لإجراء مقارنة بين الفترتين يظهر لنا أن الفترة التي عرفت تطبيق إستراتيجية تنمية الصادرات قد عرفت نوعا من الإستقرار على المؤشرات مع زيادة إيجابية في مؤشر الإنفتاح التجاري على الخارج في المجال غير النفطي، على العكس من الفترة التي سبقتها و التي شهدت تراجعا لكافة المؤشرات.

المطلب الثالث: الصادرات غير النفطية و أداء النمو الإقتصادي في الجزائر

أشرنا في السابق في الجانب النظري إلى أن الصادرات تلعب دورا كبيرا كمحرك للنمو الإقتصادي من خلال الآثار المضاعفة للصادرات و من خلال قدرتها على تحريك دواليب النشاط الإقتصادي بالبلد عموما. و الجزائر التي تعرف تذبذبا كبيرا في حصيلة صادراتها بحكم أن نسبة كبيرة منها مصدرها النفط الذي يعرف سعره تقلبات شديدة سعت إلى تنمية صادراتها غير النفطية و محاولة تنويعها و الرفع من قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، لكن النتائج المحصلة لم تغير شيئا على مستوى نسبة مساهمة هذه الصادرات إلى الإجمالي (لا تتجاوز 5% في أحسن الأحوال). لكن كان ثمة تحسن نسبي على صعيد القيمة، و هو ما يدفع بنا إلى التساؤل حول الأثر الذي أحدثته تنمية الصادرات على مستوى النمو الإقتصادي.

و الجواب على التساؤل السابق لا يكون إلا من خلال دراسة العلاقة بين الصادرات عموما و الصادرات غير النفطية من جهة، و النمو الإقتصادي ممثلا بالناتج المحلي الإجمالي للفترة التي سبقت تطبيق استراتيجية تنمية الصادرات من جهة أخرى، و مقارنتها بالتطور الحاصل على مستوى العلاقة آنفة الذكر للفترة بعد تطبيق الإستراتيجية. و ذلك دون الخوض في العلاقة السببية الموجودة بين الظاهرتين الإقتصاديتين، كما سنقف عند مدى الإرتباط بين الظاهرتين و تطوره من خلال الفترتين.

الفرع الأول: الأثر على النمو الإقتصادي قبل تطبيق استراتيجية تنمية الصادرات

لتبيين هذا الأثر، سنعمل على إبراز العلاقة بين تطور الصادرات الإجمالية و الناتج المحلي الإجمالي كمرحلة أولى، ثم الصادرات غير النفطية و الناتج المحلي الخام كمرحلة ثانية. ثم نستنتج الإتجاه العام للعلاقة و مدى الترابط بين الظاهرتين. و لمعرفة ذلك ندرج الجدول التالي الذي يوضح

تطور الناتج المحلي الإجمالي عند مختلف قيم الصادرات المحققة سواءا الإجمالية أو غير النفطية منها.

جدول رقم (02-09):تطور الصادرات و الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (1970-1991)

الوحدة: (مليون دج)

السنوات / التعيين	1970	1972	1974	1979	1984	1987	1989	1990	1991
الصادرات الإجمالية*	4981	5854	19594	36754	63758	39848	68247	100944	219381
الصادرات غير النفطية**	1525	1038	1333	895	1461	1036	3010	4301	3430
الناتج المحلي الإجمالي**	24072.3	30413.2	55560.9	128222.6	263855.9	312706.1	422043	554388.1	862132.8

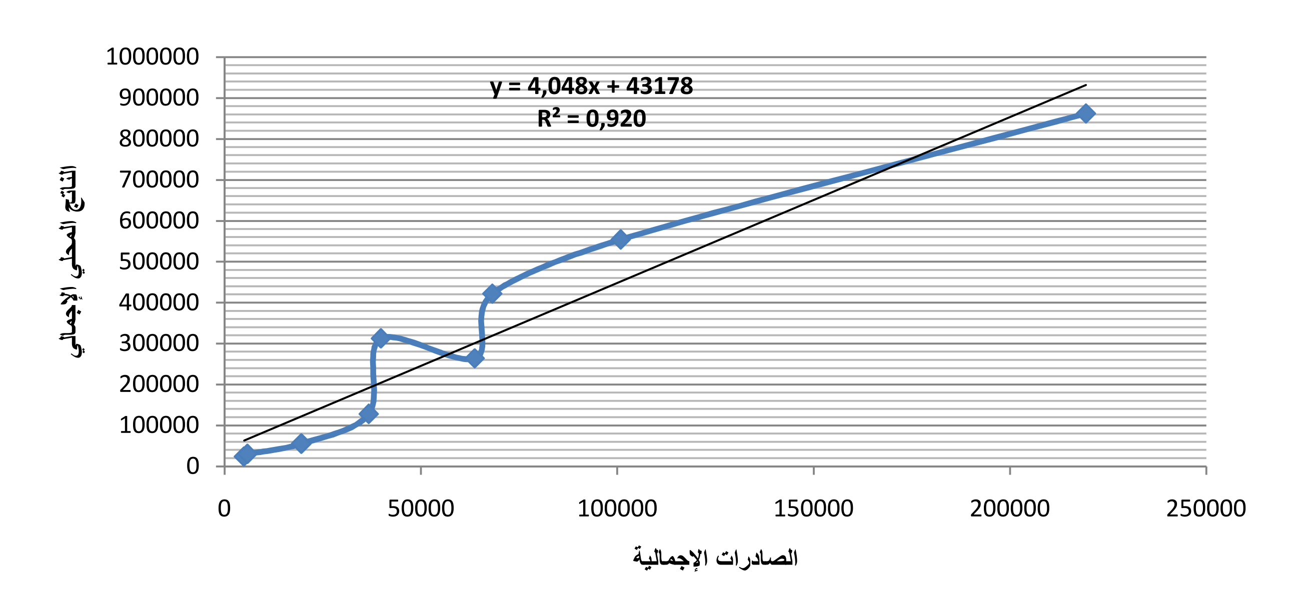
المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المصادر التالية:

(*): معطيات مقدمة من مركز الإعلام الآلي و الإحصاء التابع للجمارك الجزائرية CNIS.

(**): بن جلول خالد، مرجع سبق ذكره، ص 158 و ص 201.

و بغية إستنتاج العلاقة التي تربط بين الصادرات الإجمالية و الناتج المحلي الإجمالي (النمو الإقتصادي)، ندرج الرسم البياني التالي الذي يعكس المعطيات المقدمة في الجدول السابق.

الشكل رقم (02-04): يوضح الرسم البياني للعلاقة بين الصادرات الإجمالية و الناتج المحلي الإجمالي للفترة.

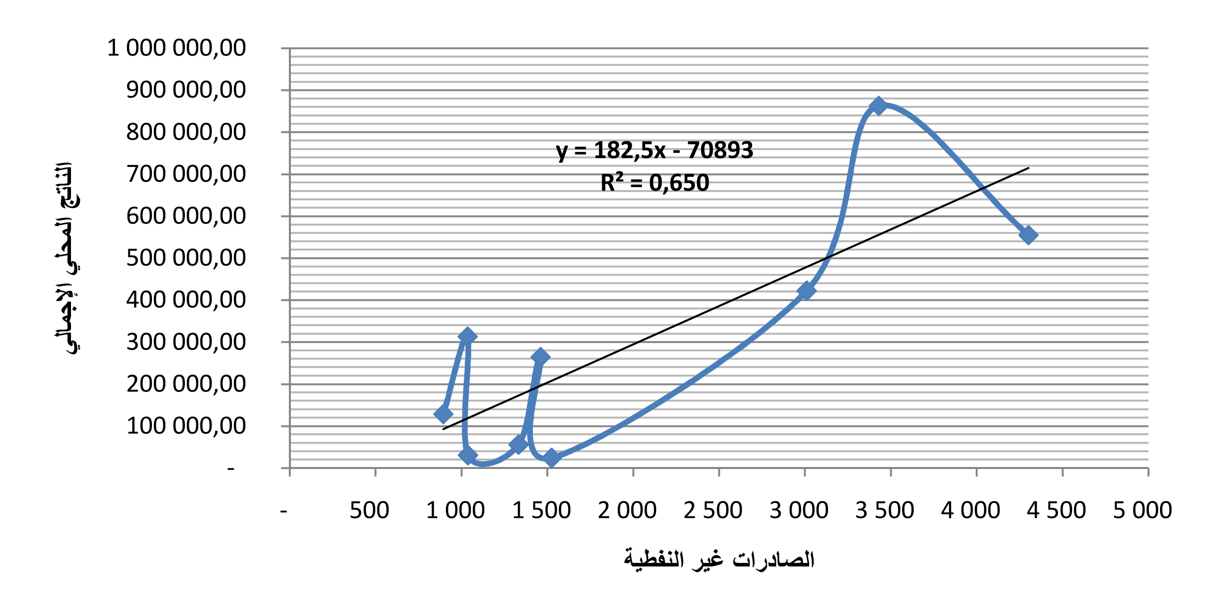


المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Excel و اعتمادا على معطيات الجدول رقم (02-09).

من خلال التمثيل البياني للعلاقة و من خلال خط الإتجاه العام للعلاقة نخلص إلى أن ثمة علاقة موجبة قوية جدا بين الصادرات الإجمالية و الناتج المحلي الإجمالي للفترة قبل تطبيق استراتيجية تنمية الصادرات. يظهر ذلك من خلال ميل مستقيم الإتجاه العام الموجب و الذي بلغ (4.048) و هو ما معناه أنه إذا زادت الصادرات الإجمالية بـ 1 دج فان الناتج المحلي الإجمالي سيزيد بـ 4.048 دج، و معامل الارتباط (r=0.960)[1] فيما سجل معامل التحديد (R^2=0.920). و هو يشير إلى أن نسبة 92% من التباين في الناتج المحلي الإجمالي مفسر بالتطور الحاصل في إجمالي الصادرات و الباقي من التباين الكلي يعود لعوامل أخرى لم يتضمنها النموذج.

كما ندرج الرسم البياني الذي يوضح العلاقة بين الصادرات غير النفطية و الناتج المحلي الخام و هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (02-05): العلاقة بين الصادرات غير النفطية و الناتج المحلي الإجمالي للفترة



المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Excel و اعتمادا على معطيات الجدول رقم (02-09).

من خلال الرسم و خط الإتجاه العام الذي تظهر معادلته في الرسم السابق، نستنتج أن ثمة علاقة موجبة كما يوضح ذلك الميل الموجب للمعادلة الذي بلغ (182.5) و هو ما يعني أنه إذا زادت الصادرات غير النفطية بـ 1 دج فان الناتج المحلي الإجمالي سيزيد بـ 182.5. و أن ثمة علاقة قوية بين الظاهرتين مجسدة في معامل الارتباط (r=0.807)[2] فيما سجل معامل التحديد (R^2=0.650)

[1] أنظر الملحق رقم (06).
[2] أنظر الملحق رقم (07).

و هو ما معناه أن 65% من التباين في الناتج المحلي الإجمالي يرجع للتغيرات الحاصلة في قيمة الصادرات غير النفطية، و الباقي من التباين الكلي يرجع لعوامل أخرى لم يتضمنها النموذج.

الفرع الثاني: الأثر على النمو الإقتصادي بعد تطبيق استراتيجية تنمية الصادرات

و على نفس منوال الفترة السابقة نبرز العلاقة بين تطور الصادرات الإجمالية و الصادرات غير النفطية و تطور الناتج المحلي الإجمالي للفترة بعد تطبيق استراتيجية تنمية الصادرات، و عليه نـدرج الجدول التالي و الذي يبرز مختلف قيم الناتج المحلي عند بعض قيم الصـادرات الإجماليـة و غيـر النفطية منها لبعض سنوات الفترة.

جدول رقم (02-10): يوضح تطور الصادرات و الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1992-2009)

السنوات / التعيين	1992	1998	2000	2002	2004	2006	2007	2008	2009
الصادرات الإجمالية بالمليون $	11135.47	9655.40	22031	18825	32083	54613	60163	78233	43689
الصادرات غير النفطية بالمليون $	461.66	372.58	612	734	781	1184	1332	1893	1047
الناتج المحلي الإجمالي بالمليون دج	1074696	2830490.7	4123513,88	4522773,35	6149116,69	8514838,81	9362690,3	11069025,2	10017515,14

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على المصادر التالية:

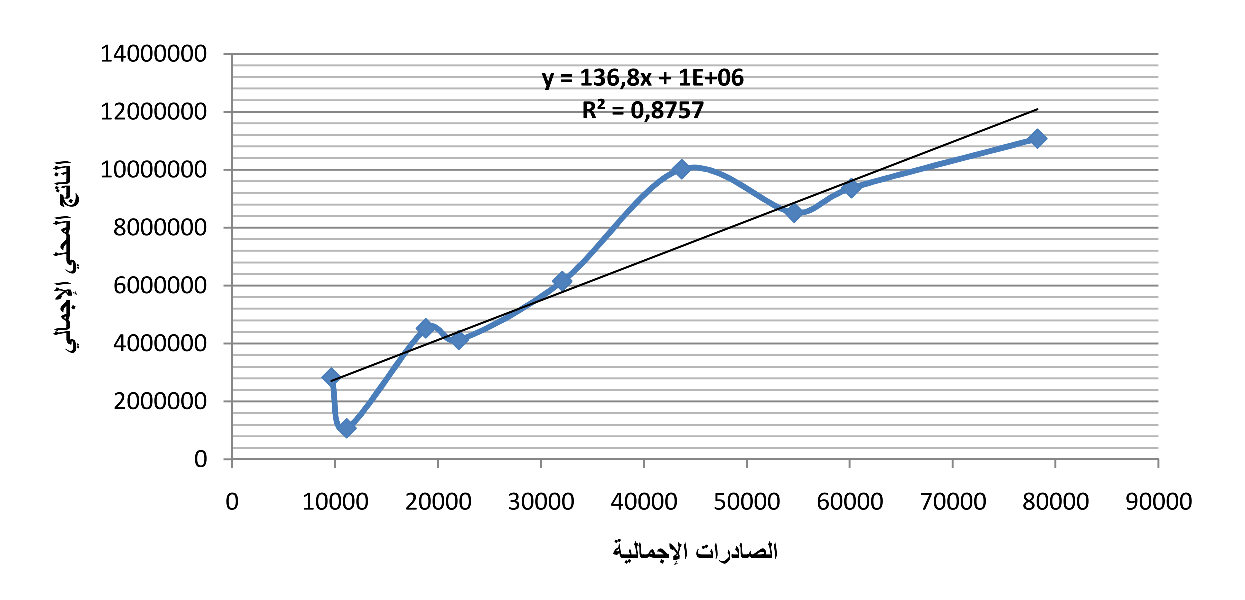
بالنسبة للصادرات الإجمالية و غير النفطية لسنتي 1992و1998: بناءا على إحصائيات مقدمة من طرف Algex.

بالنسبة للصادرات الإجمالية و غير النفطية 2000 حتى 2009: بناء على إحصائيات مقدمة من وزارة التجارة.

بالنسبة للناتج المحلي: بناءا على إحصائيات مقدمة من الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

و من أجل الوصول إلى فهم العلاقة بين الصادرات الإجمالية و النـاتج المحلـي الخـام نـدرج الرسومات التالية التي تبين هذه العلاقة على النحو التالي:

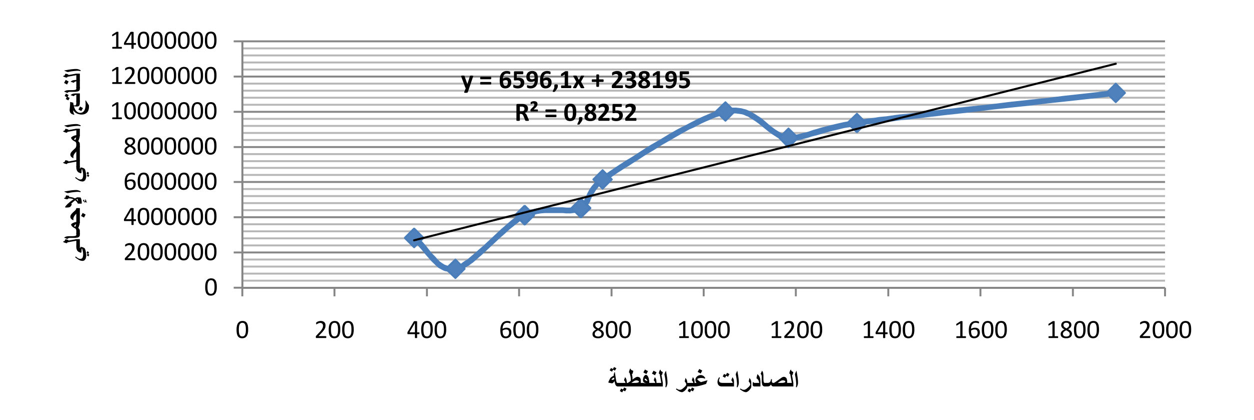
الشكل رقم (02–06): العلاقة بين الصادرات الإجمالية و الناتج المحلي الإجمالي للفترة



المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Excel و اعتمادا على معطيات الجدول رقم (02–10).

مما سبق؛ نستنتج أن هناك علاقة موجبة بين الصادرات الإجمالية المحققة في فترة تطبيق إستراتيجية تنمية الصادرات من جهة، و الناتج الإجمالي المحلي من جهة أخرى. تظهر هذه العلاقة من خلال الميل الموجب لخط الإتجاه العام (+136.8) و هو ما يعني أنه إذا زادت الصادرات الإجمالية بـ 1 دولار فان الناتج المحلي الإجمالي سيزيد بـ 136.8 دج. كما أن هناك علاقة طردية قوية جدا بين الظاهرتين نستشف ذلك من معامل الارتباط (r=0.936)[1]، فيما سجل معامل التحديد (R^2=0.8757) وهو ما معناه أن 87% من التباين في الناتج المحلي الإجمالي يفسر بالتغيرات الحاصلة في الصادرات الإجمالية و الباقي من التباين الكلي يعود لعوامل أخرى لم يتضمنها النموذج.

الشكل رقم (02–07): العلاقة بين الصادرات غير النفطية و الناتج المحلي الإجمالي للفترة



المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Excel و اعتمادا على معطيات الجدول رقم (02–10).

[1] أنظر الملحق رقم (08).

نفس الشيء كما بالنسبة للصادرات الإجمالية، فهناك علاقة طردية قوية جدا بين الصادرات غير النفطية و الناتج المحلي الخام لفترة تطبيق استراتيجية تنمية الصادرات. وهو ما يظهر من خلال الميل الموجب لخط الاتجاه العام المبين في المعادلة الظاهرة في الشكل (02–07)، و هو ما معناه أنه كلما زادت الصادرات غير النفطية بـ 1 دولار أمريكي زاد الناتج المحلي الإجمالي بـ 6596.1 دج. و معامل الارتباط (r=0.908)[1] فيما يبين معامل التحديد (R^2=0.8252) أن 82% من التباين في الناتج المحلي الإجمالي مفسر بالتغير الحاصل في الصادرات غير النفطية، و الباقي من التباين الكلي يعود لعوامل أخرى لم يتضمنها النموذج.

الفرع الثالث: المقارنة بين الفترتين

إن المهم من خلال دراسة العلاقة بين الصادرات إجمالا و الصادرات غير النفطية من جهة والناتج المحلي من جهة أخرى للفترتين قبل و بعد تطبيق استراتيجية، هو الوصول إلى مدى التحسن في العلاقة بين الصادرات غير النفطية و الناتج المحلي الخام أي النمو الإقتصادي بعد انتهاج الدولة الجزائرية لإستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية.

و النتيجة هو أنه و بناءا على ما سبق، فإن ثمة علاقة موجبة بين الصادرات الإجمالية و الناتج المحلي الخام للفترتين. و هي تعني أن الناتج يتأثر بزيادة الصادرات الإجمالية و غير النفطية فيزيد بزيادتها و ينقص بنقصانها. كما أنه يسجل تراجع في قوة الإرتباط بين الصادرات الإجمالية و الناتج المحلي الإجمالي فبعدما كانت نسبة 96% من التغير في الناتج تعود إلى تغير مماثل حصل في الصادرات الإجمالية تراجعت تلك النسبة إلى 93.6%، و هنا قد يرجع هذا التراجع إلى الدور الذي أصبح يلعبه الإنفاق الحكومي في الآونة الأخيرة (إطلاق مشاريع واسعة تخص البنية التحتية، السكن و كل المرافق الضرورية لحياة المواطن).

أما بخصوص علاقة الصادرات غير النفطية و الناتج المحلي الخام (كمؤشر على النمو الاقتصادي) فقد شهدت العلاقة تحسنا كبيرا فزاد معامل ارتباط الظاهرتين من 80.7% إلى 90.8% وأصبحت تعرف ارتباطا شديدا. و هو ما يفيد أن ثمة انجازا حققته استراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية على صعيد المساهمة و لو بشكل ضئيل في الحفاظ على استقرار مداخيل البلد. و من ثمة استقرار في معدلات النمو الاقتصادي المحققة، و ما يبقى فقط سوى تدعيم الإستراتيجية للوصول إلى مساهمة كبيرة للصادرات غير النفطية إلى إجمالي الصادرات.

[1] أنظر الملحق رقم (09).

المبحث الرابع: ضرورة إرساء قواعد الإنتاج لتعظيم القدرات التصديرية

إن قلة المتحصلات المتأتية من الصادرات غير النفطية و الإعتماد الشبه الكلي على الصادرات من النفط، لا يمكن تجاوزها إلا من خلال إرســاء مفاهيم التوسع في الإنتــاج و إرساء قواعده، باعتماد صناعات مخصصة للتصديــر و تفعيل دور القطاع الخاص و تنميــة المؤسسات الصغيــرة و المتوسطة، بالنظر للدور الفاعل الذي راحت تلعبه هذه المؤسسات في الإقتصاد الجزائري و هو ما نسعى لبيانه في هذا المبحث.

المطلب الأول: تنويع الإنتاج و الإنتاج لغرض التصدير

إن تنويع الإنتاج و التحرر من التخصص الشديد في إنتاج و تصدير المنتجات الأولية فعل من شأنه أن يزيد من مرونة عرض صادرات البلاد. و هو ما يترتب عليه قدر كبير من الإستقرار في حصيلتها من النقد الأجنبي و يرفع من معدلات نمو الطلب على صادراتها، و يعمل على إيقاف التحول في شروط التجارة ضد صالحها[1].

فإذا كان من عقبات نمو الإنتاج الصناعي ببعض الدول النامية صغر حجم المشروعات الصناعية بسبب ضيق السوق المحلي، فإن دور النشاط التصديري يتمثل في تمكين تلك الدول من تجاوز هذه العقبة. لهذا أصبح إتجاه السياسات التجارية حديثا يعمل على إستراتيجية تقوم على التحول من التركيز المطلق على السوق الداخلي لتصريف المنتجات الصناعية، إلى الإهتمام بتصدير السلع المصنعة حتى في المراحل المبكرة للتنمية الصناعية. حيث أطلق على هذا الإتجاه " **الإستراتيجية ذات النظرة الخارجية**"، و عن طريق هذه الإستراتيجية يمكن أن يوجه النشاط الصناعي بتنظيم مركب لتحويل جزء من إنتاجه نحو أسواق التصدير؛ حتى و إن كانت توجد أسواق محلية رئيسية منذ البداية. كذلك يمكن أن يؤدي حافز النمو الصناعي إلى دفع الإنتاج للتصدير بدلا من التركيز على صناعات إحلال الواردات. فهذا التوجه يدفع إلى الإهتمام بالعوامل الخارجية التي تسهم في التحول نحو سياسة فعالة لتنمية الصادرات من السلع المصنعة، و بالتالي يعمل ذلك على تنشيط التصنيع دون اللجوء إلى سياسة حمائية جامدة.

بالرغم مما يواجه هذه الإستراتيجية القائمة على التصنيع من أجل التصدير من عقبات تتعلق بجانب الطلب الخارجي، و ما تتبعه الدول المتقدمة من سياسات تجارية معوقة؛ فإن هذا المسلك يراه البعض أسهل على البلاد النامية من التصنيع من أجل السوق المحلي. يضاف إلى هذا أن المنهج

[1] - عجمية محمد عبد العزيز و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 160-161.

المذكور يمكن الدول من إستخدام موارد الإنتاج الإضافية المتزايدة التي لم تعد ذات جدوى إقتصادية في حال إستخدامها في زيادة الصادرات التقليدية. كما أن التصنيع من أجل السوق المحلي يعاني من مشاكل عديدة من بينها جمود القطاع الزراعي و اعتماده على طرق تقليدية، الأمر الذي أضعف من مردودية هذا القطاع الهام، و الذي من العادة ما يقوم بتموين القطاع الصناعي بما يلزمه من مواد خام و مواد غذائية[1].

من أجل ذلك تعد مسألة تنويع الصادرات – من خلال التوجه نحو تنويع تركيبة الصادرات من السلع المصنعة – أحد أهم العناصر في السياسة طويلة الأجل لتخطيط الإنماء الإقتصادي بالدول النامية. كما أنه ليس ثمة من شك في أنه توجد آفاق إنمائية واعدة في مجال التصنيع عن طريق تنويع الصادرات متاحة للعديد من الدول النامية، و التي يشكل ذلك بالنسبة لها مخرجا من المشاكل التي تسبب فيها تخصصها المركز في إنتاج و تصدير العدد القليل من المنتجات الأولية.

في هذا الصدد يتوجب على الحكومات المختلفة بالدول النامية العمل على إيجاد أنماط تقوم على فكرة المزايا التنافسية في التصنيع. بحيث تضمن النجاح في المستقبل، من خلال التغيير الهيكلي في الإنتاج و التبادل، و الذي بدوره يتطلب في بادئ الأمر الخروج على التقسيم الدولي للعمل الراهن، الذي أرست قواعده قوى الإستعمار و طبيعة النظام الرأسمالي المتحكم في الإقتصاد العالمي، و الذي ترتب عنه تخصص الدول النامية في إنتاج و تصدير المواد الأولية، و تخصص الدول المتقدمة في تصدير السلع المصنعة، و هو نمط ظهرت مضاره على الدول النامية بشكل واضح[2].

فالتخصص الدولي لا يعتمد في أية لحظة من الزمن على ظروف البيئة الطبيعية فحسب، و لكنه يتوقف و بدرجة كبيرة على مرحلة النمو الإقتصادي التي تجتازها الدولة أيضا. لأنه يمكن بالتخطيط المحكم و الإرادة القوية للدول النامية أن توجد لنفسها مكانة في الميدان الصناعي[3].

و بالنظر لما يعترض الدول النامية من عقبات في محاولاتها للإنخراط في مختلف مظاهر التعاون الإقتصادي الدولي؛ هذه العقبات التي ترجع إلى طبيعة البنيان الراهن للعلاقات الإقتصادية الدولية التي تسيطر عليه مصالح الدول الرأسمالية و تحكم القوى الإمبريالية؛ فإنه يجب على الدول النامية أن تعتمد على جهودها الذاتية في تغيير هياكل إنتاجها و عدم التعويل كثيرا على ما سيسفر عنه التعاون الدولي من تطوير و تقسيم للعمل بين الدول.

[1] - محمود حسين وجدي ، مرجع سبق ذكره، ص ص 266- 268.
[2] - المرجع نفسه، ص ص 268-272.
[3] - عادل أحمد حشيش، العلاقات الإقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000، ص 30.

و عليه فإن النمط الجديد لتقسيم العمل الدولي الذي يجب أن تستهدفه جهود التنمية في الدول النامية ذاتيا فضلا عن المؤسسات و المنظمات العالمية، هو ذلك التخصص الذي يسمح بالتبادل بين دول تتمتع كل منها باقتصاد صناعي و زراعي متنوع، و بالتالي لا تتمكن بعض الدول من إستغلال تخصص بعض الدول الأخرى في مجال ضيق من الأنشطة الصناعية.

يشار إلى أن سياسة تنويع صادرات الدول النامية يجب أن لا تقتصر على تنويع الصادرات السلعية فحسب، بل ينبغي أن يتسع هذا المفهوم ليشمل الصادرات غير المنظورة، حيث تشكل الصادرات من الخدمات جانبا كبيرا من صادرات العديد من الدول، هذه الدول التي يعتمد فيها نمو الناتج الإجمالي (و بالتالي النمو الإقتصادي) على صادراتها من خدمات السياحة و الخبرة، مثل اليونان و قبرص و اسبانيا و البرتغال و مالطا.

و بهذا الصدد تشير التوقعات إلى أن نمو صادرات الدول النامية مستقبلا من الخدمات سيكون بمعدلات يمكن أن تسهم بنسبة مقبولة في سياسة تنويع الصادرات. بما ينعكس على الهيكل الإنتاجي بالأثر الإنمائي الواضح، خاصة إذا ما تم التركيز على تلك الأنواع التي تسهم في جهود التنمية، كالتأمين، الملاحة و الطيران دون غيرها من الخدمات الأخرى و التي تعمل على تبديد جزء من الفائض الإقتصادي[1].

المطلب الثاني: تفعيل دور القطاع الخاص

في سنة 2001 لم يشكل إنتاج الشركات العمومية خارج المحروقات أكثر من 07 % من الثروة الوطنية، و لم تشغل أكثر من 36400 عامل أي ما يقارب 07 % من إجمالي التشغيل في البلاد، و هو ما يدل على الدور الضعيف للقطاع العام[2].

إن الإصلاحات الإقتصادية التي قامت بها الحكومة الجزائرية بهدف الوصول إلى فعالية أكثر للمؤسسات الإقتصادية العمومية، و التي كان ينظر إليها بمثابة الخطوة الأولى نحو تشييد إقتصاد السوق جاءت بنتائج ضعيفة، و ذلك لأن كل القوانين التي تم سنها في تلك الفترة مثل قانون إعادة الهيكلة العضوية و المالية في سنة 1980، و قانون إستقلالية المؤسسات سنة 1988 إعترضتها جملة من الممارسات الإدارية و البيروقراطية ساهمت في الحد من فاعليتها. إضافة إلى عوامل أخرى ساهمت في إنحراف كبير في تطبيق القوانين السابقة في الميدان. حيث نجد أن المحيط الإقتصـــادي

[1] - محمود حسين وجدي ، مرجع سبق ذكره، ص ص 270-272.

2- Ben Yahia Farid, L'economie Algerienne, Dar El houda, Algerie, 2009, p04.

و السياسي و الإجتماعي الذي تزامن مع تطبيق هذه القوانين، لم يكن مواتيا بالشكل الذي يساعد المؤسسات على العمل في أحسن الظروف بالنظر لعدة صعوبات تتمثل في[1]:

- التدهور الكبير الذي عرفه الإقتصاد الوطني بعد سنة 1986 بعد انهيار أسعار البترول؛
- زيادة نسبة التضخم؛
- قلة الموارد المالية لتمويل دورات الإستغلال؛
- الإضطرابات في المحيط الإجتماعي وعلاقات العمل، مما أدى إلى إنخفاض نشاطاتها؛
- تباطؤ تطبيق القوانين المتعلقة بالإستقلالية؛
- الإجراءات المالية المرصودة لتطهير المؤسسات لم تأخذ بعين الإعتبار الوضعية الحقيقية للمؤسسات فضلا عن عدم كفايتها؛
- زيادة القيود و العراقيل التي يفرضها النظام البنكي لعدم مرونته و عدم مواكبته للواقع الجديد؛

أمام هذا الواقع المريض للمؤسسات العمومية الجزائرية و أمام الوضع الإقتصادي و الإجتماعي للجزائر مع نهاية الثمانينات و بداية التسعينات، الذي كان يتسم بقلة الإدخار، زيادة الديون الخارجية، البطالة، قلة الموارد المالية، عبء التطهير المالي للمؤسسات و إعادة الهيكلة و بداية تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي. تطلب الأمر إيجاد صيغ تمكن من تظافر جهود كل الفاعلين الإقتصاديين في الحياة الإقتصادية، و إعادة النظر في الإستراتيجية السابقة للتنمية و دور القطاعين العام و الخاص فيها، من أجل تعبئة المدخرات و ضمان تكامل الجهود في الداخل، بهدف زيادة حجم التراكم الضروري لعملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية[2].

أما بعد الإصلاحات التي شرعت فيها الجزائر في نهاية القرن الماضي، كان القطاع الخاص قد صنع لنفسه مكانة و قوة إقتصادية بالنظر لجملة من العوامل التي ساعدت على ذلك وسمحت له بأن ينمو بسهولة. هذه المكانة و القوة أصبحت اليوم بحاجة إلى محيط إقتصادي وإجتماعي و سياسي مساعد على توسع هذا القطاع[3].

إن خير دليل على هذا الوضع هو ما أوليه القطاع الخاص من أهمية في العشريتين الأخيرتين و منها[4]:

---

[1] - عيسى مرازقة، القطاع الخاص والتنمية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2007، ص ص 134-136.
[2] - المرجع نفسه، ص ص 225-226.
[3] - المرجع نفسه، ص 227.
[4] - المرجع نفسه، ص ص 227-228.

- مناقشة ملف القطاع الخاص على أعلى مستوى في الدولة بداية الثمانينات؛
- صدور قانون الإستثمار الثالث سنة 1982 و الذي منح إمتيازات و تشجيعات كبيرة للقطاع الخاص؛
- إستقلالية المؤسسات الإقتصادية العمومية و التعامل معها بنفس القوانين التي تحكم القطاع الخاص؛
- إلغاء قانون إحتكار التجارة الخارجية؛
- صدور القانون الرابع للإستثمار سنة 1993؛
- إنشاء الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار؛
- الخوصصة و الإنفتاح الإقتصادي؛
- التوجه نحو إقتصاد السوق.

و بالنظر للمكانة التي يحتلها القطاع الخاص في الإقتصاد الوطني، من خلال المساهمة في تشغيل اليد العاملة و المساهمة في تكوين القيمة المضافة و كذا بالنظر لنوعية مؤسسات هذا القطاع. و بالنظر أيضا للمتغيرات العالمية التي أدت إلى التوجه نحو إقتصاد السوق، و إلى علاقات إقتصادية دولية جديدة. بات من الواجب وضع إستراتيجية جديدة للتنمية الإقتصادية و الإجتماعية تأخذ في الحسبان هذه المتغيرات و تدمج القطاع الخاص في تنفيذها بغية الإستفادة من مدخراته و تجربته في التسيير، و هذا الأمر ليس بالصعب، إذا ما تم القضاء على بعض العراقيل التي تعيق مساهمته الفعلية؛ و وضع قوانين واضحة تحدد ما للقطاع و ما يتوجب عليه إنجازه.

و حسب الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار، هناك بعض النشاطات التي يمكن للقطاع الخاص أن يقدم فيها نتائج هامة مثل قطاع الفلاحة، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، السياحة و النقل، و إذا ما قدمت للقطاع الخاص التشجيعات و التسهيلات اللازمة سيتمكن هذا القطاع من رفع الإنتاج و تنويعه،

و سنركز هنا على الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على اعتبار أن دراسة الحالة سوف تتناول مساهمة الصادرات غير النفطية لهذا النوع من المؤسسات في تحقيق النمو الإقتصادي بالجزائر.

الفرع الأول: القطاع الخاص و دوره في انتشار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر

تمثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة المصرح بها 455398 مؤسسة خاصة حسب إحصائيات 2009[1]. و قد جاء توزيع هذه المؤسسات بحسب الطبيعة القانونية حسب الجدول التالي:

[1] - وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية، نشرية المعلومات الإحصائية 2009.

جدول رقم (02-11): توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الطبيعة القانونية العام 2009.

طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة		عدد المؤسسات 2009	%
المؤسسات الخاصة	أشخاص معنوية	345902	75,86
	أشخاص طبيعية	109469	24,01
المؤسسات العمومية		591	0,13
المجموع		455989	100

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية، نشرية المعلومات الإحصائية ، 2009، بتصرف.

إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي يسيطر عليها القطاع الخاص قد ساهمت في سنة 1990 بحوالي 40 % من القيمة المضافة، 80 % منها في فرعي الخدمات و التجارة و 20 % في قطاع الصناعة غير النفطية، و نفس النسبة لقطاع البناء و الأشغال العمومية. و بصفة عامة ساهم القطاع الخاص في سنة 2000 بـــ 53.6 % من الناتج المحلي الخام، مسيطرا على عدة فروع للنشاط كالبناء و الأشغال العمومية، الخدمات، التجارة بصفة عامة و كذا القطاع الفلاحي. و في ما يلي جدول يوضح مساهمة القطاعين الخاص و العام في الناتج المحلي الخام ببعض فروع النشاط الإقتصادي لسنة 2000[1].

جدول رقم(02-12): مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الخام حسب فرع النشاط لسنة 2000.

فرع النشاط	القطاع الخاص %	القطاع العام %
الفلاحة و الصيد البحري	99.7	0.3
الخدمات	98.5	1.5
التجارة	96.9	3.1
الفنادق و المطاعم	90.2	9.8
النقل و الإتصال	67.3	32.7
البناء و الأشغال العمومية	64.2	35.8
الصناعة	27	73

المصدر: عيسى مرازقة، مرجع سبق ذكره، ص 253.

[1] - عيسى مرازقة، مرجع سبق ذكره، ص 253.

لقد عرف الإقتصاد الجزائري منذ نهاية الثمانينات تحولات عميقة من جراء التوجه نحو بناء إقتصاد معتمد على آليات السوق. و من خلال التغيير الذي حدث على مستوى أجهزة الدعم المؤسساتية، وكذا القوة الجديدة للمتعاملين الإقتصاديين الخواص. في خضم هذا الواقع الجديد و المتمثل خاصة في صعوبة النهوض بالقطاع العام، رغم كل المحاولات (إعادة الهيكلة، التطهير المالي، برنامج التأهيل، الإستقلالية ... الخ)، فقد بلغت مؤسساته درجة خطيرة من التدهور. و يظهر اليوم أن المؤسسة الصغيرة و المتوسطة سواءا العامة أو الخاصة، تعتبر البديل الذي يشكل أحسن السبل و أكثر تكيف مع النهج الجديد للإقتصاد الوطني للإندماج في الإقتصاد العالمي.

إن المرحلة الإنتقالية تعد صعبة، و إن التحول من نمط تسيير إلى نمط آخر ليس أمرا سهلا. ليس فقط من ناحية التنظيم بل حتى على مستوى تغيير الذهنيات.

إن المؤسسة الخاصة و الملكية الخاصة بصفة عامة قد تعرضت إلى عدة إنتقادات، و هو ما يجعل اليوم صعوبة في تقبل ثقافة المقاول و المسير. و يلاحظ هذا من خلال العراقيل البيروقراطية التي يواجهها الإستثمار الخاص سواءا الوطني أو الأجنبي رغم وضوح النصوص المتعلقة بذلك و التي تعبر عن الإرادة السياسية في هذا المجال[1].

المطلب الثالث: ضرورة إحداث تنمية صناعية بالجزائر

يعد التصنيع أحد الوسائل الأساسية للقضاء على الإختلالات الهيكلية. فهو يقوم باستيعاب القوى العاملة الفائضة في القطاع الزراعي، و بالتالي يصحح مظهرا من مظاهر الإختلالات الهيكلية. يترتب على التصنيع آثار هامة هي تنويع الإقتصاد الوطني، أي تنويع مكونات الناتج الوطني. و باتساع القاعدة الصناعية و دخول الصناعة مجال التصدير، تتنوع الصادرات و تقل أهمية المادة الأولية في جملة الصادرات. و يترتب على ذلك إنخفاض درجة تأثر الإقتصاد الوطني بظروف السوق الدولي للموارد الأولية[2]. و فيما يلي عرض حول مفهوم إستراتيجية التنمية الصناعية و مبرراتها:

الفرع الأول: إستراتيجية التنمية الصناعية

تساهم معدلات الإنتاجية المرتفعة نسبيا في القطاع الصناعي في تعجيل وتائر نمو الدخل الوطني، من خلال علاقات التشابك و الترابط بين الصناعة و القطاعات الأخرى. كما أن توسع الصناعة

---

[1] - المرجع نفسه، ص ص 253-254.

[2] - لعويسات جمال الدين، العلاقات الإقتصادية الدولية و التنمية، دار هومة، الجزائر،2000،ص 43.

و الذي يرفع من مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، يعمل على تعديل الهيكل الإقتصادي المشوه لدى معظم البلدان النامية[1].

ترتكز إستراتيجية التنمية الصناعية على توسيع النشاط التصنيعي بشكل مكثف، و ذلك من خلال عملها على رفع مستوى تكوين رأس المال و تقديم التكنولوجيا الحديثة و التقنيات الجديدة التي تستخدم رأس المال بشكل مكثف. فتدخل الدولة في طلب هذه الغايات غالبا ما يكون شاملا، و هذا التدخل يبرر على أنه سوف ينتج عنه نمو أسرع، و أي خسائر ناجمة عن عدم الكفاءة الإحصائية سوف تعوض لاحقا بالمنافع المتحصلة من ذلك النمو السريع.

كما أن تدخل الدولة هنا يأتي بغرض زيادة الإنتاج، و ليس لتغيير توزيع الثروة و الدخل لمصلحة الأفراد ذوي الدخل المنخفض. بل حتى توزيع الدخل ينظر إليه في هذا التدخل من ناحية وظيفية، لأنه لا يكون في صالح الطبقات الفقيرة بل لصالح الفئات الغنية و يهدف إلى تحويل الدخل للمجموعات التي عندها قابلية أعلى للإدخار. و هو ما يضمن تمويلا للإستثمارات المنجزة و عليه يتم تسريع وتيرة النمو، و هنا سيستفيد الفقراء من العملية التنموية الحاصلة. و من الدول التي طبقت إستراتيجية التنمية الصناعية من القارة الإفريقية الجزائر و مصر و ليبيا و نيجيريا[2].

الفرع الثاني: مبررات إنتهاج إستراتيجية تنمية صناعية بالجزائر

تنبع الضرورة الداعية لوضع استراتيجية صناعية تؤدي إلى تغيير و تنويع الهيكل الإنتاجي للإقتصاد الجزائري، من كون أنه و منذ ما يزيد على ثلاث عقود من العمل الإنمائي و النوايا المعلنة بغرض تنويع القاعدة الإنتاجية، لا يزال الإقتصاد الجزائري يعتمد على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي لتكوين الثروة و الدخل. إذ يساهم بما نسبته في المتوسط 50 % من الناتـــج المحلي الإجمالي و95 % في المتوسط من إجمالي الصادرات الجزائرية. و هو ما ينم عن إختلال واضح في نمط التنمية الذي ساد في الماضي، و الذي دفع بالدولة إلى عدم إختيار البديل التنموي المناسب الذي يخلصها من البقاء رهن تقلبات أسواق النفط العالمية.

كما أن التطور الملحوظ على بعض القطاعات و الأنشطة الخدمية في الإقتصاد الجزائري، والتي حققت نمو واضحا و رفعت من نسبة مشاركتها في الناتج المحلي الخام، لا يمكن أن يرجع إلى نمو حقيقي، بل إلى توسع الدولة في الإنفاق العمومي كنتيجة لضخامة الإيرادات النفطية المتجمعة، فهذه

---

[1] - القريشي مدحت، الإقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثانية، 2005، ص ص 39-40.

[2] - زرقين عبود و جباري شوقي، مرجع سبق ذكره.

القطاعات تعتمد على التمويل من خلال الإيرادات النفطية دون أن تستطيع تمويل نفسها ذاتيا و محاولة رفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي[1].

الفرع الثالث: ظهور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كعامل فاعل في الإستراتيجية الصناعية

منذ التسعينات أو بالضبط منذ سنة 1988، راحت الساحة الإقتصادية الجزائرية تشهد تطورا كبيرا بعد التحول من نمط الإقتصاد الإشتراكي إلى نمط إقتصاد السوق. الذي أدى بدوره إلى ظهور جملة من العوامل بفعل الإرادة السياسية للدولة الجزائرية. هذه العوامل نذكر منها ما يلي[2]:

- تقلص صلاحيات بعض الهياكل الحكومية؛
- ظهور بعض العملاء- الإجتماعيين و الإقتصاديين- الجدد المدعوين إلى لعب دور محوري في الإقتصاد؛
- بداية إنتشار ثقافة السوق بكل ما تحمله من معنى.

لقد ساعد التعديل الهيكلي الصناعي في تعجيل بروز المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة PME PMI. فالدعم الذي أصبحت تتلقاه هذه المؤسسات من طرف السلطات العمومية خصوصا فيما يخص النظام المالي و الضريبي و مجموع المؤسسات الداعمة الأخرى؛ هو ما جعل منها مؤسسات ذات طابع حيوي فعال في الإقتصاد الجزائري[3].

في ظل هذه الظروف التي ذكرنا تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هاما في التنمية الإقتصادية لكل الدول. و يمكن قياس مساهمتها في اقتصاد أي دولة بمدى مساهمتها في حجم الإنتاج، التشغيل، الدخل الوطني، الإستثمار و التصدير. كما تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مكون أساسي في الحياة الإقتصادية ليس فقط لعددها و تنوعها و لكن لإنتشارها في كل جوانب النشاط الإقتصادي و إسهامها في التنميـــة الإقليمية، و دورها المتكامل في دعم قطاعات المنشـــآت الكبيـــرة و دورها كأرضية خصبة للتجديد و التكييف و كبيئة صناعية خصبة للتحديث المضطرد للصناعة والتجارة و معين لا يتوقف من المنافسة و الديناميكية[4].

[1] - زرقين عبود، الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة علوم إنسانية، العدد 38، 2008.على الموقع الأنترنيت: WWW.ULUM.NL

[2] - أمقران مصطفى، المؤسسات المتوسطة و الصغيرة عامل أساسي في الإستراتيجية الصناعية، مجلة آفاق، العدد 05، سبتمبر 2005، ص 30.

[3]-BEN YEHIA FARID,OP.cit,P 57.

[4] - بوكزاطة سليم، مرجع سبق ذكره، ص 31.

خلاصة الفصل

في ختام هذا الفصل، نخلص إلى أن إستراتيجية تنمية الصادرات باعتبارها أحد إستراتيجيات التنمية تنفذ من خلال مجموعة من الإجراءات و الوسائل، بغرض تمكين صادرات بلد ما من الحصول على القبول في الأسواق العالمية. و ذلك من خلال رفع قدرتها التنافسية من حيث السعر و الجودة وبالتالي ضمان تنوع الصادرات و الإبتعاد عن مشكلة الأحادية في التصدير، إذا فهي أصلح ما تكون لمعالجة حال الدول النامية و الإختلالات الهيكلية التي تعاني منها. ثم رأينا في هذا الفصل كيف أن الجزائر بادرت منذ الوهلة الأولى التي أعقبت حدوث بعض الأزمات الإقتصادية كنتيجة لإنخفاض أسعار البترول و انخفاض العوائد إلى محاولة تنمية صادراتها غير النفطية، مما جعلها تسطر عدة برامج بهذا الشأن بتقديم تحفيزات تجارية مالية و جبائية و جمركية و على صعيد تأمين الصادرات.

و رغم أن النتائج كانت متواضعة و لم تصل إلى المستوى المأمول و من تم كان لها أثر محدود على معدلات النمو الإقتصادي المسجلة. إلا أنه يمكن القول أن تنمية الصادرات تمر حتما بتطوير القدرات الإنتاجية و التغيير الهيكلي للإقتصاد، و بالأساس محاولة إتباع استراتيجية صناعية قوامها القطاع الخاص و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بالنظر لما حققه هذا النشاط من تطور سريع في الجزائر. الأمر الذي يجعل الجزائر تعول عليه في تنمية الصادرات غير النفطية و الرفع من نسب النمو الإقتصادي من جراء التوسع في عملية التصدير.

الفصل الثالث:

دور الصادرات غير النفطية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في أداء النمو الاقتصادي بالجزائر

تمهيد :

في هذا الفصل الثالث و المخصص لدراسة الحالة، نسعى لإبراز إسهام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الصادرات غير النفطية في الجزائر، و إبراز دور هذا الإسهام في تحسين آداءات النمو الإقتصادي الجزائري. ففي الوقت الحالي لا يستطيع أحد أن ينكر الدور الذي صارت تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مما دفع إلى استحداث وزارة خاصة بها تعنى بشؤونها و تعمل على ترقيتها و تطويرها. فقد بات لهذه المؤسسات دور في زيادة الإنتاج و توفير بعض حاجيات السوق المحلي من السلع و الخدمات و هو ما أسهم في تقليص فاتورة الإستيراد.

كما أن هذه المؤسسات راحت تعمل على تصدير جزء من منتجاتها إلى الأسواق الخارجية، و محاولة كسب حصص سوقية بها، و رفع قدراتها التنافسية. و قد عمل ذلك على رفع قيمة الصادرات خارج قطاع النفط، و ما من شك أن ذلك سيؤدي إلى ترك أثر على معدلات النمو الإقتصادي و استقرارها، لما لنمو الصادرات من علاقة وطيدة بنسب النمو الإقتصادي كما رأينا سابقا. لذلك في هذا الفصل سنقوم في بادئ الأمر باعطاء بعض المفاهيم الأساسية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، خصائصها و مميزاتها و أهميتها في الإقتصاد، كما سنتطرق إلى واقع هذه المؤسسات في الجزائر من خلال إعطاء بعض الأرقام حول تطور هذه المؤسسات و مساهماتها في الاقتصاد الوطني، ثم نتطرق لإهتمام الدولة الجزائرية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار سياسة تنمية الصادرات غير النفطية، لنقوم بعد ذلك بدراسة إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات غير النفطية و دور ذلك في دعم النمو الإقتصادي. لذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر؛

المبحث الثالث: إجراءات تنمية صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة غير النفطية؛

المبحث الرابع: دور صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة غير النفطية في تجقيق النمو الإقتصادي.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تتزايد أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الألفية الثالثة بالدول النامية، كما كان الحال في السابق بالنسبة للدول المتقدمة. و هذا يأتي كنتيجة لإستطاعة هذا النوع من المؤسسات تحقيق معدلات مرتفعة من النمو، و من خلال تمكنها من حل جملة من المشكلات ظلت قبل ظهورها تشغل بال صانعي القرار بالعديد من الدول، و هذه المشكلات تتمثل أساسا في مشكلة البطالة و قلة مناصب العمل، مشكلة التوزيع الجغرافي غير المتوازن لعوائد التنمية، و مشكلة أخرى أهم هي مشكلة الفقر بحيث تسهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في رفع مستوى المعيشة للمجتمع الذي تتوطن به.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

لا يزال و حتى اليوم يثار جدل واسع النطاق في الفكر الإقتصادي حول مفهوم يوضح و بدقة ماهية المؤسسة الصغيرة و المتوسطة، فالباحثون و المهتمون بشأن هذا النوع من المؤسسات، سواءا في دول المتقدمة أو في الدول النامية لا زالوا يواصلون محاولاتهم بغرض التوصل إلى تعريف موحد و شامل لهذا النوع من المؤسسات. غير أن هناك صعوبات كثيرة تقف في وجه الوصول إلى تعريف موحد و جامع للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة. لكون هذا المفهوم مفهوما ديناميكيا يتغير من بلد لآخر، و من فترة لأخرى، ومن جهة لأخرى، و من مختص لآخر كنتيجة لإختلاف السياسات و التوجهات و المستوى الإقتصادي والإجتماعي للدول.

الفرع الأول: المعايير الأكثر استخداما في تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إنه و كما ذكرنا آنفا، يختلف المهتمون بشأن التنمية الصناعية حول وضع مفهوم شامل يوضح بدقة ماهية المؤسسة الصغيرة و المتوسطة. إلا أن هناك معايير عدة حاول من خلالها هؤلاء المهتمون وضع إطار محدد للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة، و قد تم تقسيم هذه المعايير إلى نوعين أولاها معايير كمية تشمل معايير عدد العمال، رأس المال، حجم الإنتاج، درجة الإنتشار و حجم الإستهلاك السنوي. هذا النوع من المعايير يستخدم لسهولة جمع الإحصاءات حوله تمهيدا للإستفادة منها، ضف إلى ذلك كون هذه المعايير تسهل من عمل الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة. أما ثاني مجموعة من هذه المعايير فهي معايير تعتمد على الفروق الوظيفية و تشمل نمط الملكية السائد، و المكونات التنظيمية، و هي تفيد في تحليل الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية. و تتمثل هذه المعايير الأكثر استخداما في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي[1]:

[1] - عبده أبو السيد أحمد فتحي السيد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2005، ص48-52.

أ- معيار عدد العمال

يعتبـــر معيار عدد العمال أحد المعايير الكميـــة الأكثـــر شيوعا في تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و ذلك لسهولة قياسه و دقته في التصنيف. و يتميز هذا المعيار ببساطته و سهولة المقارنة من خلاله بين حجم المشروعات، كما يتميز أيضا بتوافر و سهولة جمع البيانات الخاصة به. إلا أن هذا المعيار تعرض إلى العديد من الإنتقادات، من أهمها:

- إن عدد العمال ليس الركيزة الوحيدة في العملية الإنتاجية، و أن هناك من العناصر الإنتاجية ما هو أهم من عنصر العمل و له أثر كبير على المؤسسة، مثل حجم الإنتاج و الحجم الطبيعي للمؤسسة و المعدات الرأسمالية؛
- لا يعكس معيار عدد العاملين الحجم الحقيقي للمؤسسة بسبب اختلاف معامل رأس المال، فهناك من الصناعات ما تتطلب استثمارات رأسمالية كبيرة و عمالة قليلة، و بالتالي لا يمكن بأي حال من الأحوال إعتبارها من الصناعات الصغيرة و المتوسطة؛
- إن هذا المعيار قد لا ييسر المقارنة على المستوى الدولي، و ذلك لإختلاف نوعية العمل من بلد لآخر.

و مع كل هذه الإنتقادات، يبقى هذا المعيار من أكثر المعايير إستخداما في العالم.

ب- معيار رأس المال

يعد هذا المعيار من بين المعايير الكمية، و يستخدم للتفرقة بين الصناعات الصغيرة و المتوسطة والكبيرة، بحيث يرى هذا المعيار أن الصناعات الصغيرة و المتوسطة هي تلك الصناعات التي تتميز بانخفاض حجم رأس المال المستثمر بها، و هنا يختلف هذا المعيار من دولة لأخرى.

تعترض هذا المعيار مشكلة تتمثل في تحديد المقصود برأس المال، هل يقصد به رأس المال الثابت؟، أم أنه يقصد به رأس المال المستثمر كليا من رأس مال ثابت و رأس مال عامل؟، و هنا يميل البعض إلى إستخدام رأس المال الثابث، لأنه يمثل حجم الطاقة الإنتاجية في حين يستبعد البعض قيمة الأراضي من رأس المال الثابت.

و من بين المثالب التي تأخذ على هذا المعيار، عدم كفايته لوحده في التمييز بين الصناعة الكبيرة الحجم و الصناعة الصغيرة و المتوسطة الحجم. كما يعاب عليه عدم صلاحيته للمقارنة بين الصناعات المماثلة في الدول المختلفة، حيث تختلف قيمة النقود من بلد لآخر بحسب معدلات التضخم و ارتفاع الأسعار و الحالة الإقتصادية عموما. و عليه يرى بعض المختصين عدم استعمال هذا المعيار بمفرده بل من الأحسن استعماله مع مقياس آخر.

ج- معيار الجمع بين العمالة و رأس المال

على خلفية الإنتقادات الموجهة للمعيارين السابقين، و بغية استدراك أوجه القصور بهما، يتم الجمع بين المعيارين في معيار واحد يعد حاليا الأكثر استخداما من بين المعايير. بحيث يتم تحديد عدد

معين من العمال إلى جانب قيمة محددة لرأس المال لتحديد الصناعات الصغيرة و المتوسطة. إلا أن هذا المعيار لا يخلو كسابقيه من العيوب؛ فتحديد حد أقصى لعدد العمال بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب رقم معين من الإستثمارات قد يدفع ببعض المؤسسات إلى تعمد عدم القيام بالتوظيف الجديد للعمال على الرغم من الحاجة الماسة إليه، و ذلك خوفا من أن تحرم من المساعدة الحكومية الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، في شكل قروض و مساعدات فنية و بالتالي إعتماد هذا المعيار في التفرقة يتسبب في تعميق مشكل البطالة. و هو السبب الذي دفع الهند إلى قصر تعريف المؤسسة الصغيرة على معيار رأس المال فقط كنتيجة للعيب الذي يشوب هذا المعيار. و عليه يمكن التعميم و القول بأن هذا المعيار يكون صالحا لتلك الدول التي لا تعاني من مشكل بطالة، أما بالنسبة للدول التي تسجل نسبا عالية من البطالة فمن الأفضل لها أن تستخدم معيارا آخرا أكثر تشجيعا على التوظيف و فتح مناصب عمل للأفراد.

د- معايير وظيفية أخرى تستخدم لتعريف الصناعات الصغيرة

بعد استعراض بعض المعايير الكمية، هناك جملة أخرى من المعايير الوظيفية التي تفرق بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. من هذه المعايير الوظيفية نجد أولا معيار حجم الإدارة، ففي المؤسسة الصغيرة عادة ما يتكفل صاحب المشروع أو المدير لوحده أو مع قليل من المساعدين تسيير شؤون كافة المهام و الوظائف الإدارية الخـاصة بالإنتـاج، التمويـل، المشتريـات، شؤون العامليـن و المبيعات. كما لا يوجد بالمؤسسات الصغيرة رؤساء على رأس هذه الوظائف، كما تتميز بسرعة إتخاذ القرارات، أما المشاكل الإدارية هي أكبر عددا و أكثر تعقيدا في المؤسسات الكبيرة مقارنة بالمؤسسات الصغيرة.

أما كمعيار ثان يمكن إدراجه بهذا الصدد، فهو معيار درجة الإنتشار فالصناعات الصغيرة تتميز بكثرتها العددية و سهولة توزعها و انتشارها مقارنة بالمؤسسات كبيرة الحجم، و هذا ما يعكس إمكانية و قدرة المؤسسات الصغيرة على الإستمرار.

كما أن هناك معيارا ثالثا قليل الإستعمال، و هو معيار كثافة الإستخدام التكنولوجي. إذ مع التقدم العلمي و التكنولوجي لا يمكن القول بأن كافة المؤسسات الصغيرة هي عبارة عن تلك المؤسسات التي تستخدم تكنولوجيا بدائية، و أن المؤسسات الكبيرة هي التي تستخدم تكنولوجيا متطورة. و قد أخذت الـدول التي تستخدم أسـاليب تكنولوجية حديثـة مثل أمريكا و اليابان و مجموعة دول جنوب شرق آسيا بهذا المعيار في تعريف المؤسسات الصغيرة. فوفق هذا المعيار المؤسسات الصغيرة هي عبارة عن تلك المؤسسات المستقلة و المصانع الصغيرة التي تختص بانتاج منتجات مغذية للصناعات الكبيرة عبر مختلف المراحل الإنتاجية ذات التكنولوجيا العالية، كما هو الحال في صناعة السيارات والطائرات.

كما يمكن إدراج معيار رابع أقل شأنا من المعايير السابقة، إذ تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بضعف قوتها في الأسواق الكبيرة سواءا في البيع أو الشراء، كما تتميز بوجود علاقة قوية و ارتباط كبير بالوسط التي تنشأ فيه، هذا إذا ما قورنت بالمؤسسات الكبيرة التي لها العديد من الخيارات في ذلك إعتبارا لإمكانياتها، مما يعطيها مكانة تفاوضية كبيرة إذا ما قورنت بالمؤسسات الصغيرة.

الفرع الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يعتقد البعض أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي عبارة عن تلك المؤسسات التي تتميز بانخفاض حجمها، فيقولون عن صناعات الغزل و النسيج و الصناعة الجلدية و الخشبية بأنها صناعات صغيرة و متوسطة. غير أنه في حقيقة الأمر لا يقصد بالمفهوم السابق كذلك، بل يعني ذلك أن طبيعة التكنولوجيا المطبقة في هذه الصناعات يمكن أن تقسم إلى مجموعة عمليات، تختص كل منها بمرحلة إنتاجية معينة تزاول و تنجز كل منها بشكل إنفرادي في مؤسسة ذات طاقة إنتاجية منخفضة نسبيا و تركز على عنصر العمل بشكل كبير مقارنة بعنصر رأس المال.

و هناك العديد من التعاريف المطروحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، منها ما يستند إلى عدد العمال في التفرقة بينها و بين المؤسسات الكبيرة الحجم، و منها ما يستند إلى رأس المال و أخرى على طبيعة المنتجات و أخرى على نوعية التكنولوجيا و نظام الإنتاج و الإدارة وفقا للمعايير التي ذكرنا سابقا. إلا أن هذه التعاريف تجمع عن كون أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مؤسسة إقتصادية كإجمالي المؤسسات الإقتصادية أي أنها:

" **كل مشروع إقتصادي في شكل كيان حي مستقل بذاته، يملكه و يديره منظم يعمل على التوليف و الجمع بين عناصر الإنتاج و يوجهها لإنتاج أو تقديم سلعة أو خدمة و طرحها في السوق ليستحوذ على نصيب محدود من السوق و يحقق أهداف معينة في ظل درجة من المخاطرة**[1]."

في ظل هذا التعريف الشامل للمؤسسات الإقتصادية عموما، تأتي التعريفات المختلفة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مختلفة باختلاف نظرة الجهة المصدرة لها، كل جهة تطرحه وفقا لتوجهها و أغراضها. و من جملة هذه التعاريف المختلفة نذكر ما يلي:

[1] - عبد الحميد عبد المطلب، إقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، مصر،2009،ص 18.

أ- تعريف الإتحاد الأوروبي

إعتمد الإتحاد الأوروبي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في أفريل 1996 على المعايير التالية: عدد العمال، رقم الأعمال، إستقلالية المؤسسة. بحيث تعتبر مؤسسة صغيرة كل مؤسسة تشغل من 10 إلى 49 عامل و ما بين 50 و 250 عامل للمؤسسات المتوسطة الحجم.

أما رقم الأعمال فحدد بأقل من 40 مليون أورو، أو مجموع الميزانية لا يتجاوز 27 مليـــون أورو. و التي لا تكون مملوكة بنسبة 25 % من قبل مؤسسة أخرى.[1]

ب- تعريف الولايات المتحدة الأمريكية

أما التعريف السائد في الو.م.أ فالمؤسسة الصغيرة و المتوسطة:

" **هي عبارة عن تلك الصناعات التي يعمل بها 250 عاملا، و يمكن أن يصل العدد بها إلى 1500 عامل، و لا تزيد قيمة الأموال المستثمرة فيها عن 09 ملايين دولار**[2]."

ج- تعريف اليابان

و تعرفها اليابان على أنها: " **هي تلك الوحدات التي يعمل بها أقل من 200 عامل، أما في الوحدات التي يعمل بها 20 عامل فتعرف على أنها صناعات صغيرة جدا**[3]."

د- تعريف المملكة المتحدة البريطانية

و هنا يشير التعريف المعتمد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المملكة على أنها: " **هي تلك الوحدات الصناعية الصغيرة التي يعمل بها 200 عامل و لا تزيد الأموال المستثمرة فيها عن مليون دولار**[4]."

هـ- الهند

حسب الهند " **هي تلك المؤسسات التي توظف أقل من 50 عاملا لو إستخدمت الآلة، و أقل من 100 عامل لو لم تستخدم الآلة، بحيث لا تتجاوز أصولها الرأسمالية 500 ألف روبية.**" ثم في وقت لاحق

---

[1] - خوني رابح و حساني رقية، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها، إيتراك للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2008، ص 31.

[2] - عبده أبو سيد أحمد فتحي السيد، مرجع سبق ذكره،ص54.

[3] - المرجع نفسه،ص54.

[4] - المرجع نفسه،ص54.

تم استبعاد معيار عدد العاملين و تم التركيز على معيار كمي آخر هو قيمة الأصول الرأسماليـــة الثابتـــة و ذلك بهدف التشجيع على توظيف العمالة[1].

و- تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يعد الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر أمرا حديثا، بحيث نجد أن القوانين الجزائرية لم تتعرض بالتعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إلا بمناسبة القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. بحيث إختصت المواد 4 ،5 و 6 منه بتعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. حيث نصت المادة 04 من القانون آنف الذكر على أنه تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بأنها:

" **مؤسسة إنتاج السلع و الخدمات تشغل من 1 إلى 250 شخص، و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار جزائري، أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دج، وهي تستوفي معايير الإستقلالية**[2]."

بحيث جاء تفصيل ذلك كما يلي[3]:

تعرف المؤسسات المتوسطة بأنها:

" **مؤسسات يعمل بها عدد من العمال يتراوح ما بين 50 إلى 250 عامل، و رقم أعمالها يتراوح بين 200 مليون و ملياري دينار جزائري، أو تلك التي تتراوح حصيلتها الإجمالية بين 100 و 500 مليون دج.**"

تعرف المؤسسات الصغيرة بأنها:

" **تلك المؤسسات التي يعمل بها عدد من العمال يتراوح من 10 إلى 49 عاملا، إضافة إلى عدم تجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دج، أو لا تتعدى حصليتها السنوية الإجمالية 100 مليون دينار جزائري.**"

تعرف المؤسسات المصغرة بأنها:

" **تلك المؤسسات التي يعمل بها أقل من 10 عمال، و رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 20 مليون دينار جزائري، و لا تفوق حصيلتها السنوية 10 مليون دينار جزائري.**

---

[1] - المرجع نفسه،ص ص 54-55.

[2] - القانون رقم01/18 المؤرخ في 12/12/ 2001 المتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغرى و المتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77، 2001.

[3] -محسن عواطف ، إشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، السنة الجامعية 2008، ص 16.

المطلب الثاني: مميزاتها و خصائصها

للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة جملة من الخصائص و الميزات تميزها عن المؤسسات الكبيرة الحجم، الأمر الذي لعب و لا يزال يلعب دورا هاما في إنتشار هذا النوع من المؤسسات؛ ذلك كون هذه الميزات توفر حلولا ناجعة لبعض المشكلات الأساسية التي تقف كحجر عثرة في وجه محاولات إنشاء و تأسيس مختلف المؤسسات الإقتصادية. و من بين هذه الميزات نذكر مايلي:

أ- سهولة في التأسيس

تمتاز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بسهولة و يسر في إجراءات تأسيسها، و هذا لكونها تعتمد على مستلزمات أقل لدخولها مرحلة الإستغلال. و حتى على مستوى التمويل فهذا النوع من المؤسسات يحتاج إلى رؤوس أموال قليلة بالنظر لأصولها و ممتلكاتها المحدودة إذا ما قورنت بالمؤسسات الكبيرة الحجم[1].

ب- تطابق مهمة التسيير و الوظيفة الإدارية

تمتاز المؤسسة الصغيرة و المتوسطة بإدارتها البسيطة ممثلة في الغالب بمالكها، الذي يقوم بمباشرة عملية التسيير بالمؤسسة، و هنا يختفي الصراع بين الإدارة و التسيير، مما يرفع من دقة الأداء و الفعالية[2].

ج- مرونة كبيرة

تمتاز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بحيوية و مرونة كبيرتين تمكنانها من التعامل الإيجابي مع متغيرات العمل سواءا على المستوى الداخلي مع الموظفين، تقنية الإنتاج، أساليب التوزيع وغيرها؛ أم على المستوى الخارجي العملاء، الموردين، الممولين، مصالح الضرائب، القوانين و التشريعات..الخ[3].

د- تعدد دوافع التأسيس

تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتعدد الحوافز الداعية لتأسيس و تثبيت مثل هذا النوع من الإستثمارات، فمنها ما يرجع لوفرة في العمالة المؤهلة لممارسة مثل هذا النشاط، و منها ما يرجع إلى الإبتكارات الجديدة، و في بعض الأحيان لتوفر فرص للربحية أو تحقيق شهرة و علامة تجارية[4].

---

[1] - سلامة جمال الدين، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بالجزائر، مجلة علوم إنسانية، العدد 41، ربيع 2009، على موقع الأنترنيت: WWW.ULUM.NL.
[2] - المرجع نفسه.
[3] - المرجع نفسه.
[4] - المرجع نفسه.

هـ- التدريب الذاتي

نظرا لكون أن المالك المسير و العاملين يمارسون عملهم باستمرار بهذه المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة، فإن هذا يعمل على إكسابهم خبرات و مهارات إنتاجية ذاتية و هو ما يسهم في الرفع من معرفة و تأهيل المورد البشري بها، و هو ما ينعكس إيجابا على هذه المؤسسات[1].

و- المعرفة التفصيلية بالعملاء و ظروفهم

تمتاز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عادة بالإنتاج و التوزيع في المجتمعات المحلية الصغيرة التي تنشأ بها، و بالتالي فهي تنتج لأسواق ضيقة و محدودة نسبيا، و هذا الأمر قد يحد من إمكانية إستفادتها من وفورات حجم و تخفيض تكاليف إنتاجها. غير أن هذا الأمر قد ينظر إليه بإيجابية من خلال القدرة على التعرف على العملاء و تحديد تفضيلاتهم و أذواقهم، و إتجاه هذه التفضيلات في المستقبل و بالتالي رسم إستراتيجية للمنافسة و البقاء في السوق[2].

ز- محدودية وسائل و متطلبات الإستغلال

إذ لا تحتاج المؤسسة الصغيرة و المتوسطة إلى إمكانيات كبيرة كما هو عليه الحال في المؤسسات الكبيرة، من أراض و مبان و آلات و قروض إستثمارية ضخمة و عمالة ماهرة و على قدر عال من التعليم و التدريب و استهلاك واسع للطاقة لتشغيل معدات الإنتاج و المكاتب الإدارية المختلفة...الخ[3].

ح- ارتفاع معدل دوران المخزون

حيث تمتاز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بارتفاع سرعة دوران مخزون المبيعات، و بالتالي ينعكس ذلك بارتفاع في درجة نشاط المؤسسة عموما[4].

ط- انخفاض في معامل رأس المال الثابت

ينخفض معامل رأس المال الثابت أي معدل تكلفة رأس المال الثابت / تكلفة العمل، و هو ما يؤدي إلى خلق إمكانية الإعتماد المتزايد على عنصر العمل بتكاليف منخفضة و تفعيل دوره في العملية الإنتاجية، في المقابل المحدودية في الإعتماد على الآلات و المعدات و بالتالي تكون المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في غنى عن تكاليف إقتنائها و صيانتها و إصلاحها عند العطب[5].

[1] - المرجع نفسه.
[2] - المرجع نفسه.
[3] - المرجع نفسه.
[4] - المرجع نفسه.
[5] - المرجع نفسه.

ي- المرونة في التكيف مع الكساد في حال نقص الطلب السوقي

إذ تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرونة كبيرة في مواجهة الكساد الناجم عن نقص الطلب السوقي بدرجة أكبر من المؤسسات الكبيرة، و هذا بالنظر لأن هذه الأخيرة تتحمل عبء النفقات الثابتة المرتفعة في حال نقص الطلب على منتجاتها، في حين تتغلب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على هذا الإشكال بحكم تجهيزاتها الرأسمالية المحدودة و بساطة التشغيل بها، و بالتالي تستطيع التعديل في تكاليفها بشكل فعال بما يوافق مستوى الإنتاج الذي يلبي طلب السوق[1].

ك ــ التشجيع على الإبتكار و روح المبادرة

فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و بفعل التقنية الإنتاجية البسيطة التي تعتمدها تشجع على تنمية روح المبادرة و الإبتكار[2].

المطلب الثالث: أهميتها بالنسبة للإقتصاد

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية و الخدمية على حد سواء ذات أهمية كبرى للإقتصاد الذي تنتمي إليه، ذاك أنه يمكن إعتبارها منفذا جديدا لإستخدام و تصنيع المواد و الخامات المحلية، و بالتالي إضافة موارد جديدة للبلد و العمل على سد حاجات مجتمعه و التقليل من إستيراد السلع المثيلة و الإسهام في العملية التصديرية من خلال الميزة النسبية التي تحوزها[3].

كما تكمن أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إضفاء المزيد من المرونة في مجال تحسين قدرة الإقتصاد الوطني على التكيف و الإستجابة للتقلبات الإقتصادية. كما أنها أكثر توافقا مع المتاح من الموارد البشرية المادية و التكنولوجية فهي تتميز بالمرونة و القابلية للتكيف خاصة في ظروف الإنكماش الإقتصادي. كما لهذه المؤسسات القدرة على تقليص الهوة في مدى التطور بين أقاليم الدولة الواحدة[4].

أما بالنسبة للدول الكبرى و المتطورة صناعيا لا يقل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهمية عن دورها في بقية الدول، ففي اليابان مثلا إستطاعت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال عمليات التعاقد من الباطن أن تتأقلم و تتوافق مع المؤسسات الكبرى. حيث أصبحت تلعب دور

[1] - لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها و تنميتها- دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،2004، ص 26.

[2] - زغيب شهرزاد و عيساوي ليلى، المؤسسات المتوسطة و الصغيرة في الجزائر واقع و آفاق، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول: " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية"، جامعة عمار ثليجي الأغواط، أيام 8 و 9 أفريل 2002.

[3] - عبده أبو سيد أحمد فتحي السيد، مرجع سبق ذكره،ص60.

[4] - عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 44.

الصناعات المغذية[1] للصناعات الكبرى. و هو ما يوفر لها سوقا مضمونا و يضمن لها أحيانا رأس المال و المساعدة الفنية و التقنية[2].

فلقد عرفت الإقتصاديات الدولية عبر مر الزمن نموا كبيرا للمؤسسات الصناعية الكبرى مع تقدم مراحل النمو الإقتصادي، إلا أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لم تختف بل بقيت تتعايش مع المؤسسات الكبرى. بحيث إلى غاية السبعينات كان التوجه الغالب في الكثير من الدول المتطورة هو نمو المنشئات الكبيرة و الصناعات ذات الكثافة العالية، و ذلك نتيجة للمنافع التي يمكن جنيها من خلال وفورات الحجم. إلا أن هذه الوجهة تغيرت بشكل كبير بمطلع الثمانينات و حتى وقتنا الحالي، بعد أن خلص صانعو السياسة الإقتصادية في البلدان المتقدمة من خلال تجربتهم مع الصناعات الكبيرة إلى محدودية التأثيرات الإيجابية المزعومة لهذه الصناعات، خاصة فيما عرف بتأثير التقطير للأسفل (**Trickle down**) للصناعات كثيفة رأس المال و المعتمدة عادة على الواردات بصفة كبيرة. كما أن هذه المؤسسات الكبرى و العملاقة لم تتمكن من خلق مناصب شغل للعمالة العاطلة في القطاع الصناعي، إضافة إلى فشلها في تحقيق نسق من النمو المدفوع ذاتيا.

و عموما تمكنت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من ضمان استمراريتها و ديمومتها جنبا إلى جنب مع المؤسسات الكبيرة، كنتيجة لكون أن التغيرات السريعة التي حدثت في العالم على مستويات كل من التكنولوجيا المعتمدة في السلع، و كذا وسائل النقل و الإتصالات، و كذا على مستـــوى أذواق و تفضيلات المستهلكين و نمط معيشتهم كان لها تأثير بالغ على طبيعة و نوعية الصناعات التي يجب تواجدها.

و من جهة أخرى تستمد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهميتها من كونها الكيانات الأقدر على التلائم مع تلك التغيرات الهيكلية الناتجة عن تراجع الصناعات التقليدية في الإقتصادات المتقدمة بداية من سبعينات القرن الماضي. و الإتجاه نحو نوعيـــة حديثة من الصناعات معتمدة على المعرفة الكثيفة و المهارات العالية في إطار ما يعرف باقتصاد المعرفة. فقد أفادت بعض الدراسات التي أجريت على مجموعة من الدول إرتفاع الإستخدام في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، في حين إنخفض الإستخدام في المشاريع الكبيرة. فعلى سبيل المثال في بريطانيا تراجع حجم الإستخدام في الصناعات الصغيرة كنسبة من إجمالي الإستخدام الصناعي للفترة ما بين 1930 و بداية السبعينات. ثم بعد هذه الفترة عاد لتحقيق نسق تصاعدي.

[1] - حول مفهوم الصناعات المغذية أنظر: النجار فريد، الصناعات و المشروعات الصغيرة و متوسطة الحجم، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص ص 44-45.
[2] - عبده أبو سيد أحمد فتحي السيد، مرجع سبق ذكره،ص60.

كما تعتمد المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة في غالب الأحيان على الموارد و المواد الخام المحلية بشكل يجعلها تتكامل مع الإقتصاد الوطني و بالتالي تظهر أهميتها جلية في هذا الشأن. على العكس من المؤسسات الكبيرة التي تعتمد في الغالب على إستيراد موادها الأولية من العالم الخارجي. فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على عكس ما يعتقده بعض الإقتصاديين لا تزول مع تقدم مراحل التنميـــة، فهي تلعب دورا أســـاسيا و مستديما من خـــلال زيادة عدد منتجـــات الإقتصاد وتنويعها و بالتالي إحداث عملية تنمية صناعية[1].

[1] - القريشي مدحت كاظم، الإقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،2001،ص ص 164-165.

المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر

بعد أن تعرفنا فيما سبق على مفهوم المؤسسة الصغيرة و المتوسطة و نقاط إختلاف تعاريفها من دولة لأخرى، و المعايير التي يستند إليها هذا الإختلاف. تعرفنا أيضا عن مميزات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أهميتها في الإقتصاد. بحيث صار الآن من الواجب القيام بإطلالة عن واقع هذا النوع من المؤسسات في الجزائر. عن نشأته و تطوره، خصائصه و المشكلات التي يعاني منها. و هو الأمر الذي يجعلنا نمهد لدراسة الصادرات غير النفطية لهذه المؤسسات و أثرها على النمو الإقتصادي.

المطلب الأول: نشأة و تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

منذ تخلي الجزائر عن الإقتصاد الممركز و إنتهاجها إقتصاد السوق المعتمد على المنافسة و تفعيل آليات السوق الحر، راحت أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتعاظم شيئا فشيئا إلى أن غدت من أهم أعمدة الإقتصاد الوطني. و هو ما يدفعنا إلى محاولة التعرف على مسيرة تطور هذا النوع من المؤسسات.

الفرع الأول: نشأة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر

لقد تم الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في إطار البرامج الإستثمارية المنفذة للفترة الممتدة من بداية سبعينات القرن الماضي و حتى نهاية الثمانينات منه. ففي السبعينات سادت وجهة نظر تنظر إلى دور المؤسسة أو الصناعة الصغيرة و المتوسطة بأنها مكملة و تابعة للدور الذي تقوم به المؤسسات الكبيرة، ثم تغيرت وجهة النظر هذه إلى وجهة نظر ثانية سادت في ثمانينيات القرن الماضي و التي ترى بأن المؤسسات أو الصناعات الصغيرة و المتوسطة هي أسلوب بديل للنموذج المعتمد على الصناعات الثقيلة و المؤسسات الكبرى.

أ- وجهة النظر الأولى و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة (1967-1979)

رغم أن السياسة التصنيعية آنذاك ركزت على إقامة المؤسسات الصناعية الكبرى المنتجة لوسائل الإنتاج، و أسندت عملية الإشراف المباشر للوزارات المعنية بها. إلا أن هذه السياسة قد أولت الأهمية في جانب منها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بقصد إحداث تنمية شاملة تشمل كافة المناطق الجغرافية للبلاد، من خلال زرع نسيج من الصناعات الصغيرة و المتوسطة يعمل كمكمل للمؤسسات العمومية الكبيرة. بحيث تقوم الجماعات المحلية المشرفة على هذه المؤسسات بتحقيق مفهوم الصناعات التابعة (**les industries entraînées**) للصناعات الأساسية الكبيرة من خلال أثار الجذب الأمامية و الخلفية، هذا بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية، أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

التابعة للقطاع الخاص فكانت تخضع لتنظيم قانون الإستثمار لسنة 1966، و كانت موجهة وفقا لأهداف السياسة التنموية العامة و التي كانت تنظر إليها كقطاع ثانوي و غير فاعل[1].

ب- وجهة النظر الثانية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الثمانينات

مع الفشل الذي حققته البرامج الإستثمارية في فترة السبعينات و الهادفة إلى تطوير دور الصناعة الصغيرة و المتوسطة و تهيئتها لتحقيق الأهداف المسطرة لها في السياسة التصنيعية و التنموية العامة، حيث كانت مساهمة هذه المؤسسات ضعيفة للغاية. و أمام المشاكل و التباطؤ الذي أفرزته السياسة التنموية المتبعة في مرحلة السبعينات، زاد تعمق الأزمة الإقتصادية في منتصف الثمانينات. و هنا انبثق و ترسخ تصور جديد في ميدان السياسة الإقتصادية، بحيث يرمي هذا التصور إلى إحداث تغير جوهري على السياسة الإقتصادية بالإنتقال من الإقتصاد الممركز إلى إقتصاد السوق المتفتح.

لقد كان لهذا التوجه أثر جلي على الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، خاصة مع فشل التصور السائد في المرحلة الأولى من العملية التنموية من 1967 إلى 1979. حيث كلفت عملية إنشاء صناعات كبرى تكاليف باهضة أثقلت كاهل الخزينة العمومية. و صار ينظر إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أنها الحل و التوجه البديل (**Voie Alternative**) الذي يجب أن يحل محل المؤسسات الكبرى[2].

و قد جاء هذا التوجه واضحا في التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني 1985-1989، بحيث نص على:

" **العمل على تنمية و توزيع الأنشطة التحويلية ذات الحجم المتوسط المعدة لتغطية الإحتياجات الوطنية المتعلقة بالتجهيزات و الإنتاج و الإستهلاك...."[3].**

و هو ما يدل على تغير النمط التصنيعي من نمط الإعتماد على الصناعات الثقيلة الكبيرة الحجم و التي تحتاج إلى تكنولوجيات عالية و منشئات ضخمة مكلفة، إلى نمط الإعتماد على الإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. أي الإنتقال من مفهوم الصناعة الواسعة (**Extensive industriel**) إلى مفهوم الصناعة الكثيفة (**Intensive industriel**)؛ فحسب هذا النمط تتوزع الإستثمارات على عدد كبير من الوحدات المستقلة و على كافة النطاق الجغرافي للوطن، بغرض التخفيف من حدة البطالة و المساعدة على تحسين المستوى المعيشي للمواطن الجزائري. كما لهذه المؤسسات القدرة على إيقاف النزيف الحاصل على مستوى وسائل الدفع الخارجي، بسبب ارتفاع قيمة فواتير الإستيراد

[1] - لخلف عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 144.
[2] - المرجع نفسه، ص 154.
[3] - التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني 85-1989، ص 06.

و ذلك من خلال توفير جزء من السلع الإستهلاكية محليا. كما يمكنها في ظل هذا التوجه أن تلعب دورا رئيسا في تنمية الصادرات خارج القطاع النفطي و الإنتقال من تصدير المواد الخام (النفط) إلى تصدير المنتجات المصنعة[1].

الفرع الثاني: تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

نظرا للتغيرات الإقتصادية التي حدثث في الجزائر نهاية القرن الماضي، التي تمخضت عن تحول هام في هياكل الإقتصاد الوطني. و في ظل فشل كافة السياسات في مجال تنظيم و تسيير المؤسسات، إتجهت الدولة الجزائرية نحو إعطاء أهمية كبرى للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خضم التوجه نحو إقتصاد السوق و الإنفتاح الإقتصادي، و في ظل الإستعدادات الإئتمانية المبرمة مع صندوق النقد الدولي. كما شهدت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نموا كبيرا في عددها و اتساعا في القطاعات المشتغلة بها و لإبراز هذا النمو المضطرد في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ندرج الجدول التالي:

الجدول رقم(03-01): تنامي عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

السنوات	1994	1995	1999	2001	2002	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد م ص م	26212	177365	159507	179893	188893	226227	246716	270545	294612	392639	455989

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المصادر التالية:

1994-2002: غياط شريف و بوقموم محمد، التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي بعنوان: " متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلى الشلف الجزائر، أيام:17و18 أفريل 2006.

(2005-2009): وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية، نشرية المعلومات الإحصائية لسنوات 2005-2006-2007-2008-2009.

من خلال تفحص مختلف أرقام هذا الجدول نجد أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إزدياد مستمر، بحيث تضاعف العدد بحوالي 17 مرة من سنة 1994 إلى سنة 2009. و يرجع السبب في هذا التطور البارز إلى السياسات المنتهجة آنذاك، و التي كانت تهدف إلى دعم خلق المؤسسات و الإستثمار. و في هذا المجال قام البنك المركزي باتباع سياسة إئتمانية توسعية بمنح قروض لإنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة بأسعار منخفضة (وصلت إلى حدود 05 %) ابتداءا من سنة 2001. الأمر الذي شجع المتعاملين الإقتصادين على الإقبال على مثل هذا النوع من المؤسسات خاصة مع أهمية العامل التمويلي في العملية الإستثمارية. يضاف إلى هذا الدعم التي قدمته الحكومة لهذه المؤسسات، من خلال برامج التوجيه لهذا القطاع الحيوي. و اتباع استراتيجية لتفعيل دور المؤسسات

[1] - لخلف عثمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 155-156.

الصغيــرة و المتــوسطة في الإقتصاد الوطني، من خلال توفيــر الآليات اللازمة لتنشيط هذا القطاع و إزاحة العراقيل التي تحول دون نموه و تقدمه[1].

الفرع الثالث: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تتمركز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بالمناطق الحضرية التي يوجد بها نسيج صناعي كبير و تحتوي على كثافة سكانية هامة، و هذا كي توفر لنفسها سوقا محليا مقبولا للإستمرار في نشاطها. و يلاحظ أن 10 ولايات من الشمال تستحوذ على النسبة الأكبر من مجموع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العاملة في الجزائر. و فيما يلي ندرج الجدولين الآتين لبيان كيفية توزع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لسنوات 2007، 2008 و 2009 بين ولايات الشمال و الجنوب الجزائري.

الجدول رقم (03-02): التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة (العشر مراتب الأولى)

سنة 2007			سنة 2008			سنة 2009		
الرتبة	الولاية	عدد المؤسسات	الرتبة	الولاية	عدد المؤسسات	الرتبة	الولاية	عدد المؤسسات
01	الجزائر	35.296	01	الجزائر	38.096	01	الجزائر	41.006
02	وهران	18.363	02	وهران	19.643	02	تيزي وزو	19.785
03	تيزي وزو	16.045	03	تيزي وزو	17.840	03	وهران	16.204
04	بجاية	12.588	04	بجاية	14.009	04	بجاية	15.517
05	سطيف	12.289	05	سطيف	13.555	05	سطيف	14.960
06	تيبازة	10.243	06	تيبازة	11.526	06	تيبازة	13.093
07	بومرداس	10.000	07	بومرداس	10.897	07	بومرداس	12.006
08	البليدة	9.349	08	قسنطينة	10.243	08	البليدة	11.250
09	قسنطينة	9.291	09	البليدة	10.240	09	قسنطينة	11.049
10	عنابة	7.766	10	عنابة	8.299	10	عنابة	8.933
باقي الولايات		**152.716**	**باقي الولايات**		**167.039**	**باقي الولايات**		**291.595**
المجموع		**293.946**	**المجموع**		**321.387**	**المجموع**		**345.902**

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المصادر التالية:

(2007-2009): وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية، نشرية المعلومات الإحصائية لسنوات 2007-2008-2009.

[1] - غياط شريف و بوقموم محمد، التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي بعنوان:" متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلى الشلف الجزائر، أيام:17و18 أفريل 2006.

من خلال الأرقام الظاهرة في الجدول و الخاصة بتوزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة على العشر الولايات الأولى في الترتيب، نلاحظ أن هذه الأخيرة تستحوذ على نسبة (بعد الحساب من خلال معطيات الجدول) 48.04%، 48.02%، 47.35% للسنوات 2007، 2008، 2009 على التوالي، و هو ما يعني تركز حوالي نصف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في العشر الولايات المذكورة و النصف المتبقي فهو موزع على 38 ولاية المتبقية. أما بخصوص تراجع نسبة هذا التمركز فهو يعني أن متوسط نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة بالولايات 38 المتبقية هو أسرع من نموه بالعشر ولايات المذكورة في الجدول.

أما بالنسبة لولايات الجنوب الجزائري، فهناك إمكانيات و طاقات هائلة للتنمية يمكن إستغلالها من خلال تنشيط و تفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بهذه المناطق. و في ما يلي جدول يلخص توزع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجنوب[1].

جدول رقم (03-03): توزع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في بعض ولايات الجنوب لسنوات 2007، 2008، 2009.

الولاية	سنة 2007	سنة 2008		سنة 2009	
	عدد المؤسسات	عدد المؤسسات	نسبة النمو (%)	عدد المؤسسات	نسبة النمو (%)
بسكرة	3561	3987	11.96	4499	12.84
الوادي	3105	3511	13.07	3976	13.24
ورقلة	4350	4879	12.16	5487	12.46
غارداية	4926	5425	10.12	6066	11.81
بشار	3896	4169	7.00	4480	7.45
الأغواط	2738	3062	11.83	3394	10.84

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على المصادر التالية:

(2007-2009): وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية، نشرية المعلومات الإحصائية لسنوات 2007-2008-2009.

من خلال أرقام الجدول السابق نلاحظ أن أعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة بولايات الجنوب آخذة في التزايد بنسب تتراوح ما بين 7% إلى 13%، و هو ما يدلل على سهولة إنتشار هذا النوع من المؤسسات و قدرته على خلق التوازن الجهوي بين ربوع الوطن و إحداث التنمية بالمناطق التي تتسم بضعف الكثافة السكانية. كما تعكس هذه الأرقام إمكانية إستغلال و توظيف بعض الإمكانيات الإنتاجية المتوفرة بالجنوب الجزائري من أجل إنشاء مؤسسات إنتاجية و خدمية تسهم في الحركية الإقتصادية بشكل عام.

[1] - أونيس عبد المجيد، الإستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة واقع و آفاق، مداخلة ضمن الملتقى الدولي بعنوان:" متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلى الشلف الجزائر، أيام:17و18 أفريل 2006.

الفرع الرابع: القطاعات الأساسية التي تنشط بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية

تتوزع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر على جملة من القطاعات الأساسية بنسب متفاوتة، حيث يتمركز أغلبها في قطاع البناء و الأشغال العمومية، ثم في المرتبة الثانية يأتي قطاع التجارة، ثم يليه قطاع النقل و الإتصالات. و فيما يلي جدول يوضح توزع المؤسسات الصغيرة حسب قطاعات النشاط الإقتصادي.

الجدول رقم (03-04): توزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة على قطاعات النشاط الإقتصادي.

الرقم	قطاع النشاط	سنة 2007		سنة 2008		سنة 2009	
		عدد م ص م خ	(%)	عدد م ص م خ	(%)	عدد م ص م خ	(%)
01	البناء و الأشغال العمومية	100250	34.10	111978	34.84	122238	35.33
02	التجارة و التوزيع	50764	17.27	55551	17.28	60138	17.38
03	النقل و المواصلات	26487	9.01	28885	8.99	30871	8.92
04	خدمات العائلات	20829	7.09	22529	7.01	24108	6.96
05	الفندقة و الإطعام	17178	5.84	18473	5.75	19282	5.57
06	خدمات المؤسسات	16310	5.55	18265	5.68	20908	6.04
07	صناعة المنتجات الغذائية	16109	5.48	17045	5.30	17679	5.11
08	باقي القطاعات	46019	15.66	48661	15.14	50678	14.65
المجموع		**293946**	**100.00**	**321387**	**100.00**	**345902**	**100**

المصدر: من اعداد الباحث بالإعتماد على المصادر التالية:

(2007-2009): وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية، نشرية المعلومات الإحصائية لسنوات 2007-2008-2009.

من خلال الأرقام البارزة في الجدول السابق نلاحظ أنه و على مدى السنوات 2007، 2008 و2009 سيطر قطاع البناء و الأشغال العمومية على مجموع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة الناشطة في الجزائر بنسبة حوالي 35%، و يرجع السبب في ذلك إلى المشاريع الكبيرة والإستثمارات الضخمة التي شرعت فيها الحكومة الجزائرية في مجال السكن و المرافق العمومية والبنى التحتية و مشاريع التهيئة العمرانية. و هو ما جعل هذا القطاع ميدانا خصبا لتنامي أعداد المؤسسات الناشطة في مجال البناء و الأشغال العمومية. ثم يأتي قطاع التجارة و التوزيع، ثم النقل والمواصلات. كما أن هذه المؤسسات تتوزع بين 07 قطاعات أساسية بنسب متفاوتة بإجمالي نسبة تصل إلى حوالي 85% فيما تبقى 15% موزعة عى القطاعات الإقتصادية الأخرى.

المطلب الثاني: الدور الوظيفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية

تحدد دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر إبتداءا من المخطط الرباعي الثاني، أين كان ينظر لها كمؤسسات تعمل على مشاركة الصناعات الكبيرة و باقي القطاعات الأخرى (السكن، الصحة،التعليم...) في تحقيق الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية التي ترمي لها الإستراتيجية التنموية. و مع سنوات الثمانينات و في إطار السياسة الإقتصادية الجديدة تزايد الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل تأهيلها لتلعب دورا إضافيا يتمثل في تنويع النشاط الإقتصادي، زيادة الإنتشار العمودي و الأفقي، إنعاش الإقتصاد الجزائري الذي تدهور بسبب الأزمة الإقتصادية. و بذلك أصبح لهذه المؤسسات دور كبير و فاعل في الإقتصاد الجزائري، هذا الدور الذي نوجز أهم صوره فيما يلي:

أ- تلبية الحاجيات الجارية للسكان

مع بداية تنفيذ المرحلة الثانية، وجه الإهتمام نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية التي يمكن من خلالها إمتصاص الإختلالات المسجلة على صعيد القطاعات و الفروع الصناعية التي لها علاقة مباشرة بتلبية الحاجيات الأساسية للسكان؛ كمؤسسات قطاع البناء، و مؤسسات الخدمات. ومن بين الحاجيات الجارية للسكان و التي تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية فيها دورا كبيرا ينم عن خصوصيتها و دورها الفاعل في إحداث التنمية الإقتصادية، نجد:

أ-1: توفير مناصب العمل

للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دور كبير في توفير مناصب الشغل و التخفيف من البطالة في الجزائر. فلقد كانت البداية مع عملية إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، أين تم تفكيك الإستثمارات الكبيرة إلى إستثمارات صغيرة تتوزع عموديا و أفقيا، و قد ساهمت هذه الأخيرة في تغطية الطلب المتزايد على العمل (سواء كان طلبا جديدا أو من الذين سبق لهم العمل و تم تسريحهم)، كما أنه و بفعل انتشارها الأفقي على مختلف المناطق عكس تموقع المؤسسات الكبيرة في أقطاب التنمية، فإنها تسهم في التخفيف من حدة البطالة في المدن الداخلية و تحسين مداخيل هذه المدن من خلال تثمين مواردها المحلية، كما تسهم أيضا في تكوين و تأهيل اليد العاملة بهذه المناطق.

أ-2: تلبية الطلب على السلع الإستهلاكية

إن طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي لا تحتاج إلى تكنولوجيات عالية و لا إلى إمكانيات مالية و مادية كبيرة، يمكنها أن تتوسع و تطور إمكانياتها بحيث تتمكن من تلبية الحاجيات

الجارية للسكان من مختلف السلع و المنتجات سواء على مستوى السوق المحلي أو الوطني. و بالتالي تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هاما في تحسين علاقة العرض و الطلب على هذه السلع بالتخفيف من العجز المسجل في بعض الأنواع منها بسبب تراجع الإنتاج الوطني و تقلص حجم الواردات.

ب- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة للتوطين الصناعي

فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل المخطط الوطني للتوطين الصناعي، أداة للامركزية و التنمية الجهوية تعمل على تنمية الموارد على المستوى المحلي، و تقوم بلعب هذا الدور من خلال أمرين اثنين.

ب-1: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة لتنمية المناطق

إن الحجم الصغير للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و عدم تطلبها لرأس مال كبير و تكنولوجيا معقدة إضافة إلى سهولة توطين هذا النوع من المؤسسات، أمور كلها تتوافق و متطلبات الإقتصادات المحلية. ذلك لكون أن إهتمامات التنمية على المستوى المحلي تتمحور حول:

- تشجيع توزيع أحسن و لا مركزية النشاطات الإقتصادية، و نشر أثر التحولات التي تحدثها عملية التصنيع على كامل القطر الوطني؛
- توفير فرص العمل على المستوى المحلي للسكان المحليين؛
- تحسين مداخيل المنطقة الريفية عن طريق توزيع الإستثمارات لتشمل هذه المناطق؛
- تثمين الموارد المحلية من مواد أولية، و موارد بشرية؛
- فتح مجال الإستثمار و التدخل في النشاط الإقتصادي أمام شريحة واسعة من المتعاملين و-المقاولين (جماعات محلية و خواص).

ب-2: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كعامل للامركزية

رغم صعوبة تطبيق هذا المبدأ على أرض الواقع بالجزائر، أين نجد أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر تتركز حول المناطق العمرانية الكبرى أين تتواجد الهيئات الإدارية و الأسواق الكبرى، بالرغم من المجهودات التي بذلتها الحكومة من خلال الإستثمارات العمومية (المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية)، أو من خلال منح تشجيعات و مزايا عديدة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة مقابل تمركزها بالمناطق الداخلية لتحقيق اللامركزية المنشودة. و أمام كل هذا يمكن القول أنه و بالمرونة التي تميز توطين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فإنها تستطيع أن تشكل

بانتشارها سلسلة وسيطية بين الأقطاب الصناعية التي يصعب من الناحية التقنية و الإقتصادية إعادة توطينها.

ج- تدعيم الصناعات الكبيرة

إنه و من الأهداف المنتظر تحقيقها من خلال إشراك مجموع الصناعات و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو الوصول إلى تكثيف النسيج الصناعي القائم و تنظيم الإستهلاكات الوسيطية.

ج-1: تدعيم الصناعة الكبيرة و تكثيف النسيج الصناعي

أشار التقرير التمهيدي للمخطط الرباعي الثاني 1974-1977 في معرض حديثه عن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن هذه الأخيرة تستطيع أن تؤدي دورا هاما في تحقيق الإنسجام في عملية التصنيع؛ خاصة مع توسع مجال تدخل هذا القطاع إلى إنتاج السلع التجهيزية و السلع التحويلية. الأمر الذي يزيد من فرص إندماجه في الإقتصاد الوطني.

و يأتي تحقق التكثيف الصناعي من خلال التطورات التالية:

- توسيع المؤسسات العمومية، عبر استهلاكها للمنتجات نصف المصنعة، تامة الصنع؛
- ارتفاع معدل التكامل الصناعي للمؤسسات الوطنية بفضل عملية المقاولة الباطنية؛
- المساهمة في إحداث التكامل القطاعي ما بين فروع القطاع الصناعي نفسه أو بين القطاع الصناعي و القطاعات الأخرى كالقطاع الفلاحي، قطاع السكن، القطاع الصحي، قطاع التعليم.

ج-2: تدعيم الصناعة الكبيرة بتنظيم الإستهلاكات الوسيطية

إن إنتشار العديد من المركبات الصناعية بين مختلف المناطق، أدى إلى نشوء حاجة إلى ضرورة إقامة صناعات أخرى تعمل على تكثيف النسيج الصناعي و الرفع من التكامل الصناعي. من خلال المقاولة الباطنية و التي تعد أحد أهم النشاطات الصناعية التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، صار من الممكن لهذه الأخيرة أن تلبي حاجة المؤسسات الكبيرة من المنتجات نصف المصنعة و المنتجات الوسيطية و خاصة في مجال قطع الغيار. مما مكن الصناعات الكبرى من التحرر من الأعمال الملحقة التي تصرفها في الكثير من الأحيان عن أهدافها الحقيقية. فتكون المؤسسة الصغيرة و المتوسطة هنا قد ساهمت في تقوية مردودية الصناعة الكبرى بشكل غير مباشر[1].

[1] - لخلف عثمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 191-196.

المطلب الثالث: المشكلات التي تواجها

إنه و بالرغم من الأهمية البالغة للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد، إلا أنها في الجزائر لا زالت تعاني من جملة من المشكلات، هذه المشكلات قوضت من الدور الفاعل الذي يمكن أن تقوم به في الإقتصاد الجزائري. على الرغم من كون أن هذا النوع من المؤسسات يشغل حيزا كبيرا في الأدبيات الإقتصادية و خطابات الساسة و صناع القرار، الذين ينادون باستمرار بضرورة ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. و من بين هذه المشكـــلات و المعوقــات التي تعوق تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نذكر ما يلي:

أ- عدم تقديم الحماية الكافية للمنتج الوطني من التدفق الفوضوي للواردات

إن تطبيــق قواعد الإقتصـــاد الحـــر و فتـــح الأسواق أمام واردات الدول المصنعـــة من السلع و الخدمات، و التي من العادة تكون ذات تنافسية سعرية عالية و تكنولوجيا متطورة قد تؤثر على الصناعات الصغيرة الحديثة النشأة، من خـــلال التأثيـــر على قدرتها في التنافس و البقاء في السوق. و بالتالي صار من الواجب على الدولة الجزائرية تقديم المزيد من الحماية للمؤسسات الصغيرة، و أن لا تتذرع بالتحرير الإقتصادي لإستيفاء شروط الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة. لأن هذه الأخيرة تقبل بمبدأ حماية المنتوج المحلي عن طريق الرسوم الجمركية كدعم للصناعات الناشئة. لكن يتطلب هذا من الحكومة في بادئ الأمر وضع خارطة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المنتجات التي تنتجها و من تم الشروع في صياغة السياسة الحمائية الأنسب لذلك. كما يجب على الدولة التدخل لمحاربة الإغراق المطبق من طرف سلع الإستيراد و الذي يستهدف ضمان إحتكار السوق المحلي بعد طرد كافة المنافسين من السوق[1].

ب- عدم ملائمة المحيط

هناك جملة من المشكلات تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية و التي تعود في الأساس لرداءة المحيط الخاص بهذه المؤسسات؛ و من هذه المشاكل نذكر مثلا[2]:

ب-1 المحيط الإداري

تمثل الإستجابة الإدارية البطيئة لمتطلبات نشاط المؤسسة الصغيرة و المتوسطة عائقا أساسيا في وجه هذه المؤسسات، سواءا في المجال التنظيمي أو التنفيذي. أما بالنسبة للجزائر فلا تزال إدارتها

[1] - شبايكي سعدان، معوقات تنمية و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، 8 و9 أفريل 2002.

[2] - المرجع نفسه.

تتميز ببطئ شديد في دراسة المشـــاريع الإستثمارية و الموافقة عليها. سوءا فيما يتعلق بطلبات التمويل، القرض، حيازة العقارات و غيرها من الإجراءات الإدارية المختلفة و هو ما يفوت على الإقتصاد الوطني فرصا إستثمارية واعدة. و تعود أسباب هذا البط إلى:

- عدم تهيئة الذهنيات الإدارية الجزائرية لتفهم خصوصية هذا النوع من المؤسسات و ضرورة الإسراع في معالجة طلبات هذه المؤسسات؛
- عدم مواكبة الجهاز التنفيذي للسرعة الحاصلة على مستوى النصوص التشريعية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

ب-2 ضعف نظام المعلومات

إن البيئة المعلوماتية الضعيفة التي تعيش ضمنها المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، تسهم إلى حد بعيد في الحد من نموها و تطورها. لأنه إذا لم يتم توفر معلومات دقيقة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و منتجاتها و مشاكلها، لا يمكن بأي حال من الأحوال تسطير خطة أو برنامج واضح المعالم لترقية و تطوير هذه المؤسسات.

ج- مشكلة العقار الصناعي

تعتبر مشكلة العقار الصناعي من بين أكبر المشكلات التي تعاني منها المؤسسات الإقتصادية الجزائرية عموما، و المؤسسة الصغيرة و المتوسطة بالخصوص. فهناك أوجه مختلفة لهذا المشكل مثل[1]:

- طول مدة منح الأراضي المخصصة للإستثمار؛
- رفض طلبات منح العقار الصناعي دون تقديم أي مبررات لذلك؛
- الإختلاف حول أسعار التنازل؛
- نقص الموارد المالية اللازمة لدى الجماعات المحلية من أجل تعويض المالكين الأصليين؛
- مشكلة عقود الملكية و التي لا تزال قائمة في العديد من مناطق الوطن، لكون الأراضي في غالب الأحيان لا تتبع لجهة إدارية واحدة (أراضي خواص، بلدية، دومين، ...)، و مما زاد المشكل عمقا عدم وجود قانون يختص بالإجراءات المتعلقة بحيازة عقارات الإستثمار.

[1] - المرجع نفسه.

د- مشكلات التمويل و النظام المالي

حيث يتسبب الضعف الذي يعرفه النظام المالي الجزائري في خلق صعوبات و مشاكل في التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة. ففي الحين الذي تركز فيه الخطابات السياسية على ضرورة توفير الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تصطدم هذه المؤسسات عند اللجوء للمؤسسات المالية بمشاكل عديدة، منها المشكلات التالية[1]:

- غياب أو النقص الكبير في التمويل طويل المدى؛
- المركزية في منح القروض؛
- نقص في المعلومات المالية، خاصة ما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسة كالإعفاءات و فترات السماح؛
- ضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض، رغم أن الأصل في القروض خاضع للإشهار؛
- محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية منح القروض بسبب عدم الإستقلالية النسبية.

هـ- عدم توفر التحفيزات الضريبية و الجمركية الكافية

للتحفيزات الضريبية و الجمركية دور أساسي في تنمية و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و التي بواسطتها يتم الوصول إلى التنمية المنشودة. و بالتالي وجب تخصيص سياسات ضريبية و جمركية تحفيزية.

هـ-1 في مجال التحفيز الضريبي

لكي لا تتنامى الأنشطة الموازية و التهربات الضريبية، وجب العمل على وضع سياسة ضريبية تساعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مواصلة العملية الإنتاجية و دعمها للمجهودات التنموية الحاصلة في البلد. كما يجب على هذه السياسة الضريبية أن تعمل على تحقيق ما يلي[2]:

- التشجيع على الإستثمار من خلال منح تفضيل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمعدل ضريبة على أرباح الشركات يقل عن ذاك المعدل المطبق على المؤسسات الكبيرة، إضافة إلى مراعاته لمنطقة النشاط و نوع المنتج؛
- تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التوسع في تشغيل العمال بإلغاء كافة الأعباء العمالية.

[1] - المرجع نفسه.
[2] - المرجع نفسه.

هــ-2 في مجال التعريفة الجمركية

وهنا وجب الإبتعاد عن التعقيد و الكثرة في تطبيق التعاريف الجمركية، كما يجب وضعها أمام المتعاملين المتعاقدين[1].

و- غياب الفضاءات الوسيطية

و من هذه الفضاءات الوسيطية و التي يعتبر توفرها ضروريا لتنمية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نجد[2]:

و-1 البورصة

تعتبر البورصة أداة ناجعة لتطوير المؤسسات باعتبارها تشكل فضاءا إعلاميا و تشاوريا هاما، هذا بغض النظر عن كونها بورصة مالية أو بورصة تجارية. فوجود البورصة من شأنه أن يعمل على إحصاء القدرات التقنية للمؤسسات من أجل تحسين إستعمال الطاقة الإنتاجية، كما يعمل على نسج الدوال المثلى للإنتاج.

و-2 غرف التجارة

للغرف التجارية دور هام في الربط بين المتعاملين الإقتصاديين و السلطات العمومية، كما تمثل حلقة ضرورية لتنظيم الإقتصاد و خلق الإنسجام بين المصالح المختلفة.

و- 3 التظاهرات المحلية و الدولية

حيث تلعب التظاهرات سواءا المحلية منها أو الدولية دورا هاما في التعريف بالمنتج المحلي، كما تعتبر أيضا سوقا يتم من خلاله بيع هذه المنتجات. هذا إضافة إلى كون أن هذه التظاهرات تعتبر فضاءا لتحصيل المعلومات الإقتصادية و المالية. و الملاحظ أن دور هذه التظاهرات غير مستغل في الجزائر بالنظر للحضور الرمزي للمؤسسة الجزائرية في التظاهرات الدولية. أما عن التظاهرات المحلية فهي تفتقد إلى الإنتظام و الإستمرارية.

و- 4 مراكز البحث العلمي

كفضاء وسيطي آخر مغيب تأتي مراكز البحث العلمي، و التي يمكن أن تسهم بشكل بارز في تنمية و تطوير المؤسسة الصغيرة و المتوسطة، سيما من الجوانب التقنيـة و التنظيميـة و الإداريـة و المالية. إلا أن ما يلاحظ على هذه المراكز البحثية في الجـزائر هو عدم تناغمها مع الواقع الإقتصادي.

[1] - المرجع نفسه
[2] - المرجع نفسه.

المبحث الثالث: إجراءات تنمية صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة غير النفطية

بعد أن إختارت الجزائر نهج التنمية الصناعية المعتمد على تفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد، نظرا لقدرة و نجاعة هذه المؤسسات في التغلب على مختلف المشكلات التي يعاني منها الإقتصاد الجزائري. نسعى في هذا المبحث لإبراز مختلف السياسات التي إتخذتها الحكومة الجزائرية لغرض تمكين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الإسهام بشكل فاعل في الصادرات غير النفطية.

المطلب الأول: سبل تفعيل دور صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هاما في تنمية الصادرات غير النفطية و الرفع من القيمة الإجمالية للصادرات و تنويع المحتوى السلعي لهذه الصادرات، و بالنظر لما ذكرنا سعت الدول لوضع سياسات و خطط بغرض تنميتها، فمثلا في مجال التسويق و تنمية الصادرات ينبغي وضع خطة لترويج الصادرات، بحيث تشمل ما يلي[1]:

- المشاركة في المعارض المحلية و الخارجية؛
- الدراسات التسويقية الاستشارية؛
- السفر الجماعي للمصدرين؛
- طباعة الكتيبات و الأشرطة الترويجية؛
- إنشاء و إدارة مكاتب الترويج و البيع بالخارج تحت رعاية السفارات؛
- وضع خطة عمل و تنفيذها لتعريف البلدان الأجنبية بالمنتجات المحلية؛
- وضع برنامج سنوي رسمي للمشاركة في المعارض و الأسواق الدولية؛
- تخصيص مساحات كبيرة بأرض المعارض لعرض منتجات المؤسسات الصغيرة؛
- تنظيم حملات تصديرية من خلال الإعلانات و المجلات و الندوات و توزيع كتالوجات المنتجات؛
- إقامة معارض دائمة في المراكز الرئيسية التجارية بالعالم، بحيث تتم تحت إشراف السفارات أو التمثيل التجاري؛
- تقديم المعلومات المحدثة عن كيفية الاستفادة من الاستثناءات و الإعفاءات الواردة بالاتفاقية المعدلة للجات؛
- دعم استفادة المؤسسات الصغيرة المصدرة من النقاط التجارية، و ذلك بربطها مع المراكز المعلوماتية الخاصة ببرنامج الكفاءة في التجارة لمتابعة ومقارنة الفرص التجارية في العالم؛

[1] - بن يحي عبد القادر علي، تقييم الأداء الصناعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر مع دراسة حالة مؤسسة إنتاج و تسويق الحليب ومشتقاته بعين الدفلى، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2006، ص ص 25-26.

- إنشاء شركـــات أو وكالات متخصصة للتسويـــق لمساندة المؤسسات الصغيـــرة كقنوات لتوزيـــع و تصدير منتجات هذه المؤسسات؛
- إنشاء جمعية متخصصة في تسويق منتجات المؤسسات الصغيرة يتم تمويلها من الصندوق الاجتماعي أو البنوك المتخصصة؛
- تشجيع و تنشيط التعاقد من الباطن بين المؤسسات الكبيرة و الصغيرة؛
- تشجيع إقامة المؤسسات في المجتمعات العمرانية الجديدة.

المطلب الثاني: برامج تعزيز القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية

لقد اهتمت الجزائر بالجانب التنافسي لمؤسساتها الإقتصادية، إدراكا منها بأن رفع القدرات التنافسية هي التي ستمثل النافذة الأساس على الأسواق الخارجية التي تمكن المنتوج المحلي من تبوأ مكانة هامة بهذه الأسواق. و تجسد هذا الإهتمام من خلال جملة من البرامج و الإجراءات التي تستهدف تعزيز القدرة التنافسية و إكساب و تثمين الميزة التنافسية و المحافظة عليها.

الفرع الأول: تعزيز القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية في الأسواق الخارجية

تعرف القدرة التنافسية بأنها " **قدرة الدولة على إنتاج السلع و الخدمات التي تنجح في اختراق السوق الدولي، و في الوقت نفسه تزيـــد من الدخل الحقيقي للأفـــراد و تحقق معدلات نمو مرتفعة و مستديمة** "، فالتحدي الأهم بالنسبة للدول و خاصة منها النامية يكمن في تحسين القدرة التنافسية[1] للبقـــاء في السوق الدولي، الذي يشهد تنامي اتجاهات العولمة الاقتصادية، المتمثلة في تزايد الاندمـــاج و الترابط بين أجزاء الاقتصاد العالمي المختلفة، إضافة إلى تعاظم حجم المبادلات التجارية بين الدول في ظل اتجاهات تحرير نظام التجارة العالمية، و انخفاض القيود الجمركية و غير الجمركية على السلع و الخدمات. و هنا يصعب الأمر على جميع الدول في تحقيق معدلات النمو المستهدفة خارج نطاق السوق العالمي الموحد. حيث تمثل هذه التطورات الـــراهنة في الاقتصاد العالمي المتوجه نحو التكامل و المنافسة الحادة المستندة بدرجة كبيرة على المعرفة و المعلومات، أهم التحديات التي ستواجه الدول النامية بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة خلال العقود القادمة.

و قد قامت الجزائر بخطوات كبيرة خلال السنوات الأخيرة بتبني اقتصاد السوق المفتوح على الاقتصاد العالمي و التفاعل معه، الشيء الذي يدعو إلى اتخاذ إجراءات موازية لتقوية القدرات التنافسية للقطاعات الإنتاجيـــة من خلال بنـــاء و تنميـــة قدرات مختلفـــة، مثل تنميـــة قدرات التجديد و التطوير و الابتكار و الارتقاء بجودة المنتجات التي تعد من العناصر الأساسية لتحقيق الميزة

[1] - حول موضوع القدرة التنافسية و التنافسية الدولية أنظر: مصيطفى عبد اللطيف، دور التغيير التكنولوجي في تنمية و تدعيم القدرة التنافسية للدولة، مجلة الواحات، المركز الجامعي بغارداية، العدد 06، ديسمبر 2009، ص ص 64-73.

التنافسية في الأسواق العالمية المعاصرة، بما يؤدي إلى رفع أداء الاقتصاد الوطني و تدعيم مركزه التنافسي.

و لكن تحديات تنمية و تطوير تلك القدرات التقنية الذاتية تتطلب قدرا من الإمكانيات و الموارد العلمية و المادية و التقنية. و حيث أن تعزيز الكفاءة الإنتاجية لعناصر الإنتاج في الصناعات التصديرية يساعد على تقليل تكلفة منتجاتها، و من ثم يساهم في تحقيق تحسن مطرد في تقوية قدراتها التنافسية في الأسواق المحلية و العالمية. فمن المهم توجيه الجهود نحو تعزيز الكفاءة الإنتاجية سواء من خلال تنمية القدرات و الموارد الذاتيـــة أو من خلال التوسع في نشر و استخدام و توطين التقنيات الجديدة في القطاعات الإنتاجية المختلفة[1].

و بما أن أكثر الصادرات الجزائرية خارج المحروقات تتمثل في المواد النصف مصنعة وهي مواد لا تتمتع بقدرتها على المنافسة الخارجية، و بالتالي فان الملاحظ هنا أن معظم الصادرات الجزائرية لا تحتاج إلى صفة المنافسة[2].

الفرع الثاني: الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يعتمد نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القدرة على مواجهة المنافسة سواءا على الصعيد المحلي أو الدولي على العوامل التالية[3]:

- الإهتمام بخدمة و إرضاء المتعاملين (المشترين و المستهلكين)؛
- الإهتمام بالأمانة و الثقة و الجودة في المنتج أو الخدمة؛
- التجديد و التطوير المستمرين في المنتجات و الخدمات؛
- ترشيد الإنفاق و تطبيق فعالية التكلفة؛
- الإدارة الإستراتيجية المرنة لقياس التحولات و التغيرات في البيئة المحيطة للبحث عن فرص تسويقية متجددة.

إن الطبيعة الخاصة للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة من شأنها أن توظف جملة من العوامل التي تنطوي عليها هذه المؤسسات لمساعدتها للحصول على الميزة التنافسية[4]، و بالتالي القدرة على إختراق

[1] - زرقين عبود، مرجع سبق ذكره.
[2] - صالحي سلمى، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للرفع من قدرتها التنافسية – دراسة حالة مؤسسة كومينوكس، مذكرة ماجستير (غير منشورة) ، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2006، ص 61.
[3] - النجار فريد، مرجع سبق ذكره، ص ص 22-23.
[4] - حول الميزة التنافسية و مفهومها أنظر: محمد عجيلة، متطلبات الإبداع المحاسبي في تحقيق تنافسية المؤسسات الإقتصادية، مجلة الواحات، المركز الجامعي غارداية، الجزائر، العدد05، جوان 2009، ص ص 59-62.

الأسواق المحلية و الدولية، و بالعكس من ذلك هناك عوامل أخرى تعمل على تقهقر هذه المؤسســات و فقدانها للتنافسية، و في ما يلي تفصيل للعوامل المساعدة و العوامل المعرقلة:

أ- العوامل المساعدة

من بين العوامل المساعدة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بناء قدراتها التنافسية يمكن ذكر ما يلي[1]:

أ-1 عامل عنصر العمل

تعتبر كثافة عنصر العمل إحدى السمات المميزة للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة، بحيث تتناسب هذه الكثافة مع تقنيات الإنتاج البسيطة المطبقة في هذه المؤسسات، خاصة في الدول النامية مثل الجزائر و التي تفتقر لرؤوس الأموال اللازمة لإنجاز مشاريع ذات كثافة في عنصر رأس المال. فالدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في امتصاص العمالة العاطلة بالغ الأهمية، ففي بلد مثل البيرو تمتص ما نسبته 60% من حجم العمالة. هذا العامل الذي تستطيع أن توظفه هذه المؤسسات بالنظر لإنخفاض تكلفــة اليد العاملة بالبلدان الناميــة و تعمل من خلاله على تدنية تكاليفها و رفع تنافسية منتجاتها.

أ-2 اختيار الأسواق

تتجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى الأسواق التي لا تدخل ضمن إهتمامات المؤسسات الكبيرة، بالنظر لصغرها و محدوديتها و هو ما يمكن هذه المؤسسات من تطويــر قدراتها التنافسيــة و الإستعداد للمنافسة على أسواق أكثر إتساعا.

أ-3 التنظيم

إن الهياكل التنظيمية البسيطة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة قد تلعب دورا هاما في اكساب المؤسسة ميزة تنافسية، لأن هذه الهياكل لا تعتمد على كثافة التنظيم المكرس للنمط البيروقراطي، من خلال تطلبه لعدة مستويات تنظيمية – كما هو الحال في المؤسسات الكبيرة – و الذي ينتج عنه جمود في التنظيم و عدم التحفيز للعمال من خلال إشراكهم في تحديد أهداف المؤسسة و صنع قراراتها.

[1] - عياش قويدر، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كميزة تنافسية و التحديات الإقتصادية العالمية الجديدة، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول: " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، أيام 8 و 9 أفريل 2002، بتصرف.

أ-4 المخاطر السوقية

تمتاز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بقلة مخاطرها السوقية، بالنظر لقلة استثماراتها و صغر حصصها السوقية و التي تسهم لا محالة في تدنية تكاليف التحوط و بالتالي منح فرصة أكبر لمنتجات هذه المؤسسات بغرض زيادة قدرتها التنافسية، خاصة السعرية منها بالدرجة الأولى.

أ-5 طرق التسيير

تستخدم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة طرقا تسييرية غاية في البساطة. فمسير الشركة و الذي عادة ما يكون مالكها يتميز بالحضور الدائم و الإشراف على كل ميادين التسيير، و التواصل المباشر مع كافة العمال. بمفهوم وحيد تسيير هذه المؤسسات بما يسمى"**La personnalisation de la gestion**". هذا الأسلوب في التسيير من شأنه أن يرفع من سلامة قرارات المسير، مما يعود على الأداء الكلي للمؤسسة و بالتالي رفع إمكانياتها التنافسية.

ب- العوامل المعرقلة

من بين العوامل التي تقف في وجه إمتلاك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للأفضلية التنافسية، نذكر ما يلي[1]:

ب-1 الإئتمان

بحيث تتلقى المؤسسة الصغيرة و المتوسطة صعوبة كبيرة في الحصول على القروض اللازمة لتمويل نشاطاتها المختلفة. إما لتخوف المالك من فقدان الإستقلالية في إتخاذ القرار، و التي يرتبط مفهومها لديه بمفهوم الإستقلالية المالية. و إما لسبب العلاقات المعقدة مع البنوك و ارتفاع معدلات الفائدة. إن هذه الصعوبة في الحصول على الإئتمان من شأنها أن تحد من قدرة المؤسسة على المنافسة و كسب حصص في السوق.

ب-2 الهيكل التنظيمي كعامل مثبط للفعالية

يمكن لبساطة الهيكل التنظيمي و التي تكلمنا عن إيجابياتها في العوامل المساعدة أن تلعب دورا سلبيا، من خلال إعتماد هذه الهياكل على الحوار و الإتصال المباشر و عدم الإعتماد على الوسائل المكتوبة، و هو ما قد يتسبب في إنتشار الإشاعات و الأخبار الخاطئة، مما يؤثر على الأداء التنافسي للمؤسسة.

[1] - عياش قويدر، مرجع سبق ذكره، بتصرف.

ب-3 تكلفة التكوين

على العكس من المؤسسات الكبيرة أين يتميز العمال بالتخصص، فإن المؤسسات الصغيرة تتميز بتعدد إختصاصات عمالها. و بغية التكيف مع المحيط التنافسي تصطدم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتكاليف تكوين العمال الباهضة و هو ما يحد من تنافسيتها في السوق.

ب-4 العامل التكنولوجي

إنه و أمام محدودية الموارد المالية تقف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، عاجزة أمام مواكبة اليقضة التكنولوجية " **La veille Technologique** "، التي أصبحت تشكل عنصرا مهما في ضمان المركز التنافسي.

ب-5 نظام المعلومات

حيث يتسبب ضعف نظام المعلومات في هشاشة الموقف التنافسي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، خاصة مع التغيرات الحاصلة في البيئة المحيطة بهذه المؤسسات.

ب-6 نقص الكفاءة في الأداء

كثيرا ما يتسبب نقص الكفاءة الناجم عن غياب نظام المعلومات و عدم أهلية المسيرين في تدني أداء المؤسسة الصغيرة و المتوسطة. و من جراء ذلك تتحمل هذه الأخيرة أخطار التعامل مع الزبون الواحد " **mono-clientèle** "، أو تحمل مخاطر الإعتماد على نشاط وحيد " **mono-activité** " و هو ربما ما يفسر تخلي عدد كبير من المؤسسات عن نشاطها.

ب-7 العامل البيئي

يلعب العامل البيئي دورا كبيرا في عرقلة سير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل تدعيم مركزها التنافسي، إذ تعاني هذه المؤسسات من السياسات المالية المنتهجة و من السياسات الضريبية و الجمركية غير المحفزة و التي في العادة ما توجه لخدمة المؤسسات الكبيرة لوحدها.

المطلب الثالث: إستحداث أطر مؤسساتية لترقية صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

و في مجال تنمية صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قامت الدولة الجزائرية باستحداث مجموعة من الهياكل و المؤسسات بغرض تأطير عمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و مساعدتها على التوسع و التعزيز من قدراتها الإنتاجية و الرفع من أدائها. و من تم تأهيلها للمنافسة في السوق

المحلي و الدولي، و بالتالي الرفع من قيمة الصادرات الجزائرية غير النفطية[1]؛ و من جملة هذه الأطر نذكر:

أ- وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الهيئات العاملة تحت إشرافها

أنشئت وزارة الصناعات الصغيرة و المتوسطة سنة 1993، بعد أن كانت في السابق وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة منذ سنة 1991، و تتولى هذه الوزارة المهام التالية[2]:

- تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة و ترقيتها؛
- تقديم الحوافز و الدعم اللازم لتطوير المشروعات الصغيرة و المتوسطة؛
- المساهمة في إيجاد الحلول لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- إعداد النشرات الإحصائية اللازمة و تقديم المعلومات الأساسية للمستثمرين في هذا القطاع؛
- تبني سياسة لترقية القطاع و تجسيد برنامج التأهيل الاقتصادي لهذه المؤسسات؛
- ترقية الاستثمارات المنشئة و الموسعة و المطورة لهذا النوع من المؤسسات؛
- إيجاد استراتيجية لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- تعزيز القدرة التنافسية للقطاع.

و قد استحدث و تحت إدارة هذه الوزارة عدد من المؤسسات المتخصصة في ترقية نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛ نذكر منها ما يلي:

أ-1 مشاتل المؤسسات

المشاتل هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي و تجاري تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلالية المالية، و هي مكلفة بمساعدة و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛ و تأخذ ثلاث أشكال:

أ-1-1 المحضنة: و تتكفل بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخدمية.

أ-1-2 ورشة الربط: و تدعم حاملي المشاريع في ميدان الصناعات الصغيرة و الحرف المهنية.

أ-1-3 نزل المؤسسات: و يتكفل بأصحاب المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

و تهدف هذه المشاتل إلى ما يلي[3]:

- تطوير التآزر مع المحيط المؤسساتي؛
- المشاركة في الحركية الإقتصادية في مكان تواجدها؛

---

[1] - كاتب مجهول، نص منشور على موقع الأنترنت: http://etudiantdz.com/vb/t20801.html صفحة معاينة يوم: 2010/06/13.

[2] - المرجع نفسه.

[3] المرسوم التنفيذي رقم 03 – 78 المؤرخ في 25 -02-2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 13، 2003.

- تشجيع بروز المشاريع المبتكرة؛
- تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجديدة؛
- ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة؛
- تشجيع المؤسسات على التنظيم الأفضل؛
- العمل على أن تصبح على المدى المتوسط، عاملا استراتيجيا في التطور الاقتصادي في مكان تواجدها.

أ-2 مراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

و هي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي، فهي بمثابة هيئة إستقبال و توجيه و مرافقة حاملي المشاريع و منشئي المؤسسات و المقاولين. كما تعتبر أيضا قاطرة لتنمية الروح المؤسساتية، إذ أنها تجمع بين كل من رجال الأعمال، المستثمرين، المقاولين، الإدارات المركزية و المحلية، مراكز البحث، مكاتب الدراسات و الاستشارة، مؤسسات التكوين و كل الأقطاب الصناعية و التكنولوجية و المالية[1]. و تهدف هذه المراكز إلى ما يلي[2]:

- وضع شباك يتكيف مع احتياجات منشئي المؤسسات و المقاولين؛
- تطوير ثقافة المقاول؛
- ضمان تسيير الملفات التي تحضى بمساعدة الصناديق المنشأة لدى وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة طبقا للتنظيم المعمول به؛
- تقليص آجال إنشاء المؤسسات و توسيعها و استردادها؛
- تشجيع تطوير التكنولوجيات الجديدة لدى حاملي المشاريع؛
- إنشاء مكان إلتقاء بين عالم الأعمال و المؤسسات و الإدارات المركزية أو المحلية؛
- الحث على تثمين البحث عن طريق توفير جو للتبادل بين حاملي المشاريع و مراكز البحث وشركات الإستشارة و مؤسسات التكوين و الأقطاب التكنولوجية و الصناعية و المالية؛
- تشجيع تطوير النسيج الإقتصادي المحلي؛
- ترقية تعميم المهارة و تشجيعها؛
- تثمين الكفاءات البشرية و عقلنة استعمال الموارد المالية؛
- إنشاء قاعدة معطيات حول الكثافة المكانية لنسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و حول ترقب التكنولوجيا؛

---

[1] - كاتب مجهول، نص منشور على موقع الأنترنت: http://etudiantdz.com/vb/t20801.html صفحة معاينة يوم: 2010/06/13.

[2] - المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25-02-2003 الذي يحدد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مهامها و تنظيمها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 13، 2003.

- نشر الأجهزة الموجهة لمساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دعمها؛
- مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للإندماج في الإقتصاد الوطني و الدولي.

أ-3 المجلس الوطني الإستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

و هو جهاز إستشاري، مهمته ترقية الحوار و التشـــاور بين المؤسسات الصغيـــرة و المتوسطـــة و جمعيـــاتهم من جهـــة، و السلطات العموميـــة من جهة أخرى. و هو يتمتع بالشخصيـــة المعنويـــة و الإستقلال المالي. و يتشكل هذا المجلس من الجمعية العامة، الرئيس، المكتب، و اللجان الدائمة[1].

و من مهام المجلس ما يلي[2]:

- ضمان الحوار و التشاور بشكل دائم و منتظم بين السلطات العمومية و الشركاء الإجتمـــاعيين والإقتصاديين حول المسائل ذات المصلحة الوطنية التي تتعلق بالتطور الإقتصادي، و ترقيـــة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصفة خاصة؛
- تشجيع و ترقية انشاء جمعيات مهنية جديدة؛
- جمع المعلومات الإقتصادية من مختلف الجمعيات المهنية و منظمات أرباب الأعمال، و بصفة عامة من الفضاءات الوسيطية التي تسمح باعداد سياسات و استراتيجيات لتطوير القطاع.

أ-4 الهيئات المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

بالنظر لما تتميز به المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من إنخفاض في رؤوس أموالها، و قلة الضمانات التي تحوزها خاصة العينية منها؛ فإن هذا النوع من المؤسسات يقابل بعزوف البنوك عن تمويلها، و ذلك لعدم قدرة البنـــوك على تقدير و تقييم المخـــاطر المترتبة عن نشاط هذه المؤسســـات. و عليه كان لابد من وجود هيئة متخصصة تأخذ على عاتقها مهمة ضمان القروض فكان ما يلي[3]:

أ-4-1 صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أنشئ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في: 2002/11/11، و هو تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و يتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي، و كانت إنطلاقته الفعلية في سنة 2004 و يتولى الصندوق المهام التالية:

---

[1] - المرسوم التنفيذي رقم 03-80 المؤرخ في 25-02-2003 المتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تنظيمه و عمله، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 13، 2003.
[2] - المرجع نفسه.
[3] - كاتب مجهول، نص منشور على موقع الأنترنت: http://etudiantdz.com/vb/t20801.html صفحة معاينة يوم: 2010/06/13.

- يمنح الضمانات لفائدة المؤسسات على إقتراضاتها لغرض إنشاء مؤسسة، تجديد تجهيزات، توسيع المؤسسات و أخذ مساهمات؛
- إقرار أهلية المشاريع و الضمانات المطلوبة؛
- التكفل بمتابعة عملية تحصيل المستحقات المتنازع عليها؛
- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق؛
- ضمان الإستشارة و المساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق.

ب- الهيئات الحكومية و المؤسسات المتخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

زيادة على ما تقوم به وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الهيئات التابعة لها في دعم هذا النشاط، هناك هيئات حكومية و مؤسسات متخصصة تقوم بدور فاعل في تطوير و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و فيما يلي ذكر لأهم هذه الهيئات:

ب-1 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

إستحدثت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم:96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996[1]، و هي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي، تستهدف تشجيع كل الصيغ التي تؤدي إلى إنعاش قطاع تشغيل الشباب، أنشئت سنة 1996 و لها فروع جهوية و هي تحت سلطة رئيس الحكومة، و يتابع وزير التشغيل الأنشطة العملية للوكالة، و يسيرها مجلس توجيهي و يديرها مدير و مجلس مراقبة. و من مهام الوكالة حسب المرسوم 96-296 نذكر ما يلي[2]:

- تدعم و تقدم الإستشارة و ترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الإستثمارية؛
- تسيير تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لا سيما منها الإعانات و تخفيض نسب الفوائد في حدود الغلافات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها؛
- تقوم بمتابعة الإستثمارات التي ينجزها الشباب أصحاب المشاريع، مع الحرص على إحترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة و مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بانجاز الإستثمارات؛
- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الإقتصادي و التقني و التشريعي و التنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطهم؛

[1] - غياط شريف و بوقموم محمد، مرجع سبق ذكره.
[2] - المرسوم التنفيذي 96-296 بتاريخ 1996/09/08 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و تحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، 1996، ص ص12-13.

- تقدم الإستشارة و يد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي و تعبئة القروض؛
- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع، و تطبيق خطة التمويل و متابعة إنجاز المشاريع و استغلالها؛
- تكلف من يقوم بانجاز دراسات الجدوى بواسطة مكاتب الدراسات المتخصصة و لحساب الشباب ذوي المشاريع الإستثمارية؛
- تكلف من يقوم بانجاز قوائم نموذجية خاصة بالتجهيزات بواسطة هياكل متخصصة؛
- تنظيم تداريب لتعليم الشباب ذوي المشاريع و تجديد معارفهم و تكوينهم في مجال التسيير.

ب-2 وكالة ترقية و دعم الإستثمار APSI

تأسست هذه الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم:319/94 المؤرخ في 12 جمادى الأولى 1415 الموافق لـ 1993/10/17، فهي المرجع الأساسي لكل ما يتعلق بالإستثمارات المحليــة و الأجنبية في الجزائر[1]. و قد جاء ذلك تطبيــقا لنص المادة 07 من المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993. حيث نصت هذه المادة على: " **تنشأ لدى رئيس الحكومة وكالة لترقية الإستثمارات ، و دعمها ومتابعتها...**[2]"، و هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي، و هي تحت وصاية رئيس الحكومة و تتكفل الوكالة بالقيام بالمهام التالية[3]:

- تدعم و تساعد المستثمرين في إطار تنفيذ مشاريع الإستثمارات؛
- تضمن ترقية الإستثمارات؛
- تقرر منح المزايا المرتبطة بالإستثمارات في إطار المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 و التنظيم المعمول به. و ذلك تطبيقا للتوجيهات و المقاييس المحددة في إطار السياسة الإقتصادية الوطنية؛
- تضمن متابعة إحترام المستثمرين للإلتزامات التي تعهدوا بها بالإتصال مع الإدارات المعنية.

ب-3 الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI

جاءت هذه الوكالة بعد الفشل الذي عرفتة وكالة ترقية و دعم الإستثمار APSI ، حيث كانت هناك فجوة كبيرة بين نوايا الإستثمار و التي بلغ عددها 43000 بتكلفــة قــدرها 42 مليــار دولار أمريكي

[1] - بعلوج بولعيد، معوقات الإستثمار في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد 04، جوان 2006، ص 75.
[2] - المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الإستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64، 1993، ص 5.
[3] - المرسوم التنفيذي 94-319 المؤرخ في 1994/10/17 المتضمن صلاحيات وتنظيم سير وكالة ترقية الإستثمارات و دعمها و متابعتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 67، ص 04.

و بين الإستثمارات المحققة فعليا و التي لم تتجاوز 500 مليون دولار أمريكي. إضافة إلى أن معظم المزايا الممنوحة إستفاد منها المضاربون. لذلك أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار سنة 2001 بموجب الأمر 01–03 المتعلق بتطوير الإستثمارات[1].

و هذه الوكـــالة هي عبارة عن مؤسسة عموميـــة تتمتع بالشخصيـــة المعنوية و الإستقلال المالي و تعنى بالمهام التالية[2]:

- ضمان ترقية الإستثمارات و تطويرها و متابعتها، بحيث تعنى بهذه المهمة دون غيرها من المؤسسات؛
- إستقبال المستثمرين سواءا المقيمين أو غير المقيمين و إعلامهم و مساعدتهم في المجالات المتصلة بمشاريعهم الإستثمارية؛
- تسهيل الإجراءات التأسيسية للمؤسسات و المساعدة على ذلك بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي؛
- تقديم المزايا المرتبطة بالإستثمار في إطار الترتيبات المعمول بها؛
- تسيير صندوق دعم الإستثمار؛
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة إعفاء.

المطلب الرابع: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

في هذا الصدد قامت الدولة الجزائرية بتنفيذ برنامجين، الأول تم بتعاون بين وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الإتحاد الأروبي و يعرف هذا البرنامج ببرنامج ميدا، أما الثاني فهو برنامج وطني تشرف عليه الوزارة سابقة الذكر.

الفرع الأول: برنامج ميدا لدعم و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

بهدف رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية الصغيرة و المتوسطة و تمكينها من الصمود أمام المؤسسات الأوروبية، قامت الجزائر بعقد إتفاق مع الإتحاد الأروبي. و يتمثل هذا الإتفاق في برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تشغل أكثر من 20 عاملا و تنشط في القطاع الصناعي أو قطاع الخدمات الصناعية، تقدر الميزانية المخصصة لتمويل هذا البرنامج بحوالي

[1] - http://etudiantdz.com/vb/t20801.html، مرجع سبق ذكره.
[2] - زويتة محمد الصالح، أثر التغيرات الإقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص 82.

62.9 مليون يورو، منها 57 مليون يورو كتمويل من الإتحاد الأوروبي. و قد حددت مدة هذا البرنامج بـــ 5 سنوات و يسير هذا البرنامج من طرف فريق مختلط من الخبراء الأوروبين و الجزائريين[1].

أ- نشاطات برنامج ميدا

تتمثل النشاطات التي يسعى هذا البرنامج لتحقيقها في جملة النقاط التالية[2]:

- تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- دعم و تطوير الأدوات و الوسائل الجديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- تغطية ضمانات صندوق الضمان؛
- تعزيز قدرات جمعيات أرباب العمل و الجمعيات الحرفية.

الفرع الثاني: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

وافق مجلس الوزراء الجزائري بتاريخ 2004/03/08 على البرنامج الذي تقدمت به وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعـــة التقليديـــة، و الخاص بتأهيـــل المؤسســـات الصغيـــرة و المتوسطة التي تشغل أقل من 20 عامل، و قد حددت مدة تنفيذ البرنامج بـــ 6 سنوات إبتداءا من سنة 2006، و يمول هذا البرنامج من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. و قد جاء هذا البرنامج في إطار القانون التوجيهي المتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، خاصة المادة 18 من هذا القانون و التي تنص على ضرورة قيام وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بوضع برامج تأهيل حسب ما تراه مناسبا، و ذلك بغرض تطوير تنافسية المؤسسات و ترقية المنتوج الوطني ليستجيب للمقاييس العالمية[3].

أ- أسباب تطبيق البرنامج

إن الأسباب الرئيسية و التي دفعت بالدولة الجزائرية إلى إطلاق مثل هذا البرنامج تتمثل في[4]:

- عدم وجود أي برنامج تأهيل يخص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تشغل أقل من 20 عاملا، فلا برنامج وزارة الصناعة يختص بتأهيل هذا النوع من المؤسسات و لا حتى برنامج ميدا. خاصة مع العلم أن هذه المؤسسات تمثل شريحة كبيرة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العاملة بنسبة 97 % من إجمالي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

[1] - عبد الكريم سهام، برامج تأهيل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، مجلة دراسات إقتصادية، العدد 11، أوت 2008، الجزائر، ص 87.
[2] - المرجع نفسه، ص 88.
[3] - المرجع نفسه، ص89.
[4] - المرجع نفسه، ص ص 89-90.

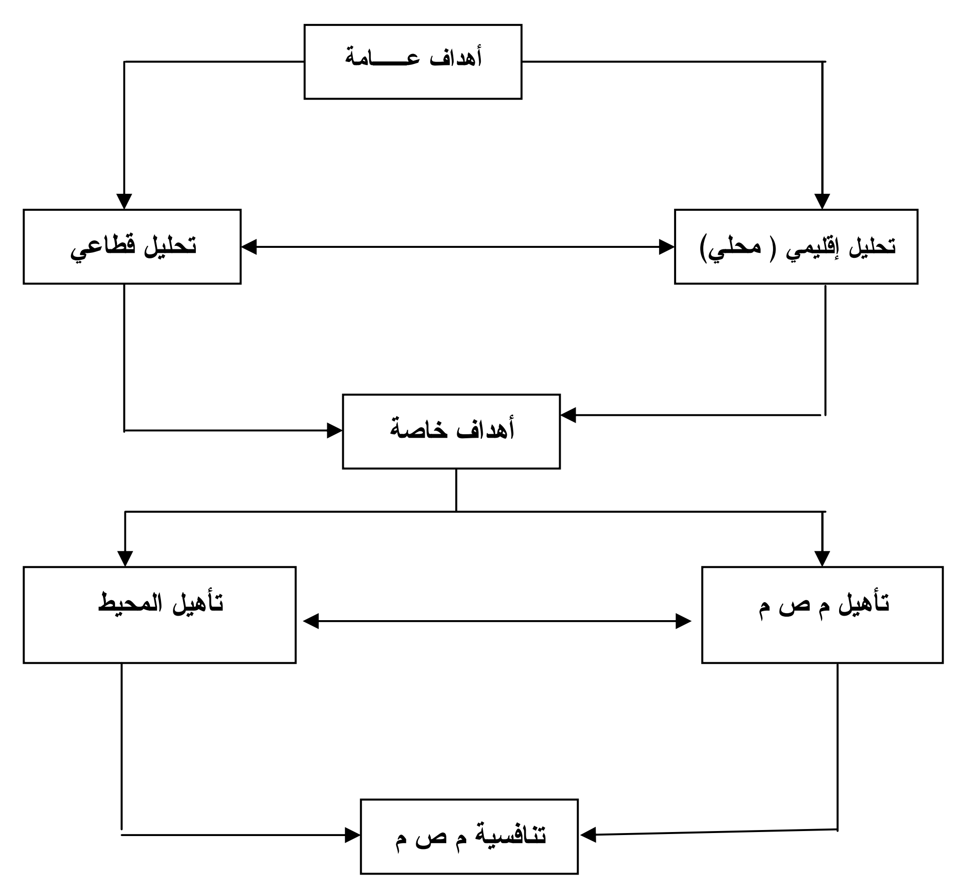
- الدور الأساسي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد، ناهيك عن التطور السريع الذي تشهده؛

- إتباع الجزائر لسياسة الإنفتاح على الأسواق الخارجية و تحرير التجارة الخارجية و رفع الحواجز الجمركية يفرض على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تطوير مستواها التكنولوجي و التسييـــري و التنظيمي، و هو ما يتطلب برنامج تأهيل.

ب- أهداف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

لفهم الأهداف التي من أجلها جاء البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يمكن إدراج الشكل الموالي و الذي يوضح هذه الأهداف.

الشكل رقم (03-01): البيان العام لبرنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة



المصدر: عبد الكريم سهام، مرجع سبق ذكره، ص 90.

و من خلال الشكل السابق نستخلص أن هذا البرنامج يشمل أربعة جوانب أساسية، هذه الجوانب تتمثل في[1]:

- **الجانب القطاعي:** من خلال تحليل قطاع النشاط الذي تنتمي إليه المؤسسة المعنية بالتأهيل.
- **الجانب الإقليمي:** من خلال توحيد المعايير و المقاييس للولايات ذات الأولوية، حيث يوجه البرنامج في المرحلة الأولى إلى 10 ولايات يتركز فيها أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- **جانب المحيط:** من خلال تحسين المحيط المؤسساتي و هياكل دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- **جانب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:** من أجل تحسين تنافسيتها و جعلها في المستوى المطلوب.

أما أهداف البرنامج فهي كالآتي[2]:

ب-1 الأهداف العامة

تتمثل الأهداف العامة لهذا البرنامج في تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و جعلها قادرة على مواكبة التطور في التكنولوجيا و في الأسواق، و كذا تحسين تنافسيتها سواءا على مستوى الأسعار أو على مستوى الجودة و الإبداع.

و السبيل هنا لتحقيق هذه الأهداف يوجب على البرنامج تكييف المؤسسات مع التغيرات الحاصلة، و مواكبة الطرق و السياسات التنظيمية المتعلقة بتسيير الجودة، التكاليف، تأهيل الموارد البشرية و الحصول على التقنيات الجديدة و المعرفة التقنية.

ب-2 الأهداف الخاصة

و يتمثل هذا النوع من الأهداف في:

- وضع مخطط أعمال لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية؛
- إعداد و تنفيذ سياسة وطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تحسين تنافسيتها؛
- التفاوض حول مخططات و مصادر تمويل البرنامج؛
- تحضير و تنفيذ و متابعة برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- وضع بنك للمعلومات يخص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل تحسين و تطوير تنافسيتها.

---

[1] - المرجع نفسه، ص ص 90-91.

[2] - المرجع نفسه، ص ص 91-92.

المبحث الرابع: دور صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة غير النفطية في تحقيق النمو الإقتصادي

بعد أن تعرفنا على مختلف الإجراءات التي إتخذتها الدولة الجزائرية بهدف رفع مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الصادرات غير النفطية، صار من الأهمية التعرف على هذه الصادرات من حيث النوع، القيمة، التركز السلعي و أيضا معرفة مدى مساهمة هذه الصادرات في تحقيق نمو إقتصادي بالجزائر.

المطلب الأول: تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المصدرة

سنقوم هنا بابراز أمرين إثنين، الأول ماهية التطور الحاصل على مستوى القطاعات التي تتوزع عليها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة غير النفطية في الجزائر، و الأمر الثاني هو تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تقوم بتصدير منتجاتها غير النفطية.

الفرع الأول: تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المجال غير النفطي

حسب إحصائيات لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتوزع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة على قطاعات النشاط الإقتصادي غير النفطي كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (03-05) : توزع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة على فروع النشاط الاقتصادي (2004-2009)

الرقم	السنوات / قطاعات النشاط	2004	2005	2006	2007	2008	2009
01	الفلاحة و الصيد البحري	2748	2947	3186	3401	3599	3642
02	المياه و الطاقة	60	64	74	84	94	102
03	المناجم و المحاجر	549	600	657	722	784	867
04	الحديد و الصلب	7126	7516	7906	8353	8794	9174
05	مواد البناء	5949	6138	6369	6748	7154	7498
06	البناء و الأشغال العمومية	72869	80716	90702	100250	111978	122238
07	كمياء، مطاط، بلاستيك	1727	1850	1967	2084	2205	2312
08	الصناعة الغذائية	13673	14474	15270	16109	17045	17679
09	صناعة النسيج	3734	3881	4019	4152	4291	4316
10	صناعة الجلد	1459	1523	1558	1628	1667	1650
11	صناعة الخشب و الفلين و الورق	9000	9612	10300	11059	11848	12530
12	صناعة مختلفة	3061	3191	3297	3446	3564	3644
13	النقل و المواصلات	20294	22119	24252	26487	28885	30871
14	التجارة	37954	42183	46461	50764	55551	60138
15	الفندقة و الإطعام	14103	15099	16230	17178	18265	19282
16	خدمات للمؤسسات	10843	12143	14134	16310	18473	20908
17	خدمات للعائلات	16933	18148	19438	20829	22529	24108
18	مؤسسات مالية	718	779	853	934	1009	1105
19	أعمال عقارية	591	657	755	816	916	959
20	خدمات للمرافق الجماعية	1405	1516	1659	1833	1954	2073
المجموع		**224796**	**245156**	**269087**	**293187**	**320605**	**345096**

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية، نشريات المعلومات الإحصائية للسنوات (2005،2006،2007،2008،2009).

تفيد معطيات الجدول السابق أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتوزع على 20 فرع نشاط إقتصادي، و هي في تطور متصاعد في السنوات الست الأخيرة كما يبين ذلك الشكل الموالي بحيث إنتقلت من 224796 مؤسسة سنة 2004 إلى 345096 سنة 2009 بمعدل نمو قدره 53.51 %. وتشتغل هذه المؤسسات في المقام الأول بنشاطات البناء و الأشغال العمومية، التجارة، النقل المواصلات، ثم و في مقام ثان في تقديم خدمات للعائلات، الصناعات الغذائية، الفندقة و الإطعام. و من الواضح جدا أن هذا التركز الكبير الذي يعرفه نشاط البناء و الأشغال العمومية بالنظر لما تشهده الجزائر في الآونة الأخيرة من توسع في مجال توفير السكن للمواطن و استحداث و تحديث العديد من المرافق العمومية و تشييد العديد من هياكل البنى التحتية من مطارات و موانئ و طرق و جسور، كما

أن التركز الذي يعرفه قطاع النقل و المواصلات جاء كنتيجة لخصوبة هذا القطاع و جاذبيته التي نتجت عن التوسع في النشاط الإقتصادي الحاصل في البلد.

و فيما يلي ندرج الشكل البياني التالي الذي يعطي فكرة عن تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العاملة في المجال غير النفطي بالجزائر.

الشكل رقم(03-02): يوضح تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المجال غير النفطي

المصدر: من اعداد الطالب باستخدام برنامج Excel و بناءا على معطيات الجدول السابق.

الفرع الثاني: تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المصدرة

مع بداية العشرية الأخيرة كانت صادرات المتعاملين الخواص تغطي ما نسبته 30% في المتوسط من إجمالي الصادرات خارج المحروقات، و حسب وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية (سابقا) تحتل الجزائر المرتبة العشرين في القارة الإفريقية من حيث الصادرات خارج القطاع النفطي التي تنجزها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

و بلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تصدر منتجاتها 302 مؤسسة سنة 2003، وقدرت آنذاك مساهمتها في إجمالي الصادرات بحوالي 4 % أي حوالي 600 مليون دولار أمريكي وتتوزع هذه النسبة بالشكل التالي:

- 75% منتجات نصف مصنعة؛
- 6.75% منتجات خام؛
- 6.5% منتجات صناعية؛

- 5.25% سلع غذائية؛
- 3.5% سلع إستهلاكية؛
- 2.75% تجهيزات فلاحية[1].

و في أحد تصريحاته لجريدة صوت الأحرار على هامش الصالون الدولي للتصدير في طبعته 42 الذي أقامته الجزائر سنة 2009 . أشار السيد يعلاوي إدريس رئيس الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين أن هناك حوالي 270 مؤسسة تقوم بالتصدير من أصل 800 مؤسسة تم إحصاؤها من قبل مركز الإحصاء التابع للجمارك[2].

تأتي سوناطراك و نفطال على رأس قائمة المصدرين خارج المحروقات بنسبة تفوق 30% تليها في ذلك جملة من الشركات مثل ميشلان، سيفيتال، سيم، الديوان الوطني للخمور، هنكل إضافة إلى عدد من الشركات في مجال الصناعات الغذائية و العصائر مثل رويبة، جوتوب و فيتاجو، كما أن شركة "تونيك" كانت من بين العشر شركات الأولى في مجال التصدير إلا أن و ضعها تراجع كثيرا[3].

المطلب الثاني: تطور الصادرات غير النفطية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر

يمكن القول بأنه تعددت الحجج التي يمكن أن تساق دعما للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فبالإضافة إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه في ميدان تثمين اليد العاملة (قوة مساهمتها في الاستخدام) فإنها تلعب دورا أساسيا كذلك في تنمية اقتصاديات كل من الدول المتقدمة و النامية على حد سواء رغم المزايا التي تتمتع بها المؤسسات الكبيرة[4].

لا ينحصر دور و مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مجالات التشغيل و رفع حجم الإستثمار و زيادة الناتج الداخلي الخام فحسب، بل هذه المؤسسات لها إسهام كبير في مجال التجارة الخارجية (استيراد و تصدير)، و يملك القطاع الخاص حصة الأسد من التجارة الخارجية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة[5]، حيث ساهم بمبلغ 1047 مليون دولار في الصادرات خارج المنتجات النفطية سنة 2009 بانخفاض 44 % مقارنة بسنة 2008، كما يمكن تأكيد هذا الطرح من خلال الجدول الإحصائي التالي:

[1] - نص منشور على موقع الأنترنيت: http://islamfin.go-forum.net/montada-f19/topic-t1835.htm، صفحة معاينة يوم: 2010/11/19.
[2] - مقال منشور على موقع الأنترنيت: http://www.sawt-alahrar.net/online/modules.php?name=News&file=article&sid=9203 صفحة معاينة بتاريخ: 2010/11/19.
[3] - مقال منشور على موقع الأنترنيت:http://www.al-fadjr.com/ar/economie/112041.html صفحة معاينة بتاريخ:2010/11/19.
[4]- حكيم شبوطي، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية دراسة حالة الجزائر، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2008، ص ص 144.
[5] - المرجع نفسه، ص 143.

جدول رقم (03-06): يوضح تطور صادرات المؤسسات ص م غير النفطية الوحدة: (مليون$)

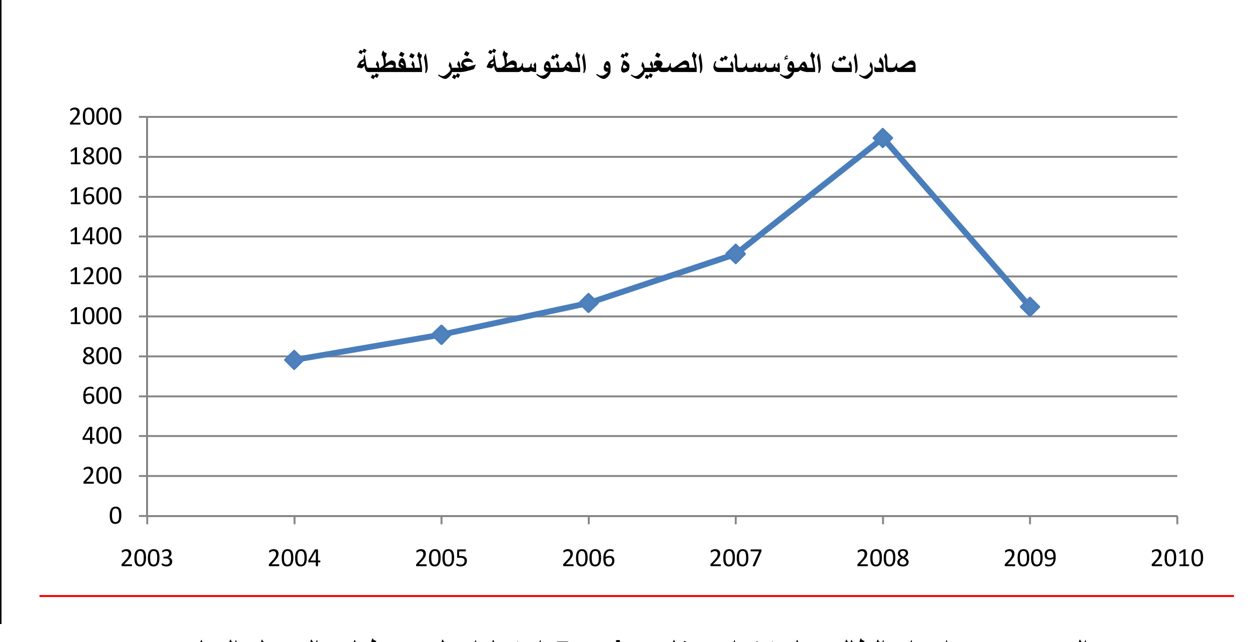
السنوات	2004		2005		2006		2007		2008		2009		نسبة التطور 09/04
	القيمة	التغير %	القيمة	التغير %	القيمة	التغير %	القيمة	التغير %	القيمة	التغير %	القيمة	التغير %	التغير %
صادرات م ص م غير النفطية	781	/	907	16.13	1066	17.53	1312	23.07	1893	44.28	1047	44.69	34.05

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المصادر التالية:

وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية، نشرية المعلومات الإحصائية للسنوات: 2005-2006-2007-2008-2009.

و في ما يلي تمثيل بياني يوضح تطور صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة غير النفطية.

الشكل رقم (03-03): تطور الصادرات غير النفطية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة للسنوات (2004-2009)



المصدر: من اعداد الطالب باستخدام برنامج Excel إعتمادا على معطيات الجدول السابق.

من خلال المعطيات السابقة و الموضحة في الجدول أعلاه يتضح لنا أن الصادرات غير النفطية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة آخذة في الإرتفاع هذا إذا ما استثنينا السنة الأخيرة 2009 التي عرفت تدهورا كبيرا في هذه الصادرات. و قد ارجع وزير التجارة السيد مصطفى بن بادة أسباب ذلك التدهور إلى بعض القرارات التي اتخذتها الحكومة، مثل تعليق تصدير بعض المواد مثل العجين والكسكسي بالنظر إلى دعم الدولة للقمح الصلب و أيضا إلى تجميد تصدير النفايات الحديدية و غير الحديدية و كذا توقف مركب تكرير البترول بسكيكدة بسبب الحادثين الذين تعرض لهما مما حد من

صادرات المشتقات البترولية. و زيادة على ذلك منع تصدير الجلد الخام إضافة إلى تأثيرات الأزمة المالية العالمية[1].

كما أن معدلات النمو السنوية تفيد بأن ثمة تسارع كبير في نمو الصادرات غير النفطية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هو ما يؤكد نجاعة و صلاحية هذا النوع من المؤسسات كمخرج للوضع الإقتصادي المتأزم في الجزائر، و حتى معدل التطور الحاصل بين بداية الفترة و نهايتها (الفترة المأخودة كعينة في الجدول السابق) تفيد أنه و في ظرف 6 سنوات تنامت الصادرات غير النفطية بنسبة 34.05 %، و هي نسبة متوسطة خاصة مع كون أن هذه الصادرات لا تمثل سوى حوالي 2 إلى 5 % من الصادرات الإجمالية.

المطلب الثالث: إسهام صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة غير النفطية في النمو الإقتصادي بالجزائر

بعد تطرقنا لتطور الصادرات غير النفطية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و تزايد أهمية هذه الصادرات في إجمالي الصادرات غير النفطية، و الوقوف على الدور الفاعل الذي أصبحت تلعبه هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد المحلي. يصير من الواجب التقدم في الدراسة إلى أبعد من ذلك الحد بدراسة إسهام هذه الصادرات في تحقيق معدلات نمو إقتصادي بالجزائر.

الفرع الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا فاعلا في خلق القيمة المضافة، فمن أجل ضمان ديمومة وظائفها، لا تكتفي فقط بإقامة علاقة مع الهيئات التي تقتني منها الخدمات، و التي تبيع منتجاتها، بل تخلق كذلك شبكة مبادلات مع هيئات مختلفة.

لقد حققت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في سنة 1990 قرابة 40 % من القيمة المضافة. فقد ساهمت بما يقارب 80 % من القيمة المضافة في أنشطة الخدمات، و 65 % من التجارة، كما ساهمت في نفس السنة بـــ 20 % في الصناعة خارج النفط، و 20 % في قطاع الأشغال العمومية و البنـــاء، و بلغت القيمة المضافة التي حققها القطاع العمومي 617.4 مليار دينار جزائري سنة 1994، و هي تمثل نسبة 53.5 % من القيمة المضافة الإجمالية الوطنية، بينما قاربت القيمة التي حققها القطاع الخاص 538.1 مليار دينار جزائري[2]، و يمكننا إدراج الجدول التالي في ذات السياق:

[1] - مقال بعنوان " بهدف ترقية الصادرات خارج المحروقات دعم تواجد المتعاملين الجزائريين في التظاهرات الدولية" على موقع الأنترنيت: http://www.djazairess.com/elmassa/35140;jsessionid=A0572DB5E8B4574DDE74CFCDE4455BA9، صفحة معاينة بتاريخ: 2010/11/19.

[2] - بن يحي عبد القادر علي ، مرجع سبق ذكره، ص 106.

الجدول رقم (03- 07) : تطور القيمة المضافة حسب القطاعات (2001- 2003)

	سنة 2001		سنة 2002		سنة 2003	
	القيمة المضافة	النسبة %	القيمة المضافة	النسبة %	القيمة المضافة	النسبة %
القطاع العام	268.98	15.43	186.79	15.32	312.47	14.90
القطاع الخاص	1473.74	84.57	1585.30	84.68	1784.49	85.10
المجموع	1742.72	100	1872.09	100	2096.96	100

المصدر: بن يحي عبد القادر علي، مرجع سبق ذكره، ص 106.

نلاحظ أن مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة بلغت 1473.74 مليون دينار في سنة 2001، أي بنسبة مساهمة 84.57 %. و تواصلت نفس المساهمة في السنة الموالية، ثم ارتفعت في سنة 2003 لتصل إلى 85.10 % و هو ما يعادل 1784.49 مليون دينار. بينما نلاحظ أن مساهمة القطاع العام في تناقص مستمر، حيث مثل 14.90 % سنة 2003 و هو ما يعادل 312.47 مليون دينار.

و في ما يلي جدول يوضح مساهمة كل من القطاع العام و الخاص في القيمة المضافة حسب قطاعات النشاط :

جدول رقم (03-08): تطور القيمة المضافة لـــ م ص م حسب قطاعات النشاط خلال الفترة 2004-2008

الوحدة: (مليار دج)

قطاعات النشاط	الطابع القانوني	2004		2005		2006		2007		2008	
		القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الزراعة	خاص	577.97	99.84	578.79	99.84	638.63	99.84	701.03	99.55	708.17	99.50
	عام	0.94	0.16	0.93	0.16	1.00	0.16	3.16	0.45	3.58	0.50
	المجموع	578.88	100	579.72	100	639.63	100	704.19	100	711.75	100
البناء و الأشغال العمومية	خاص	358.33	78.12	403.37	79.81	486.37	79.72	593.09	80.94	754.02	86.67
	عام	100.34	21.87	102.05	20.19	123.69	20.27	139.62	19.05	115.97	13.33
	المجموع	458.67	100	505.42	100	610.07	100	732.71	100	869.99	100
النقل و المواصلات	خاص	349.06	69.27	417.59	69.86	576.941	75.39	657.35	79.19	699.04	79.99
	عام	145.81	30.72	180.19	30.14	188.291	24.61	172.72	20.80	174.82	20.01
	المجموع	503.87	100	597.78	100	765.23	100	830.07	100	873.86	100
خدمات المؤسسات	خاص	36.06	71.13	45.65	79.77	50.32	80.69	56.60	78.92	62.23	74.05
	عام	14.62	28.86	11.58	20.23	12.04	19.31	15.11	21.07	21.81	25.95
	المجموع	50.69	100	57.23	100	62.36	100	71.71	100	84.04	100
الفندقة و الإطعام	خاص	54.5	87	60.88	87.45	65.30	87.24	71.12	88.07	80.87	88.70
	عام	8.14	13	8.74	12.55	9.55	12.76	9.63	11.92	10.30	11.30
	المجموع	62.64	100	69.62	100	74.85	100	80.75	100	91.18	100
الصناعة الغذائية	خاص	93.5	78.41	101.79	80.48	110.86	82.18	127.98	84.12	136.95	84.69
	عام	25.73	21.58	24.69	19.52	24.04	17.82	24.14	15.87	24.76	15.31
	المجموع	119.24	100	126.48	100	134.90	100	152.13	100	161.71	100
صناعة الجلد	خاص	2.23	83.2	2.31	84.93	2.21	86.67	2.08	87.39	2.23	87.08
	عام	0.45	16.8	0.41	15.07	0.34	13.33	0.30	12.60	0.33	12.92
	المجموع	2.68	100	2.72	100	2.55	100	2.38	100	2.56	100
التجارة	خاص	567.19	93.43	629.18	94.17	675.05	94.02	776.82	93.25	919.55	93.18
	عام	39.86	6.56	38.95	5.83	42.91	5.98	56.18	6.74	67.33	6.82
	المجموع	607.05	100	668.13	100	717.96	100	833	100	986.88	100

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية، نشرية المعلومات الإحصائية رقم:16،2009.

من خلال الجدول السابق نستنتج الملاحظات التالية:

- مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة في تطور مستمر من سنة إلى أخرى ومن قطاع لآخر؛
- مساهمة القطاع العام في القيمة المضافة في تراجع في غالب الأحيان أو أنها تشهد نموا متباطئا؛
- أكبر قطاع يجلب الاستثمارات الخاصة هو قطاع التجارة، بينما أكثرها استثمار من طرف القطاع العام هو قطاع البناء والأشغال العمومية و كذا قطاع النقل و المواصلات؛
- أضعف مساهمة في القيمة المضافة التي حققها القطاع الخاص تفوق بكثير أكبر مساهمة في القيمة المضافة المحققة من طرف القطاع العام.

الفرع الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تطور رقم الأعمال

تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تطور رقم الأعمال، و يرجع هذا التطور إلى تزايد عدد المؤسسات، و دخول عدة مصانع في مجال الإنتاج. و يمكن ملاحظة تطور رقم الأعمال حسب فروع النشاط لسنتي 1999 و 2000 كما في الجدول التالي:

جدول رقم (03–09): تطور رقم الأعمال حسب الفروع لسنتي 1999 و 2000

فروع النشاط	رقم الأعمال		نسبة التطور	نسبة المساهمة
	1999	2000	%	%
الصناعات الغذائية	38.227.889	47.115.230	23	53.82
مواد البناء	6.948.378	8.620.923	24	09.85
الكيمياء والصيدلة	12.091.737	14.169.167	17	16.18
الكهرباء والإلكترونيك	3.454.241	3.071.145	11	03.50
الميكانيك والحديد	1.884.980	2.012.578	07	02.29
المعادن	2.057.245	2.529.734	23	03.00
الخشب والورق	4.701.817	6.019.491	28	07.00
النسيج والجلود	3.565.050	3.996.414	12	04.50
المجموع	**72.931.337**	**87.534.679**	**20**	**100**

المصدر: بن يحي عبد القادر علي ، مرجع سبق ذكره، ص 107.

يبين الجدول توزيع رقم الأعمال و تطوره ما بين سنتي 1999–2000، حيث سجل تطورا معتبرا خاصة على مستوى صناعة الخشب و الورق بـــ 28 %، مواد البناء بـــ 24 % و الصناعات الغذائية بـــ 23 %.

و الملاحظ أن هيمنة الصناعات الغذائية بنسبة كبيرة تقدر بـــ 53.82 %، وهذا راجع إلى تمركز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حول هذا الفرع من النشاط[1].

ثالثا: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام

يشمل الناتج الداخلي الخام (PIB) على كل ما تم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة من المنتجات الاقتصادية النهائية خلال فترة معينة، سواء باستخدام عناصر الإنتاج المملوكة للمواطنين أو للأجانب.

و في مختلف التجارب العالمية تسهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مساهمة كبيرة في الناتج الداخلي الخام، و التي بلغت سنة 1999 نسبة 57 % في اليابان، و 64.3 % في إسبانيا، 56 % في

[1] - المرجع نفسه، ص 107.

فرنسا، 44 % في النمسا، 43 % في كندا، 33 % في أستراليا، لنصل إلى الولايات المتحدة الأمريكية بوجود 22 مليون مؤسسة صغيرة و متوسطة، تشغل 52 % من اليد العاملة، و تساهم بالنصف في تشكيل الناتج الداخلي الخام[1].

أما في الجزائر فإن القطاع الخاص قد ساهم خلال عام 1998 بنسبة 53.6 % من الناتج الداخلي الخام الإجمالي. فالمؤسسات الخاصة تهيمن أساسا على القطاع الزراعي، التجارة، الأشغال العمومية، البناء و الخدمات بصفة عامة.

كما أن القطاع الخاص الذي يمثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يساهم بنسبة عالية في الناتج الداخلي الخام مقارنة مع القطاع العام، ففي سنة 2001 ساهم بنسبة 76.4 %، و بقي في الارتفاع من سنة لأخرى، إلى أن بلغ نسبة 78.84 % سنة 2004، و هو ما يعادل 2164.75 مليار دينار[2].

جدول رقم (03-10): تطور الناتج الداخلي الخام PIB حسب القطاعين العام و الخاص خلال الفترة (2004-2008) **الوحدة: مليار دج**

الطابع القانوني	2004		2005		2006		2007		2008	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
نسبة القطاع العام في PIB	598.65	21.8	651.0	21.59	704.05	20.44	749.86	19.20	686.59	16.20
نسبة القطاع الخاص في PIB	2146.75	78.20	2364.5	78.41	2740.06	79.56	3153.77	80.80	3551.33	83.80
المجموع	**2745.40**	**100**	**3015.5**	**100**	**3444.11**	**100**	**3903.63**	**100**	**4237.92**	**100**

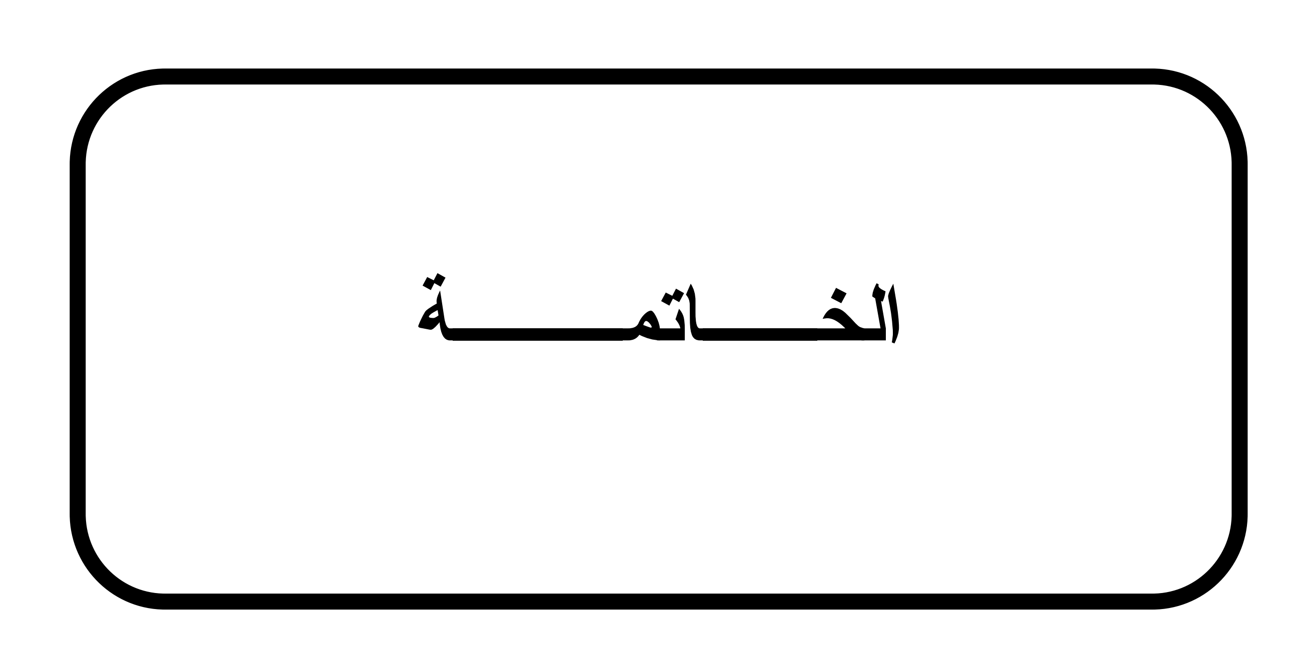
المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية، نشرية المعلومات الإحصائية رقم: 16،2009.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن القطاع الخاص ساهم بنسبة مرتفعة جدا في الناتج الداخلي الخام للسنوات من 2004 إلى غاية 2008 مقابل نسبة ضعيفة للقطاع العام. إذ تصل نسبة مساهمة القطاع الخاص- و الذي تمثله المؤسسات الصغيرة و المتوسطة - نسبة حوالي 82% كمتوسط، و هو ما يدل على أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تسهم بشكل فاعل في النمو الإقتصادي للبلد، كما أن هذه المساهمة آخذة في الزيادة و التدعم من سنة لأخرى في الوقت الذي تتضاءل فيه مساهمة القطاع العام.

[1] - المرجع نفسه، ص 107.
[2] - المرجع نفسه، ص 108.

خلاصة الفصل

من خلال ما تناولناه في هذا الفصل يتضح لنا بأن المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ما فتئت تحتل مراتب الصدارة من بين جملة المؤسسات الفاعلة في الإقتصاد الوطني. و ذلك على كافة الأصعدة، سواءا في القضاء على البطالة، توفير الإحتياجات من السلع و الخدمات للإقتصاد المحلي، والأهم من ذلك كله بالنسبة لحالة الإقتصاد هو تنويع الصادرات الجزائرية و محاولة الإبتعاد عن الأحادية في التصدير و تصدير المواد الخام ما دام أن صادرات الجزائر تتشكل من النفط بنسبة عالية جدا. لهذا سارعت الدولة الجزائرية إلى دعم هذه المؤسسات و توفير الجو الملائم لنموها و انتشارها. بل و حتى على صعيد التصدير قامت الدولة بجملة من الإجراءات لمرافقة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في ولوج الأسواق الدولية و ضمان كافة المخاطر التي يمكن أن تنجر عن هذه العملية. كل هذه الإجراءات المتخذة إنعكست إيجابا بشكل نسبي على الصادرات غير النفطية لهذه المؤسسات، و هو ما تجسد في التطور الذي حصل على مستوى قيمة هذه الصادرات حتى و لو كانت ضئيلة، إلا أن الثبات الذي أصبحت تعرفه يبعث على الإرتياح و يبشر بمستقبل واعد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال التصدير.


الخـــــــاتمـــــــــــة

إن مقصودنا من وراء القيام بهذه الدراسة كان – كما رأينا – هو تحديد العلاقة ما بين تنمية الصادرات غير النفطية و النمو الإقتصادي في الجزائر، ثم التعريج إلى ما قد يشكل في المستقبل أهم مصدر للصادرات غير النفطية في الجزائر، ألا و هي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب رأي الكثير من المهتمين بشأن الإقتصاد الجزائري. و بالفعل – و كما رأينا في الشق النظري من هذه الدراسة – يجمع العديد من الباحثين الذين تناولوا العلاقة بين الصادرات و النمو الإقتصادي، أن الصادرات تلعب دورا كبيرا كونها محركا للنمو الإقتصادي. و كون زيادتها تؤدي إلى زيادة مضاعفة في مؤشر النمو الإقتصادي. لهذا السبب راحت العديد من الدول – كما رأينا في عينة منها – تعمل على تطوير قدرتها التصديرية، و الرفع منها و البحث عن أنجع السبل التي تمكنها من إختراق الأسواق الدولية، و كسب حصص مرضية بها.

و الجزائر هي الأخرى؛ بما تحتويه من خيرات طبيعية و ثروات باطنية و إمكانيات بشرية، تجعل أسوأ المتشائمين يؤهلها لأن تكون في مصاف الدول المتقدمة في العالم. إلا أنه و للأسف، تبقى و إلى يومنا هذا، تعاني من إختلالات هيكلية جمة، تعصف و بشدة باستقرارها الإقتصادي، و ترقى في الكثير من الأحيان لتهدد إستقرارها الإجتماعي. و لعل من أبرز الإختلالات التي يعاني منها الإقتصاد في الجزائر، هو مشكل التبعية للريع النفطي، للحد الذي صارت تتوقف عليه معظم المؤشرات الإقتصادية؛ فازدهارها من إزدهاره، و تدهورها من تدهوره. فهذه الأحادية في التصدير، جعلت الإقتصاد عرضة لمجموعة من الأزمات مثل أزمتي النفط لسنتي 1986 و 1998، و اللتان أدخلتا الجزائر في دوامة من المشاكل، كانت تكاليفها باهضة الثمن، ليس فقط على المستوى الإقتصادي فحسب، بل حتى على المستويين الإجتماعي و الأمني. فبالنظر لهذه المشاكل، و مخاطر أخرى قد تنجم كنتيجة لكون النفط يتوفر في باطن الأرض بكميات محدودة و أيضا إلى كونه سلعة ذات أبعاد إستراتيجية؛ نبعث ضرورة ملحة، تقضي بوجوب التفكير في عصر ما بعد النفط، و التوجه نحو تنمية الصادرات غير النفطية، بإيجاد أنجع السبل التي تمكن من السير باتجاه تطوير القدرات الإنتاجية و خلق منتجات مقبولة في الأسواق العالمية، تحت قيد المستجدات العالمية التي أصبحت تحكم العلاقات الإقتصادية الدولية، من تكتلات إقتصادية إقليمية و عالمية، و من إتفاقات شراكة و تعاون.

فاستراتيجية تنمية الصادرات، و التي تعبر عن مجموعة الإجراءات و الأدوات التي ترفع من تنافسية المنتج المصدر في السوق العالمي؛ لم تعرف طريقها إلى الوجود بما تعنيه كلمة إستراتيجية من معنى، إلا مع بداية الإصلاحات الإقتصادية التي شرع فيها في التسعينات بمعونة صندوق النقد الدولي؛ هذا و إن كانت فكرة تنمية الصادرات غير النفطية قديمة و تعود إلى ما قبل أزمة النفط لسنة 1986. و قد جسدت الإستراتيجية منذ دخولها حيز التنفيذ مجموعة من السياسات، هدفت بالأساس إلى تقديم التحفيزات المناسبة و في شتى المجالات التجارية و المالية و الجمركية و الجبائية بالنسبة للمنتج

المصدر أو المصدر الذي يزاول عملية التصدير. و حتى على صعيد المؤسسات فقد استحدثت مجموعة من المؤسسات، منها ما يختص بمرافقة المصدر في الوصول إلى الأسواق الخارجية بتنظيم المعارض و توفير المعلومات عن الأسواق الخارجية و إجراء دراسات السوق، و منها ما يختص بتقديم الدعم المالي لعملية التصدير، و أخرى تتكفل بتغطية مخاطر التصدير التي قد تنجم من جراء عوامل مختلفة.

إن جملة السياسات و الإجراءات المذكورة آنفا، كان منها أن تمخضت عن نتائج نسبيا تعد بالإيجابية؛ فاستخراج معادلة خط الإتجاه العام لتطور الصادرات غير النفطية للفترة قبل تطبيق الإستراتيجية و بعد تطبيقها، يفيد أنه في كلا الفترتين كان ثمة علاقة موجبة طردية بين نمو الصادرات غير النفطية و الزمن، إلا أن الفرق يتمثل في معامل الإرتباط، ففي الحين الذي سجل 0.690 قبل تطبيق الإستراتيجية، سجل في فترة تطبيق الإستراتيجية 0.790، و هو ما معناه تضاؤل التذبذب في قيمة الصادرات غير النفطية و ميولها إلى الإستقرار. أما بخصوص التركز السلعي و الجغرافي فالوضع يشهد إستقرارا نسبيا بعد أن كان يعرف تدهورا من سنة لأخرى، فنسجل حاليا تراجع الصادرات غير النفطية من المواد الخام لصالح الصادرات نصف المصنعة، إضافة إلى تنوع زبائن الجزائر بعد ما كانت الصادرات غير النفطية حكرا على دول الإتحاد الأوروبي التي تجمعها علاقات صداقة مع الجزائر و بعض الدول العربية.

أما عن إنعكاس هذه الصادرات على النمو الإقتصادي، فقد قمنا باختبار وجود علاقة بين الصادرات غير النفطية و الناتج المحلي الإجمالي (كمؤشر يدل على النمو الإقتصادي)، و ذلك من خلال تمثيل خط الإتجاه العام و حساب معامل الإرتباط. فكانت النتيجة وجود علاقة موجبة و طردية بين الظاهرتين للفترتين، و قد سجل معامل الإرتباط 0.807 للفترة الأولى و 0.908 للفترة الثانية، و هو ما معناه زيادة الإرتباط بين الظاهرتين للفترة التي شهدت تطبيق استراتيجية تنمية الصادرات. إن هذه النتائج الإيجابية تؤكد سلامة الإختيار للنهج المتبع، و لو بشكل جزئي، و هو ما يستوجب ضرورة تفعيل دور هذه الصادرات غير النفطية في الإقتصاد الوطني، من خلال ارساء قواعد الإنتاج و رفع الطاقات التصديرية، من خلال تنويع الإنتاج و الإنتاج لغرض التصدير، و هذا لن يتأتى إلا من خلال تفعيل دور القطاع الخاص و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في العملية التنموية.

إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي و إن كان لم يتم الإتفاق بعد على تحديد مفهوم شامل موحد لها بالنظر للتفاوت الإقتصادي بين الدول، و بالنظر للأغراض التي يخدمها التعريف، عرفت هذه الأخيرة فترتين متمايزتين؛ فقبل الثمانينات كان ينظر لها كمؤسسات ذات دور ثانوي و غير فاعل، لكن سرعان ما تم التركيز عليها و منحها الأولوية بعد فشل أسلوب الصناعات المصنعة. و منذ ذلك الحين، و هي في تنام متسارع انعكس إيجابا على كثافة النشاط الصناعي، وباتت هذه الأخيرة تقدم حلولا ناجعة لمشاكل إقتصادية إستعصى في السابق حلها، و هو ما جعلها من أولويات الحكومات

المتعاقبة منذ ذلك الوقت، و قد سطرت لها جملة من البرامج من أجل تأهيلها و الرفع من قدراتها التنافسية.

فعلى صعيد التصدير خارج النفط، تؤدي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا أساسيا إذ أنه وفي الآونة الأخيرة تمكنت العديد منها من الوصول إلى أسواق جهوية و حتى عالمية. و هو ما يفسر ارتفاع قيمة صادرات هذه الأخيرة من سنة لأخرى. هذا ناهيك عن مساهمة هذه المؤسسات في القيمة المضافة و الناتج الداخلي الخام و رقم الأعمال، مما يعكس اسهامها الفعال في النمو الإقتصادي للبلد.

أولا: نتائج الدراسة

بعد دراسة هذا الموضوع و الوقوف عند مختلف الجوانب التي تشكل أهم معالمه، توصلنا من خلال ذلك إلى النتائج التالية:

- تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في تحقيق النمو الإقتصادي، و في ذات الوقت قد تؤثر سلبا عليه، فهي سلاح ذو حدين، لذا يجب إتخاذ الإجراءات التي تجعل من أثرها هذا إيجابيا؛

- ترتبط الصادرات إرتباطا وثيقا بالنمو الإقتصادي، فهي تلعب دورا كمحرك للنمو الإقتصادي، وهو ما يعكس الإهتمام الكبير بها في الفكر الإقتصادي على مر الزمن؛

- تعتمد الجزائر على الصادرات النفطية، مما جعلها عرضة للأزمات المختلفة بالنظر للتقلبات الحاصلة في السوق النفطي، ما دفع بالقائمين على السياسة الإقتصادية بالتفكير في وضع استراتيجية لتنمية الصادرات خارج النفط؛

- بالرغم من الإجراءات المتخذة في إطار إستراتيجية تنمية الصادرات، و التي تشمل جوانب عدة من متطلبات الوصول إلى التصدير، إلا أن هذه الإجراءات تبقى منقوصة بالنظر للتجاوب الضعيف معها من قبل المؤسسات الوطنية؛

- حققت الإستراتيجية نتائج إيجابية، لكن ليس إلى حد الذي ترتفع معه قيمة الصادرات غير النفطية لتمثل نسبة مقبولة من إجمالي الصادرات، هذا بالرغم من التوصل إلى كون أن ثمة علاقة و ارتباطا قويا بين الصادرات غير النفطية و الناتج المحلي الإجمالي في فترة تطبيق الإستراتيجية، و إنما الإنجاز الملموس هو تمكنها من الحفاظ على نسق تصاعدي ضئيل في الصادرات غير النفطية، و الثبات على مستوى نسبة مساهمة في إجمالي الصادرات غير النفطية بالرغم من الطفرة النفطية في الآونة الأخيرة؛

- إنه و بغية تنويع الإنتاج و تطوير القدرات التنافسية وجب تفعيل دور المؤسسة الصغيرة و المتوسطة، بالنظر لما لهذه الأخيرة من القدرة على التأقلم مع المستجدات التكنولوجية والتغيرات الحاصلة على مستوى تفضيلات الأفراد و رغباتهم؛

- تقوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدور بارز في تحقيق معدلات النمو الإقتصادي، من خلال إسهامها الكبير في القيمة المضافة و الناتج الداخلي الخام و رقم الأعمال السنوي.

ثانيا: توصيات الدراسة

على ضوء ما تم تناوله في هذه الدراسة، و على ضوء النتائج المتوصل إليها، يمكننا أن نقترح التوصيات التالية:

- ضرورة بذل المزيد من المجهودات بغرض تنمية الصادرات غير النفطية، خاصة بعد النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة التطبيقية، شريطة أن تتناول هذه المجهودات أبعاد أخرى تم إهمالها كليا أو عدم إعطائها الأهمية اللازمة في السياسات السابقة، و من ذلك المزيد من الإهتمام بجودة المنتج و التغليف إضافة إلى إدخال سياسات تعنى بمحاولة تنميط المنتج المحلي أو تكييفه ليتوافق و رغبات الأفراد في الأسواق الخارجية و عاداتهم؛

- ضرورة التهيؤ المسبق قبل الإنضمام المحتمل للمنظمة العالمية للتجارة، و ذلك من خلال تأهيل المؤسسات الوطنية لمنافسة المنتجات الأجنبية بالسوق الوطني، من أجل الوقوف في وجه فتح الأسواق و رفع الحواجز الحمائية؛

- وجوب حصر المزايا التنافسية للإقتصاد الجزائري خارج القطاع النفطي، و العمل على تنميتها و إعطائها الأولوية في البرامج التنموية المختلفة، ذلك أن الميزة التنافسية ليست ثابتة على المدى الطويل، لذلك وجب الإهتمام ببحوث التطوير و الأبحاث العلمية التي تهدف إلى تطوير التقنية التي تتدخل في تغيير هياكل الإنتاج و التجارة الخارجية على الصعيد العالمي؛

- التعويل على الصادرات غير النفطية، من خلال توفير المناخ الإستثماري المناسب للمؤسسات الناشطة في المجال غير النفطي، إضافة إلى التركيز على جلب الإستثمارات الأجنبية و ترقية الشراكة، خاصة مع ما تم التوصل إليه في هذه الدراسة من الارتباط الوثيق بين هذه الصادرات و معدلات النمو الإقتصادي المحققة؛

- بذل المزيد من الجهود في إطار الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، على إعتبارها مؤسسات تعمل على الرفع من قيمة الصادرات غير النفطية كما رأينا سابقا، و ذلك من خلال التسريع في دراسة طلبات الإستثمار المعطلة، و تقديم التسهيلات المالية اللازمة لتنفيذها، وترقية المناولة، و حل مشكل العقار الصناعي، و غير ذلك من المشاكل التي تعترض سبيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

- إدراج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ضمن مختلف الخطط الهادفة إلى الوصول بالمنتج المحلي للأسواق الخارجية، و ذلك بتكثيف المشاركات في المعارض الدولية، و تكوين الأعوان المكلفين بالقيام بالعملية التصديرية، و إجراء البحوث التي تهدف إلى البحث عن أسواق جديدة و ضمان التنافسية العالية بها.
- العمل على الوصول إلى خلق مؤسسات صغيرة و متوسطة تهدف لإنتاج سلع بغرض التصدير بشكل أساسي، و الإبتعاد قدر الإمكان عن مؤسسات تصدر الفائض من المنتوج عن الإستهلاك المحلي إلى السوق الدولي، و ذلك لضمان أكثر إستقرار في عوائد الصادرات غير النفطية، و أكثر تركيز على العملية التصديرية بالنظر لخصوصيتها.

ثالثا: آفاق الدراسة

في حقيقة الأمر أيما عمل منجز إلا و تعتريه جملة من النقائص و العيوب، و نحن في دراستنا هذه إذ تطرقنا إلى جوانب عدة منها فإننا لم نتطرق إلى جوانب أخرى، هذه الجوانب التي قد تكون مواضيع دراسات مستقبلية و هنا نقترح جملة من المواضيع للبحث:

- آفاق الصادرات الجزائرية في عصر ما بعد النفط و سبل ترقيتها و تطويرها؛
- الإستراتيجيات الصناعية و إنعكاسها على تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر؛
- القطاع الزراعي و إمكانية تنمية التصدير خارج النفط بالجزائر؛
- جودة المنتوج كمدخل للميزة التنافسية و ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر.

و في الأخير و إذ نطلب من المولى عز وجل أن يحصل من هذا العمل النفع العميم، نسأله أن يتقبله منا خالصا لوجهه الكريم.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع :

أولا: المراجع باللغة العربية

1- الكتب

1- آل الشيخ حمد بن محمد ، إقتصاديات الموارد الطبيعية و البيئية، دار العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2007.

2- الأشقر أحمد ، الإقتصاد الكلي، دار الثقافة لنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

3- الحاج موسى بن عمر، السياسة النفطية الفرنسية بالجزائر 1952-1962، جمعية الثرات، الجزائر، 2004.

4- الحجار بسام، العلاقات الإقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان، الطبعة الأولى، 2003.

5- النجار فريد ، الصناعات و المشروعات الصغيرة و متوسطة الحجم، الدار الجامعية، مصر، 2006.

6- السواعي خالد محمد ، التجارة والتنمية، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى ،2006.

7- السريتي محمد و نجا علي عبد الوهاب ، النظرية الإقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر ، 2008.

8- التتير سمير ، التطورات النفطية في الوطن العربي و العالم ماضيا وحاضرا، دار المنهل اللبناني، بيروت لبنان، الطبعة الأولى،2007.

9- القريشي مدحت ، الإقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثانية، 2005.

10- القريشي مدحت كاظم ، الإقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن،الطبعة الأولى،2001.

11- بهلول محمد بلقاسم، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء الأول، 1999.

12- بلعزوز بن علي و محمدي الطيب امحمد، دليلك في الإقتصاد، دار الخلدونية، الجزائر، 2008.

13- حبيب كميل و البني حازم ، دراسات في الإنماء والتطور،المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس لبنان،1997.

14- حبيب كميل و البني حازم ، من النمو و التنمية إلى العولمة و الغات، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان،2000.

15- حسين فتح الله سعد ، التنمية المستقلة المتطلبات و الإستراتيجيات و النتائج، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الثانية، 1999.

16- حشيش عادل أحمد ، العلاقات الإقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000.
17- لعويسات جمال الدين ، العلاقات الإقتصادية الدولية و التنمية، دار هومة، الجزائر،2000.
18- محمود حامد محمود عبد الرزاق، تكنولوجيا المعلومات و زيادة الصادرات و دعم التنمية الصناعية، مكتبة الحرية للنشر و التوزيع، مصر، 2006.
19- محمود حسين وجدي ، نشاط التصدير و الإنماء الإقتصادي بالبلدان النامية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية مصر،1973.
20- مطهر عبد الملك عبد الرحمان ، الإتفاقية الخاصة بانشاء المنظمة العالمية للتجارة و دورها في تنمية التجارة الدولية، دار الكتب القانونية، مصر، 2009.
21- معروف هوشيار ، تحليل الإقتصاد الإقليمي و الحضري، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
22- معروف هوشيار ، تحليل الإقتصاد الدولي، دار جرير للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
23- مشورب إبراهيم ، إشكالية التنمية في العالم الثالث، دار المنهل اللبناني، لبنان، الطبعة الأولى،2006.
24- سعداوي سليم، الجزائر و منظمة التجارة العالمية، دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2008.
25- عايب وليد عبد الحميد ، الآثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي- دراسة تطبيقية قياسية لنمادج التنمية الإقتصادية-، مكتبة حسن العصرية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى،2010.
26- عبد الحميد عبد المطلب ، إقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، مصر،2009.
27- عبد الله إبراهيم سعد الدين ، دور الدولة في النشاط الإقتصادي في الوطن العربي : قضايا عامة و نظرة مستقبلية، سلسلة كتب المستقبل العربي (13) بعنوان: دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى،1998.
28- عبد الله حسين ، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى،2000.
29- عبده أبو سيد أحمد فتحي السيد ، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية،مؤسسة شباب الجامعة، مصر،2005.
30- عجمية محمد عبد العزيز و الليثي محمد علي ، التنمية الإقتصادية مفهومها- نظرياتها- سياساتها،الدار الجامعية،مصر،2004.

31- عجمية محمد عبد العزيز و آخرون، التنمية الإقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2007.

32- عجة جيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، دار الخلدونية، الجزائر،الطبعة الأولى،2007.

33- عريقات حربي محمد موسى ، مبادئ الإقتصاد (التحليل الكلي)، دار وائل للنشر، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2006.

34- فليح حسن خلف، العلاقات الإقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

35- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

36- رسن سالم عبد الحسن ، إقتصاديات النفط، الجامعة المفتوحة، ليبيا، الطبعة الأولى، 1999.

37- تودارو. ميشيل ب ، التنمية الإقتصادية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2006.

38- خوني رابح و حساني رقية ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها، إيتراك للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2008.

<u>2- البحوث و الملتقيات العلمية</u>

39-أونيس عبد المجيد ، الإستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة واقع و آفاق، مداخلة ضمن الملتقى الدولي بعنوان:" متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلى الشلف الجزائر، أيام:17و18 أفريل 2006.

40- بن سمينة عزيزة، الآثار الإقتصادية و الإجتماعية للإصلاحات الإقتصادية في الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول:" أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية في الدول النامية، جامعة امحمد بوقرة ببومرداس، الجزائر، أيام 04 و 05 ديسمبر 2006.

41- برودي نعيمة، الإقتصاد الجزائري بين سندان الإختلالات الهيكلية و الإنعاش الإقتصادي ومطرقة التعديل الهيكلي، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول:" أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية في الدول النامية، جامعة امحمد بوقرة ببومرداس، الجزائر، أيام 04 و 05 ديسمبر 2006.

42- جاري فاتح، عرض و تقييم نتائج الجيل الأول من الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول:" أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية في الدول النامية، جامعة امحمد بوقرة ببومرداس، الجزائر، أيام 04 و 05 ديسمبر 2006.

43- زرقين عبود و جباري شوقي، مشكلة إختيار استراتيجيات التنمية البديلية بين الحاضر و المستقبل، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول "التحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر: الواقع والتحديات"، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،أيام 16 و17 ديسمبر 2008.

44- زغيب شهرزاد و عيساوي ليلى، المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر واقع وآفاق، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية"، جامعة الأغواط،8 و9 أفريل 2002.

45- مهدي ميلود، مضمون برامج الإصلاح الهيكلي المدعمة من طرف المؤسسات المالية الدولية وإنعكاساتها الإقتصادية و الإجتماعية في الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول:" أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية في الدول النامية، جامعة امحمد بوقرة ببومرداس، الجزائر، أيام 04 و 05 ديسمبر 2006.

46- ساحل فاتح و شعباني لطفي، آثار إنعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الإقتصاد الجزائري، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول:" أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية في الدول النامية، جامعة امحمد بوقرة ببومرداس، الجزائر، أيام 04 و 05 ديسمبر 2006.

47- عياش قويدر ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كميزة تنافسية و التحديات الإقتصادية العالمية الجديدة، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، 8 و9 أفريل 2002.

48- شبايكي سعدان، معوقات تنمية و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، 8 و9 أفريل 2002.

49- خليل عبد القادر و بوفاسة سليمان، الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر ضمن إطار العولمة المواصفات و التقييم، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول:" أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية في الدول النامية، جامعة امحمد بوقرة ببومرداس، الجزائر، أيام 04 و 05 ديسمبر 2006.

50- غياط شريف و بوقموم محمد، التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي بعنوان:" متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلى الشلف الجزائر، أيام:17و18 أفريل 2006.

<u>3- الرسائل و المطبوعات الجامعية</u>

51- إيزام خالد، ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر الإجراءات- الوسائل – الأهداف خلال العشرية 1990-2000، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية فرع نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.

52- البياتي فارس رشيد ، التنمية الإقتصادية سياسيا في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه في الإقتصاد غ م ، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الأردن،2008.

53- السكران عبد الله بن سليمان، دراسة علاقة الصادرات بالنمو الإقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2001.

54- بوالعام سميرة، أثر تطور الصادرات على التنمية الإقتصادية – حالة الجزائر –،رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.

55- بوزيان العربي، سياسة التصدير في الجزائر خلال مرحلة الإقتصاد الموجه و الإصلاحات، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية فرع التخطيط، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000.

56- بوكزاطة سليم، المنظمة العالمية للتجارة و الإمكانيات المتاحة لتنمية صادرات الدول النامية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، (غ م)،2002.

57- بن جلول خالد، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الإقتصادي دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1970-2006، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير غ م، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2008-2009.

58- بن يحي عبد القادر علي ، تقييم الأداء الصناعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر مع دراسة حالة مؤسسة إنتاج و تسويق الحليب و مشتقاته بعين الدفلى، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير(غير منشورة)، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2006.

59- جلطي غالم ، ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بين التطلعات المستقبلية و عقبات الواقع، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،2000.

60- وصاف سعيدي، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الإقتصادي في الدول النامية الحوافز و العوائق، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

61- زويتة محمد الصالح، أثر التغيرات الإقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.

62- زروني مصطفى، النمو الإقتصادي و استراتيجيات التنمية بالرجوع إلى إقتصاديات دول جنوب شرقي آسيا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000.

63- لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها و تنميتها دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه (غ م)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2003-2004.
64- مولاي عبد القادر،التصدير كإستراتيجية لتحقيق التنمية الإقتصادية - دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر،السنة الجامعية 2006-2007.
65- محسن عواطف ، إشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الضغيرة و المتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجستير (غ م)، كلية الحقوق و العلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، السنة الجامعية 2008/2007.
66- مسلم عائشة، إتجاهات النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2004)، رسالة ماجستير (غ م)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2006-2007.
67- مرازقة عيسى ، القطاع الخاص والتنمية في الجزائر، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2007.
68- صالحي سلمى، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للرفع من قدرتها التنافسية – دراسة حالة مؤسسة كزمينوكس، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع إدارة الأعمال (غ م)، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2005.
69- صديق ثريا حسن ، العلاقة بين الصادرات و النمو الإقتصادي تجربة المملكة العربية السعودية و جمهورية السودان، رسالة مقدمة لإستكمال متطلبات درجة الماجستير في قسم الإقتصاد، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، الرياض، 2004.
70- صواليلي صدر الدين، النمو و التجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية فرع الإقتصاد القياسي (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
71- قسوم ميساوي الوليد، دراسة إقتصادية وقياسية للصادرات الصناعية في الجزائر مع أخذ الفترة 1978 إلى 2006، رسالة ماجستير (غ م) ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الموسم الجامعي 2007-2008.
72- شبوطي حكيم ، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية دراسة حالة الجزائر، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2008.

73- شنيني سمير،التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة 1989-2004، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن خدة بن يوسف الجزائر، 2006.

4- المجلات و الدوريات العلمية

74- أمقران مصطفى، المؤسسات المتوسطة و الصغيرة عامل أساسي في الإستراتيجية الصناعية، مجلة آفاق، العدد 05، سبتمبر 2005.

75- بعلوج بولعيد، معوقات الإستثمار في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد 04، جوان 2006.

76- بوفليح نبيل، صندوق ضبط الموارد في الجزائر آداة لضبط و تعديل الميزانية العامة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004.

77- براق محمد و عبيلة محمد، دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي،مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد الرابع ، جوان 2006.

78-وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد2002/01.

79- زرقين عبود، الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة علو إنسانية، العدد 38، 2008.على الموقع: WWW.ULUM.NL.

80- حابيلي محمد، الإقتصاد الجزائري: تبعية متزايدة لقطاع المحروقات، مجلة الإصلاح الإقتصادي،العدد 20،مصر،2009.

81- حاكمي بوحفص، مسيرة الإقتصاد الجزائري وأثرها على النمو الإقتصادي،مجلة العلوم الإنسانية،العدد:32،الجزائر،جانفي 2007.

82- مصيطفى عبد اللطيف، دور التغيير التكنولوجي في تنمية و تدعيم القدرة التنافسية للدولة، مجلة الواحات، المركز الجامعي غارداية، العدد 06، ديسمبر 2009.

83- سلامة جمال الدين ، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بالجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 41، 2009.

84- عبد الكريم سهام ، برامج تأهيل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، مجلة دراسات إقتصادية، العدد 11، أوت 2008، الجزائر.

85- عجيلة محمد ، متطلبات الإبداع المحاسبي في تحقيق تنافسية المؤسسات الإقتصادية، مجلة الواحات، المركز الجامعي بغارداية، الجزائر، العدد05، جوان 2009.

86- صايب إبراهيم ، الإقتصاد الجزائري: من الريع الزراعي إلى الريع النفطي، مجلة المعرفة، العدد 176، المملكة العربية السعودية، 2009.
87- صبحي مجدي ، آسيا التنمية و التصنيع ، مجلة العربي، الكويت، العدد 441، أغسطس 1995.

5- الوثائق و القوانين الرسمية

88- المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64، 1993.
89- المرسوم التنفيذي 94-319 المؤرخ في 1994/10/17، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 67.
90- الأمر رقم 96-06 المؤرخ في 1996/01/10 المتعلق بتأمين القرض عند التصدير، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 03، 1996.
91- المرسوم التنفيذي 93/96 المؤرخ في 1996/03/03 المتضمن إنشاء غرف التجارة و الصناعة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، 1996.
92- المرسوم التنفيذي رقم 96-235 المؤرخ في 02 يوليو 1996 و الذي يحدد شروط تسيير الأخطار المغطاة بتأمين القرض عند التصدير و كيفياته. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 41، 1996.
93- المرسوم التنفيذي 96-296 بتاريخ 1996/09/08 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و تحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، 1996.
94- القانون رقم01/18 المؤرخ في 2001/12/12 المضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغرى و المتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77،2001.
95- المرسوم التنفيذي رقم: 02-453 المؤرخ في 2002/12/21 المحدد لصلاحيات وزير التجارة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 85، 2002.
96- المرسوم التنفيذي رقم 03 - 78 المؤرخ في 25 -02-2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 13، 2003.
97- المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25-02-2003 الذي يحدد الطبعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مهامها و تنظيمها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 13، 2003.
98- المرسوم التنفيذي رقم 03-80 المؤرخ في 25-02-2003 المتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تنظيمه و عمله، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 13، 2003.

99- المرسوم التنفيذي رقم:04-174 المؤرخ في 2004/06/12 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية و تنظيمها و سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 39، 2004.

100- المرسوم التنفيذي رقم: 08-266 المؤرخ في 2008/08/19 المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم:02-454 المؤرخ في 2002/12/21 و المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة التجارة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 48، 2008.

101- الأمر رقم 03-04 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات إستيراد البضائع و تصديرها ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 43،2003.

<u>6- التقارير و المنشورات</u>

102-التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني 85-1989.

103- وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصناعة التقليدية، نشرية المعلومات الإحصائية لسنة 2005.

104- وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصناعة التقليدية، نشرية المعلومات الإحصائية لسنة 2006.

105- وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصناعة التقليدية، نشرية المعلومات الإقتصادية لسنة 2007.

106- وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصناعة التقليدية، نشرية المعلومات الإحصائية لسنة 2008.

107- وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصناعة التقليدية، نشرية المعلومات الإحصائية لسنة 2009.

108- وزارة التجارة، الحوصلة الإجمالية حول إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر خلال سنة 2007.

<u>7- الجرائد و الصحف</u>

109- جريدة الخبر ليوم: 2010/03/31.

110- جريدة الخبر اليومي، العدد5719، الصادر بتاريخ: 2009/08/05.

<u>8- البرامج</u>

111- برنامج Excel 2007

112- برنامج SPSS Version 11

<u>9- الأنترنيت</u>

113- www.wasatialebanon.org/storage/book3/
114- www.minicommerce.dz
115- http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/
116- http://etudiantdz.com/
117- http://difaf.forumactif.net/montada_f54/topic_t1954htm
118- http://www.2algeria.com/.
119- http://www.aenn-news.net/rap-keraa.php?id=1.
120- http://gestion08.lifeme.net/montada-f13/topic-t163.htm.
121- http://jpsir.com/uploads/1364/oilchangeeco.doc
10-http://www.customs.gov.qa/arabic/enactement/customs/tariffs/ intconvention.jsp
122- http://www.algex.dz.
123- http://www.islamfin.go-forum.net.
124- http://www.sawt-alahrar.net.
125- http:// www.al-fadjr.com.
126- http://www.djazairess.com.
127- http://www.mesrs.dz
128- WWW.cnis.dz
129- www.ons.dz

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1-les livres

130- Abdelouahab Rezig,Algerie Bresil Coree du sud trois expériences de développement,OPU, Algerie,2006.
131- Ben Yehia Farid, L'econoie Algerienne, Dar El Houda ,Algerie, 2009.

2- LES REVUES :

132-CACI , Panorama des exportations algériennes (hors energie) 1998-2002, Algérie,2003.
133- Trésor, indicateurs économiques et financiers de l'Algérie, Publications des services économiques, Algérie, février 2010.

قائمـــــة الملاحــق

الملحق رقم (01)

نتائج إختبارالعلاقة بين تطور الصادرات غير النفطية و الزمن للفترة (1970-1991) بناءا على معطيات الجدول رقم (02-01) بواسطة برنامج SPSS.

Model Summary

Durbin-Watson	Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
1,145	963,25710	,401	,476	,690	1

a Predictors: (Constant) : الزمن

b Dependent Variable: الصادرات غير النفطية

الملحق رقم (02)

الصادرات غير النفطية حسب المجموعات السلعية للفترة (2000-2008).

III-2 EXPORTATIONS HORS-HYDROCARBURES

U:Millions USD

Années / Rubriques	2000		2001		2002	
	Valeur	Str. (%)	Valeur	Str. (%)	Valeur	Str. (%)
Demi-produits	465	75,98	504	77,78	551	75,07
Produits bruts	44	7,19	37	5,71	51	6,95
Biens d'équipement industriels	47	7,68	45	6,94	50	6,81
Produits alimentaires	32	5,23	28	4,32	35	4,77
Biens de consommation non alim.	13	2,12	22	3,40	27	3,68
Biens d'équipement agricoles	11	1,80	12	1,85	20	2,72
Total	**612**	**100,00**	**648**	**100,00**	**734**	**100,00**

Source: CNIS/Douanes/Ministère du commerce

III-2 EXPORTATIONS HORS-HYDROCARBURES (Suite)

U:Millions U

Années / Rubriques	2003		2004		2005		Evol. (
	Valeur	Str. (%)	Valeur	Str. (%)	Valeur	Str. (%)	2005/2
Demi-produits	509	75,63	571	73,11	651	71,78	
Produits bruts	50	7,43	90	11,52	134	14,77	
Biens d'équipement industriels	30	4,46	47	6,02	36	3,97	
Produits alimentaires	48	7,13	59	7,55	67	7,39	
Biens de consommation non alim.	35	5,20	14	1,79	19	2,09	
Biens d'équipement agricoles	1	0,15	-	-	-	-	-
Total	**673**	**100,00**	**781**	**100,00**	**907**	**100,00**	

Source: CNIS/Douanes/Ministère du comm

III-2 EXPORTATIONS HORS-HYDROCARBURES

U:Millions USD

Années / Rubriques	2006		2007		2008		Evol. (%)
	Valeur	Str. (%)	Valeur	Str. (%)	Valeur	Str. (%)	2008/2007
Demi-produits	828	69,93	993	74,55	1306	68,99	32
Produits bruts	195	16,47	169	12,69	351	18,54	108
Biens d'équipement industriels	44	3,72	46	3,45	75	3,96	63
Produits alimentaires	73	6,17	88	6,61	125	6,60	42
Biens de consommation non alim.	43	3,63	35	2,63	35	1,85	0
Biens d'équipement agricoles	1	0,08	1	0,08	1	0,05	-
Total	**1 184**	**100,00**	**1 332**	**100,00**	**1 893**	**100,00**	**42**

Source: CNIS/Douanes/M.Commerce/DGROA

الملحق رقم (03)

نتائج إختبارالعلاقة بين تطور الصادرات غير النفطية و الزمن للفترة (1992-2009) بناءا على معطيات الجدول (02-02) بواسطة برنامج SPSS.

Model Summary

Durbin-Watson	Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
2,438	316.422	,577	,624	,790	1

a Predictors: (Constant) : الزمن

b Dependent Variable: الصادرات غير النفطية

الملحق رقم (04)

المبادلات التجارية الجزائرية حسب مجموعات الاستعمال للفترة (1980-1994)

Echanges commerciaux de l'Algérie par groupe d'utilisation

Quantité: Milliers de tonnes

Valeur: Millions $ US

	1980				1981				1982			
	EXPORTATION		IMPORTATION		EXPORTATION		IMPORTATION		EXPORTATION		IMPORTATION	
Groupe d'utilisation	Quantité	Valeur	Quantité	Valeur	Quantité	Valeur	Quantité	Valeur	Quantité	Valeur	Quantité	Valeur
ALIMENTATION	581,60	120,25	4367,23	1991,17	278,37	123,19	3 809,86	2 108,83	178,62	72,42	5 300,31	2 046,14
ENERGIE ET LUBRIFIANTS	57952,98	15369,97	1199,06	258,72	45 540,17	13 014,57	1 151,79	229,54	45 813,85	11 368,32	932,82	166,90
PRODUITS BRUTS	2365,82	55,45	1313,87	605,52	2 213,48	56,48	1 333,46	614,21	2 135,29	70,31	1 271,56	551,34
DEMI-PRODUITS	242,16	64,46	3974,57	2590,85	393,75	79,57	4 171,75	2 808,37	449,43	91,14	5 636,96	2 419,36
BIENS D'EQUIPEMENTS AGRICOLES			24,03	102,52	0,00	0,00	38,48	142,89			30,86	110,14
BIENS D'EQUIPEMENTS INDUSTRIEL	0,15	1,38	846,07	3199,37	0,21	7,39	721,56	3 646,35	0,15	1,38	638,35	3 503,42
BIENS DE CONSOMMATION NON ALIMENTAIRES	0,15	1,21	282,26	1784,19	0,97	2,02	364,80	1 682,09	2,40	4,26	376,02	2 004,86
OR INDUSTRIEL			0,00	19,47			0,00	26,18			0,00	59,43
TOTAL	61 142,85	15 612,72	12 007,09	10 551,82	48 426,94	13 283,22	11 591,71	11 258,47	48 579,74	11 607,82	14 186,89	10 861,59

	1983				1984				1985			
	EXPORTATION		IMPORTATION		EXPORTATION		IMPORTATION		EXPORTATIONS		IMPORTATIONS	
Groupe d'utilisation	Quantité	Valeur	Quantité	Valeur	Quantité	Valeur	Quantité	Valeur	quantite	valeur	quantite	valeur
ALIMENTATION	91,70	37,89	5605,15	2029,95	169,06	48,07	5 574,50	1 770,10	179,89	57,00	6 930,34	2 185,00
ENERGIE ET LUBRIFIANTS	49804,89	10996,03	1419,36	214,66	53 566,78	11 575,59	1 765,45	2 113,86	40 639,81	9 893,00	1 423,22	184,00
PRODUITS BRUTS	2067,31	43,05	1741,96	597,75	1 618,18	42,77	1 608,72	637,38	813,27	33,00	1 724,25	726,00
DEMI-PRODUITS	509,91	99,79	6378,83	2532,27	616,77	195,92	7 085,14	3 053,77	498,31	137,00	5 459,81	2 325,00
BIENS D'EQUIPEMENTS AGRICOLES			34,94	112,84			35,56	101,83	0,16	0,40	24,11	76,00
BIENS D'EQUIPEMENTS INDUSTRIEL	0,00	0,20	1016,84	3178,28	0,15	1,47	690,55	3 038,21	1,56	3,00	637,23	3 049,00
BIENS DE CONSOMMATION NON ALIMENTAIRES	2,96	6,53	478,84	1685,43	2,43	4,97	334,46	1 454,19	22,35	22,00	297,96	1 295,00
OR INDUSTRIEL			0,0045	63,37			0,0023	25,75			0,0028	28,89
TOTAL	52 476,77	11 183,49	16 675,92	10 414,56	55 973,36	11 868,79	17 094,38	10 292,60	42 155,35	10 145,40	16 496,92	9 840,00

	1986				1987				1988			
	EXPORTATIONS		IMPORTATIONS		EXPORTATIONS		IMPORTATIONS		EXPORTATIONS		IMPORTATIONS	
Groupe d'utilisation	quantite	valeur	quantite	valeur	quantite	valeur	quantite	valeur	quantite	valeur	quantite	valeur
ALIMENTATION	57,51	26,00	6255,60	1849,00	62,25	30,00	5 617,28	1 761,00	48,39	30,00	6 946,98	1 804,00
ENERGIE ET LUBRIFIANTS	52824,73	7621,00	1298,85	274,00	51 772,24	8 019,00	1 556,31	161,00	61 851,80	7 685,00	1 523,36	169,00
PRODUITS BRUTS	969,27	40,00	1581,20	551,00	1 092,80	38,00	1 249,50	501,00	966,23	47,00	1 338,49	624,00
DEMI-PRODUITS	631,29	121,00	5432,24	2305,00	563,25	111,00	3 881,57	1 819,00	753,34	179,00	3 067,66	1 890,00
BIENS D'EQUIPEMENTS AGRICOLES	0,44	1,00	26,18	82,00	0,76	2,00	18,39	37,00	3,14	15,00	4,07	26,00
BIENS D'EQUIPEMENTS INDUSTRIEL	1,25	4,00	375,64	2818,00	3,28	21,00	240,22	1 873,00	23,47	93,00	230,65	1 936,00
BIENS DE CONSOMMATION NON ALIMENTAIRES	0,77	7,00	230,44	1334,00	4,15	12,00	115,97	904,00	30,89	56,00	98,22	875,00
OR INDUSTRIEL			0,00002	0,01			0,000005	0,01			0,00002	0,03
TOTAL	54 485,26	7 820,00	15 200,16	9 213,00	53 498,72	8 233,00	12 679,25	7 056,00	63 677,26	8 105,00	13 209,43	7 324,00

Groupe	1989 EXPORTATIONS quantité	1989 EXPORTATIONS valeur	1989 IMPORTATIONS quantité	1989 IMPORTATIONS valeur	1990 EXPORTATIONS quantite	1990 EXPORTATIONS valeur	1990 IMPORTATIONS quantite	1990 IMPORTATIONS valeur	1991 EXPORTATIONS quantite*	1991 EXPORTATIONS valeur	1991 IMPORTATIONS quantite*	1991 IMPORTATIONS valeur
ALIMENTATION	91,69	34,00	9969,84	2925,00	41,56	50,00	6 597,82	2 140,00		55,00		1 938,00
ENERGIE ET LUBRIFIANTS	59409,51	8572.00	861,95	128.00	63 372.21	10 865.00	1 616,81	144.00		11 726,00		256,00
PRODUIT BRUT	428,22	24.00	1622,50	851.00	911.00	32.00	1 244.27	677.00		43.00		410,00
DEMI-PRODUITS	684,50	180,00	4406,58	1999,00	905,36	211,00	3 425,33	1 806,00		169,00		1 861,00
BIENS D'EQUIPEMENTS AGRICOLES	0,95	4,00	4,68	29,00	0,84	3,00	10,09	78,00		5,00		153,00
BIENS D'EQUIPEMENTS INDUSTRIEL	20,50	75,00	290,06	2305,00	15,42	76,00	461,59	3 693,00		61,00		2 343,00
BIENS DE CONSOMMATION NON ALIMENTAIRES	10,15	79,00	118,60	971,00	10,49	67,00	137,75	1 146,00		42,00		720,00
OR INDUSTRIEL				0,01								
TOTAL	60 645,52	8 968,00	17 274,22	9 208,00	65 256,88	11 304,00	13 493,67	9 684,00		12 101,00		7 681,00

Groupe d'utilisation	1992 EXPORTATIONS quantite	1992 EXPORTATIONS valeur	1992 IMPORTATIONS quantite	1992 IMPORTATIONS valeur	1993 EXPORTATIONS quantite	1993 EXPORTATIONS valeur	1993 IMPORTATIONS quantite	1993 IMPORTATIONS valeur	1994 EXPORTATIONS quantite	1994 EXPORTATIONS valeur	1994 IMPORTATIONS quantite*	1994 IMPORTATIONS valeur
ALIMENTATION	69,86	80,94	6111,55	2140,46	57,40	98,72	5 951,72	1 986,96	17,45	22,15		2 816,00
ENERGIE ET LUBRIFIANTS	63610,53	10673,81	1434,58	123,67	71 043,32	9 603,48	1 127,30	84,78	62 524,16	5 339,97		56,00
PRODUITS BRUTS	770,35	32,70	1020,65	626,88	774,15	26,34	538,60	349,16	2,27	1,52		619,00
DEMI-PRODUITS	1415,46	232,57	4000,77	1985,52	1 238,07	287,15	3 091,63	1 278,35	1 000,64	131,07		2 143,00
BIENS D'EQUIPEMENTS AGRICOLES	0,37	1,58	7,91	52,62	0,08	0,25	5,71	50,81	0,54	1,72		33,00
BIENS D'EQUIPEMENTS INDUSTRIEL	10,22	68,27	345,81	2512,46	2,89	17,42	539,01	2 141,65	1,52	5,82		2 428,00
BIENS DE CONSOMMATION NON ALIMENTAIRES	7,05	45,60	327,59	1184,09	7,32	50,06	363,44	808,69	7,43	14,57		1 270,00
OR INDUSTRIEL			0,00004	0,01			0,1156	1,42				
TOTAL	65 883,85	11 135,47	13 248,86	8 625,71	73 123,23	10 083,43	11 617,53	6 701,83	63 554,02	5 516,83		9 365,00

الملحق رقم (05)

نتائج إختبارالعلاقة بين تطور نسبة التركز الجغرافي للصادرات غير النفطية و الزمن للفترة (2001-2009) بناءا على معطيات الجدول (02-06) بواسطة برنامج SPSS.

Model Summary

Durbin-Watson	Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
3,273	6.39523	,109	,406	,637	1

a Predictors: (Constant) : الزمن

b Dependent Variable: نسبة التركز الجغرافي

الملحق رقم (06)

نتائج إختبارالعلاقة بين تطور الصادرات الإجمالية و الناتج المحلى الإجمالى للفترة (1970-1991) بناءا على معطيات الجدول رقم (02-09) بواسطة برنامج SPSS.

Model Summary

Durbin-Watson	Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
1,041	84,812.49792	,909	,921	,960	1

A Predictors: (Constant) : الصادرات الإجمالية

b Dependent Variable: الناتج المحلي الإجمالي

الملحق رقم (07)

نتائج إختبارالعلاقة بين تطور الصادرات غير النفطية و الناتج المحلى الإجمالى للفترة (1970-1991) بناءا على معطيات الجدول رقم (02-09) بواسطة برنامج SPSS.

Model Summary

Durbin-Watson	Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
1,541	177,980.433 44	,601	,651	,807	1

A Predictors: (Constant) : الصادرات غير النفطية

b Dependent Variable: الناتج المحلي الإجمالي

الملحق رقم (08)

نتائج إختبارالعلاقة بين تطور الصادرات الإجمالية و الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1992-2009) بناءا على رقم (02-10) بواسطة برنامج SPSS.

Model Summary

Durbin-Watson	Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
1,587	1,319,165.986	,858	,876	,936	1

a Predictors: (Constant) : الصادرات الإجمالية

b Dependent Variable: الناتج المحلي الإجمالي

الملحق رقم (09)

نتائج إختبارالعلاقة بين تطور الصادرات غير النفطية و الناتج المحلى الإجمالى للفترة (1992-2009) بناءا على معطيات الجدول (02-10) بواسطة برنامج SPSS.

Model Summary

Durbin-Watson	Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
1,871	1,564,558.32768	,800	,825	,908	1

a Predictors: (Constant) : الصادرات غير النفطية

b Dependent Variable: الناتج المحلي الإجمالي